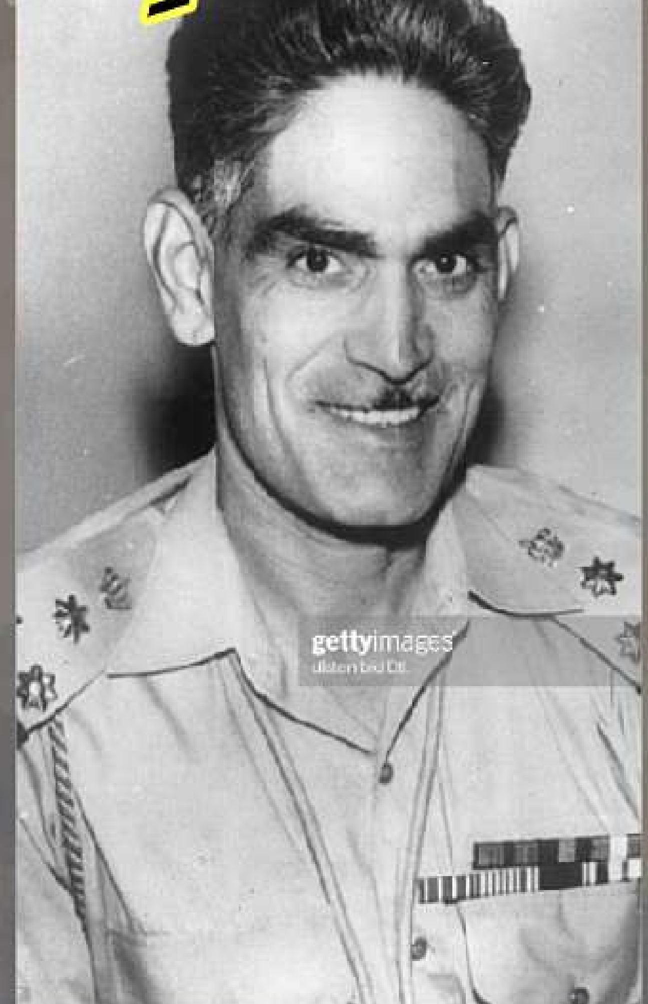




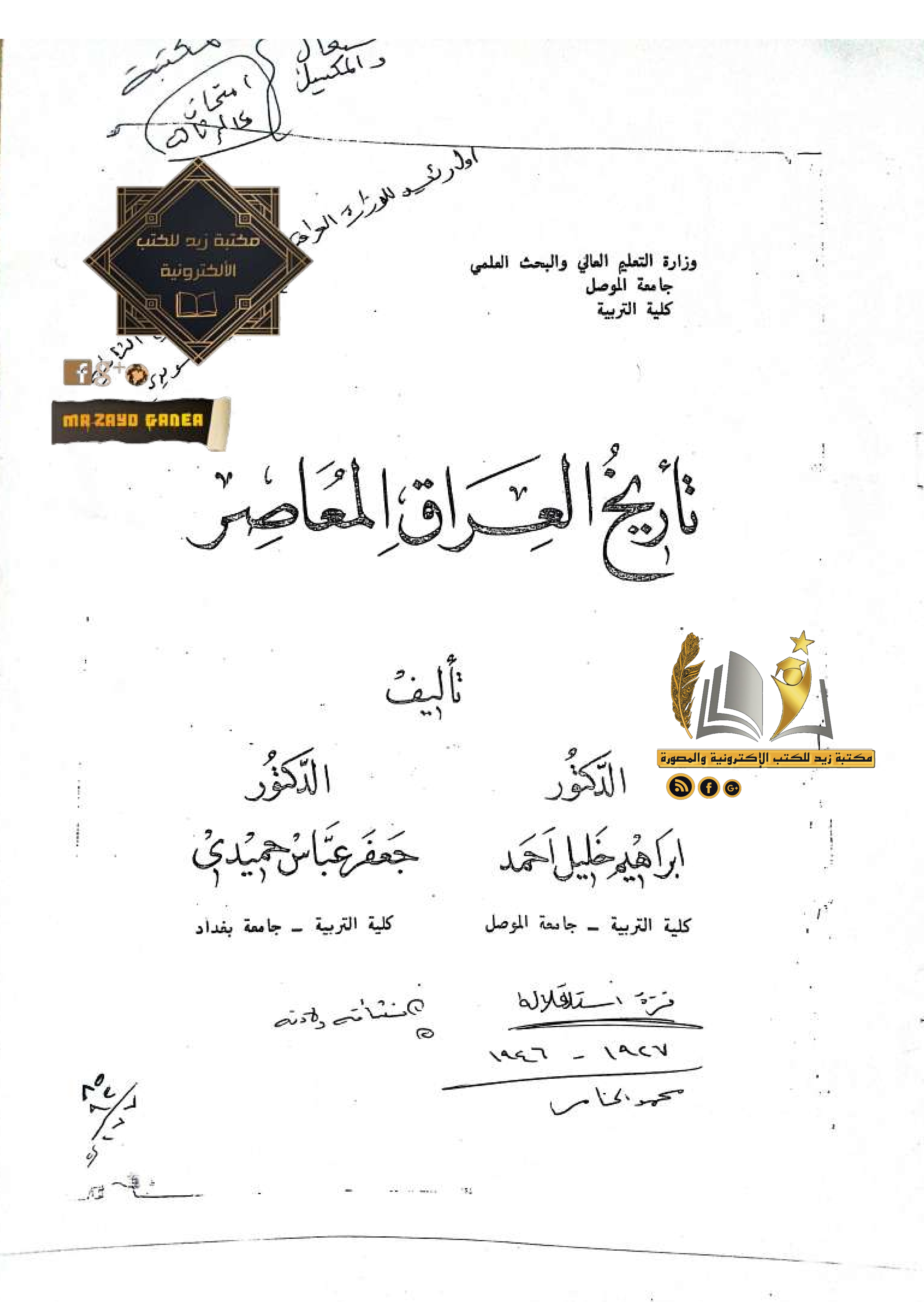
تَارِيخ الْعِرَاق الْمُعَاصِر





د . جعفر عباس حميدي

د . إبراهيم خليل احمد



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية التربية

تاريخ العراق المعاصر

تأليف

الدكتور
ابراهيم خليل احمد
كلية التربية ـ جامعة الموصل

الدكتور
جعفر عباس حميدي
كلية التربية ـ جامعة بغداد



المقدمة

زاد الاهتمام بتاريخ العراق المعاصر ، بعد قيام الحكومة الوطنية سنة ١٩٢١ . وكان من اوائل الذين كتبوا فيه : محمد مهدي البصير في كتابه « تاريخ القضية العراقية » (١٩٢٤) ومحمد طاهر العمري[1] .

« تاريخ مقدرات العراق السياسية » (١٩٢٥) ، وعبد الرزاق الحسني « العراق في دوري الاحتلال والانتداب » (١٩٣٥) .

وحملت الاربعينات والخمسينات ، مزيداً من الكتب والدراسات في تاريخ العراق المعاصر ، ولعل ابرزها : « نظام الحكم في العراق لمجيد خدوري » (١٩٤٦) و « تاريخ العراق السياسي الحديث » لعبد الرزاق الحسني ، (١٩٤٨) و « مقدمة في دراسة العراق المعاصر » لزكي صالح (١٩٥٣) .

وخلال الستينات ، بدأت موجة من المذكرات السياسية لعدد ممن اسهموا في احداث العراق ، تأخذ مكانها بين المصادر المهمة لتاريخ العراق المعاصر . وفي هذا المجال نشير الى مذكرات خليل كنه « العراق امسه وغده » (١٩٦٦) ، وذكريات علي جودت الايوبي ١٩٠٠ – ١٩٥٨ (١٩٦٧) ، ومذكرات محمد مهدي كبة « مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨ (١٩٦٧) ، ومذكرات طه الهاشمي (١٩٦٧) . ومذكرات توفيق السويدي « مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » (١٩٦٩) ومذكرات كامل الجادرجي (١٩٧٠) .

وبعد ذلك كُرست البحوث والدراسات الكثيرة لتاريخ العراق المعاصر ، وزاد الاهتمام بتسجيل تاريخ العراق منذ الاستقلال . وقد ظهرت آنئذ كتب مجيد خدوري : (العراق المستقل) ، و (العراق الجمهوري) و (العراق الاشتراكي) ونشرت باللغة الانكليزية ، وترجم منها كتاب العراق الجمهوري في بيروت سنة ١٩٧٤ .

ولقد عني كثير من المؤرخين والكتاب الاجانب بتاريخ العراق المعاصر ، ويمكن ان نشير في هذا الصدد الى فيليب ويلارد ايرلند ، الذي اختار « العراق : دراسة في تطوره السياسي » موضوعاً لرسالته للدكتوراه وذلك سنة ١٩٣٧[2] . وتضم

مكتبة التاريخ المعاصر للعراق دراسات عديدة عن هذه الفترة ، ابرزها كتب ستيفن همسلي لونكريك « العراق ١٩٠٠ - ١٩٥٠ »[٣] . وبيتر سلكليت « بريطانيا في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢ »[٤] » والبرت منتشا شفيلي « العراق في سنوات الانتداب البريطاني »[٥] و ل . ن. كوتلوف « ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق[٦] .

اما عن الفترة مابين ١٩٣٢ الى الوقت الحاضر ، فقد ظهرت دراسات عديدة منها كتابا جعفر عباس حميدي : « التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣ » و « التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ - ١٩٥٨ » . وكتاب فاضل حسين وعبد الوهاب القيسي وعبد الامير محمد امين « تاريخ العراق المعاصر (١٩٨٠) وكتاب وميض جمال عمر نظمي وشفيق السامرائي وغانم محمد صالح « التطور السياسي المعاصر في العراق » (١٩٨٤) .

ولابد هنا من الاشارة الى محاولات خريجي الجامعات العراقية والعربية والاجنبية ممن حصلوا على الشهادات العليا ، في اعداد بحوثهم في مجالي التاريخ والسياسة ولعل من اوائل الذين كتبوا في هذا المجال فاضل حسين الذي اعد رسالته للدكتوراه في « مشكلة الموصل »[٧] وثمة رسالتان للدكتوراه اولها لغسان عطية عن « العراق ١٩٠٨ - ١٩٢١ »[٨] . والثانية لوميض جماله عمر نظمي عن « ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية « الاشتراكية » من العراق[٩] . هذا فضلاً عن اطروحتي مظفر امين عن « جماعة الاهالي » وغانم محمد الحفو عن « العراق في مواجهة الحرب العالمية الثانية »[١٠] .

وفي الجامعات المصرية ، انجزت رسائل عديدة في تاريخ العراق المعاصر ، منها تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦ - ١٩٥٨ لعبد الامير الحكام ، وتاريخ الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٢ لفاروق صالح العمر ، وحلف بغداد لجهاد مجيد محي الدين والعراق والسياسة العربية ١٩٣١ - ١٩٤١ لممدوح الروسان والاهالي والحركة الوطنية في العراق ليوسف خليل ، وطالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث لحسين هادي شلاه والعراق في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ لعبد الرحيم ذنون زويد .

ونظرة سريعة في فهارس الرسائل الجامعية المنجزة في جامعات القطر ، تكشف لنا مدى الاهتمام بتاريخ العراق المعاصر ، منها « جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق » لعبد الرزاق عبد الدراجي و « الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢ - ١٩٣٩ » لعباس عطية جبار و « ياسين الهاشمي ودوره في السياسة

العراقية بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ » لسامي عبد الحافظ القيسي و « انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق : ممهداته واحداثه ونتائجه » لصفاء عبد الوهاب المبارك و « جماعة الاهالي في العراق ١٩٣٢ ـ ١٩٣٧ » لفؤاد حسين الوكيل و « عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر » للطفي جعفر فرج و « جعفر العسكري ودوره السياسي في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ » لعلاء جاسم محمد و « نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية » لعبد الرزاق احمد النصيري و « المجلس التأسيسي العراقي دراسة تأريخية سياسية » لمحمد مظفر الادهمي و « العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ » لرجاء حسين حسني الخطاب و « دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ » لهادي حسين عليوي وهكذا تتوالى الرسائل لتسهم في القاء الاضواء على جوانب مهمة في تاريخ العراق المعاصر.

ان ماكتب عن تاريخ العراق المعاصر، لايعني، اننا لسنا بحاجة الى الكتابة من جديد، فالميدان واسع، وثمة قضايا غامضة واحداث خطيرة، جديرة بأن يهتم بها المؤرخون والباحثون، وكل مايكتب يحمل مجموعة قيمة من المعطيات المتعلقة بتاريخنا المعاصر.

وينبغي على المؤرخين والباحثين الا يغفلوا جوانب، يتصل بعضها بالتاريخ مثل قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي لم تنل بعد ماتستحقه من اهتمام، وقمين بطلبة الدراسات العليا ان يلتفتوا اليها ويختاروا مواضيع رسائلهم منها ومن ذلك موضوعات تتعلق بالجيش والضباط الاحرار، والطبقة العاملة والارض والفلاح والصحافة والاحزاب السياسية والسكك والطلبة وتاريخ المدن العراقية، وهنا لابد ان نذكر بالتقدير محاولات الدكتور كمال مظهر احمد لدراسة « الطبقة العاملة العراقية : التكون وبدايات التحرك » والدكتور عماد احمد الجواهري لدراسة « تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣ ـ ١٩٧٠ » والدكتور فاضل حسين لدراسة « الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤ ـ ١٩٥٨ » والدكتور خلدون ناجي معروف لدراسة « الاقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و ١٩٥٢ » والدكتور مصطفى عبد القادر النجار لدراسة « التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي » والدكتور ابراهيم خليل احمد لدراسة « تطور التعليم الوطني في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢ » والدكتورة رجاء حسين حسني الخطاب لدراسة « تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ ـ ١٩٤١ » والدكتور نوري عبد الحميد خليل لدراسة « التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٥٢ » والدكتور عباس الزيدي لدراسة « تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها وحتى

١٩٣٦ » والدكتور عبد الرزاق مطلك الفهد لدراسة « تاريخ الاحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ » والسيد ليث عبد الحسن جواد الزبيدي لدراسة « ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق » والدكتور قيس عبد الحسين الياسري لدراسة « الصحافة العراقية والحركة الوطنية ».

ان كتابنا هذا يغطي مفردات تاريخ العراق المعاصر في اقسام التاريخ بجامعات القطر . ويتألف الكتاب من « ١٢ » فصلاً ، كتب الدكتور جعفر عباس حميدي الفصول الثانية الاولى وهي على التوالي: الاحتلال البريطاني للعراق ، والحركة الوطنية وثورة العشرين ، وقيام الحكم الملكي ، والعلاقات العراقية ـ البريطانية ، والتطورات السياسية الداخلية ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩ ، والعراق خلال الحرب العالمية الثانية ، وتطور الحركة الوطنية في العراق ودور حزب البعث العربي الاشتراكي فيها ، وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واعلان الجمهورية العراقية . اما الدكتور ابراهيم خليل احمد فقد كتب الفصول الاخرى وهي : الدور التاريخي لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى ثورة رمضان ١٩٦٣ ، والتطورات السياسية في العراق بين ردة تشرين الثاني ١٩٦٣ وثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، وثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ وبناء العراق الجديد ، والعلاقات العراقية الايرانية ١٩٥٨ ـ ١٩٨٠ .

وفي الختام شكرنا الجزيل ، للمؤرخين والباحثين والكتاب الذين اعتمدنا على دراساتهم وبحوثهم ، وبكلية التربية بجامعة الموصل لدعمها نشر هذا الكتاب ووضعه بين ايدي الطلبة الاعزاء ، ومن الله التوفيق .

المؤلفان

الفصل الاول

الاحتلال البريطاني للعراق

اسباب الاحتلال البريطاني للعراق ومراحله

اكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية ، منذ بداية النشاط البريطاني في الخليج العربي في الربع الاول من القرن السابع عشر ، وقد تنوعت المصالح البريطانية في العراق ، فهناك المصالح الاقتصادية التي تركزت على شراء المواد الاولية الرخيصة من جلود وصوف وعرق سوس وخيول ، وعملت بريطانيا على ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الاجنبي ولتدليل على مدى نمو المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق ، نذكر تأسيس عدد من الشركات البريطانية امثال شركة لنج وشركة كري مكنزي وشركة اندروير ، وغيرها من الشركات البريطانية ، التي لم يقتصر عملها على النشاط التجاري الصرف ، بل كان وجودها يمثل تغلغلاً « استعمارياً » ، كانت له أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث تمكن رجالات هذه الشركات من الاتصال ببعض الشيوخ والملاكين بالاضافة الى التجار والجماعات الاخرى المستفيدة ، وراحوا عن طريق هؤلاء يبثون الافكار لتقبل وجودهم[1] .

اما أهمية العراق الستراتيجية بالنسبة للسياسة البريطانية فتتمثل في موقع العراق على الخليج العربي الذي هو جزء من طريق الهند البري الحيوي لمواصلات الامبراطورية البريطانية ، وقد اكدت هذه الاهمية بعثة جسني الاستطلاعية في عام ١٨٣٤ لدراسة امكانيات نهر الفرات الملاحية ، وماعقب ذلك من مجهودات بريطانية تناولت حقولاً متعددة كارسال بعثات التنقيب الاثارية وانشاء خطوط التلغراف ، وتأسيس الشركات الملاحية .

وفي مطلع القرن العشرين بلغت اهمية العراق الستراتيجية درجة كبرى ، نتيجة لاكتشاف النفط في عبادان ، وكانت حماية حقول نفط عبادان ، من جملة الإسباب التي تذرعت بها بريطانيا عند احتلال البصرة[٢] .

وقد دفع تزايد المصالح البريطانية في العراق الساسة البريطانيين الى اعتبار وادي الرافدين مجالاً « حيوياً » للنشاط السياسي والاقتصادي البريطاني ، واوضح اللورد كيزرن اهمية العراق في عام ١٨٩٢ بقوله :

« بغداد تقع في ضمن موانىء الخليج ويجب ان تدخل في ضمن السيادة البريطانية التي لاتنازع » .

واكد كيزرن هذه الاهمية مرة اخرى في عام ١٩١١ حينما قال :

« من الخطا ان نفترض ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج ، فانها ليست كذلك كما انها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة مابين البصرة وبغداد ، وانما تمتد شمالاً الى بغداد نفسها[٣] » .

وتاكيداً لهذه الاهمية بدأت الجهات العسكرية البريطانية بوضع الخطط العسكرية لاحتلال جنوب العراق قبل ايندلاع الحرب العالمية الاولى ، فقد شكلت حكومة الهند لجنة رباعية عام ١٩١١ لتقوم بدراسة الاجراءات التي يجب ان تتخذ لحماية مصالحها في جهات العراق الجنوبية ، وقد اوصت اللجنة في تقريرها (١٢ كانون الثاني ١٩١٢ باحتلال الفاو والبصرة[٤] .

وعلى الرغم من عدم الاخذ بمقترحات اللجنة في حينها لانها سابقة لاوانها الا ان القناصل الانكليز في بغداد والبصرة والموصل اخذوا بأعداد المعلومات اللازمة عن الجيش العثماني : اعداده وتجهيزه وقدرته على التحرك ، فضلا عن القيام باحضار الخرائط اللازمة للاعمال العسكرية .

وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى في آب ١٩١٤ ، وتعاطف الدولة ، العثمانية مع المانيا ، بدأت بريطانيا تهيىء قواتها العسكرية للحفاظ على احتلالها للخليج العربي ، ودعا الفريق الاول سير (ادمون بارو) Sir Ednund Barrow السكرتير العسكري لوزارة الهند الى توجيه قوة عسكرية الى المحمرة وعبادان ، وعلل هذا الاقتراح بقوله :

« حيث مراكز النفط والتجهيزات ، في عبادان وخط الانابيب من حقول النفط معرضة للتدمير المباشر . وان المصالح البريطانية في بغداد والبصرة ستزول من الوجود ، وان شيخي المحمرة والكويت ، ربما يهاجمان ... وفي هذه الحالة سنبدد في الهواء كل مكانتنا وكل جهودنا لسنين وسيغدوا موقفنا في الخليج نفسه متقلقلاً »[٥]

دفع هذا التقدير الحكومة البريطانية الى ارسال قوات عسكرية بريطانية الى الخليج العربي في (٢ تشرين الاول ١٩١٤) وفي اليوم التالي اسندت قيادة القوات البريطانية الى العميد ديلامين W.S.Delamin واعطي لتلك القوات الرمز "D" وحدد اطار عملها بـ : « احتلال عبادان وحماية مصافي النفط وخط الانابيب ، وتغطية انزال الامدادات اذا غدت هذه ضرورية ، والظهور للعرب باننا نعتزم مساعدتهم ضد الاتراك »[٦].

ويحدد وزير الهند هدفاً « اخراً » لارسال هذه القوات بقوله : « كنت اعتبر على الدوام بان اهم ماتستهدفه من ارسال (القوات البريطانية) هو التأثير على الشيوخ العرب ، اما حماية منابع النفط فقد كانت شيئاً « ثانوياً » عندي من بين الامتيازات الاخرى »[٧].

تغيرت وجهة القوات البريطانية ، وتقرر ان يكون الانزال في البحرين بدلاً من عبادان او البصرة ، بانتظار تعليمات جديدة ، وعين السير برسي كوكس ضابطاً « سياسياً » في الغزو المرتقب ، وفي (٥ تشرين الثاني ١٩١٤) انحازت الدولة العثمانية الى جانب المانيا في الحرب ، فصدرت التعليمات الى العميد ديلامين للتوجه نحو الفاو ، وزود بالمعلومات اللازمة عن المنطقة كالتكوين الجغرافي والعشائري والقوات العثمانية في العراق عامة ، والبصرة خاصة : تعداداً وتدريباً وتسليحاً وتوزيعاً ، وكانت هذه التخمينات تقترب كثيراً من الواقع العسكري العثماني.

وفي عشية الغزو العسكري البريطاني اصدر السير برسي كوكس الضابط السياسي المرافق للقوات البريطانية بياناً زعم فيه ان حكومته قد اجبرت على الحرب نظراً للموقف المعادي للعثمانيين ، لذا ارسلت بريطانيا قواتها لحماية تجارتها واصدقائها ، واجلاء .. الاتراك . من المنطقة ، وان لاعداء لها مع العرب . شريطة الا يحموا الجنود « الاتراك » ولايحملوا السلاح في تجوالهم ، واكد مبدأ على منع ذلك ، كي يجرد السكان ، من وسائل الدفاع عن انفسهم في ظرف غابت فيه السلطة المحلية الحامية ، وبذلك يتسنى لجيشه الغازي ان يتوغل بسهولة .

نزلت القوات البريطانية في الفاو ، في ساعة متأخرة من يوم (٦ تشرين الثاني) ورفع عليها العلم البريطاني بعد مقاومة طفيفة اضطر بعدها الجنود العثمانيون الى الانسحاب وبذلك تمكنت بريطانيا من السيطرة على مدخل شط العرب .

اما السلطات العثمانية في البصرة فلم يصل اليها خبر احتلال الفاو الا في اليوم التالي من المدنيين الذين غادروا المنطقة الى البصرة . فاستعدت القوات العثمانية لتصد التقدم البريطاني باتجاه البصرة . الا ان حركة هذه القوات كانت غير نظامية

ولا مدروسة بل مليئة بالاخطاء سواء في شكل التقدم او في التعبئة والتموين ، ولم تقدم الاستخبارات العثمانية اية معلومات لقائد القوة عن الموقع البريطاني ، ولم تكن لدية خريطة للمنطقة وقصارى القول ان القيادة العثمانية اعتمدت على الارتجالية دون التخطيط والحسابات العسكرية الدقيقة .

اما الخطط العسكرية والامدادات البريطانية ، فكانت مبنية على حسابات دقيقة وتقديرات جيدة منذ بداية تحرك القوات البريطانية من الهند ، مكنت البريطانيين من دحر العثمانيين في معارك السنية وسيحان وكوت الزين وفتح الطريق امام هذه القوات لاحتلال مدينة البصرة حيث انسحبت القوات البريطانية باتجاه القرنة ، ودخلتها القوات البريطانية في يوم (٢٢ تشرين الثاني) وفي اليوم التالي استعرضت القوات البريطانية في البصرة ، ورفع العلم البريطاني على سطح احد المباني الرئيسة ، واطلقت البحرية البريطانية مدافعها تحية له ، واذاعت السلطة المحتلة خطاباً دعت فيه اهالي البصرة الى التعاون معها باعتبارها السلطة الوحيدة القائمة واقعياً ، ووعد الخطاب بالحرية والعدالة .

قامت القوات البريطانية بعد احتلالها لمدينة البصرة ، باقامة المعسكرات لسكنى قواتها وانزال معداتها العسكرية والقيام بدوريات للحراسة والبحث عن الاسلحة في القرى المحيطة بالبصرة ، وتتررر مطاردة القوات العثمانية المنسحبة باتجاه القرنة والزبير ، وقد اعطى الاحتلال القرنة اهمية كبيرة لموقعها العسكري ولصلاحية الملاحة الى الخليج وغنى المنطقة الزراعية واحاطتها باقليم الاحواز ، فتقدمت القوات البريطانية واحتلت المدينة بعد استسلام القوات العثمانية في يوم (٩ كانون الاول ١٩١٤) .

وبدخول القرنة اصبح البريطانيون يسيطرون على ملتقى نهري دجلة والفرات والطريق الملاحي الى الخليج العربي[٨] .

لقد اوضحت الانتصارات البريطانية السريعة ضعف الاتراك وعدم استعداد القيادة العثمانية في العراق للوقوف بوجه الغزو البريطاني لهذا اعاد العثمانيون النظر في تنظيم قواتهم النظامية في العراق ، وعملوا على كسب تاييد العراقيين لهم عن طريق اعلان الجهاد المقدس الذي كان له اثره في توجيه الراي العام المتأثر بالعواطف الدينية الى حمل السلاح بوجه البريطانيين وبلغ عدد المتطوعين بين (١٠ ـ ١٥) الف مقاتل ، وقد توجه هؤلاء لمقاتلة الانكليز في الشعيبة قرب البصرة[٩] .

احتشدت القوات العثمانية بقيادة سليمان عسكري بك ومعها قوات المتطوعين وبدأت بمناوشة القوات البريطانية ، وبدأ الهجوم الفاصل صباح يوم (١٢ نيسان ١٩١٥) ، ولكنه كان هجوماً « فاقداً » لعنصر المباغتة ، نظراً لما سبقته من شواهد دالة عليه فقام البريطانيون بهجوم مضاد اسفر عن انتصار كاسح للقوات البريطانية وابادة قسم كبير من القوات العثمانية ، وتعتبر موقعة الشعيبة من المواقع الحاسمة في تاريخ عملية الاحتلال البريطاني للعراق ، اذ فتتت معنويات القيادة العثمانية وخاصة عند إنتحار القائد سليمان العسكري كما اوجدت الشكوك بين الناس في امكانية صمود العثمانيين أمام الغزو البريطاني واعتبرت معركة الشعيبة ماساة تاريخية هامة بالنسبة للعثمانيين[١٠] .

بعد هزيمة العثمانيين في القرنة والشعيبة تقهقرت قواتهم نحو العمارة والناصرية بيد ان القوات البريطانية لاحقتها ، واتجهت قوة برية ومائية في دجلة الى العمارة فاحتلتها في (٢ حزيران ١٩١٥) ، كما احتلت قوة اخرى ، اتجهت في الفرات ، الناصرية في (٢٥ تموز) بعد معارك دامية ، وهكذا تم للبريطانيين السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية ، واصبحت ولاية البصرة كلها تقريباً ، تحت الاحتلال البريطاني[١١] .

وقد شجع احتلال ولاية البصرة والانهيار السريع للمقاومة العثمانية ، القادة العسكريين البريطانيين على طلب التقدم نحو بغداد ، واوضح السير برسي كوكس رئيس حكام الحملة السياسيين في برقية بعثها الى نائب الملك في الهند ، بأنه لايرى كيف يمكن ترك احتلال بغداد ، وقد اخذت حكومة الهند على عاتقها تحقيق فكرة الزحف نحو بغداد بعد تعيين الجنرال جون نيكسون الى القيادة في مابين النهرين في (٩) نيسان ١٩١٥ وخولته بالزحف على بغداد ، « إذا كان مقتنعاً بأن القوة المتوفرة لديه تكفي للقيام بالعمليات المطلوبة » .

تقدمت الحملة البريطانية عن طريق دجلة باتجاه بغداد ، وكانت بقيادة الجنرال طاوزند Townshend ، الذي كان يعتقد في ضوء خبرته السابقة ضعف مقاومة الاتراك وان قواته لن تجد صعوبة في احتلال بغداد ، اما العثمانيون فقد عمدوا الى تجميع قواتهم المندحرة ، وشكلوا لجنة لتحصين مدينة بغداد للدفاع عنها . وحدثت اول معركة بين الطرفين بالقرب من الكوت في (٢٧ أيلول ١٩١٥) استمرت نحو عشرين ساعة واشترك فيها الاسطولان النهريان البريطاني والتركي ، وانتهت بانتصار البريطانيين وانسحاب العثمانيين الى خطوط دفاعية جديدة اقاموها قرب المدائن بعد ان خسروا (١٧) الف قتيل وجريح و ١٢٨٩ اسيراً ، ثم واصل البريطانيون تقدمهم نحو بغداد بعد استعدادات دامت ستة اسابيع .

استعد العثمانيون بقيادة نور الدين لملاقاة البريطانيين قرب المدائن ، وحصلوا على امدادات عسكرية من الاناضول كما وصل الى بغداد الجنرال الالماني فون دركولتز Von der Golts لتنظيم الدفاعات العثمانية عن مدينة بغداد . وفي يوم (٢١ تشرين الثاني) هاجمت القوات البريطانية القوات العثمانية ودارت معركة ضارية بين الجانبين ، وخلال المعركة عززت القوات العثمانية بفرقة جديدة بقيادة خليل بك الأمر الذي مكن العثمانيين من توجيه ضربة قوية اضطرت القوات البريطانية الى الانسحاب والتراجع نحو الكوت بعد ان تكبدت خسائر فادحة بلغت في يوم (٢٢ تشرين الثاني) وحده (٤٥١١) قتيلاً[١٢] .

استغلت القوات العثمانية الانكسار البريطاني في المدائن ، وقامت بتعقب القوات البريطانية المتراجعة ، وتمكنت من محاصرة البريطانيين في مدينة الكوت في (٧ كانون الاول ١٩١٥) وقد استمر الحصار حوالي خمسة اشهر ، ذاق فيها البريطانيون ويلات الحصار ، فاكلوا لحوم الخيل وخلعوا ابواب وشبابيك البيوت لاستخدامها في الوقود . وقد حاول البريطانيون عدة مرات انقاذ جيشهم المحاصر دون جدوى ، واجروا مفاوضات مع العثمانيين لرفع الحصار مع استعدادهم لوضع مليون او مليوني ليرة لخليل باشا قائد القوات العثمانية ، لكنه امتنع عن قبول هذه الرشوة ، واصر على التسليم دون قيد او شرط ، فاضطر البريطانيون الى الاستسلام في يوم (٢٩ نيسان ١٩١٦) بعد ان اتلفوا سلاحهم ومعداتهم . وبلغ عدد القوات التي استسلمت (١١٥٠٠) جندي عدا الضباط وارسل هؤلاء اسرى الى الاناضول ويصف موبرلي Moberly تسلم الكوت بانه كان نهاية محزنة لمشروع كان الهدف منه احتلال بغداد ، وان خسائر البريطانيين منذ البداية حتى تسليم الكوت كانت كبيرة اذ بلغت (٤٠) الفاً بين قتيل واسير ، واخيراً فان تسليم الكوت كانت ضربة قوية لسمعة البريطانيين[١٣] .

لم يستثمر العثمانيون الهزيمة البريطانية في الكوت لمحاولة التقدم الى جنوب العراق واعادة احتلاله وطرد البريطانيين منه ، وانما ارسلوا قواتهم الى ايران لمحاربة القوات الروسية ، مما اضعف القوات العثمانية الموجودة في العراق ، ومكن البريطانيين من تعزيز قواتهم من جديد وخاصة بعد تولي الجنرال مود قيادة هذه القوات التي بدأت باستئناف الهجوم ضد العثمانيين منذ اوائل عام ١٩١٧ ، ودارت معارك هائلة بين الجانبين تضعضع فيها مركز العثمانيين الذين اضطروا الى الانسحاب من الكوت الى المدائن يوم (٢٧ شباط) وتحصنوا فيها ، لكن البريطانيين استمروا في تقدمهم نحو المدائن مما دفع العثمانيين الى الانسحاب نحو نهر ديالى في (٦ آذار) ، ثم انسحبوا من بغداد ، فدخلها البريطانيون بقيادة الجنرال مود فجر يوم (١١ آذار ١٩١٧)[١٤] .

كان لاحتلال بغداد من قبل البريطانيين اثاره السياسية والعسكرية والنفسية على الوجود العثماني في مناطق العراق الاخرى ، وقد واصل البريطانيون تقدمهم نحو شمال العراق فاحتلوا سامراء في (٢٢ نيسان) والرمادي في (٢٩ ايلول) . وتكريت في (٦ تشرين الثاني ١٩١٧) ، وبقي الجيش البريطاني عند الفتحة جنوب الشرقاط ، حتى اواخر تشرين الاول ١٩١٨ ، وكان على بعد ١٢ ميلاً من القوات من مدينة الموصل عند عقد الهدنة في (٣٠ تشرين الاول ١٩١٨) ، فطلب قائد القوات البريطانية الجنرال مارشال (وكان قد تولى قيادة هذه القوات بعد موت الجنرال مود بمرض الكوليرا في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٧) من علي احسان باشا قائد القوات العثمانية في المدينة مغادرتها ، وجرت مفاوضات بين الجانبين واتفق فيها العثمانيون على الجلاء عن المدينة ، ورفع العلم البريطاني عليها في (٨ تشرين الثاني ١٩١٨) . وهكذا انتهت الاعمال العسكرية بعد ان امتدت زهاء اربع سنوات ، وخضع العراق للادارة البريطانية وقد كلف احتلال العراق البريطانيين خسائر فادحة قدرتها المصادر البريطانية ، بحوالي مائة الف قتيل وجريح ، هذا فضلاً عن الخسائر المادية الهائلة ، لهذا يمكن القول ان العراق كان من الجبهات الاساسية التي استنزفت العدد الكبير من الرجال والمال الوفير(١٥) .

الادارة البريطانية والمقاومة الشعبية للاحتلال

دفعت حاجات الحملة البريطانية ، وضرورة ملء الفراغ الذي احدثه انسحاب العثمانيين ، السلطة البريطانية المحتلة الى تأسيس نوع من الادارة ، ويمكن تلخيص الاسس التي قامت عليها بالامور الآتية :

- العمل على تأمين الحاجات التي يتطلبها الاحتلال ، بالاستيلاء على بعض الاراضي والممتلكات ، وتشغيل العراقيين بالاكراه لخدمة الجهود الحربي البريطاني.
- التخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هندية ، تمهيداً لضمه للهند تحقيقاً للسياسة الاستعمارية الطامعة في جنوب العراق.
- محاولة التقرب من العشائر ، والاهتمام باقامة العلاقات مع بعض رؤسائها والعمل على زيادة نفوذ هؤلاء الرؤساء بمدهم بالمال ، ومنحهم الاقطاعيات الكبيرة لضمان الولاء للسلطة المحتلة .

٤ ـ العمل على ايجاد نظام اداري تتركز فيه السلطات الاساسية في أيدي الحكام والسياسيين ومعاونيهم ، وهم من الانكليز عادة ، مع العمل على مشاركة العراقيين في الوظائف الثانوية .

٥ ـ وضع نظام قضائي جديد يهدف الى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية في الشؤون المدنية والتجارية والعقابية ، وفي المسائل المادية والاصولية وكيفية تشكيل المحاكم فضلاً عن تشريع نظام دعاوى العشائر المدنية .

٦ ـ العمل على وضع نظام مالي يساعد في توفير الاموال اللازمة لمتطلبات جيش الاحتلال[١٦] .

وقد ظهر واضحاً من تطبيق الادارة البريطانية أن الهدف يقضي باحتلال البلاد نهائياً ، والعمل على ايجاد الصيغ لربطه بالادارة الهندية او اعطائه نوعاً من الحكم الذاتي ، وقد اشتطت الادارة البريطانية في معاملة السكان ، فكانت حاجات الشعب تعد شيئاً ثانوياً بالنسبة لحاجات القوات المحتلة ، وكانت الجماهير تعاني من فرض القيود على حرياتها الشخصية ، وتشغيل اعداد كبيرة من العمال لخدمة الجيش المحتل وبوجه عام يمكن القول بان موقف الجيش البريطاني كان عدائياً صريحاً للشعب العراقي[١٧] .

اقتصر موقف الشعب في بداية الامر على الترقب والانتظار لتنفيذ الوعود الكثيرة التي قطعتها بريطانيا للعرب عامة ، والعراق خاصة ، وكان العراقيون يأملون بعد انتهاء الحرب اقامة حكومة عربية مستقلة في العراق طبقاً للوعود البريطانية للشريف حسين ، واستناداً لبيان الجنرال مود الذي اصدره بعد دخوله بغداد في (١٩ اذار ١٩١٧) وزعم فيه بأن الجيوش البريطانية لم تدخل مدن العراق واراضيه بصفة « قاهرين او اعداء بل بصفتهم محررين » ، وزعم أيضاً : « جئنا لنحميكم من الظلم والغزو ونضمن حرية تجارتكم » واكد الجنرال وليم مارشال ، الذي خلف الجنرال مود بعد وفاته في قيادة الجيش البريطاني نفس هذه المبادىء في اجتماعه مع اعيان بغداد يوم (١١ تشرين الثاني ١٩١٨)[١٨] وكررت بريطانيا وفرنسا المبادىء ذاتها في تصريحها المشترك الذي اعلن في (٧ تشرين الثاني ١٩١٨) وجاء فيه :

« ان الغاية التي ترمي اليها كل من فرنسا وبريطانيا العظمى من خوض غمار الحرب في الشرق ... هو تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت اعباء استعباد الاتراك تحريراً تاماً ونهائياً وتأسيس حكومات وادارة وطنية تستمد سلطانها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم ، ولقد اجمعت فرنسا وانكلترا على ان تؤيدا ذلك بان تشجعا وتعينا على اقامة هذه الحكومات والادارات الوطنية في

سورية والعراق والمنطقتين اللتين اتم الحلفاء تحريرهما ، وعلى الاراضي التي مازالوا يجاهدون في تحريرها (١٩) .

وتضمنت بنود الرئيس الامريكي ولسن ، وبخاصة البند الثاني عشر ، الدعوة الى اعطاء حق تقرير المصير للشعوب التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية (٢٠) .

وخلافاً لكل تلك الوعود دأبت الادارة البريطانية على إقامة نظام احتلال استعماري اصبحت فيه السلطة المطلقة بايدي القيادة العسكرية البريطانية ، اما الادارة المدنية فكانت خاضعة لحكومة الهند البريطانية ، وترأس هذه الادارة السير برسي كوكس - الموظف القديم في الخدمة البريطانية الاستعمارية والمقيم البريطاني في الخليج العربي .

وفي عام ١٩١٧ حل محله ارنولد ولسن A.T.Wilson من غلاة الاستعماريين ، وكان يرى ان يحكم العراق حكماً « مباشراً » وان يرتبط القسم الجنوبي منه بحكومة الهند ارتباطاً مباشراً . اما الادارة المدنية في المحافظات (الالوية انذاك) فقد اصبحت بايدي الضباط السياسيين البريطانيين ، كما حل موظفون من الادارة الانكلو - هندية محل الموظفين الاتراك السابقين ، وأعيد تنسيق الادارة والقضاء على الطراز الهندي وقصارى القول كانت بريطانيا تريد تحويل العراق فعلا الى احد اقاليم الهند البريطانية (٢١) .

وعمدت ادارة ولسن الى اجراء ماسمى بـ « الاستفتاء » لتزييف ارادة الشعب العراقي ، وتاليف الحكومة التي تريدها بريطانيا باسمه ، فخولت الحكومة البريطانية ارنولد ولسن في (٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨) باجراء استفتاء عام يبين فيه الشعب رأيه في الامور الاتية :

١ - هل يفضلون دولة عربية واحدة تقوم بارشاد بريطانيا وتمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج العربي؟

٢ - وفي هذه الحالة هل يرون أن عاملاً « عربياً اسمياً » يجب ان ينصب في راس هذه الدولة ؟

٣ - واذا كان الامر كذلك ، من الذي يفضلون تنصيبه رئيساً للدولة (٢٢) ؟

وارفق ويلسن مع البيان تعليمات الى كل الحكام السياسيين في مناطق العراق المختلفة ، بان يبحثوا تلك النقاط بصورة سرية مع الشخصيات البارزة اي مع الذين يتعاونون مع بريطانيا وبخاصة الشيوخ البارزين ، فاذا كانت اراؤهم متطابقة

مع راي الادارة البريطانية يعقد مجلس يضم الوجهاء والشيوخ البارزين لعرض القضايا المشار اليها على الحاضرين.

اما اذا ظهر عكس ذلك فيجب تأجيل عقد الاجتماع وانتظار التعليمات المقتضية ، واستناداً الى هذه التعليمات بدأ الحكام السياسيون في مناطق العراق المختلفة اجراء الاتصالات للحصول على اراء تطابق اراء ويلسن فحصر ماسمي « الاستفتاء » بالمناطق العشائرية والمدن بالشيوخ والملاكين من الوجهاء المتعاونين مع بريطانية لتكون النتيجة المطالبة باستمرار بقاء الحكم البريطاني ، كما خطط البريطانيون . اما في بغداد والمراكز الدينية فقد وجدت السلطات البريطانية صعوبة في الحصول على النتائج المرضية ، وصدرت الفتاوى بان كل شخص يرغب في حكومة غير عربية مسلمة يعد خارجاً عن الدين.

وكانت نتيجة الاستفتاء ، كما رفعها ويلسن ، وكيل الحاكم الملكي العام الى الحكومة البريطانية ، أن هناك رايا عاماً شاملاً تقريباً يرى أن الموصل يجب ان تبقى ضمن الدولة الجديدة ، وهناك رغبة في استمرار الحكم البريطاني دون اجراء تبدلات جوهرية فيه كما ان هناك من يطالب بتعيين السير برسي كوكس على رأس الدولة الجديدة ولم يرفع الاراء التي طالبت بتأسيس حكومة عربية يحكمها احد انجال الشريف حسين (٢٣) .

والحقيقة التي يجب ان تقال ان هذا الاستفتاء لم يكن يمثل رأي الشعب العراقي المناهض للاحتلال ، فقد اختير الاشخاص المتعاونين مع السلطات البريطانية لتوقيع المضابط والمذكرات ، ولم يسمح بتسجيل الاراء المعارضة لوجهة النظر البريطانية ، الامر الذي حال دون الافصاح الحقيقي عن رأي البلاد .

اما الشعب العراقي المعارض للاحتلال البريطانية والادارة الاستعمارية فقد عمد الى تنظيم نفسه لمقاومة الاحتلال والمطالبة بالاستقلال ، فظهرت بعض الجمعيات الوطنية وكانت اولى تلك الجمعيات « جمعية العهد العراقي » التي تاسست سنة ١٩١٩ وكان لها فرع في الموصل وآخر في بغداد ، وتضمنت برامجها العمل لتحقيق الاهداف الآتية :

١ ـ استقلال العراق استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية .
٢ ـ طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا ، على ان تكون هذه المساعدة بالثمن ولاتمس استقلال العراق التام .
٣ ـ العمل على انهاض الشعب العراقي لمساواة ارقى الامم الغربية .
٤ السعي لخير الامة العربية العامة

جمعية العهد العراقي : وهي من أولى الجمعيات العربية الوطنية المعارضة للاحتلال البريطاني والمطالبة بالاستقلال ظهرت في ١٩١٩ وكان لها فرع في الموصل وآخر في بغداد وغايتها اعلان دولة ملكية دستورية يتولى عرشها العرش احد ابناء الشريف حسين وكانت تفضل الملك عبد الله

ولسن وكيل الحاكم الملكي العام

جمعية العهد العراقي

٣ ـ انهاض الشعب العراقي ليباري ارقى الامم الغربية .
٤ ـ السعي لخير الامة العربية عامة[٢٤] .

واعلنت جمعية العهد عن رغبتها باقامة دولة ملكية دستورية ، يتقلد فيها العرش احد ابناء الشريف حسين ، وكانت تفضل الامير عبدالله ، كما اعلنت سعيها لتحقيق اتحاد الاقطار العربية تحت عرش الشريف حسين ، ملك الحجاز ، واتباع الوسائل السلمية والمفاوضات لتحقيق هذه الاهداف[٢٥] .

اما الجمعية الثانية فهي « جمعية حرس الاستقلال » التي تأسست في بغداد في نهاية شهر شباط[٢٦] عام ١٩١٩ وتضمن برنامجها اموراً متعددة منها :

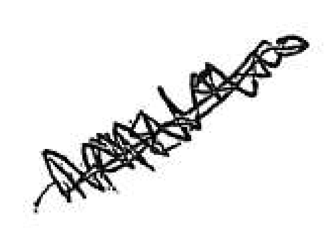
١ ـ استقلال العراق استقلالاً تاماً .
٢ ـ تشكيل مملكة عراقية يسند فيها العرش الى احد انجال الملك حسين ، على ان يكون ملكاً دستورياً ديمقراطياً .
٣ ـ العمل على ضم المملكة العراقية الى لواء الوحدة العربية .
٤ ـ توحيد كلمة العراقيين ، وبذل اقصى الجهود للقضاء على كل بواعث الافتراق في الدين والمذهب[٢٧] .

قامت جمعية حرس الاستقلال بنشاط واسع بين مختلف اوساط المواطنين مما جعلها تتمتع بمركز قوي ، ولم يمض وقت طويل على تأسيسها حتى انضمت اليها منظمة سرية تدعى « جمعية الشبيبة العربية » كما نجحت في تأسيس خلايا عديدة لها في بغداد والشامية والنجف والحلة وبعقوبة وغيرها من مدن العراق[٢٨] .

حدث خلاف بين جمعيتي العهد العراقي وحرس الاستقلال ، فقد انكرت جمعية حرس الاستقلال على جمعية العهد طلب المساعدة من بريطانيا ، وطالبت بالغاء تلك الفقرة من برنامج العهد ، لانها لاتتفق واماني العراق في الاستقلال التام ، وان بمقدور العراق المستقل طلب المساعدة من اية دولة كانت[٢٩] ، وقد بذلت الجهود للتقريب بين الجمعيتين وتوحيد الجهود الوطنية لمقاومة الاحتلال .

لقيت الحركة الوطنية المقاومة من سلطات الاحتلال التي عمدت الى الشدة والعنف للوقوف بوجه الانتفاضات الشعبية التي شملت مناطق العراق المختلفة خلال الفترة بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ . فقد انتفضت السليمانية وتلعفر واربيل والمنتفك وسرعان ماتحولت هذه الانتفاضات الى ثورة شاملة ضد المحتلين الاجانب .

الفصل الثاني



الحركة الوطنية والثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠

ادركت الحركة الوطنية هدف السياسة البريطانية في استمرار السيطرة البريطانية المباشرة ، وعدم تنفيذ الوعود التي اعطيت للعرب في الحصول على الاستقلال والوحدة فقامت بتصعيد المقاومة ضد الاحتلال ورموزه بغية الحصول على الاستقلال التام ، وساعدت الاوضاع العربية انذاك العراقيين على تصعيد مقاومتهم للاحتلال ، فقد انتفضت مصر بقوة ضد بريطانيا في عام ١٩١٩ وشملت الانتفاضة مصر كلها تقريباً ، وكلفت البريطانيين الخسائر الكثيرة ، ويقول العمري ان للثورة المصرية اثرا كبيراً في تشجيع العراقيين على الثورة ضد البريطانيين ، وان اطلاع العراقيين على انتصارات المصريين على البريطانيين قوى عزائمهم فاخذوا يستخفون بالانكليز وبقدمتهم الحربية ، وانتعشت الروح الوطنية انتعاشا هائلاً(١) .

اما قيام الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨ - ١٩٢٠) ، وانتخاب فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً مستقلاً في (٦ آذار ١٩٢٠) فقد شجع العراقيين الموجودين في دمشق على عقد مؤتمر عراقي في (٨ آذار) والمناداة بالامير عبدالله ملكاً على العراق ويبدو ان الموظفين في الحكومة العربية في الشام استفادوا من مراكزهم المهمة في تلك الحكومة فاخذوا يعملون على ادارة الحركات الوطنية الرامية لانقاذ اجزاء من وطنها من ايدي السلطات البريطانية التي كانت تسيطر على العراق حينذاك كما انتشرت الشائعات بين العراقيين بان الدولة العربية في الشام قد اصبحت قوية ، وان رجالها ، وفي مقدمتهم الملك فيصل ، قد عزموا على تحرير العراق من الاستعباد البريطاني ، وقد كان لهذه الشائعات اثرها في دفع المواطنين الى التحفز للثورة ضد الاحتلال(٢) .

وبدلاً من ان تستجيب بريطانيا للمطالبة الشعبية بتقرير المصير، سارعت هي وحلفاؤها الى الاجتماع في سان ريمو في ايطاليا في (٢٥ نيسان ١٩٢٠) ووزعوا الانتدابات[٣] على الممتلكات الاسيوية التي انسلخت عن الامبراطورية العثمانية، فانيط انتداب العراق وفلسطين وشرق الاردن ببريطانيا، وانتداب سورية ولبنان بفرنسا، وقد جاء توزيع الانتدابات حسبما اتفق عليه الحلفاء سابقا في معاهدات واتفاقيات سرية اثناء الحرب واهمها اتفاقية سايكس ـ بيكو في (١٦ مايس ١٩١٦)، فضلاً عن الظروف التي فرضتها نتائج الحرب.

تضمنت لائحة الانتداب على العراق جملة امور منها:

١ ـ تضع بريطانيا في اقرب وقت، لايتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب، قانونا أساسيا للعراق (دستوراً) يعرض على مجلس العصبة للمصادقة ويسن هذا القانون بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغائبهم ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيه كدولة مستقلة، وتجري ادارة العراق، قبل صدور القانون الاساسي طبقا لروح الانتداب.

٢ ـ يحق لبريطانيا الاحتفاظ بقوة عسكرية في العراق لاجل الدفاع عنه، مع تاليف جيش محلي باشراف بريطانيا هدفه العمل لاقرار الامن الداخلي والدفاع عن البلاد، ويحق لبريطانيا في كل وقت استعمال الطرق والسكك الحديد والموانئ العراقية، لتحريك القوات المسلحة ونقل الوقود والارزاق.

٣ ـ تقوم بريطانيا بادارة علائق العراق الخارجية، ولها الحق بفرض الحماية السياسية والقنصلية على رعايا العراق في البلدان الاجنبية.

٤ ـ تتعهد بريطانيا بالمحافظة على وحدة الاراضي العراقية، فلا تتنازل عنها ولا تؤجرها ولا تضعها تحت سلطة دولة اجنبية[٤].

أذيع خبر الانتداب البريطاني على العراق في بغداد يوم (٣ أيار ١٩٢٠) ببيان اصدره (ارنولد ولسن) وكيل المندوب السامي، فأعلن الشعب معارضته واستنكاره ورفضه لكل انتداب او وصاية او حماية، خاصة وان كلمة انتداب لفظة بغيضة غير مألوفة في نظر الجمهور.[٥]

وتوتر الجو السياسي في العراق، وعقد زعماء الحركة الوطنية سلسلة من الاجتماعات السرية، وقرروا اتخاذ التدابير لحشد الجماهير الشعبية وراء الاهداف الوطنية الكبرى للحصول على الاستقلال التام، وشكلوا هيئة من خمسة عشر زعيماً لعرض المطالب الوطنية، وعقدت الاجتماعات المعروفة بـ(المواليد) في شهر رمضان المبتدئ في (١٦ آيار) اشترك فيها الخطباء والمثقفين، فتحولت الى مهرجانات

شعبية تطالب بالاستقلال وتندد بالانتداب ، فقوبلت تلك الاجتماعات بسياسة الشدة من قبل السلطات البريطانية بما فيها اطلاق النار والسيارات المسلحة لتفريق التجمعات البريطانية وقد حدثت مظاهرة جماهيرية واسعة في يوم (٢ حزيران) عندما قابل ممثلوا الحركة الوطنية وكيل الحاكم الملكي وطالبوا باجابة المطاليب الآتية :

١ ـ انشاء مجلس تأسيسي (جمعية وطنية) تضع الدستور وتقرر شكل الحكم .
٢ ـ اطلاق حرية الصحافة[٦] .

اصدرت الحكومة البريطانية بلاغاً في (٢٠ حزيران) رداً على المطاليب ، موضحاً شروط (وكالة حكومة بريطانيا على العراق) التي سبقت الاشارة اليها ، وزعم البلاغ ان بريطانيا ستمهد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة تتمكن من الوقوف بنفسها ، وحينئذ تنهي الوكالة ، ولتحقيق هذا الهدف ، كلفت الحكومة البريطانية (السير بيرسي كوكس) بتنفيذ المهمة ، وسيعود الى بغداد في الخريف ، ويصبح (المثل الاعلى للحكومة البريطانية في العراق بعد انتهاء (الادارة العسكرية) وسيخول السير بيرسي كوكس صلاحية تنظيم موقت لـ :

١ ـ مجلس شورى تحت رئاسة عربي .
٢ ـ مؤتمر عراقي يمثل اهالي العراق ينتخب اعضاؤه باختيارهم ويكون واجبه الاول اعداد القانون الاساس[٧] كان ارنولد ولسن يأمل من هذا البيان وقف نشاط الحركة الوطنية ، لكن بيانه لم يحقق اغراضه ، لأن روح الثورة اصبحت منتشرة في مناطق العراق المختلفة . ووضعت الخطط لها ، وعقدت الاجتماعات في بغداد وكربلاء والنجف وغيرها ، واخذ الموظفون يستقيلون من خدمة الحكومة واحداً بعد الاخر ، وانتفض الفلاحون ولم يدفعوا الضرائب الى سلطات الاحتلال التي بدأت باعتقال شيوخ القبائل وهكذا ظهرت امارات السخط على المستعمرين في كل مكان واصبح الوضع لايعوزه غير الشرارة لاشعال نار الثورة[٨] .

وكان القشة التي قصمت ظهر البعير اعتقال (الشيخ شعلان ابي الجون ، شيخ قبيلة الظوالم ، في (٣٠ حزيران) في الرميثة ، فهاجم رجاله سراي الحكومة وقتلوا بريطانيين وانقذوا شيخهم ، فكانت تلك الرصاصات ايذاناً باعلان الثورة في العراق[٩] ، تلك الثورة التي كان الفلاحون وقودها ، وكانت اسلحتهم بدائية وقديمة البنادق فقط ، مع وجود اغلبية منهم دون سلاح . اما القوات البريطانية في العراق ، فكانت بقيادة (السر ايلمر هالدين Haldane ، وتضم (١٣٣) الف جندي منهم (٤٢٠٠) بريطاني والباقي من جنسيات مختلفة اغلبهم من الهنود[١٠] ، وكانت

هذه القوات مدربة تدريباً جيداً ولديها اسلحة متطورة بما فيها المدافع والطائرات .

امتدت الثورة بسرعة الى مناطق العراق المختلفة ، فاعلنت الثورة في النجف يوم (٢ تموز) ورفع علم الثورة العربية على سراي الحكومة ، واسرع الناس الى الجهاد في سبيل الله والوطن وتمكن الثوار في الرميثة من قطع السكة الحديد ، ومقاتلة القوات البريطانية التي زحفت نحو الرميثة ، وحاصروها حصاراً شديداً على الرغم من قصف الطائرات البريطانية ، مما اضطر القوات البريطانية الى التراجع نحو الحلة ، وفي الشامية استطاع الثوار السيطرة على المدينة ، واجبرت الحامية البريطانية . على الانسحاب الى الديوانية ، وقد شجعت هذه الانتصارات مناطق العراق الاخرى لاعلان الثورة ، وتمكن الثوار من احراز نصر كبير في موقعة الرارنجية (الرستمية) عندما هاجموا قوة بريطانية كبيرة مجهزة بالاسلحة الحديثة عند قناة الرستمية قرب الكفل يوم (٢٤ تموز) فاضطرت القوات البريطانية الى التقهقر نحو الحلة بعد ان فقدت (٣١٨) جندياً ، وغنم الثوار (٤٠) رشاشاً ومدفعاً واحداً .

وفي مناطق العراق الاخرى ، عمد الثوار في السماوة الى تدمير سكة الحديد لعرقلة ارسال النجدات للقوات البريطانية ، كما تمكنوا من اسقاط طائرة تحطمت وقتل قائدها وهاجموا الباخرة البريطانية كرين افلاي وأسروا جنودها ، واضطروا الانكليز في النهاية الى الجلاء عن السماوة . وفي الكوفة هاجم الثوار الباخرة البريطانية فاير افلاي وهي مجهزة بمدفعين واثنى عشر رشاشاً ، بواسطة المدفع الذي غنموه في معركة الرارنجية بعد ان اصلحوه واستعملوه بمهارة . وفي الرمادي اهتز موقف الانكليز واستطاع الشيخ ضاري ورجاله في (١٢ آب) من قتل الكولونيل لجمان Leachman ، حاكم لواء الدليم السياسي . وفي ديالى تمكن الثوار من تعطيل سكة الحديد بين بغداد وخانقين لمنع القوات البريطانية في ايران من ارسال النجدات الى العراق ، وسيطر الثوار على مدينة بعقوبة وشكلوا حكومة فيها ، وامتدت الثورة الى كركوك واربيل والموصل والسليمانية واصبحت بغداد شبه محاصرة بعد ان وصل الثوار قرب المسيب وعطلوا السكة الحديد بين بغداد والحلة وهاجموا المحمودية ، مما اضطر قائد بغداد العسكري الى القيام بانشاء الحصون والمعاقل استعداداً للدفاع عنها [١١] .

استأثرت اخبار الانتصارات الثورية في العراق باهتمام الرأي العام العربي والعالمي واعلنت بعض الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار تضامنها مع النضال البطولي الذي يخوضه الشعب العراقي ، وواجهت الحكومة البريطانية معارضة داخلية نتيجة لحرب الابادة التي شنها ضد الشعب العراقي ، والخسائر المادية

والبشرية التي مني بها البريطانيون في العراق ، وكتبت جريدة التايمس اللندنية تقول : ((انه يجب ان يوضع حد لهذه الحماقة ، ويجب عن الحكومة تغيير سياستها في الشرق الاوسط)) . وطالبت بعودة بيرسي كوكس المندوب البريطاني الى بغداد ، وتأسيس دولة عربية مستقلة[12] .

اتبع البريطانيون « سياسة فرق تسد » لاضعاف قوى الثورة وشجعوا القبلية واثارة الخصومات بين قادة الثورة ، الامر الذي حال دون وحدة القيادة العسكرية وقاموا في الوقت نفسه بتعزيز قواتهم في العراق ومهاجمة مناطق الثوار ، وقد وصل السير بيرسي كوكس الى بغداد لتولي منصب المندوب السامي في (١١ تشرين الاول) واصدر بعد وصوله بياناً في (٢٦ تشرين الاول) موجهاً الى الشعب العراقي ، حاول فيه تعطيل شعبية الثورة ، وتظاهر بعدم معرفة الاسباب التي دعت اليها جاء فيه :

« ان فخامة نائب الملك ، السير بيرسي كوكس يعلن ان حكومة بريطانيا العظمى ، انتدبته ليعود الى العراق ، لتنفيذ مقاصد الحكومة الثابتة بمساعدة رؤوساء الامة ، ولتشكيل حكومة وطنية في العراق ، بنظارة حكومة بريطانيا ، ولقد يصعب جداً على فخامته تنفيذ منويات الحكومة البريطانية ، مادامت بعض اقسام العشائر في العراق تعادي الحكومة ... ولايعلم فخامته غرض العشائر الذين يشغلون انفسهم بالحرب ، فاذا كان هناك سوء مفهوميه يمكن ازالتها ، فيسر فخامته ان يبلغ العشائر ذلك بواسطة اقرب حاكم سياسي اليهم[13] .

خفت حدة المعارك العسكرية ، بعد فترة قصيرة من وصول بيرسي كوكس ، واعتبرت الثورة منتهية بعد المفاوضات التي اجرتها بريطانيا مع الثوار في الرميثة ، اخر معاقل الثورة وتوقيعها الاتفاق معهم في (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠) تعهدت فيه بان تكون للعراق حكومة عربية مستقلة وعدم مطالبة الثوار بالخسائر التي لحقت بالحكومة البريطانية مع الاعفاء من الضرائب لسنة الثورة على ان يتعهدوا بتوطيد الامن والنظام في مناطقهم وان ياخذوا على عاتقهم المحافظة على السكة الحديد المارة في مناطقهم . وان يسلموا الحكومة البريطانية الفين واربعمائة بندقية[14] .

وفي تقويم الثورة لابد من القول انها ثورة وطنية وقومية هدفها الحصول على الاستقلال التام وتشكيل دولة عراقية مستقلة ، وشاركت فيها جماهير واسعة من مختلف فئات الشعب ، وكانت ثورة منظمة لها برنامج واضح وقيادة وطنية ، ولها صحافة عبرت عن اهدافها ، وكانت جريدة (الفرات) التي صدرت في النجف في (٦ آب ١٩٢٠ ، ٢١ ذي القعدة ١٣٣٨) الناطقة بلسان الثورة ، قد فضحت

اعدادها سياسة بريطانيا الاستعمارية ، واوضحت اسباب الثورة ، واكدت انها ثورة فجر بركانها الضغط ، واضرم نارها الاستبداد ووسعها القضاء على الحرية والتجاوز على الحقوق ، وقد نفذ صبر الامة لما تلاقيه من جور حكام الاحتلال ، وادرك العراقيون ان المطالبة القانونية والمظاهرات السلمية لاتجدي نفعاً ، ولاتسترجع حقاً سيما ان هذا الاحتجاج العادل لاينعكس في الاندية السياسية في العالم لاستئثار الانكليز بكافة ادوات الاتصال بين البلاد كالبرق، والبريد والصحافة[١٥] .

وشاركت جريدة « الاستقلال » التي صدرت في النجف أيضاً في (٣ تشرين الأول ١٩٢٠ ١٨ محرم ١٣٢٩ هـ) زميلتها الفرات في نشر مظالم المحتلين والرد على (اضاليلهم) وتوضيح مطالب الامة المشروعة لدى الرأي العام العالمي ، ونشر اخبار المعارك . وتبصير الامة بالحالة السياسية[١٦] .

اما البريطانيون فقد نظروا الى الثورة على انها قلاقل واضطرابات قامت بها العشائر ضد السلطة المحتلة ، متجاهلين الدوافع الحقيقية للثورة ، فالسير ارنولدولسن ، نائب الحاكم الملكي العام خلال الثورة ، لم يستطيع اخفاء عواطفه المناهضة للثورة عندما كتب عنها فوصف العراقيين بأوصاف بعيدة عن الواقع ومنافية لابسط قواعد التعامل لكنه اضطر تحت ضغط الحقيقة أن يعجب من وحده دوافع هذه القبائل الوطنية والدينية لمقاومة السلطات البريطانية عند قيام الثورة .

اما الجنرال هالدن Haldane ، القائد العام للقوات البريطانية في العراق إبان الثورة ، فقد هاجم الثوار ووصفهم بأوصاف تقترب من اوصاف ولسن ، لكنه لا يتردد في الثناء على الثوار في بعض المناسبات التي تستوجب الثناء[١٧] .

وكانت الثورة بالنسبة للعراقيين حرباً وطنية من اجل الاستقلال برهنت على قوة العمل الوطني الموحد في تحدي القوات البريطانية التي خرجت « مظفرة » من الحرب العالمية الأولى ودلت الثورة على ان الوعي القومي العربي كان قوة يحسب حسابها ، وان السياسة المؤسسة على القسر باهضة التكاليف ، وربما انها معدومة الجدوى[١٨] .

كبدت الثورة بريطانية الكثير من الخسائر المادية والبشرية ، وقد قدر الجنرال هالدن الخسائر البشرية بـ (٢٢٦٩) اصابة (١٩) ، اما الخسائر المادية فقدرت بين (٣٠ ـ ٤٠) مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، مما دفع الرأي العام البريطاني والصحافة البريطانية الى المطالبة بالانسحاب من العراق ، فاضطرت الى سياسة تمشية الانتداب عن طريق المعاهدة والوصول بالعراق الى مرحلة الدخول في عصبة الامم باسرع مما كانت حكومة بريطانيا قد ازمعت ان تفعله في باديء الامر ، عندما اخذت مهمة الانتداب على عاتقها[٢٠] .

الحكومة العراقية المؤقتة :

لم يكن قرار السلطات البريطانية بتشكيل الحكومة المؤقتة ، الا نتيجة لاستمرار الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال ، التي بلغت ذروتها في ثورة العشرين فبعد وصول بيرسي كوكس الى بغداد في (١١ تشرين الاول ١٩٢٠) ، الذي وصف بأنه الشخص الامثل ، من وجهة النظر البريطانية ، لمعالجة الوضع المضطرب في العراق لماله من معرفة سابقة مع بعض الساسة العراقيين ، وبدأ على الفور بتنفيذ السياسة البريطانية الجديدة ، فأجرى مشاورات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية ورجال الادارة البريطانية في العراق ، لشرح خطته في العمل التي تهدف الى تأسيس حكومة مؤقته على الاسس الاتية :

أ ـ ان يؤسس مجلس من الوزراء العرب يشرف عليه مستشارون بريطانيون ، على ان يكون بادراة المندوب السامي المباشرة[٢١] .

وبعد ان حصل كوكس على التاييد لارائه رشح عبد الرحمن الكيلاني ، نقيب اشراف بغداد ، لتولي رئاسة المجلس لمركزه الديني لكنه واجه صعوبة في اقناع النقيب لتولي هذا المنصب . وكان النقيب قد اعلن في شباط ١٩١٩ عن عزمه عدم الاشتراك في الشؤون السياسية بقوله :

« إن صيرورتي رئيساً سياسياً للدولة ، هي ضد إشد مباديء عقيدتي تأصلاً وسوف لا اتراجع عما قلته حتى اذا كان في ذلك انقاذ العراق من الدمار التام[٢٢] .

وكان النقيب معجباً بشخصية بيرسي كوكس[٢٣] .

استطاع كوكس اقناع النقيب تولي رئاسة المجلس ، وكان كوكس قد قرر تأليف مجلس يضم رئيساً وثمانية وزراء ، يكون كل منهم على رأس وزارة من وزارات الدولة ، ومع كل وزير مستشار بريطاني ، مع عشرة وزراء بلا وزارة لضمان تمثيل مناطق العراق المتعددة ، وقام كوكس بترشيح الوزراء وطلب من النقيب توجيه الدعوة لهم ، لكي لايعطي الانطباع السيء عن التدخل البريطاني المباشر في شؤون الحكومة الجديدة ، التي اريد ان تكون واجهة عراقية لابريطانية[٢٤] .

وهكذا تم تشكيل الوزارة النقيبية الاولى[٢٥] التي عقدت اجتماعها الاول في دار النقيب يوم (٢ تشرين الثاني ١٩٢٠) والقى النقيب في الاجتماع كلمة قصيرة جداً دعا فيها الى المثابرة في العمل دون ان يحدد واجبات المجلس ودوره في الحياة السياسية . وفي (٨ تشرين الثاني) اصدر المندوب السامي بياناً اوضح فيه ان

الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة هو الاسراع في تمهيد الطريق امام الشعب العراقي لابداء الرأي في شكل الحكومة التي يريدها عن طريق تأليف مؤتمر عام يمثل الشعب العراقي تمثيلاً صحيحاً ، والى ان يحين موعد تأليف المؤتمر واصدار القانون الاساسي فإن الحكومة تقوم بادارة الواجبات العمومية باشراف المندوب السامي[٢٦] .

وحدد كوكس صلاحيات الحكومة المؤقتة في مذكرة صدرت على شكل تعليمات لمجلس الوزراء ، واوضحت المذكرة ان كل وزير يعتبر رئيساً لدائرة من دوائر الدولة ومسؤولاً عن ادارتها شرط ان يكون خاضعاً الى اشراف مجلس الوزراء ، ومشورة المستشار البريطاني وسلطة المندوب السامي العليا ، والذي تكون قراراته نهائية في جميع الامور[٢٧] .

قامت الحكومة المؤقتة بتقسيم العراق الى وحدات ادارية وتعيين موظف عراقي لكل وحدة ادارية ، والى جانبه مستشار بريطاني وسمحت بعودة السياسيين المنفيين من الذين ابعدوا لنشاطهم في خلال الثورة . وعلى الرغم من ذلك فإن تشكيل هذه الحكومة لم يرض طموح العراقيين الذين يطالبون بالاستقلال التام واقامة دولة مستقلة لهذا نظروا الى الحكومة المؤقتة بعين الشك في قدراتها على الاستجابة لمطامح العراقيين ، وازدادت الانتقادات للانكليز ولخططهم في العراق[٢٨] .

ساسون حسقيل شلومو ديفيد - يهودي ١٨٦٠ - ١٨٣٩
هو أول وزير مالية للعراق في الحكومة المؤقتة في العهد
الملكي وهو أول من نظم ميزانية العراق وهيكلة الخزانة
في العراق الحديث وكان طرفاً في المفاوضات التي جرت بين
بريطانيا والعراق . هذا الوزير طالب الحكومة البريطانية بأعطاء
نقوداً بدلاً من الباون الذهبي لقيمته .

الفصل الثالث

قيام الحكم الملكي وتأسيس الدولة العراقية الحديثة

مؤتمر القاهرة وترشيح فيصل بن الحسين للعرش العراقي :

شغلت بريطانيا الرأي العام في العراق في قضية من سيتولى العرش في العراق بعد ان عرضت اسماء عدد من المرشحين ، وكان هؤلاء عرباً أو مسلمين وذوي ارتباطات مع بريطانيا ، ويتفاوتون في مراكزهم وامكانياتهم ، فعبد الرحمن النقيب له انصاره في بغداد لكنه كان طاعناً في السن ، وعبد الهادي العمري ، وهو من اسرة موصلية معروفة وله شعبية في الموصل . وطالب النقيب شخصية بصرية معروفة ، وله علاقات واسعة مع الامراء العرب في المحمرة والكويت ونجد ، وكان طموحاً يسعى قبل الحرب العالمية الاولى لاقامة امارة عربية في جنوب العراق على غرار الامارات المجاورة ، وفيصل بن الشريف حسين ملك سوريا المخلوع ، واخوه عبدالله الذي رشحه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في (٨ أذار ١٩٢٠) ليكون ملكاً على العراق ، والشيخ خزعل امير المحمرة الذي كانت له علاقات واسعة مع جنوب العراق . واحد انجال ابن سعود امير نجد ، والامير التركي برهان الدين ابن اخر سلاطين الدولة العثمانية . وترددت اسماء اخرى منها احد امراء الاسرة المالكة في مصر[١] .

وظهر تيار يدعو الى اقامة نظام جمهوري في العراق ، يسنده جون فيلبي مستشار وزارة الداخلية الذي استطاع ان يجمع حوله بعض الشخصيات البارزة في العراق امثال توفيق الخالدي وفخر الدين جميل ، وعبد المجيد الشاوي ، ويذكر فيلبي ان الشعور العام في العراق كان يومذاك ميالاً بصورة (جازمة) الى الجمهورية وضد الملكية[٢] .

ويلاحظ ان اياً من دعاة الجمهورية لم ينشر له رأي في الصحافة ، وانما نشرت الصحافة ردوداً على فكرة الجمهورية ، ذلك لان سلطات الانتداب قاومت الدعوة الى الجمهورية ولم تفسح لها المجال التعبير عن نفسها[٣] ، بزعم ان النظام الجهوري يحتاج الى (شعب متقدم) وان اقامة نظام ملكي فيه محاكاة للنظام البريطاني.

كانت بريطانيا ترى في الشخص الذي ترشحه لعرش العراق هو من يفتقر الى القوة الحقيقية ، ويعتمد في بقائه على الحكومة البريطانية ، وعلى هذا اعتقدت بريطانيا ان الامير فيصل ، حليف بريطانيا خلال الحرب ، والذي خسر العرش في سوريا ، أصبح مستعداً لان يقبل اي شيء يعرض عليه ، وكانت (المس بيل) ، سكرتيرة المندوب السامي قد كتبت تقول : « اني على اقتناع تام بانه ليس هناك غير حل عملي واحد . وهو ترشيح احد انجال الشريف ، واختياري الاول منهم الملك فيصل »[٤]

قوبلت فكرة تايبد المرشح الهاشمي بالتأييد والمؤازرة في لندن ، وانتدب اللورد كيرزن ، وزير الخارجية في (١٧ كانون الاول ١٩٢٠) كينهان كورنواليس[٥] ان يزور الملك فيصل الموجود انذاك في لندن لعرض العرش العراقي عليه . وقد تمت المقابلة في حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة (١٧ / ١٨ كانون الاول) ، فتحفظ فيصل في بداية الامر لأن عرش العراق يعود لاخيه عبدالله ، الذي انتخبه المؤتمر العراقي المنعقد بدمشق في أذار سنة ١٩٢٠ ، فطلب كيرزن من الكولونيل لورنس الاتصال بالامير عبدالله واقناعه بالتنازل عن المطالبة بعرش العراق ، وقد اعلن لورنس بعد ذلك بان عبد الله لايثير اعتراضات خطيرة على مشروع احلال اخيه على عرش العراق .

بدأت المفاوضات من جديد مع الامير فيصل ، وفي اثنائها شكلت دائرة جديدة خاصة بشؤون الشرق الاوسط ، وذلك في أوائل ربيع ١٩٢١ ، على اثر نقل تشرشل من وزارة الحربية الى وزارة المستعمرات لهذا الغرض ، وعين لورنس مستشاراً خاصاً له في الشؤون العربية ، وتكللت المفاوضات مع الامير فيصل بالنجاح . وتضمن الاتفاق الامور التالية :

١ ـ تعترف الحكومة البريطانية باستقلال المملكة العراقية ، وتتعهد بالغاء الانتداب ومساعدة العراقيين في تأسيس حكومة وطنية وطيدة .

٢ ـ تعقد معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية تحصل فيها الحكومة البريطانية على بعض المزايا الاقتصادية وتنص على استخدام مستشارين ومختصين بريطانيين لمساعدة الموظفين العراقيين[٦] .

وبعد الإتفاق سعت بريطانيا الى عقد مؤتمر في القاهرة في (١٢ آذار ١٩٢١) وكانت القضايا التي نظر فيها المؤتمر فيما يختص بالعراق هي التخفيض العاجل في النفقات البريطانية مع مايترتب على ذلك من اعادة النظر في السياسة المختصة بما يلي :

١ ـ مستقبل العلاقات بين الدولة الجديدة وبريطانيا .
٢ ـ المصادقة على ترشيح فيصل لعرش العراق ، ورسم الخطة التي تتبع في تنصيبه للعرش .
٣ ـ طبيعة وتشكيلات القوات الدفاعية الجديدة[٧] .

وكان تشرشل مقتنعاً بان فيصل هو المؤهل لعرش العراق وان تنصيبه ملكاً سيزيد من تسلط الحكومة البريطانية عليه وعلى ابيه ملك الحجاز وبخاصة بعد تجربته الفاشلة في سوريا ولهذا سيعتمد على المشورة والمعونة البريطانيين للملكة الجديدة ، يضاف الى ذلك ان ترشيح فيصل سيكون بدرجة مامن قبيل البر بالوعود التي اعطيت خلال الحرب الى العرب عامة ، والشريف خاصة ، وان ترشيحه سيكون محل ترحيب القوميين العرب لاشتغاله من اجل القضية العربية ، وقيادته لقوات الثورة العربية ، وانتخابه اول ملك عربي في الشام في التاريخ الحديث ، لهذا صادق المؤتمر على ترشيحه[٨] .

عاد المندوب السامي الى بغداد في (١٩ نيسان ١٩٢١) بعد انتهاء مؤتمر القاهرة ، واذاع بياناً عما تم في المؤتمر ، وبدأ على الفور باتخاذ الترتيبات اللازمة لانجاح ترشيح فيصل . واصدر بلاغاً اوضح فيه ان الحكومة البريطانية تعد الامير فيصل مرشحاً موفقاً ، بل هو في الواقع افضل مرشح في الميدان ، وترجو ان ينال معاضدة اكثرية الشعب العراقي . وعمل المندوب السامي ايضا على تذليل العقبات التي تعترض سبيل الامير فيصل ومنها اخراج طالب النقيب من وزارة الداخلية وابعاده عن العراق وابعاد جون فيلبي ، مستشار وزارة الداخلية لانه من معارضي الهاشميين ومن دعاة الجمهورية[٩] .

وصل الامير فيصل الى البصرة على ظهر الباخرة البريطانية « نورت بروك » في (٢٣ حزيران ١٩٢١) . وقد وصف فيلبي فيصل لحظة وصوله بقوله : « وكانت تلوح على فيصل بلباسه العربي امارات الملوكية التامة ، وكان بجانبه كينهان كورنواليس والحاشية ، وكان البشر يطفح من اوجه الجميع ، فقدمت له تحيات واحترامات المندوب السامي والحكومة المؤقتة ورد عليها فيصل بغاية اللطف والرقة »[١٠]

مصادر الحاجة

استقل فيصل القطار من البصرة الى بغداد ، وزار في طريقه مدن السماوة والناصرية والديوانية وكربلاء والنجف واجتمع مع اعيانها ، كما عقد بعد وصوله الى بغداد اجتماعات متعددة مع ممثلي مختلف المناطق والعشائر وفي (١١ تموز) قرر مجلس الوزراء المناداة بالامير فيصل ملكاً على العراق ، على ان تكون حكومته دستورية نيابية مقيدة بالقانون ، وابلغ هذا القرار الى المندوب السامي الذي اقترح على الحكومة اجراء استفتاء عام لمعرفة رأي الشعب في اختيار العاهل ، وقد جرى الاستفتاء وحصل فيصل على ٩٦٪ من الاصوات [١١]

جرى احتفال رسمي كبير لتتويج فيصل ملكاً على العراق في يوم (٢٣ آب ١٩٢١) حضره اقطاب الحكومة ، وكبار الموظفين البريطانيين ، ومتصرفو (محافظو) الالوية . وفي الساعة السادسة صباحاً وصل فيصل بصحبة برسي كوكس وايلمر هالدين ومحمود النقيب ابن رئيس الوزراء ، وحسين افنان سكرتير مجلس الوزراء ، وكان فيصل يرتدي بدلة من قماش (الخاكي) . وقد قرأ حسين افنان مرسوم اعلان الملكية ، وقد رد فيصل بكلمة شكر فيها الشعب العراقي على مؤازرته ، والحكومة البريطانية على اعترافها به ملكاً للدولة العراقية المستقلة ، وقال :

« ان اول عمل اقوم به مباشرة الانتخاب وجمع المجلس التأسيسي ولتعلم الامة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشاورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات الدستورية السياسية الديمقراطية ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي ساؤدعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى ، ويقرر حرية الاديان والعبادات بشرط ان لا تخل بالامن وبالاخلاق العمومية ويسن قوانين عدلية تضمن منافع الاجانب ومصالحهم وتمنع كل تعرض للدين والجنس واللغة وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية .[١٢]

وبعد حفل التتويج قدم عبدالرحمن النقيب استقالة حكومته ، فعهد له الملك فيصل باعادة تاليف الوزارة للمرة الثانية في (١٠ ايلول ١٩٢١) وفي ١٢ أيلول ١٩٢١ تشكلت الوزارة على النحو التالي : ـ

١ ـ عبدالرحمن النقيب رئيساً للوزراء .
٢ ـ الحاج رمزي بك وزيراً للداخلية .
٣ ـ ساسون حسقيل وزيراً للمالية .
٤ ـ ناجي السويدي وزيراً للعدل .
٥ ـ جعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني .

٦ ـ عزت الكركوكي وزيراً للاشغال والمواصلات .
٧ ـ عبداللطيف المنديل وزيراً للتجارة .
٨ ـ الشيخ عبدالكريم الجزائري وزيراً للمعارف (التربية) .
٩ ـ الدكتور حنا خياط وزيراً للصحة .
١٠ ـ محمد علي فاضل وزيراً للاوقاف .

وقد اعتذر الشيخ عبدالكريم الجزائري عن قبول المنصب لمهامه الدينية ، فاختير محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيراً للمعارف .(١٣)

المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى ١٩٢٢ :

واجه الملك فيصل بعد تتويجه مهاماً عديدة منها :
١ ـ تخليص العراق من الانتداب البريطاني ، واقناع الانكليز بالتخلي عن الحكم وتسليمه الى الوطنيين تدريجيا .
٢ ـ الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تركيا .
٣ ـ انشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وادارتها ووضع دستور حديث لها .
٤ ـ انقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب ، والعمل على توطيد الوحدة الوطنية ومحاربة الجمود والتعصب الذي يقاوم كل اصلاح وتجديد .(١٤)

قدم المندوب السامي البريطاني بعد أيام قلائل من تتويج الملك فيصل ، اول مسودة المعاهدة العراقية ، البريطانية المزمع عقدها ، وقد ظهر من تلك المسودة وجهة النظر البريطانية حيال المعاهدة ، التي تعتبرها واسطة لتبديل نظام الانتداب وتنظيم علاقاتها مع العراق باقل كلفة واقل احتكاك ، مما قد يحدث لو كان حكمها له مباشرة ، اي كانت المعاهدة بالنسبة لبريطانيا وسيلة للاشراف والسيطرة ، دون تبديل في موقفها اتجاه عصبة الامم ، وقد اوضح الموقف البريطاني تصريح فيشر المندوب البريطاني في العصبة ، وفي (١٧ تشرين الثاني ١٩٢١) الذي قال فيه :
« ان المعاهدة المقترحة ستقوم فقط بتنظيم العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة كدولة منتدبة ، وحكومة العراق العربية ، ولا يقصد بها ان تكون بديلاً عن الانتداب الذي سيبقى وثيقة عمل تعين الالتزامات التي اضطلعت باعبائها حكومة صاحب الجلالة عن عصبة الامم »(١٥)

اما وجهة النظر العراقية فقد كان امل الملك فيصل يفهم المعاهدة على انها صيغة تحل محل الانتداب ، وتحفظ له سلطاته وكرامته كملك ، وتؤمن له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف مع بريطانيا ، مقابل ان يكون المستشارون

والاختصاصيون الذين تستخدمهم حكومة العراق من الانكليز ، وان تضمن المصالح البريطانية في العراق ، وقد عبر الملك فيصل عن ذلك بقوله :

« ان جلّ آمالي هو ان اتمكن من خدمة بلادي وحفظ مصالح حكومة جلالة الملك لان المصلحتين في نظري مرتبطان لا انفكاك لاحداهما عن الاخرى ، وقد اتيت الى هنا واضعا نصب عيني هذه الغاية وحدها » .

استمرت المفاوضات للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية وتم التوصل الى صيغة المعاهدة التي تضمنت موادها بنود الانتداب فقد حوت المعاهدة مقدمة وثماني عشرة مادة ، وجاء في مقدمتها ، ان بريطانيا اعترفت بفيصل بن الحسين ملكاً دستوريا على العراق ، وان الملك فيصل يرى من مصلحة العراق ، ولتأمين سرعة تقدمه ان يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على اساس التحالف وتضمنت موادها الامور الآتية : ـ

المادة الاولى ـ تقدم بريطانيا اثناء مدة المعاهدة مايقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون ان يمس ذلك بسيادتها الوطنية ، ويمثل بريطانيا في العراق مندوب سام .

المادة الثانية ـ يتعهد العراق بعدم تعيين اي موظف غير عراقي بارادة ملكية دون موافقة ملك بريطانيا .

المادة الثالثة ـ يتعهد ملك العراق باصدار قانون اساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لايحتوي مايخالف نصوص المعاهدة ويأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح وحريات جميع السكان .

المادة الرابعة ـ يوافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي تقدم بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح وتعهدات بريطانيا الدولية والمالية .

المادة السادسة ـ تمهد بريطانيا بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب وقت ممكن .

المادة السابعة ـ تقدم بريطانيا للعراق الاسلحة والاعتدة والمساعدة العسكرية التي ستوضح شروطها باتفاقية منفردة .

المادة الثامنة عشرة ـ تعتبر المعاهدة نافذة حال تصديقها من قبل الطرفين بعد قبولها من المجلس التأسيسي . وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة (١٦) .

وقضت مواد المعاهدة الاخرى معالجة شؤون التمثيل السياسي والامتيازات الاجنبية والامور العدلية واعمال التبشير وانشاء موسسة للاثار ، ومعالجة القضايا المالية والعلاقات الكمركية وغيرها . والحق بالمعاهدة اربعة بر وتوكولات تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والمساعدة العسكرية والاشراف على الشؤون المالية والعدلية ، والحق بالمعاهدة بروتوكول اخر في نيسان ١٩٢٣ حدد مدة المعاهدة باربع سنوات على ان يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة .

من استعراض نصوص المعاهدة تظهر الامور الاتية :

١ ـ ان المعاهدة بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عده الشعب العراقي مرادفا للاستعمار والسيطرة وقدم الكثير من التضحيات للتخلص منه . وكان الانتداب سبباً من اسباب ثورة العشرين .

٢ ـ قيدت المعاهدة سلطات الملك فيصل بحيث لايستطيع تعيين اي عربي او اجنبي بارادة ملكية دون موافقة بريطانيا ، كما لايستطيع ملك العراق اقامة علاقات دبلوماسية مع اية دولة دون موافقة بريطانيا .

٣ ـ اصبحت امكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية ، فقد بقيت القوات المحتلة في العراق ، واعطى لبريطانيا الحق في تفتيش الجيش العراقي والقوات المحلية الاخرى ، واخذ رغبة المعتمد السامي فيما يتعلق بتوزيع الجيش العراقي وتحركاته . وخولت بريطانيا حق ملكية ماتحتاجه من الاراضي الاميرية مجاناً للاغراض العسكرية .

٤ ـ قيدت المعاهدة العراق ومنعته من السعي للوحدة العربية ، واكدت على الاقليمية بمنعها العراق من الارتباط مع الاقطار العربية المجاورة عدا الامور الكمركية .

عرضت المعاهدة على مجلس الوزراء ، وجرت مناقشة حامية حولها ، ويقول لونكريك بينما كانت تجري المداولة في مجلس الوزراء ، كانت طبقات الرأي العام قد اتضح موقفها تجاهها ، فقد اخذ الوطنيون المتطرفون ينادون عالياً ضد عبودية الانتداب ويطالبون بالجلاء البريطاني التام ، وطالب المعتدلون الذين كان الملك يشاركهم الرأي ، بالغاء الانتداب وعقد معاهدة صداقة بين الفريقين على اسس متساوية ، واستمرار العون البريطاني للعراق . وازداد الموقف المعارض وضوحاً في مؤتمر كربلاء خلال شهر نيسان ١٩٢٢ الذي وحدهم وجمعهم حول معارضة المعاهدة والعمل على مناوئتها (١٧) .

صادق مجلس الوزراء على المعاهدة في (٢٥ حزيران) بشرط وجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها فقدم جعفر ابو التمن ، وزير التجارة ، استقالته في اليوم الثاني احتجاجاً (١٨) .

وحدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة وطالبت بتحقيق استقلال البلاد الناجز والغاء الانتداب ، واكدت الصحافة الوطنية رغبة الشعب في الاستقلال والسيادة ، وطالب بعض زعماء ثورة العشرين باسقاط اية وزارة تصدق على المعاهدة غير مرضية لاماني الشعب والعمل على ازالة اية سلطة اجنبية وتفجرت مظاهرات في عدد من المدن العراقية وبعث بعض قادة الحركة الوطنية برقية الى الملك طلبوا فيها :

١ ــ رفض الانتداب رفضاً باتاً ، واعتراف حكومة بريطانيا بالغائه رسمياً .
٢ ــ اسقاط الوزارة التي تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الامة ، وتعيين وزارة تطمئن الامة لاعمالها .
٣ ــ طرد المستشارين البريطانيين .
٤ ــ اطلاق حرية الصحافة(١٩) .

وشكل حزبان وطنيان هما (الحزب الوطني وحزب النهضة) اللذان وحدا جهودهما في مقاومة المعاهدة والانتداب عن طريق الاجتماعات والمظاهرات وقدما مذكرة الى الملك بمناسبة مرور عام على تتويجه طالبا فيها :

١ ــ الكف عن التدخل البريطاني في الامور الداخلية .
٢ ــ تأليف وزارة من الاكفاء المخلصين تطمئن الامة اليهم ، وتستطيع تهدئة الخواطر وازالة الاضطراب في البلاد .
٣ ــ ألا تعقد اية معاهدة ولاتجرى اية مفاوضة فيها قبل تأليف المجلس التأسيسي الذي ينتخب اعضاؤه بحرية كاملة .(٢٠)

استفاد الحزبان من المناسبة ذاتها فقاما بمظاهرة في (٢٣ آب ١٩٢٢) توجهت نحو البلاط الملكي تطالب بتأليف حكومة وطنية وبسقوط الانتداب ، وقد صادف قيام المظاهرة مجيء المندوب السامي بيرسي كوكس لتقديم التهاني للملك ، فأستاء كثيراً من هذا الحشد الوطني الكبير ، ومن الهتافات التي رددها المتظاهرون ، فوجد في هذا فرصة سانحة لضرب الحركة الوطنية والقضاء على الحياة الحزبية ، فطالب كوكس في اليوم التالي بتقديم اعتذار واعتقال المسؤولين عن تدبير المظاهرة ، فكان الاعتذار عاجلاً ووافياً ، الا ان المندوب السامي اغتنم فرصة مرض الملك بالزائدة الدودية واجراء عملية جراحية له ، وعدم وجود وزارة لان وزارة النقيب كانت قد استقالت في (١٩ آب) وذلك بعد ان شعر رئيس الوزراء بخطورة الازمة التي نشبت بين الملك والمندوب السامي البريطاني حول تعيين المسؤولية فيما يخص الادارة الداخلية للبلاد ، فأخذ مسؤولية الحكم على عاتقه وامر

باغلاق حزبي النهضة والوطني ، وتعطيل جريدتيها (الرافدين والمفيد) واعتقال زعماء الحركة الوطنية ونفيهم خارج العراق ، وقد اقترنت اجراءات المندوب السامي بمصادقة الملك بعد شفائه وذلك في (١١ ايلول ١٩٢٢).

المجلس التأسيسي العراقي :

اصبحت امام المندوب السامي مهمة تأليف وزارة جديدة تخلف الوزارة المستقيلة منذ (١٩ آب) تأخذ على عاتقها نشر المعاهدة وتأليف المجلس التأسيسي ، فابلغ الملك فيصل في (١٨ أيلول) بأن يكلف عبدالرحمن النقيب باعادة تأليف الوزارة ، تكون مهمتها نشر مشروع المعاهدة على النحو الذي قبله الملك ووزارة النقيب السابقة ، واجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تؤمن مجيء اكثرية يمكن بواسطتها امرار المعاهدة في المجلس[٢١]

شكل النقيب وزارته الثالثة في (٢٠ ايلول ١٩٢٢) وقررت الوزارة في (١٠ تشرين الاول ١٩٢٢) تأييد قرارها السابق في المصادقة على المعاهدة ، وبعد ثلاثة ايام وافقت عن نشر المعاهدة مع بلاغ من الملك عن الصعوبات التي واجهت المفاوضات مع بريطانيا ، وزعم البلاغ أن المعاهدة خطوة في سبيل تحقيق الاماني القومية وأن الشعب سيقدرها ويزداد تمسكاً بصداقة بريطانيا ، لان دوام هذه الصداقة مسألة حيوية لصيانة الاستقلال .

وتناول البلاغ مسألة المباشرة بانتخاب المجلس التأسيسي ، ووضع القانون الاساسي والتقدم الى عصبة الامم لقبول العراق في عضويتها ودعا البلاغ الشعب الى اختيار نوابه .[٢٢]

حددت الوزارة يوم (٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢) موعداً للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي ، طبقاً للنظام الصادر في (٤ آذار ١٩٢٢) وحددت مهامة بالامور الآتية :

١ ـ وضع الدستور (القانون الاساسي) للمملكة العراقية .
٢ ـ وضع قانون لانتخاب مجلس النواب .
٣ ـ تصديق المعاهدة العراقية ـ البريطانية .[٢٣]

بدأ عبدالمحسن السعدون وزير الداخلية ، على الفور باتخاذ الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخاب ، واصدر بياناً دعا فيه الى التضامن والتعاضد والتزام السكينة ، وكان السعدون يعتقد بضرورة إتباع سياسة حازمة تجاه المعارضة وحملها على الاستجابة لمواقف الحكومة والانصياع لاوامرها[٢٤]

لم تكد تبدأ الانتخابات حتى دعت الحركة الوطنية الى مقاطعتها فادى ذلك الى استقالة اللجان الانتخابية في بعض المدن العراقية ، ولم تستطيع الحكومة تأليف تلك اللجان في مناطق اخرى ، وواجهت صعوبات في تشكيل الهيئة التنفيذية في بغداد ، واعتبرت المعارضة الانتخابات اسلوباً بريطانياً لتركيز سلطتها في العراق ، وقدمت مذكرة الى الملك طالبت فيها بالحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة ، واطلاق حرية الصحافة والاحزاب ، واعلنت معارضتها للانتخابات[٢٥] الامر الذي ادى الى توقف الانتخابات .

انتقد السعدون ، وزير الداخلية ، وزارة النقيب لأنها لم تتبن اسلوبه القائم على سياسة الشدة ، وقدم استقالته في (٦ تشرين الثاني ١٩٢٢) فاوعزت الى النقيب بتقديم استقالته ، فقدمها في (١٦ تشرين الثاني) بحجة اعتلال صحته ، فكلف الملك عبدالمحسن السعدون بتأليف الوزارة وقدم السعدون اسماء وزرائه في (٢٠ تشرين الثاني) .

كانت مهمة وزارة السعدون اجراء انتخابات المجلس التأسيسي وامرار المعاهدة ولانجاز هذه المهمة بدأ السعدون السير على سياسة الشدة تجاه المعارضة ، فقام بنفي عدد من الوطنيين ، واغلاق الصحف المعارضة ، فخلق بذلك الجو المناسب للاستمرار في عملية الانتخابات ، وسارت الانتخابات سيراً حسناً ، وكان السعدون واثقاً من نجاح العناصر الموالية للحكومة التي تستطيع امرار المعاهدة والتعاون مع الانكليز ، ولهذا نال رضا السلطات البريطانية في العراق التي وجدت فيه رجلا شجاعاً استحق ثقه زملائه والسلطة ولكنها لم تحض بثقة الملك الذي استغل استمرار الازمة الاقتصادية فأشعر السعدون بان استقالته مرغوبة فقدمها في (١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣) .[٢٦]

وعهد الى جعفر العسكري بتاليف الوزارة الجديدة في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) وتضمن منهاجها السعي لاكمال انتخابات المجلس التأسيسي وجمعه باسرع مايمكن وحددت وزارة الداخلية يوم (٢٥ شباط ١٩٢٤) مرحلة نهائية للانتخابات ، وبذلت الحكومة جهوداً كبيرة لفوز مرشحيها ، وقد اثار تدخل الحكومة في الانتخابات الاحتجاج والاستنكار في مناطق العراق المختلفة .

افتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في (٢٧ آذار ١٩٢٤) ، ويعتبر افتتاحه من الاحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، لانه اول مجلس منتخب يجتمع في بغداد ، واول خطوة نحو الحياة الديمقراطية رغم مافيه من عيوب وما عليه من مآخذ .

وقد اعرب الملك فيصل في خطابة عن سروره العظيم بافتتاح اول مجلس شورى ، واشار الى ان الشعب انتدب ممثليه لبناء نظامه واستقلال بلده ، وحدد مهام المجلس بثلاث نقاط هي : ـ

١ ـ البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية
٢ ـ سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات ، وتثبيت سياسة الدولة الداخلية .
٣ ـ سن قانون انتخاب المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الشعب ويراقب سياسة الحكومة واعمالها .[٢٧]

ويلاحظ في تحديد مهام المجلس تقديم النظر في المعاهدة على سن الدستور ، وهو امر جدير بالوقوف عنده لأن الاصول الدستورية تقتضي ان يكون البت في الدستور مقدماً على سواه ، فمهمة المجالس التأسيسية هي سن الدستور اولاً ـ وتشريع قانون انتخاب النواب بعد ذلك ، اما التصديق على المعاهدات الدولية فهو من مهام المجالس النيابية ، ولكن الظروف السياسية اقتضت في وقتها ، ان يكون الدستور مؤسساً على مواد المعاهدة لا المعاهدة مؤسسة على مواد الدستور ، اي بعبارة اخرى ان تكون المعاهدة اصلاً والدستور فرعاً تابعاً لها وخاضعاً لاحكامها حتى يتخذ من هذا التقديم وسيلة للضغط على اعضاء المجلس التأسيسي ، الذين ادركوا ان لادستور بدون معاهدة[٢٨] .

اصبح عبد المحسن السعدون رئيساً للمجلس التأسيسي ، وياسين الهاشمي وداود الحيدري نائبين للرئيس ، وبدأ المجلس أعماله بتأليف لجنة لتدقيق المعاهدة ورفع تقرير عنها من (١٥) عضواً برئاسة الهاشمي ، فقامت اللجنة بعقد (٢٩) جلسة صباحية وعشر جلسات مسائية وعشر جلسات خاصة ، وسمعت اراء الوزراء والحقوقين والماليين وتداولت مع المعتمد السامي البريطاني ومستشاريه في ثلاث جلسات متتابعة . وعقدت جلسات بحضور الملك فيصل وتبادلت معه الرأي بصدد الاوضاع الداخلية ، واشترك ياسين الهاشمي ، رئيس اللجنة ، في جلستين من جلسات مجلس الوزراء ووقف على وجهة نظر الحكومة بصدد استفسارات اللجنة ، وبعد هذه المشاروات والاتصالات وضعت اللجنة تقريرها في (٦٥) صفحة ، كان لياسين الهاشمي الدور الفعال في اعداده . وقد وصف هذا التقرير بانه وثيقة تاريخية مهمة ، فهو يوضح رأي الوطنيين ورأي بريطانيا في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ، فهو اذن وثيقة تفسيرية للمعاهدة وملاحقها يتضح فيها الرأيان المتعارضان حولها[٢٩] .

المعاهدة العراقية - البريطانية

تناول التقرير جوانب المعاهدة المختلفة ، ولم يكتف بنقدها وانما طلب رفضها اذا لم تجر عليها التعديلات المطلوبة ، وختم التقرير بعرض النقاط التالية :

١ ـ ان الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كل الشوائب ، وان مامر عليه في السنوات الاخيرة جعله ينفر من استمرار غموض الحالة السياسية وهو مستعد للتضحية على ان يرى سيادته الوطنية واستقلاله التام مصوناً صيانة تامة.

٢ ـ اجماع الرأي على أن العراق في حالته الحاضرة يحتاج الى المساعدة والمؤازرة من الحكومة البريطانية .

٣ ـ ان التعديلات المطلوبة في المعاهدة وملاحقها لاتمس مركز بريطانيا في العالم هي في الوقت نفسه على جانب عظيم من الاهمية ، اذ بدون هذه التعديلات لايمكن للحكومة العراقية القيام بواجب التحالف .

٤ ـ ان في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها مايثقل كاهل العراق . ولايمكنه من القيام بتعهداته ، ومادامت المعاهدة لم تزل غير متبادلة بين الحكومتين فلا يصعب ايجاد حل مرض لتلك التعديلات . اما اذا اعتبرت بريطانيا طلب التعديلات بالرغم من عدالتها كرفض للمعاهدة ، فيجب النظر في هذا الامر والإستعداد لما يحدث من تغييرات في الموقف[٣٠] .

آراء

جرت مناقشات حامية للمعاهدة ، وظهرت اراء متعددة غلب عليها رأي المعارضة ، ويمكن ان نستشف من المناقشات داخل المجلس وخارجه المواقف الاتية :

١ ـ موقف الحكومة الساعي لعقد المعاهدة ، فقد اوضح جعفر العسكري رئيس الوزراء ، ان عقد المعاهدة سيؤدي الى تأمين استقلالنا وتمكين بريطانيا العظمى من ادخالنا في عصبة الامم كدولة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول ، وحسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق[٣١] .

٢ ـ موقف المعارضة داخل المجلس ، وقد ظهرت عدة اتجاهات ضمن المعارضة هي :

أ ـ اتجاه دعا الى تعديل المعاهدة قبل ابرامها .

ب ـ اتجاه طالب باجراء التعديلات التي وردت في تقرير لجنة المعاهدة على شكل بروتوكول ملحق بها.

جـ ـ اتجاه طالب بارجاع المعاهدة الى الحكومة واجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة على وفق ماورد في تقرير لجنة المعاهدة .

د ـ اتجاه فضل الانتداب على المعاهدة وملاحقها الثقيلة .

هـ ـ اتجاه دعا الى عدم الاسراع في البت بالمعاهدة حتى تحسيم قضية الموصل[٣٢] .

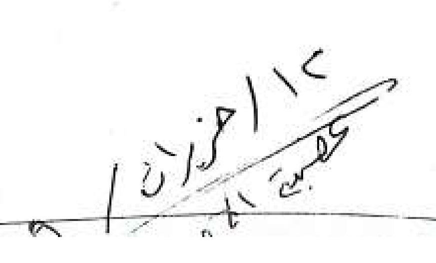
٣ ـ موقف المعارضة خارج المجلس ، الذي تجسد في الاجتماع الذي عقده المحامون في (١٧ نيسان ١٩٢٤) الذي كرس لمناقشة المعاهدة حيث استقر الرأي على رفضها عند التصويت عليها في المجلس التأسيسي وقد اعقب ذلك تصاعد المعارضة الشعبية للمعاهدة[٣٣] .

وشنت الصحف الوطنية حملة قوية ضد المعاهدة ، مما ادى الى تعطيل جرائد (الاستقلال والشعب والناشئة) عن الصدور ، واتخاذ تدابير احترازية ضد المعارضة بما فيها اعتقال (٢٣) شخصاً[٣٤] .

ازاء ازدياد المعارضة ، داخل المجلس وخارجه بعث المندوب السامي البريطاني ، انذاراً الى الملك في (١٩ آيار ١٩٢٤) اوضح فيه ان موعد الجلسة المقبلة لمجلس العصبة هو (١٢ حزيران) ، وان رمزي ماكدونالد ، رئيس الوزراء البريطاني ، قد تعهد بتقديم المعاهدة الى المجلس المذكور قبل ذلك التاريخ ، فاذا لم يصدق المجلس التأسيسي على المعاهدة قبل الموعد فان بريطانيا مضطرة الى اجراء ترتيبات اخرى يعامل العراق بموجبها ، كما اجتمع دوبس باعضاء المجلس التأسيسي في (٣١ آيار) وبين لهم وجهة النظر البريطانية ، وهي رفض الموافقة على اية تعديلات في المعاهدة والبروتوكولات المتفرعة منها . وعلى المجلس اما ان يقبل المعاهدة او ان يرفضها برمتها .[٣٥]

لم يجر تصديق المعاهدة في الموعد الذي حددته الحكومة ، كما طلب المندوب السامي منها ، ففي جلسة صباح يوم (١٠ حزيران) حدث صخب كثير بحيث قطع رئيس الوزراء الامل في الحصول على مصادقة المجلس ، فاقترح بموافقة الملك الذي اتصل به تلفونياً ، تأجيل الجلسة الى اليوم التالي ، لكن المندوب السامي اصر على دعوة المجلس للاجتماع ثانية بعد الظهر ، وسلم المندوب السامي مذكرة الى الملك اوضح فيها ان بريطانيا لاتسمح باستمرار الوضع الراهن ، بحجة ان ذلك يمثل خطراً على سلامة العراق في الداخل والخارج ، وطلب من الملك اصدار تعديل المجلس التأسيسي يخول الحق في حل المجلس اي وقت يشاء خلال اربعة اشهر من ابتدائه بعقد جلساته ، على ان يحل اعتباراً من الساعة الثانية عشر من ليلة (١٠ ـ ١١ حزيران) وان تعطى التعليمات لوزير الداخلية لاغلاق بناية المجلس في الحال . ووضع عدد من افراد الشرطة في الطرق المؤدية اليه .[٣٦]

ونتيجة لموقف المندوب السامي استطاع رئيس الوزراء في الساعة العاشرة والنصف مساءً من جمع ثمانية وستين عضواً ، وشرح لهم الظروف التي دعت الى عقد الجلسة الخاصة وجرى بعد ذلك التصويت على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشر .فصوت الى جانبها (٣٧) عضواً من عدد الحاضرين البالغ (٦٩) عضواً[٣٧] وعارضها



(٢٤) عضواً (وامتنع (٨) اعضاء عن التصويت[٣٨] وقد قوبل تصديق المعاهدة بالسخط والاستنكار من قبل الحركة الوطنية التي اتهمت اعضاء المجلس بمالاة السلطة والرضوخ للضغوط البريطانية .

الدستور (القانون الاساسي العراقي) :

تعهدت بريطانيا في المادة الاولى من لائحة الانتداب با تضع في مدة لاتتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانوناً اساسياً للعراق يعرض على مجلس العصبة للمصادقة ، على ان يضمن هذا القانون الحقوق الاساسية للاهالي الساكنين في البلاد ويسن بمشورة الحكومة العراقية .[٣٩]

وعند مبايعة حكومة النقيب لفيصل ملكاً على العراق اشترطت ان تكون حكومته (دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون) . وتضمنت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية اسس الدستور العراقي ، عندما نصت على موافقة ملك العراق على تنظيم قانون اساسي يعرض على المجلس التأسيسي شرط أن لايحتوي على مايخالف نصوص المعاهدة ، وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع الحرية التامة ، ويعين الاصول الدستورية للدولة العراقية سواء أكانت تشريعية ام تنفيذية .[٤٠]

بدأت أولى المحاولات لوضع القانون الاساسي في اوائل خريف ١٩٢١ عندما تألفت لجنة خاصة لأعداد لائحته ضمت كلاً من الميجر يونك والمستر دراور بأشراف المستر دافيدسون ، وأستعانت اللجنة بدساتير أستراليا ونيوزيلند وغيرها . ووضعت مسودة للائحة وعرضتها على الملك فيصل فقبلها بصورة مبدئية ، وأحالها على لجنة عراقية ضمت ناجي السويدي ، وزير العدل ، وساسون حسقيل ، وزير المالية ، ورستم حيدر سكرتير الملك الخاص ، فاعترضت هذه اللجنة على اللائحة لانها منحت الملك صلاحيات واسعة ووضعت مسودة لائحة اقتبست نصوصها الاساسية من الدستور العثماني . وارسلت مسودتا اللائحتين الى وزارة المستعمرات في لندن ، ثم اجتمعت اللجنتان واعدتا مسودة لائحة موحدة قلصت فيها من صلاحيات الملك ، وجعلت الوزراء مسؤولين امام البرلمان ، وأناطت بالملك صلاحيات تشريعية فأعطته حق اصدار المراسيم التي لها قوة القانون عندما يكون البرلمان غير منعقد ، ولكن اللجنة العراقية اعترضت على حق الملك في اصدار هذه المراسيم وارسلت مسودة اللائحة الجديدة مع اراء اللجنة العراقية الى لندن مرة

اخرى ، فأيدت وزارة المستعمرات البريطانية وجهة نظر اللجنة العراقية . وفي نيسان ١٩٢٣ وضعت الصيغة النهائية للائحة . ولم يبق سوى عرضها على المجلس التأسيسي لمناقشتها والمصادقة عليها[٤١] .

أحيلت اللائحة عليه . واستغرقت مناقشتها حوالي الشهر (من ١٤ حزيران حتى ١٠ تموز ١٩٢٤) ، وقد جرت مناقشة المجلس لمواد اللائحة بسرعة ، حيث أقرت اكثر المواد بمجرد قرائتها مرة واحدة دون مناقشتها ولم يقترح المجلس إدخال أية تعديلات اساسية ومهمة فيها .

ضم القانون الاساسي (١٢٣) مادة موزعة على عشرة ابواب مع مقدمة . وقد جاء في مقدمة القانون الاساسي أن العراق (دولة ذات سيادة مستقلة حرة ، ملكها لايتجزأ ولايتنازل عن شيء منه ، وحكومته ملكية وراثية ، وشكلها نيابي ، وبغداد عاصمة العراق ويجوز اتخاذ غيرها عاصمة بقانون) .

وتضمن الباب الاول « حقوق الشعب » فلا فرق بين العراقيين في الحقوق وان اختلفوا في القومية والدين واللغة ، والحرية الشخصية مصونة لجميع السكان ، ولايجوز القبض على احدهم او توقيفه او معاقبته او اجباره على تبديل مسكنه ، او تعريضه للقيود ، او اجباره على الخدمة في القوات المسلحة الا بمقتضى القانون ، وللعراقيين حرية ابداء الرأي ، والنشر ، والاجتماع ، وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ، ضمن حدود القانون ، وان الاسلام دين الدولة الرسمي ، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة .

وتناول الباب الثاني « الملك وحقوقه » وجاء فيه أن سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل ثم لورثته من بعده . ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سناً . وسن الرشد تمام الثانية عشر عاماً . والملك مصون غير مسؤول . وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ، ويراقب تنفيذها . وللملك الحق بأصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزارة يكون لها قوة قانونية وذلك أثناء عطلة مجلس الامة لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، او لدفع خطر عام او لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، والملك يعقد المعاهدات ويختار رئيس الوزراء ويقبل إستقالته ، وهو القائد العام للقوات المسلحة .

ويبحث الباب الثالث « السلطة التشريعية » وهي منوطة بمجلس الأمة مع الملك ومجلس الأمة يتألف من مجلسي النواب والأعيان ، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها ، كما حدد شروط العضوية في مجلس الامة ومدتها . ويتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور ، أما مجلس الأعيان فيعين اعضاؤه من قبل الملك .

وتناول الباب الرابع « الوزارة » فالملك يقوم بأختيار رئيس الوزراء ثم يعين بقية الوزراء في مناصبهم ، بناءاً على ترشيح الرئيس لهم ، على أن لايتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولايقل عن الستة ، ولايجوز للوزير الذي ليس عضواً في البرلمان ان يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر إذا لم يعين عضواً في مجلس الأعيان او ينتخب نائباً . والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين فعليها أن تستقيل ، وإذا كان القرار يمس أحد الوزراء فعلى ذلك الوزير أن يستقيل .

وبحث الباب الخامس « السلطة القضائية » فالحكام يعينون بارادة ملكية ، والحاكم مصونة من التدخل في شؤونها ، واوضح الباب كيفية تأسيس الحاكم ومكان إنعقادها ودرجاتها وأقسامها .

وتناولت بقية الابواب الأمور المالية . وإدارة المحافظات (الالوية) وتأييد القوانين والاحكام ، وبحث الباب التاسع في كيفية تبديل أحكام القانون الاساس ، ونص على أن « كل تعديل يجب ان يوافق عليه مجلس الأمة » (الاعيان والنواب) بأكثرية مؤلفه من ثلثي أعضاء كلا المجلسين المذكورين ، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب مجلس جديد يعرض عليه ؛ وعلى مجلس الأعيان فاذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفه من ثلثي اعضاء كليهما يعرض على الملك ليصدق وينشر[٤٢] .

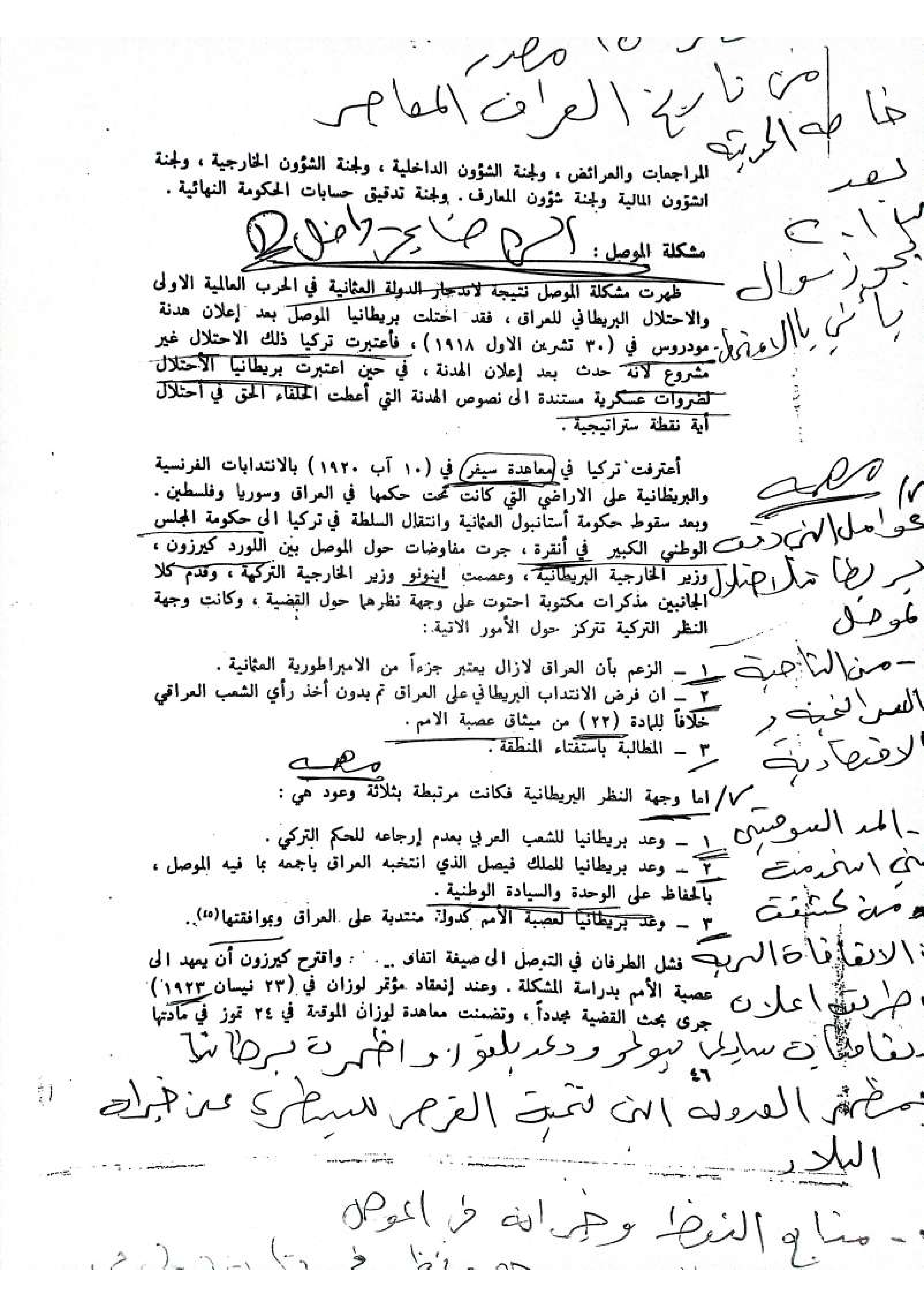
وعلى الرغم من مصادقة المجلس التأسيسي على لائحة القانون الأساسي العراقي ، إلا أن نشره تأخر فترة طويلة بسبب الضغوط البريطانية لأن بريطانيا ارادت الحصول على الامتيازات النفطية قبل نشر القانون الاساسي لأن نشره سيكشف عدم شرعية ابرام الامتياز دون مصادقة البرلمان عليه . فقد منعت المادة (٩٣) من القانون الاساسي بيع أموال الدولة أو تعويضها أو ايجارها أو التصرف فيها إلا وفق القانون ، كما منعت المادة (١١٤) إعطاء الحصار أو امتياز لأستثمار مورد من الموارد الطبيعية إلا بموجب القانون . ودفعت خشية بريطانيا من معارضة البرلمان لامتياز النفط الى محاولتها الأستفادة من المادة (١١٤) من القانون الأساسي التي اعتبرت جميع الأنظمة والقوانين التي صدرت قبل تنفيذ القانون الاساسي صحيحة الى ان تبدلها او تلغيها السلطة التشريعية ، أو يصدر قرار من المحكمة العليا بجعلها ملغاة .

حزب النهضة

وقع امتياز النفط في (١٤ اذار ١٩٢٥) وفي (٢١ آذار) قرر مجلس الوزراء نشر القانون الاساسي . وجرت بهذه المناسبة احتفالات رسمية . وقد وضع القانون الاساسي الاسس الدستورية والقانونية للحياة النيابية في العراق . فأوضح أن السلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة مع الملك ، ومجلس الأمة يتألف من مجلس الأعيان والنواب ، (وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها ، ويتألف مجلس الأعيان من عدد لايتجاوز العشرين عضواً يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور ، وممن لهم ماض مجيد في خدمة الدولة والوطن ، ومدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات على ان يتبدل نصفهم كل اربع سنوات ، ويجتمع مجلس الأعيان مع مجلس النواب ويعطل معه . اما مجلس النواب فيتألف بالانتخاب بنسبة واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور ، وأن طريقة إنتخاب النواب تعين بقانون خاص يراعي فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات غير الأسلامية ويعتبر النائب ممثلاً للعراق عامة لا لمنطقته الأنتخابية ، ودورة مجلس النواب أربعة إجتماعات ، لكل سنة إجتماع ، ومدة الأجتماع ستة أشهر ، وللملك حل مجلس النواب على أن يبدأ باجراء الانتخابات مجدداً ويدعى المجلس الجديد الى الأجتماع بصورة غير عادية مدة لاتتجاوز اربعة أشهر من تاريخ الحل ، واشترط القانون الاساسي ان يكون الوزير عضواً في مجلس النواب او الاعيان ، ولكن يجوز تعيين وزير من غير النواب أو الأعيان فاذا لم ينتخب نائباً او يعين عيناً خلال مدة أقصاها ستة أشهر فعلية أن يستقيل من الوزارة[43] .

وتبع مصادقة المجلس التأسيسي على الدستور تشريع قانون انتخاب النواب في (٢ آب ١٩٢٤) ، ونشر في الجريدة الرسمية (٢٢ تشرين الأول ١٩٢٤) ونص على الانتخاب غير المباشر والتصويت السري ، وأعطى حق الأنتخاب للذكور فقط على ان يكون عراقي الجنسية ، واكمل العشرين من عمره . ولم يخسر حقوقه المدنية وغير محكوم عليه بالسجن بجريمة أو جنحة تمس شرفه ، وليس مجنوناً أو معتوهاً ويعد كل المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط « منتخبون أولون » . يستطيعون أن يصوتوا للمنتخبين الثانويين ، ويقابل كل منتخب ثانوي (٢٥٠) منتخباً اولياً ، ووظيفة المنتخبين الثانويين انتخاب النواب[44] .

اجريت أول إنتخابات نيابية في العراق لاول مجلس نيابي في عهد وزارة ياسين الهاشمي الاولى في يوم (٨ حزيران ١٩٢٥) ، وعقد اجتماعه الاول في عهد وزارة عبد المحسن السعدون في يوم (١٦ تموز ١٩٢٥) وانتخب رشيد عالي الكيلاني رئيساً لاول مجلس نيابي . وقد قام المجلس النيابي بالتصديق على النظام الداخلي للمجلس في (٢٥ آب ١٩٢٥) وبموجبه تشكلت في المجلس تسع لجان دائمة هي : لجنة



المراجعات والعرائض ، ولجنة الشؤون الداخلية ، ولجنة الشؤون الخارجية ، ولجنة الشؤون المالية ولجنة شؤون المعارف . ولجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية .

مشكلة الموصل :

ظهرت مشكلة الموصل نتيجة لاندحار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى والاحتلال البريطاني للعراق ، فقد احتلت بريطانيا الموصل بعد إعلان هدنة مودروس في (٣٠ تشرين الاول ١٩١٨) ، فأعتبرت تركيا ذلك الاحتلال غير مشروع لأنه حدث بعد إعلان الهدنة ، في حين اعتبرت بريطانيا الأحتلال لضروات عسكرية مستندة الى نصوص الهدنة التي أعطت الحلفاء الحق في أحتلال أية نقطة ستراتيجية .

أعترفت تركيا في معاهدة سيفر في (١٠ آب ١٩٢٠) بالانتدابات الفرنسية والبريطانية على الاراضي التي كانت تحت حكمها في العراق وسوريا وفلسطين . وبعد سقوط حكومة أستانبول العثمانية وانتقال السلطة في تركيا الى حكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة ، جرت مفاوضات حول الموصل بين اللورد كيرزون ، وزير الخارجية البريطانية ، وعصمت اينونو وزير الخارجية التركية ، وقدم كلا الجانبين مذكرات مكتوبة احتوت على وجهة نظرهما حول القضية ، وكانت وجهة النظر التركية تتركز حول الأمور الاتية :

١ ـ الزعم بأن العراق لازال يعتبر جزءاً من الامبراطورية العثمانية .
٢ ـ ان فرض الانتداب البريطاني على العراق تم بدون أخذ رأي الشعب العراقي خلافاً للمادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم .
٣ ـ المطالبة باستفتاء المنطقة .

اما وجهة النظر البريطانية فكانت مرتبطة بثلاثة وعود هي :

١ ـ وعد بريطانيا للشعب العربي بعدم إرجاعه للحكم التركي .
٢ ـ وعد بريطانيا للملك فيصل الذي انتخبه العراق باجمعه بما فيه الموصل ، بالحفاظ على الوحدة والسيادة الوطنية .
٣ ـ وعد بريطانيا لعصبة الأمم كدولة منتدبة على العراق وبموافقتها[٤٥] .

فشل الطرفان في التوصل الى صيغة اتفاق .. . واقترح كيرزون أن يمهد الى عصبة الأمم بدراسة المشكلة . وعند إنعقاد مؤتمر لوزان في (٢٣ نيسان ١٩٢٣) جرى بحث القضية مجدداً ، وتضمنت معاهدة لوزان الموقتة في ٢٤ تموز في مادتها

الثالثة تعيين الحدود بين العراق وتركيا بترتيب ودي بين بريطانيا وتركيا خلال تسعة أشهر وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق نهائي ، ترفع القضية الى عصبة الامم ، وقد عقدت الدولتان خلال تلك الفترة مؤتمر القسطنطينية في (١٩ مايس ١٩٢٤) لكنهما لم تفلحا في إيجاد حل للمشكلة(٤٦) .

المشكلة في عصبة الأمم :

طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة في (٦ آب ١٩٢٤) وضع قضية الحدود العراقية التركية في جدول أعمال العصبة القادم ، واقترح المندوب البريطاني أن يعين مجلس العصبة لجنة من أشخاص محايدين لتسوية المشكلة . مع تهيئة الوثائق والأدلة الضرورية لها ، واعلن المندوب أن الحكومة البريطانية تعتبر المجلس حكماً ، وترضى بحكمه مقدماً ، وتعتبر نفسها ملزمة بقراره .

بعد مناقشات طويلة أستقر الرأي على تأليف لجنة تحقيق مرضية للطرفين ، من ثلاثة اعضاء لأستقصاء الحقائق في المنطقة ، يرأسها رئيس وزراء سابق لدولة المجر وعضوية وزير السويد المفوض في رومانيا وضابط متقاعد من بلجيكا . ويلاحظ أن أعضاء اللجنة ينتسبون الى دول صغيرة واحدة حليفة لبريطانيا والأخرى حليفة لتركيا والثالثة محايدة(٤٧) .

تدهور الوضع على الحدود العراقية التركية فعقد إجتماع طارىء لمجلس العصبة في بروكسل يوم (٢٧ تشرين الاول ١٩٢٤) أستعرض فيه ممثلا بريطانيا وتركيا الحوادث الحدودية . وأقترح المجلس برسم خط للحدود ، يمثل الحد الأقصى لكل طرف يسمح له بأحتلاله ، وأن يحترمه الطرفان عسكرياً وإدارياً ، قبل قرار المجلس النهائي . وقد وافق الطرفان على خط الحدود الذي أصبح يعرف بـ « خط بروكسل » .

قامت لجنة التحقيق بدراسة جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وقررت زيارة المنطقة لأستطلاع آراء سكانها ، فوصلت اللجنة الى بغداد في (١٦ كانون الثاني ١٩٢٥) وأجرت إتصالات مع الشخصيات البارزة ، وممثلي الطبقات والطوائف وزارت الأسواق التجارية للتأكد من الروابط الأقتصادية بين بغداد والموصل ، وقدم الملك فيصل الاول الى اللجنة مذكرة اوضح فيها أحقية العراق في ولاية الموصل التي هي بالنسبة له قضية حياة او موت لأن تجريد العراق من حدوده الطبيعية يعني ضربة مميتة لمستقبله . (٤٨) وزارت اللجنة الموصل في (٢٧ كانون الثاني) للغرض نفسه ، ولم تقتصر على دراسة النواحي السياسية بل درست نفسية

الشعب ومشاكله الأقتصادية ، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وطبوغرافية الأرض وغيرها . وغادرت العراق في (١٩ آذار ١٩٢٥) .

لعبت الحركة الوطنية دوراً مهماً في الدفاع عن الارض العراقية ومقاومة الأدعاءات التركية ، واصدرت الاحزاب السياسية ، وبخاصة احزاب الموصل ، بيانات أثبتت فيها بالادلة التاريخية والجغرافية والبشرية عروبة الموصل وأشارت الى مظالم الأتراك ضد الشعب العربي خلال السيطرة العثمانية ، وخرجت مظاهرات تهتف « فلتحيا الموصل عراقية عربية ، ولتسقط مطالب الأتراك الغاشمة ، وليعش العراق مستقلاً استقلالاً تاماً » . وعقدت الاجتماعات الشعبية لأظهار موقف الأهالي الرافض للادعاءات التركية ، وشكل الموصليون وفداً من (١٢) عضواً للاتصال باللجنة الدولية ، وعرض الاراء الوطنية التي اكدت أستعداد العراقيين للتضحية والفداء بغية الاحتفاظ بولاية الموصل ومقاومة اية قوة تريد قطع الموصل . رأس العراق . ويمكن الاشارة هنا الى أن أبرز الأحزاب السياسية الموصلية التي قامت بالدفاع عن عروبة الموصل :
حزب الأستقلال العراقي (تأسس في الاول من ايلول ١٩٢٤) والحزب الوطني (وتأسس في نيسان ١٩٢٥) وجمعية الدفاع الوطني وتشكلت بين ٢٥ — ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

التسوية النهائية لمشكلة الموصل :

وضعت لجنة التحقيق تقريرها في (١٦ تموز ١٩٢٥) في (١١٣) صفحة من القطع الكبير ، والحقت به أحدى عشرة خارطة . تناول دراسة الحجج الجغرافية والعنصرية والتاريخية والأقتصادية والعسكرية والسياسية ، وجاء فيه « أن عواطف سكان الموصل كانت الى جانب العراق . واوحت اللجنة بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق شرط مراعاة الأمور الآتية :

١ ـ يجب انّ تبقى المنطقة تحت انتداب العصبة لمدة (٢٥) سنة .
٢ ـ ويجب مراعاة رغبات الأقليات فيا يخص تعيين موظفين لأدارة أمورهم ، وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس ، [٤٩] .

أجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق فوافق في (١٦ كانون الاول ١٩٢٥) على القرار التالي بالاجماع :

١ ـ إتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين العراق وتركيا .
٢ ـ دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن إستمرار نظام الأنتداب لمدة خمس وعشرين سنة .

٣ ـ دعوة الحكومة البريطانية لأن تقدم للمجلس التدابير لتأمين الضمانات المطلوبة .

٤ ـ دعوة الحكومة البريطانية لأن تطبق توصيات اللجنة الخاصة[٥٠] .

قوبل قرار مجلس العصبة بالأبتهاج والسرور في العراق ، مع التحفظ على الفقرة الثانية التي اوصت بأستمرار الأنتداب لمدة خمس وعشرين سنة .

وأستناداً لتلك الفقرة بدأت على الفور المفاوضات بين العراق وبريطانيا لعقد معاهدة بينهما وتحديد مدتها حسبما جاء في قرار مجلس العصبة وقد وقعت المعاهدة الجديدة من قبل مجلس الوزراء العراقي في (١٣ كانون الثاني ١٩٢٦) ، وقدمت الى مجلس العصبة بعد توقيعها مباشرة . وهي أستمرار لمعاهدة ١٩٢٢ التي لم يتغير في نصها شيء ماعدا المدة الزمنية .

وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات بين بريطانيا وتركيا ، وقد اعترفت تركيا ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق ، ثم وقعت معاهدة بريطانية ـ تركية ـ عراقية (٥ حزيران ١٩٢٦) تضمنت المادة الاولى منها تعيين خط الحدود بين العراق وتركيا حسب خط بروكسل ، والتعاون بين العراق وتركيا لاقرار الأمن والسلام في منطقة الحدود ، وذلك بمكافحة أعمال النهب والشقاوة أو الأعمال الفردية المسلحة ، وتضمنت المادة الرابعة عشر تعهد الحكومة العراقية بأن تدفع للحكومة التركية ١٠ ٪ من عائداتها من شركة النفط التركية ، وذلك بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين الطرفين[٥١] وبذلك سويت المشكلة نهائياً ، واصبحت العلاقات طبيعية وطيبة بين العراق وتركيا .

الاحزاب السياسية :

لعب العراقيون دوراً كبيراً في الجمعيات العربية السرية والعلنية التي ظهرت في الولايات العربية لمقاومة الاستبداد العثماني وللحصول على الاستقلال والوحدة العربية . وبعد الاحتلال البريطاني للعراق استأنفت الجمعيات السرية نشاطها مستفيدة من استياء الرأي العام وسخطه ضد سلطات الاحتلال واجراءاتها القمعية .

وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة شعر الوطنيون بضرورة تنظيم الصفوف وتأليف الاحزاب السياسية لتحقيق استقلال العراق الناجز ، وقد ازدادت المطالبة بتأليف الاحزاب السياسية بعد تتويج الملك فيصل ، وكان فيصل نفسه يدرك ضرورة وجود معارضة وطنية ليستطيع أن يضغط على بريطانيا ليحصل منها على تحقيق

المطالب الوطنية ، فأستجابت الحكومة وأصدرت قانون الجمعيات العراقي في (٢ تموز ١٩٢٢) الذي أجاز الاحزاب في العراق ، ويمكن تقسيم هذه الاحزاب الى نوعين :

اولهما : يوصف بأنه معتدل ، ويسند دائماً الحكومة التي تقوم بمفاوضة بريطانيا للحصول على أكبر مايمكن من المطاليب الوطنية .
والثاني ، يوصف بأنه متطرف ، وغايته معارضة الحكومة وانتقاد المعاهدات التي يراد عقدها مع بريطانيا . وهدفه الحصول على الاستقلال التام(٥٢) . ولتسهيل الدراسة يمكن تقسيم الاحزاب السياسية الى ثلاث مجموعات هي .

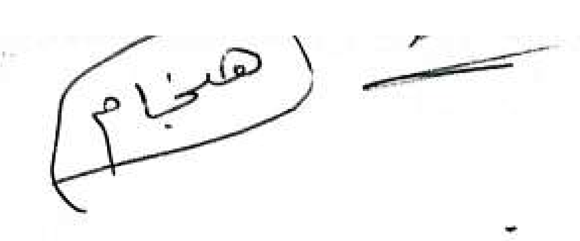
١ ـ الاحزاب السياسية التي اجيزت قبل بدء الحياة النيابية .
٢ ـ الاحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل .
٣ ـ الاحزاب البرلمانية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية

١ ـ الاحزاب السياسية التي أجيزت قبل بدء الحياة النيابية :

أ ـ الحزب الوطني العراقي

قدم جعفر ابو التمن(٥٣) طلباً الى وزارة الداخلية في (٨ آذار ١٩٢٢) أي قبل صدور قانون الجمعيات العراقي ، لتأسيس حزب سياسي بأسم « الحزب الوطني العراقي » لكن وزارة الداخلية لم تجب مقدمي الطلب ، الامر الذي دفعهم الى ممارسة النشاط السياسي بصورة سرية . وبعد صدور قانون الجمعيات العراقي قدمت الهيئة المؤسسة طلباً جديداً في (١٨ تموز ١٩٢٢) فأجازته وزارة الداخلية في (٢ آب ١٩٢٢) .

أكد منهاج الحزب الوطني العراقي أن غاية الحزب (هي المحافظة على إستقلال العراق التام بحدوده الطبيعية ، ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية ، والذب عن كيان الامة العراقية ، والنهوض بها الى مصاف الأمم الراقية مادياً وأدبياً ، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية ، واتخاذ الوسائل المشروعة لردع كل كن يتصدى لنشر واذاعة مايوقع الشقاق والتفريق بداعية الدين والجنس بين العراقيين) . ودعا الحزب الى السعي لكل مايزيد في نهضة البلاد كتوسيع نطاق الزراعة . وتأسيس المصارف ، وتوسيع الصناعة وحمايتها ، وترويج التجارة ، وتوسيع الصناعة وارسال البعثات العلمية . وحدّد الحزب من ينتمي اليه بكل وطني بلغ العشرين من عمره ، وان يكون معروفاً بمكارم الأخلاق وغير محكوم



عليه بجناية ولا معروف . بحركات يرفضها العقل والوجدان ، كقبول الرشوة وارتكاب السرقة والخداع والتزوير والاحتيال واختلاس وإساءة العمل[٥٤] .

لعب الحزب دوراً مهماً في مقاومة الأنتداب البريطاني ، مما اضطر المندوب السامي الى حله ونفى زعيمه جعفر ابو التمن الى جزيرة (هنجام) بعد مظاهرة (٢٣ آب ١٩٢٢) التي سبق الحديث عنها . ولكن الحزب عاد ثانية الى ممارسة العمل السياسي في عام ١٩٢٨ ، بعد الحاح جماعة من الحزب على مؤسسة جعفر أبو التمن بالعودة الى ميدان النشاط السياسي ، فقدم طلباً الى وزارة الداخلية أخبرها فيه برغبة مؤسسي الحزب استئناف العمل من جديد ، فوافقت الوزارة على الطلب ، وكانت باكورة عمل الحزب إنتخاب هيئة إدارية جديدة معتمدها العام جعفر أبو التمن . كما أصدر الحزب بياناً شرح فيه الظروف التي دفعته الى إيقاف نشاطه واضطرار قادته الى ترك الاشتغال بالسياسة أعواماً عديدة . وحدد جعفر أبو التمن سياسة الحزب ومواقفه تجاه الاوضاع السياسية السائدة في العراق آنذاك في خطابه في حفلة افتتاح الحزب فأدان السياسة « الملتوية » في عدم السماح للعراقيين بتأليف حكومة وطنية مستقلة تنسجم مع إرادة الشعب ، ولذا فأن الحزب يسعى لأن يتمتع العراق بسيادته الوطنية ، والتحالف مع بريطانيا على اسس المنافع المتبادلة ، وعدم الاخلال بالسيادة ، كما أكد ابو التمن على تبني برنامج إصلاحي في الداخل يتضمن إصلاح التعلم وتعممه واصلاح مناهجه وتنشيط الزراعة وترقيتها عن طريق تقسيم الاراضي على الفلاحين ، وانشاء المصرف الزراعي ، والعمل على تحسين احوال العمال وتأسيس الجمعيات والنقابات لهم ، والاعتماد على الكفاءات العراقية في إشغال وظائف الدولة دون تمييز ، وتكوين جيش وطني عراقي ، والأخذ بفكرة التجنيد الأجباري من أجل جعل هذا الجيش قادراً على حماية الوطن[٥٥] .

قوبلت عودة الحزب الوطني لممارسة نشاطه السياسي بترحيب من قبل الاوساط الوطنية . وكتبت جريدة العراق مقالا بعنوان « الحزب الوطني العراقي ينهض للجهاد مرة ثانية » امتدحت فيه رجال الحزب واصفة أياهم بأصحاب المبادىء المقدسة ، ومن ذوي الماضي الزاهر والحاضر الناصع . وختمت مقالها بالقول بأن الأمة ترحب بهذا الحزب الحر كل الترحيب ، وبالأعمال التي سيقوم بها ، كما تقدم الشكر للرجال المخلصين الذين عرفوا حاجة الأمة وداءها فقاموا منقادين في سبيلها[٥٦] .

وساند الحزب الوطني قضايا النضال العربي ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وبخاصة إبان احداث فلسطين عام ١٩٢٩ حيث عقدت الاجتماعات في مقر الحزب

لتأييد عرب فلسطين في نضالهم ضد الانتداب البريطاني والاعتداءات الصهيونية على المناطق المقدسة . وحمل ابو التمن على سياسة بريطانيا الاستعمارية لأنها المسؤولة عما يحدث في فلسطين لاصدارها وعد بلفور ، واستئثارها بالحكم في فلسطين وسيطرتها على الاكثرية العربية بقصد إذلالها والقضاء عليها . وهاجم أبو التمن الصهاينة ضد مطامع الاستعمار . وسعى الحزب الوطني الى تأليف لجنة هي « اللجنة المنتخبة بسبب حوادث فلسطين » وقد أرسلت احتجاجاً الى اللجنة البرلمانية التي اوفدتها بريطانيا للتحقيق في إحداث فلسطين عام ١٩٢٩ أوضحت فيه أن السبب الحقيقي لتلك الاهداف هو وعد بلفور والسياسة الظالمة المتبعة في فلسطين التي أحلت الصهاينة في مناصب حكومة الأنتداب ، وطالبت اللجنة بالعمل على ازالة المظالم والاستجابة لرغبات السكان منعاً لتكرر الحوادث ، وختمت اللجنة احتجاجها بالقول أن العرب في كل أقطارهم مع اخوانهم في فلسطين بكل الوسائل الممكنة(٥٧) .

أصدر الحزب الوطني أول جريدة تنطق بأسمه هي « صدى الاستقلال » في يوم (١٥ أيلول ١٩٣٠) . وقد شنت الجريدة حملة قوية ضد وزارة نوري السعيد وسعيها لعقد المعاهدة مع بريطانيا عام ١٩٣٠ ، فأغلقت الوزارة الجريدة ، لكن الحزب أصدر جريدة جديدة هي « صدى الوطن » في (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠) التي نشرت في عددها الأول احتجاجاً رفعه أبو التمن الى رئيس الوزراء بين فيه سلوك الوزارة تجاه الصحف المعارضة بأنه يتنافى مع الحرية التي كفلها القانون الاساسي للعراقيين لاسيا أن الصحيفة المغلقة لسان حال حزب له مقامه في البلاد ، وله أثره في الحياة السياسية ، وأعتبر ابو التمن هذه البادرة نذير خطر داهم(٥٨) .

أستمر الحزب في نشاطه السياسي في عهد الاستقلال كما يأتي ذكره في موضع قادم .

ب ـ جمعية النهضة العراقية :

تقدم امين الجرجفجي وزملاءه بطلب الى وزارة الداخلية لتاسيس جمعية سياسية ادبية باسم « النهضة العراقية » في اوائل (آب ١٩٢١ بيد انها لم تحصل على الاجازة ، فاضطر مؤسسوها الى ممارسة العمل السري حتى اجيزت في (١٩ آب ١٩٢٢) وقد انتخب الجرجفجي معتمداً عاماً لها .

تضمن منهاج الجمعية الدعوة الى توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي ، وتحقيق رغائبه بحكومة ملكية دستورية ديمقراطية ، والذب عن كيان الامة العراقية مادياً وادبيا . وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على

اختلاف اجناس العراقيين الذين تضمهم حدود العراق الطبيعية ، واتخاذ الوسائل لتعميم معارف العراق ، وتوسيع نطاق تجارته وزراعته ، وانماء ثروته وكل مايصله مادياً وادبياً ، وتحسين الصلات بين العراق وبين الامم والحكومات الاجنبية فيما يعود نفعه على العراق ولايمس بشرف استقلاله التام ، (٥٩) ويلاحظ التشابه بين منهاج الجمعية والحزب الوطني العراقي الى درجة كبيرة جداً .

اسهمت الجمعية مع الحزب الوطني العراقي في مقاومة الانتداب ، وقد حلت معه في اواخر آب ١٩٢٢ ، والقي القبض على معتمدها امين الجرجفجي ومعه عبد الرسول كبه ، ونفيا الى جزيرة هنجام في الخليج العربي ، ولكن الجمعية عادت الى ممارسة نشاطها مجدداً في اواخر عام ١٩٢٤ وانتخبت هيئة إدارية جديدة ، واعيد انتخاب الجرجفجي معتمداً عاماً ، وفتحت لها فروعاً في البصرة والسماوة وكربلاء والهندية والحلة ، ونشطت الجمعية خلال الأنتخابات النيابية الاولى في العراق ، فطالبت باحترام الحرية الشخصية وسلامة حرية الأنتخابات ، لكنها فشلت في الفوز في تلك الانتخابات الأمر الذي أدى الى استقالة بعض الأعضاء البارزين .

حاولت الجمعية تنشيط عملها السياسي في عام ١٩٢٧ ، فاجريت إنتخابات لهيئة إدارية جديدة ضمت بعض العناصر النشيطة على المستوى الوطني مع ابقاء الجرجفجي معتمداً عاماً ، وقد اصطدمت هذه العناصر بشخصية المعتمد العام . مما أضطرها الى الأستقالة ، وقد امتازت هذه الفترة من نشاط الجمعية بأصدار جريدة ناطقة بأسمها هي « جريدة النهضة » في (١٠ آب ١٩٢٧) ووقفت الجريدة معارضة لمفاوضات المعاهدة مع بريطانيا وللحكومة مما أفضى الى تعطيلها في (٢٢ تشرين الاول ١٩٢٧) وبدأ تأثير الجمعية بالأنحسار بعد ذلك ولم تستطع منافسة الأحزاب البرلمانية (٦٠) .

جـ ـ الحزب الحر العراقي :

بعد اغلاق الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة في (٢٣ آب ١٩٢٢) من قبل المندوب السامي ، أوعز الأخير الى محمود النقيب اكبر انجال عبد الرحمن النقيب ، اول رئيس للوزارة العراقية ، بتأليف حزب معتدل يعمل على تأييد سياسة والده الرامية الى عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى ، كما اوعز المندوب السامي الى سائر البريطانيين العاملين في مناطق العراق المختلفة بتشجيع رؤساء العشائر وغيرهم للانتماء الى الحزب . وقد أجيز الحزب بصورة رسمية في (٣ أيلول ١٩٢٢) ويعتبر هذا الحزب اول حزب حكومي يؤلف في تاريخ الملكية في العراق ، وقد ضم بعض ذوي القرابة والعلاقة والأقطاعيين والاسر المعروفة في

البلاد والمنتفعين من الاحتلال والانتداب ، وأصدر الحزب بعد شهرين من تأليفه جريدة ناطقة باسمه هي « جريدة العاصمة »[٦١]. ودعا الحزب في منهاجه الى « المحافظة على إستقلال الحكومة الدستورية الملوكية النيابية الديمقراطية ... والنهوض بها الى مصاف الامم الراقية » والسعي وراء تبادل المنافع الاقتصادية بشرط أن لاتخل في كيان الأمة العراقية والسيادة الوطنية مع اي حكومة كانت » وان تكون سياسة العراق قائمة على الود والوئام والصداقة والسلام مع الأقطار المجاورة والحكومات المختلفة [٦٢] وقد كان هذا الحزب مثار سخط (الرأي العام ونقده . وقد ضعف بعد سقوط وزارة النقيب الثالثة في (١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢) . ولم يظهر به اثر فعال في الحياة السياسية وتوقفت جريدته عن الصدور في ٢٤ أب ١٩٢٣ وبذلك انتهى وجود الحزب .

د ـ حزب الامة : حزب الأمة

بعد تصديق المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية البريطانية والقانون الاساسي العراقي ، وقانون انتخاب النواب ، رأى فريق من الحركة الوطنية اغلبه من الشباب ضرورة تأسيس حزب سياسي يعمل على تعديل المعاهدة العراقية البريطانية وسرع في قيام الحياة الديمقراطيه فقدم طلباً الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم « حزب الامة » فأجيز الحزب في (١٩ أب ١٩٢٤) ، واطلق عليه اسم « حزب الشباب » لإنه ضم أكثرية من المحامين الشباب المتخرجين حديثاً من كلية الحقوق[٦٣] . واستطاع الحزب ان يفتح فروعاً له في النجف وابو صخير وسوق الشيوخ والحلة وكربلاء .

واوضح الحزب في منهاجه سعيه لتأييد الاستقلال التام للدولة العراقية الملكية ليتبوأ العراق مركزه الدولي التام الخالي من كل قيد ، والعمل على اجراء التعديلات المطلوبة في المعاهدة العراقية البريطانية على نحو يجعلها تلائم مصلحة البلاد ، والسعي للاحتفاظ بالوحدة العراقية بحيث يصبح العراق بحدوده الحالية تابعاً لاداره واحدة .

ودعا الحزب الى الاسراع بعقد المجلس النيابي[٦٤] .

لعب الحزب دوراً في الدفاع عن قضية الموصل ، وقدم تقريراً مسهباً الى لجنة الحدود الدولية اوضح فيه حقوق العراق التاريخية في ولاية الموصل . ولم يستمر الحزب في العمل السياسي طويلا اذ سرعان ما اضمحل نشاطه ، وبخاصة بعد فشله في الانتخابات النيابية في عام ١٩٢٥ الامر الذي ادى الى استقالة عدد من اعضائه وانضمامهم الى حزبي الشعب والتقدم .

٢ - الاحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل

اعادة مشكلة الموصل النشاط السياسي الى المنطقة مما شجع أهل الموصل على تأليف الاحزاب السياسية لحشد الرأي العام ليلعب دوره الوطني في الدفاع عن الموصل ، ومكافحة الدعايات التركية ، فتألف حزب الاستقلال العراقي في (١١ أيلول ١٩٢٤) واوضح نظامه الاساسي بأن غايته « الاستقلال التام للقطر العراقي بحدوده الطبيعية » ورفع شعار « العراق المستقل لايتجزأ » . كما تألفت جمعية الدفاع الوطني في (٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥) وغايتها « المحافظة على ولاية الموصل بحدودها الطبيعية بكونها عراقية وجزءاً لاينفك عن العراق بكل الوسائل المشروعة ، وإتخاذ مايمكن من التدابير لتثبيت هذه الغاية بصورة قطعية » .

واجيز الحزب الوطني العراقي في الموصل في (أيار ١٩٢٥) ودعا الى التمسك بالوحدة العراقية والاستقلال التام(٦٥) .

ولعبت الاحزاب في الموصل دوراً كبيراً في التعريف بحقوق العراق التاريخية والجغرافية في ولاية الموصل ، وتوعية الجماهير الشعبية بأهمية الدفاع عنها وعندما وصلت اللجنة الدولية الى الموصل في اوائل عام ١٩٢٥ استقبل الموصليون هذه اللجنة بمظاهرات عنيفة اشترك فيها أهالي الموصل من مختلف الطبقات ، وعقدت الاحزاب السياسية في المدينة التجمعات الجماهيرية الحاشدة ، واصدرت البيانات والتقارير المفصلة التي توضح بالادلة والقرائن حق العراق في ولاية الموصل . وقد اوضحت هذه الاحزاب في مواقفها اهمية الوحدة الوطنية امام اللجنة الدولية(٦٦) .

انتهى نشاط هذه الاحزاب بانتهاء قضية الموصل ، وتفرقت صفوفها وانتمى اعضاؤها الى الاحزاب السياسية البرلمانية التي اجيزت في بغداد ، وفتحت لها فروعاً في بعض الالوية (المحافظات) العراقية .

٣ - الاحزاب البرلمانية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية

كان لافتتاح مجلس الأمة في (١٦ تموز ١٩٢٥) أثر خطير في توجيه الاحزاب السياسية توجيهاً جديداً ، فدخلت طوراً جديداً من حيث وسائلها وغاياتها المباشرة ، فأخذت تؤسس وتنظم صفوفها للحصول على الكراسي في مجلس النواب ، وشكلت الكتل البرلمانية المعارضة او المؤيدة للوزارات المختلفة على غرار ماهو معروف في الدول الديمقراطية الاخرى ، وتلتقي جميعها على اهداف مشتركة هي

تحرير العراق من الانتداب وتحقيق استقلاله التام[٦٧].
تالف حزبان هما :

أ ـ حزب التقدم :

كان على وزارة عبد المحسن السعدون الثانية التي شكلت في (٢٦ حزيران ١٩٢٥) أن تعمل على مباشرة الحياة النيابية في العراق ، بعد أن اجريت الانتخابات النيابية في عهد وزارة ياسين الهاشمي السابقة ، فتقرر افتتاح أول برلمان في تاريخ العراق يوم الخميس (١٦ تموز ١٩٢٥) . وفي سبيل ضمان السعدون لاكثرية مؤيده لسياسة حكومته في البرلمان اجتمع في يوم (١٥ تموز) ، أي قبيل افتتاح البرلمان بيوم واحد ، بنواب المجلس الذين حضروا الى بناية البرلمان للتعارف واجراء تجربة على جلسة الافتتاح ، واوضح لهم بأنه يرغب في تأليف اغلبية في مجلس الأمة للقيام بتطبيق المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، والسعي لاجراء التعديلات التي اشار اليها المجلس التأسيسي ، فأيده بذلك أكثرية النواب ، وتم الاتفاق على أن تنظيم تلك الاكثرية على هيئة حزب اطلقوا عليه اسم « حزب التقدم » الذي أجيز من قبل وزارة الداخلية في « ٢٢ آب ١٩٢٥ » ، وقد ضم الحزب خمسين عضواً ، وانتخب السعدون رئيساً له[٦٨].

ويعد حزب التقدم اول حزب نيابي حكومي هدفه تأييد وزارة السعدون ، وكان جميع المنتمين اليه من نواب المجلس ولا يحق لغيرهم الانتماء اليه ، وغلب عليه الطابع العشائري الذي عكس صورته في المجلس النيابي ، وقد حظي بتأييد المندوب السامي البريطاني ، لكنه لم يلق التأييد الشعبي ، ولم يكن للحزب فروع او اجتماعات منظمة . وقد اصدر الحزب جريدة ناطقة بلسانه هي جريدة « التقدم » في (١٦ تشرين الاول ١٩٢٥) .

اوضح حزب التقدم في منهاجه سعيه الى تأليف أغلبية في المجلس النيابي لتطبيق المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، واجراء التعديلات المطلوبة عليها ، وادخال العراق الى عصبة الامم بعد حصوله على الاستقلال التام ، واقامة علاقات صداقة ومودة مع بريطانيا والدول كافة ، والحفاظ على الوحدة العراقية بحدودها الطبيعية القائمة . كما دعا الحزب الى إنشاء المدارس ، وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ، والاهتمام بالزراعة وتأسيس مصرف زراعي لمساعدة الزراع ، وتقوية الجيش العراقي وجعله قادراً للدفاع عن الوطن[٦٩].

ادى انتقاد الحزب للروابط الفكرية بين اعضائه الى ظهور الخلافات في صفوفه ، وفقد السعدون سيطرته على نواب حزب التقدم ، وظهر ذلك واضحاً في رفض اللائحه الوقتية للميزانية التي قدمها السعدون الى المجلس في (٢٥ آب ١٩٢٥) لتخصيص الاعتمادات اللازمة لسد نفقات الدولة لشهر ايلول ١٩٢٥ . وقد حدث بعد ذلك انشقاق كبير في صفوف حزب التقدم سببه استقالة رشيد عالي الكيلاني من الحزب في (٨ مايس ١٩٢٦) بسبب خلافه مع السعدون ، وأخذ الكيلاني يعمل على اقناع قسم من نواب حزب التقدم على ترك عضوية الحزب وتشكيل كتلة مستقلة داخل مجلس النواب عرفت بـ « كتلة الوسط » اقتربت في سياستها من سياسة حزب الشعب . وقد رشح الكيلاني نفسه لرئاسة مجلس النواب في دورته الثانية ضد مرشح حزب التقدم حكمت سليمان ، ففاز الكيلاني بأكثرية ٤٣ صوتاً ضد ٣٣ صوتاً لمرشح حزب التقدم ، الامر الذي دفع السعدون الى تقديم استقالته[٧٠] .

وتعرضت وزارة السعدون الثالثة المؤلفة في (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨) الى موقف مماثل حين وقف عدد من نواب حزب التقدم ضد لائحة قانون التجنيد الاجباري التي قدمها ، وكان قد عقد عدة اجتماعات مع اعضاء حزبه قبل بدء مجلس النواب لمناقشة ميزانية الدفاع في (٦ أيلول ١٩٢٨) وقد ابدى فيها رغبة حكومته في عرض لائحة التجنيد الاجباري على مجلس الأمة ، فعارضها غالبية نواب حزب التقدم من رؤوساء العشائر معللين رفضهم بأن بريطانيا مسؤولة عن الدفاع عن العراق ، وأنها تعارض تطبيق اللائحة ، وليس هناك مسوغ لتجنيد ابناء قبائلهم ليتصرف بهم البريطانيون كما يشاؤون[٧١] .

لقد اثبتت هذه الاحداث وغيرها ، افتقاد الحزب الرابطة الفكرية ، وعدم ايمان نواب العشائر بالقيود والالتزامات الحزبية لهذا ضعف الحزب ، وبخاصة بعد انتحار رئيسة عبد المحسن السعدون في تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ولم يبق له أثر في الحياة السياسية .

ب ـ حزب الشعب :

شكلت المعارضة في مجلس الامة ، بزعامة ياسين الهاشمي ، حزباً سياسياً باسم « حزب الشعب » ، في (٣ كانون الاول ١٩٢٥) ، ضم في عضويته بعض الشخصيات السياسيه البارزة التي حصلت على شهرة في المجالات المختلفة ،[٧٢] فقد تولى خمسة منهم منصب الوزارة في عهد الانتداب . وقد طغى نفوذ الهاشمي على الحزب بحيث اصبح يعرف بـ « حزب الهاشمي » . وقد رفع الحزب شعار

« الاخلاص والتضامن والتضحية » وغايته اسعاد الشعب وتأمين الاستقلال التام للعراق ، والسعي لانماء القوى الوطنية وتمكينها من العمل في فروع الادارة والاقتصاد والمعارف والزراعة والجيش وغيرها ، وتقوية الشعور الوطني والعمل لتعميم مبادىء التضامن والتضحية بين الاهالي. واوضح المنهاج ان هدف الحزب الاساسي هو استقلال العراق التام ودخوله عصبة الامم ، وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية لضمان المصالح الوطنية[٧٣].

اصدر حزب الشعب جريدة ناطقة بلسانه باسم « نداء الشعب » وقد عملت الجريدة على معالجة القضايا الداخلية والعربية والدولية . ففي المجال الداخلي دعت الجريدة الى معالجة أزمة البطالة والكساد ، بانشاء المشاريع المختلفة التي تتطلب أيادي عاملة كثيرة ، واصلاح نظام التعليم بما يقوي الروح الوطنية والقومية عن طريق التركيز على الدروس الاخلاقية والتاريخ والاداب والاهتمام بتعليم المرأة لتستطيع القيام بدورها في بناء المجتمع .كما دعت الجريدة الى العناية بالصحة والزراعة والصناعة وغيرها ، واقرار مشروع التجنيد الاجباري لانه الوسيلة الوحيدة لصيانة الكرامة وترصين الاستقلال وتوطيد دعائم البلاد والدفاع عن الوطن . وساند الحزب حركات التحرر العربي في مصر وسوريا ، وطالب بالتعاون بين الاقطار العربية في المجالات التربوية والثقافية .

وقد ارجع الدكتور سامي القيسي[٧٤] تدهور الحزب وسرعة سقوطه الى عوامل متعددة منها :

١ ـ ضعف الانسجام بين اعضاء الحزب / حيث ضم في قيادته خليطاً من عناصر عملت في احزاب سابقة متنافرة لاتوجد رابطة تجمع بينهم الأمر الذي انعكس في مواقفهم ازاء القضايا العامة .

٢ ـ قلة تمسك ياسين الهاشمي بالقيود الحزبية / فقد عرف عن الهاشمي اعتداده بنفسه ، ولهذا اتسمت حزبيته بالتفرد الأمر الذي ادى الى جعله اعضاء الحزب عناصر منفذة لرغباته .

٣ ـ دخول ياسين الهاشمي في الوزارة العسكرية الائتلافية : حيث اصبح الهاشمي وزيراً للمالية وعبد المهدي المنتفكي وزيراً للمعارف في وزارة جعفر العسكري (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ ـ ٨ كانون الثاني ١٩٢٨) فأنصرف الهاشمي الى مهامه الوزارية ، وترك الحزب تتقاذفه الاهواء فتقطعت أوصال الحزب ، واتسع الانشقاق بين صفوفه ، واستقالت العناصر القيادية منه . وقد عمد الهاشمي بعد فترة وجيزة الى انشاء حزب سياسي جديد سيأتي ذكره فيما بعد .

٤ ـ استقالة العناصر القيادة داخل الحزب

ضعف

سعاي
حزب الشعب
استقالة



٤ ـ تقويم الحياة الحزبية :

يلاحظ على الاحزاب السياسية في عهد الانتداب عموماً بأنها كانت متشابهة الى حد كبير ، فقد اكدت جميعها على ضرورة تحقيق الاستقلال التام للعراق والتحرر من الانتداب ودخوله عصبة الامم ولم تول هذه الاحزاب ، رغم اشتغال الكثير من رجالاتها في الجمعيات العربية القومية ، القضايا القومية وبخاصة الوحدة العربية شيئاً يذكر ، فكانت احزاباً قطرية أو اقليمية . ولم تتناول هذه البرامج معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية رغم دعوات معظمها الى الاهتمام بالزراعة وتوسيع رقعة الارض المزروعة .

ويمكن القول ايضاً ان معظم تلك الاحزاب كان قائماً على العلاقات الشخصية بين الاعضاء ، ومناهجها اشبه مايكون بمناهج الوزارات التقليدية ، وعملها ونشاطها قاصران على المجالس النيابية ، واهدافها لاتعدو الوصول الى الحكم او البقاء فيه ، وكانت تنهار بسرعة نتيجة لارهاب الحكومة أو ظهور الخلافات بين اعضائها أو لأنحياز بعضهم الى جانب الحكومة ، ولم يكن لها قواعد جماهيرية واسعة وانما تعمل بنفوذ قادتها وسمعتهم وكانت تحصل على التأييد الجماهيري عندما تدافع عن مصالح البلاد وتعبر عما يريده الشعب .

على الرغم من هذه الملاحظات يمكن القول بأن الاحزاب في عهد الانتداب لعبت دوراً مهماً في تطور العراق السياسي لأنها هيأت الرأي العام للمطالبة بحقوقه ، وعملت على تقوية الوعي الوطني في العراق .

الفصل الرابع

العلاقات العراقية ـ البريطانية

مشروع معاهدة ١٩٢٧ :

عهد الى جعفر العسكري بتأليف الوزارة في (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦) وضمت في عضويتها ممثلين عن الحزبين البرلمانيين ، التقدم والشعب[١] . كما انضم العسكري نفسه الى حزب التقدم من أجل الحصول على تأييد اغلبيته في المجلس النيابي واصبح رئيساً له[٢] وأعلنت الوزارة في منهاجها التعاون مع « حكومة بريطانيا » ليتولى العراق المسؤوليات المترتبة عليه بصفته دولة مستقلة ، ولتسهيل دخوله عصبة الأمم بأسرع وقت ، وأعلنت الوزارة أنها ستبادر بتسريع الأمور الآتية :

١ ـ أنجاز تعديل الاتفاقيات ، الذي شرعت به الوزارة السابقة ، وفقاً لرغبات المجلس التأسيسي ، وحسم ماأشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الأمور في هذا الصدد .

٢ ـ توسيع دائرة التمثيل الخارجي ، وتأسيس الصلات مع الدول ، لاسيما المجاورة منها على أسس المودة والأحترام المتبادلين .

٣ ـ قصر النفقات على الأمور الضرورية لأدارة البلاد ، والسير الى التوازن بين الصادرات والواردات .

٤ ـ توحيد أعمال الزراعة والري والبيطرة والتجارة في وزارة واحدة . والاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية ، وتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون .

٥ ـ احترام الشعائر الدينية ، وبخاصة في المدارس ، ورفع مستوى التعليم وتحسين مناهجه وتسهيل تعميمه ، ومساعدة البلديات لتمكينها من تقديم الخدمات للشعب[٣] .

وسارعت الوزارة الى تأليف لجنة وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي . وزيري الدفاع والمالية لدراسة الأمور المتعلقة بتعديل معاهدة ١٩٢٦ ، فدرست اللجنة جميع الأمور المتعلقة بالمعاهدة ، واعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تضمن تقدم العراق نحو الأستقلال ، وارتأت اللجنة لتحقيق هذا الهدف أن تبدأ بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، تعديلاً صحيحاً يتناول الأسس والمباديء لا القشور والمظاهر[٤] .

وقفت الحكومة البريطانية موقفاً معاكساً للموقف العراقي ، واظهرت حرصها على إستمرار نظام الأنتداب لمدة (٢٥) سنة ، متذرعة بما قرره مجلس العصبة عند إصدار قراره حول الموصل ، وزاعمة بأن التعديل سيقابل بعدم الرضا من قبل المنظمة الدولية والاتراك معاً .

وعلى الرغم من أن الملك فيصل كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية بقدر الأمكان ، كان يوافق وزارته على موقفها ، فأتهم من قبل بريطانيا بأنه يناصبها العداء ، ويناصر المعارضة ويشجع المعارضين والمتطرفين سراً . وزعمت ان عمله هذا يناقض المادة ((٢٥)) من القانون الأساسي التي تقول بأن « الملك مصون غير مسؤول »[٥] . وازاء الخلاف في وجهتي النظر ، وصل الى بغداد في آذار ١٩٢٧ السير جون شاكبيرك shukburgh ، مدير الأمور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية وأجرى مفاوضات مع المعتمد البريطاني في بغداد والوزارة العراقية ، وأستمع الى آراء الملك فيصل ، لكنه فشل في مهمته للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية ، فهدد رئيس الوزارة بالاستقالة ، واوضح في إستقالته التي قدمها في (٢٥ أيار ١٩٢٧) الظروف التي اضطرت العراق الى قبول المعاهدة السابقة مع بريطانيا ، ورغبة الشعب العراقي ضد العدوان الخارجي ، إلا ان الموقف البريطاني المعارض دفع الوزارة الى التردد والتأخير في عرض لائحة الدفاع الوطني على مجلس الأمة ، فرفض الملك قبول الأستقالة[٦] .

وبعد عودة شاكبيرك الى لندن أقترح على حكومته نقل المفاوضات الى لندن ، فقرر مجلس الوزراء تأليف وفد عراقي برئاسة رئيس الوزراء[٧] على ان يسافر الملك للاشراف على سير المفاوضات .

ركائز المفاوضات العراقية البريطانية

بدأت المفاوضات في لندن في (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧) وارتكزت على ركنين اساسين هما :

١ ـ دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٢٨، وهل بأستطاعة الحكومة البريطانية أن تلح في ذلك؟

٢ ـ تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، المتفرعتين من المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى ، تعديلاً يتفق والأماني العراقية والعهود التي قطعتها بريطانيا للعراق[8] .

كانت وجهة النظر البريطانية تناقض المطاليب العراقية ، وتزعم بأن ترشيح العراق للعصبة في عام ١٩٢٨ سابق لاوانه وليس من مصلحة العراق في شيء ، وترى تأجيل القضية الى عام ١٩٣٢ . اما بالنسبة للنقطة الثانية فقد وافقت بريطانيا على إعداد مسودة لمعاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية ـ البريطانية الأولى لعام ١٩٢٢ ، المعدلة بمعاهدة ١٩٢٦ ، لكن هذه المسودة لم تختلف عن المعاهدة السابقة الا ببعض التفاصيل ، وبقيت فيها الاتفاقيتان « العسكرية والمالية » دون حل . فطالب الوفد العراقي إطلاق يد الحكومة العراقية بأدخال نظام التجنيد الأجباري بغية إنشاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن الوطن ، إلا أن بريطانيا عارضت في ذلك زاعمة أن ليس في صالح العراق أن يأخذ بنظام ينفر منه « الأهلون » ولايميل اليه إلا نفر مثقف محدود.[9] وكانت بريطانيا تخشى بناء جيش عراقي وطني قوي .

وإزاء المواقف البريطانية المتشددة قطعت المفاوضات وغادر العسكري بريطانيا في (٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧) ، وكان مقرراً أن يغادر الملك فيصل لندن بعد أيام قلائل ، فأقيمت له حفلة توديعية القى فيها كلمة قال فيها .

« أن العراق يود أن يكون صديقاً مخلصاً لبريطانيا ، صادقاً في ولائه لها وفياً لجميل معروفها ، وأن الأجدر بالحكومة البريطانية ان لاتتخلى عنه ، بعد المساعدات التي أسدتها له »[10] .

ويبدو ان كلمات الملك فيصل قد أثرت في المسؤولين البريطانيين الذين ابدوا رغبة في عقد المعاهدة على اسس جديدة ، وأن يترك أمر تعديل الأتفاقيتين المالية والعسكرية الى مفاوضات قادمة ، فعاد العسكري ثانية الى بريطانيا في (١٢ كانون الاول) ووقع المعاهدة بعد يومين من عودته .

ضمت معاهدة ١٩٢٧ مقدمة وست عشرة مادة ، وقد اوضحت المقدمة أن نصوص معاهدتي التحالف لسنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٦ لم تعد ملائمة بالنظر لتبدل الأحوال والتقدم الذي ادركته المملكة العراقية ، واهم ماتضمنته موادها الأمور الآتية :

١ ـ المادة الاولى : « يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة » دون التأكيد على الأستقلال التام الذي كان يطالب به الشعب العراقي .

٢ ـ المادة الثانية : « على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وأن تسير الأحوال جيدة في نفس الفترة سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

٣ ـ تضمنت المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة التعهد بعقد اتفاقيتين منفردتين لتنظيم العلائق المالية والعسكرية ، تحلان محل الاتفاقيتين السابقتين[١١] .

ويلاحظ من دراسة بنود المعاهدة أن بريطانيا لم تستجب لأي من المطاليب العراقية ، وأن مسودة المعاهدة الجديدة لاتختلف في شيء عن المعاهدتين السابقتين ، وقد أوضح مجلس الوزراء عند مصادقته على المعاهدة في (١٨ كانون الاول ١٩٢٧) أن « المعاهدة الجديدة لم تحتو على جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات » لكنه وافق عليها معتبراً أياها خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي لاحتواء المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح بأستقلال العراق وخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين ، واحتوائها على تعهد صريح لدخول العراق العصبة في ١٩٣٢ ، والغائها المعاهدتين السابقتين ، وتركها حق التمثيل السياسي حراً غير مقيد[١٢] .

أدت مصادقة مجلس الوزراء على المعاهدة الى إستقالة وزيري المالية والداخلية ، ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني اللذين انتقدا المفاوضات مع بريطانيا التي لم تستوعب ، حسب قولهما « جميع ماوطدنا العزم على تحقيقه » . وقد اعقب إستقالة الوزيرين ، إستقالة وزارة جعفر العسكري الثانية في (٨ كانون الثاني ١٩٢٨) .

السعدون وجهوده لعقد معاهدة الاستقلال :

عهد الى عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨) ، فاشترط السعدون حل المجلس النيابي ، وقد تضمن منهاج الوزارة السعدونية الثالثة[١٣] الأمور الاتية :

(منهاج وزارة السعدون الثالثة في ١٤/كانون الثاني/١٩٢٨)

١ - عرض المعاهدة العراقية - البريطانية . التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم ، وبذل الجهود لانجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلاد .

٢ - السعي لأعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد ، وتقرير ماتتطلبه المصالح القومية السامية في هذا الشأن[١٤] .

سارعت وزارة السعدون الى حل المجلس النيابي واجراء انتخابات نيابية جديدة واعقب ذلك فتح المفاوضات مع بريطانيا لعقد اتفاقيتين ، عسكرية ومالية ، جديدتين مع بريطانيا ، وشكلت لجنة وزارية ضمت وزراء المالية والدفاع والمعارف ، لأجراء المفاوضات مع المعتمد البريطاني ، ولم تجد اللجنة في المسودتين اللتين قدمها الجانب البريطاني مايحقق الأهداف الوطنية العراقية . فوضعت حلولاً مقابلة بحيث يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن أمنه الداخلي وحدوده الخارجية ، ويحدد عدد الضباط البريطانيين في جيشه الوطني ، ويعهد بأدارة الأحكام العرفية الى ضابط عراقي بدلاً من ضابط بريطاني وان يتملك العراق سككه الحديد ، ولايسهم في نفقات دار الأعتماد البريطانية في العراق . وقد رد الجانب البريطاني على المقترحات العراقية رداً قاسياً أجاب السعدون عليه موضحاً أن التعديلات التي طلبت الوزارة ادخالها هي اقل مايمكن ان يرضى به مجلس الامة والشعب العراقي ، وان رفض المقترحات وضع الوزارة في موقف حرج جداً ولم يبق امامها سوى طريق واحد للتخلص من الورطة التي هي فيها ، وهو تقديم استقالتها وترك مقاليد الحكم لوزارة اخرى[١٥] .

عرض السعدون نتائج المشاورات مع بريطانيا ، وموقف الحكومة العراقية منها على رجال السياسة واستشارهم فيما يجب أن يعمله ، فايدوا موقفه واشاروا عليه بالاستقالة بعد أن اكدوا له ان احداً من المعارضة لن يقدم على تكوين اية وزارة جديدة مهما تأزم الموقف . وساند (حزب التقدم) موقف رئيسه ، واعتبر مطالبه مطالب الشعب كله لايجوز لاي احد أن يتراجع عنها . فقدم السعدون استقالته في (٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩) معلناً فيها فشل المفاوضات مع بريطانيا ، والذي يعني ايقاف سير العراق نحو التقدم المنشود الى أجل غير مسمى ، والتسليم بقبول الحالة الحاضرة التي أظهرت الأمة عدم الأرتياح اليها[١٦] .

بقيت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على ثلاثة اشهر ، أنتهيت على أثرها خدمات المعتمد السامي البريطاني السير هنري دوبس ، وفي الوقت نفسه حصلت تغييرات سياسية في بريطانيا حيث فاز حزب العمال وشكل الوزارة البريطانية ، وعين معتمداً جديداً هو السير جلبرت كلايتون ، الذي وصل الى بغداد في (٢ أذار

١٩٢٩) ، وكلايتون خبير بالشؤون العربية وله صلات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية منذ الحرب العالمية الأولى ووصف بأنه « كان متفهما للقضايا العربية ومحيطاً بشؤون العراق ، وحائزاً على ثقة الساسة العراقيين »[١٧] . وأعلن كلايتون بأن هدف السياسة البريطانية تأسيس حكومة عراقية مستقلة ، مرتبطة مع بريطانيا برابطة التحالف الوثيق والعطف الصميمي ، لان مصالح العراق وبريطانيا حسب زعمه مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقاً وليس هناك من تضارب حقيقي بينهما .

عهد الملك الى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في (٢٨ نيسان ١٩٢٩) وقد اعلنت الوزارة في منهاجها « أن معاهدة ١٩٢٧ أصبحت مهملة وأن هدف الحكومة هو الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في العصبة ، في وقت قريب جداً خالياً من كل قيد أو شرط ، ولكن وزارة السويدي سرعان ماقدمت استقلالتها في (٢٥ آب ١٩٢٨) . وقبل تشكيل الوزارة الجديدة فوضت الحكومة البريطانية وكيل معتمدها في العراق[١٨] أن يبلغ الملك فيصل في (١٤ ايلول ١٩٢٩) بما يأتي :

١ ـ ان الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق لأدخاله الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ .
٢ ـ أن الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم انها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧ .
٣ ـ ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في الوقت نفسه ، بأنها عازمة على ادخال العراق الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢[١٩] .

شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في (١٩ أيلول ١٩٢٩)[٢٠] وأشاد بالسياسة البريطانية الجديدة تجاه العراق لأنها تحقق شطراً من رغائب الأمة التي لاترضى عن الأستقلال بديلاً ، ووضعت الوزارة أسساً عامة للدخول في المفاوضات مع بريطانيا هي :

١ ـ العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها ، أي قبل الدخول في عصبة الامم ، أو تسريع الدخول قبل سنة ١٩٣٢ .
٢ ـ العمل على رفع كل صيغة أحتلالية من صلب المعاهدة الجديدة ، وكل ماينا في استقلال العراق .
٣ ـ الأخذ بنظر الأعتبار إنتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع وتطبيق التجنيد العام بصورة سريعة[٢١] .

الفت وزارة السعدون لجنة وزارية لمفاوضة بريطانيا في عقد معاهدة جديدة ضمت وزراء المالية والداخلية والدفاع ، ياسين الهاشمي وناجي السويدي ونوري السعيد فوجدت أن الشرط الذي تشترطه الحكومة البريطانية لجعل العلاقات المقبلة بين الحكومة العراقية وبريطانيا قائمة على اساس المشروع البريطاني – المصري الذي يجري التفاوض بشأنه شرط غير وارد ، لان وضع العراق الجغرافي يختلف عن وضع مصر اختلافاً كبيراً ، يضاف الى ذلك أن مصر تحت الاحتلال البريطاني المباشر ، في حين أن العراق مرتبط بمعاهدة تحالف مع بريطانيا ، ولهذا طالبت اللجنة الوزارية ان تجري المفاوضات على اساس الند للند[٢٢] .

ادرك السعدون عدم جدية الحكومة البريطانية في احداث تغييرات اساسية في سياستها تجاه العراق ، وكانت تعتقد أن مجرد الاعلان عن نيتها بعضد العراق لدخول عصبة الامم كاف لاقناع العراقيين بشروط معاهدة جديدة لاتختلف في غاياتها وأهدافها عن المعاهدات السابقة ، ومع ذلك تعرض السعدون الى إنتقادات صحفية جريئة لقبول وزارته بالتصريح البريطاني الذي وعد بادخال العراق عصبة الامم ، ووصفت هذا الامر بأنه لايعني سوى أن يصبح العراق صوتاً مؤيداً لبريطانيا كأصوات بقية المستعمرات ، وأتهمت الصحافة السعدون بأهماله الرأي العام[٢٣] كما ازدادت الانتقادات الموجهة للسعدون في جلسة مجلس النواب يوم (١١ تشرين الثاني ١٩٢٩) واتهمت المعارضة وزارة السعدون بالتراجع عن مطاليب الشعب ، وارجاع القضية العراقية سبع سنوات الى الوراء ، وقد رد السعدون على تلك الانتقادات ، وحاول اقتناع المعارضة تبني سياسة تصريح (١٤ أيلول ١٩٢٩) وازاء استمرار الانتقاد في المجلس أنفعل السعدون وقال :

« الامة التي تريد الاستقلال يجب أن تهيء له ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية »[٢٤]

اثرت مواقف بريطانيا والصحافة والمعارضة البرلمانية في نفس السعدون ، يضاف الى ذلك مشاكله العائلية مع زوجته التركية ، التي حجبت بتمسكها بالعادات التركية مظاهر الحياة العربية التي كان السعدون يحن اليها ، كل هذه العوامل دفعت السعدون الى الانتحار في الساعة التاسعة من مساء يوم (١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩) باطلاق الرصاص من مسدسه ، وترك السعدون وصيته التي قال فيها :

« سئمت هذه الحياة التي لم اجد لذة فيها وذوقاً وشرفاً ، الأمة تنتظر خدمة الانكليز لايوافقون ، ليس لي ظهير العراقيون طلاب الاستقلال ... يظنون إني خائن للوطن ، وعبد للانكليز ما اعظم هذه المصيبة انا الفدائي الاشد اخلاصاً لشعبي »[٢٥] .

عهد الى ناجي السويدي ، الشخصية الثانية في حزب التقدم ، بتأليف الوزارة الجديدة ، فالفها في (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩) ، وضمت جميع أعضاء الوزارة السعدونية السابقة . وأعلنت الوزارة في منهاجها أنها ستسير على منهاج الوزارة السابقة ، ولن تهمل مطاليب الشعب ، او تتساهل في تطبيق المنهاج . ولكن الوزارة سرعان ما اصطدمت بالمعتمد البريطاني الجديد (فرنسيس همفريز) نتيجة لجهودها لانقاص عدد الموظفين البريطانيين ، وتحديد سلطات من يبقى منهم الى ادنى حد ممكن ، وذلك بجعل وظائفهم استشارية صرفة لا ادارية ، وكان هذا الأجراء القشة التي قصمت ظهر البعير ، فأبلغ المندوب البريطاني الحكومة العراقية بأن حكومته لاترضى بأنقاص عدد الموظفين البريطانيين انقاصاً كبيراً ، فادى هذا الموقف الى زيادة حراجة موقف الحكومة ، ومما زاد في حراجه الموقف تدهور اسعار الحبوب وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني[٢٦] فقدم ناجي السويدي استقالته في (٩ آذار ١٩٣٠) واوضح فيها أن هدف حكومته هو معالجة الازمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد ، ولذلك تحرت سبل الاقتصاد بتقليص المصروفات وتخفيف أعبائها عن كاهل الدولة ، الا ان مقرراتها جابهت المعارضة من قبل الاستشارة البريطانية في العراق على الرغم من تصريحات الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية[٢٧] .

أثار إستمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية الاستياء العام ، والقى ياسين الهاشمي ، وزير المالية في وزارة السويدي ، كلمته في المجلس النيابي حمل فيها بشدة لى الحكومة البريطانية وأساليبها اللاشرعية في ستمرار هيمنتها على العراق واشاد بكفاح العراقيين من أجل الحصول على الاستقلال التام ، وندد بوقوف بريطانيا ضد هذا الكفاح خلافاً للبيانات الرسمية وتصريحات المندوب السامي بالسير بالعراق نحو الاستقلال واختتم الهاشمي كلمته بالقول :

إن الاشخاص (البريطانيين) الموجودين في العراق آراؤهم هي المنفذة والمحترمة »[٢٨] .

ودعا رجال الحركة الوطنية الى الاضراب العام والتظاهر يوم الجمعة (٢١ آذار ١٩٣٠) احتجاجاً على مواقف بريطانيا ، فأقفلت الحلات واجتمعت الجماهير في جامع الحيدر خانه والطرق المؤدية اليه . وبعد إنتهاء صلاة الجمعة خرجت الجماهير بمظاهرة عارمة تحمل لافتات كتب عليها العبارات الآتية :

« ارادة الامة فوق الجميع » ليحيى العراق مستقلاً ، ليحيى الشعب لنعش مستقلين ، للوطن نحيا وللوطن نموت » .

طافت المظاهرة على دور السفارات والقنصليات الاجنبية ، وقدم المتظاهرون مذكرات احتجاج الى المنظمات الدولية والصحف العربية والاجنبية ضد الممارسات الاستعمارية البريطانية ، وطالبوا عصبة الامم أن تستمع الى نداء الشعوب المطالبة بحقوقها لان الشعب العراقي خسر في صداقته لبريطانيا الشيء الكثير من حقوقه وامانيه القومية[٢٩] .

معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق العصبة :

عهد الملك فيصل الاول الى نوري السعيد بتأليف الوزارة فألفها في يوم (٢٣ آذار ١٩٣٠) وقد أعلن السعيد في كتاب رفعه الى الملك ان اهم المسائل التي ستعالجها وزارته هي المعاهدة الجديدة ، والموقف الأقتصادي . أما بالنسبة للمعاهدة فأن وزارته ستبدأ المفاوضة مع بريطانيا لعقد المعاهدة على أساس الأستقلال التام ، وتوطيد الصداقة بين العراق وبريطانيا ، وبحجة اتمام هذه المهمة أعلن السعيد ضرورة اجراء أستفتاء عام بطريقة الأنتخابات للبت في المعاهدة ، وللنظر في قانون الدفاع الوطني لتأليف الجيش الذي يحتاج اليه الوطن[٣٠] .

أتخذت الوزراة خطوات عديدة لمعالجة الأزمة الأقتصادية لكنها كانت سطحية وغير حاسمة وتناولت قشور الأزمة منها دعوة موظفي الدولة الى تقدير الحالة الأقتصادية الخطرة في البلاد ، والأجتهاد في تخفيض النفقات وشكلت لجنة برئاسة علي جودت الأيوبي لوضع الأسس لمعالجة الأزمة الأقتصادية ، ولاصدار عملة عراقية ، ودعم المزارعين عن طريق التسليف الزراعي ، والطلب من شركات النفط الأجنبية تخفيض أسعار النفط الأسود بمقدار الثلث . ودعت الحكومة الغرف التجارية العراقية الى عقد مؤتمر لها لمعالجة الأزمة الأقتصادية من نواحيها المختلفة ، واقتراح السبل التي يحسن بالحكومة السير عليها لتخفيف الضائقة المالية . كما طلبت الحكومة من بريطانيا ان تتحمل وحدها نفقات دار الأعتماد البريطانية ، بعد أن كانت الحكومة العراقية تساهم بنصف تلك النفقات ، ومهما يكن من أمر فأن اجراءات الحكومة ساعدت على تجاوز الأزمة الأقتصادية العالمية أو التقليل من آثارها على العراق[٣١] .

وسارع نوري السعيد الى حل المجلس النيابي بحجة أستفتاء الشعب وخلال عملية الانتخابات تولى نوري السعيد وزارة الداخلية لكي يضمن الحصول على اكثرية برلمانية عن طريق التزوير والتأثير على الانتخابات وبعد الأنتهاء من الأنتخابات أوعز نوري الى أنصاره بتأليف حزب سياسي سمي « حزب العهد العراقي » واصبحت جريدة « صدى العهد » ناطقة بلسانه . ودعا الحزب الى

تحقيق إستقلال العراق وإنشاء حلف عربي يكون خطوة نحو الأتحاد العربي، وإقامة علاقات حسنة مع الدول المجاورة[32] والحقيقة ان الهدف من وراء إنشاء الحزب إسناد نوري السعيد ومساعدته في توقيع وامرار المعاهدة مع بريطانيا .

بدأت المفاوضات العراقية ـ البريطانية لعقد المعاهدة في (31 آذار 1930) وخلال المفاوضات صدر بيان رسمي في (8 نيسان) تضمن إتفاق الطرفين على :

1 ـ ان المعاهدة التي تجري المفاوضة بشأنها ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الأمم .
2 ـ أن وضع العراق سيكون وضع دولة حرة مستقلة .
3 ـ عند تنفيذ المعاهدة ينتهي حالاً الانتداب البريطاني، وجميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا[33].

ويبدو أن الطرفين المتفاوضين لم يواجها صعوبات تذكر ، وذلك للثقة المتبادلة بين بريطانيا ونوري السعيد . وفي (30 حزيران 1930) وقعت المعاهدة بالاحرف الاولى ، ونشر نصها في الصحف العراقية في يوم (19 تموز) وكانت تنص على عقد حلف أمده خمس وعشرون سنة بين العراق وبريطانيا وتعهد بريطانيا بتأييد دخول العراق عصبة الأمم سنة 1932 ، مع إعلان استقلال العراق وانتهاء مسؤوليات الأنتداب البريطاني فيه ابتداءاً من دخول العصبة ، وتضمنت المعاهدة وملاحقها الشروط القاسية الرئيسية الآتية :

1 ـ السياسة الخارجية : ـ وافق الطرفان على إجراء مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحها المشتركة ، ويتعهد كل منهما بأن لايتخذ سياسة تتنافى مع التحالف أو قد تخلق المصاعب للفريق الآخر .

2 ـ الدفاع : تعهدت بريطانيا بأن تدافع عن العراق في حالة وقوع الحرب ، على أن يقدم العراق لبريطانيا في الاراضي العراقية جميع مافي وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك أستخدام السكك الحديد والأنهر والموانيء والمطارات ووسائل المواصلات .

3 ـ القواعد وحق المرور : تعهد العراق أن يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية بالقرب من البصرة وغربي الفرات ، وخول بريطانيا إبقاء قواتها في هذه المواقع ، بالأضافة الى مواقع أخرى في (الهنيدي والموصل) خلال فترة الأنتقال التي لاتزيد على خمس سنوات . وحصلت بريطانيا على حق مرور جيوشها عبر الاراضي العراقية .

1 السياسة الخارجية
2 الدفاع
3 القواعد وحق المرور
4 الحصانات
5 تدريب الجيش الوطني

٤ ـ الحصانات : تتمتع القوات البريطانية في العراق بالاعفاء من الضرائب ، وسلطة القوانين المحلية .

٥ ـ تدريب الجيش العراقي : لبريطانيا الحق التام في ارسال المدربين العسكرين الى العراق ، أو تدريب الضباط العراقيين في معاهدها ، وتزويد العراق بالأسلحة والمعدات على أن لاتختلف في الطراز عن تلك التي تستعملها بريطانيا .

٦ ـ التمثيل الدبلوماسي : تقرر أن يستبدل بالمندوب السامي سفير يتمتع بمركز الاقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب(٣٤) .

وقوبلت المعاهدة بالمعارضة الشعبية الواسعة . ووصفت بأنها « استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم » و « زادت في اغلال العراق ، وعزلته عن الأقطار العربية » وانها لاتتفق مع الأستقلال التام الذي يريده الشعب العراقي ، لأنها منحت بريطانيا حقوقاً وامتيازات دون مقابل ، وتركت العراق فريسة بيد الأستعمار البريطاني(٣٥) .

دافع نوري السعيد ، رئيس الوزراء عن المعاهدة ورد على اراء المعارضة وسارع الى حل المجلس النيابي وإجراء أنتخابات نيابية جديدة لامرار المعاهدة ، كما سبق ذكره وقد نجح نوري السعيد في الحصول على أغلبية مطلقة في المجلس النيابي بسبب التزوير وفي (١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠) عرضت المعاهدة على المجلس ، بعد أن اتخذت الأحتياطات الأمنية لمجابهة الطواريء ، وقد صادق المجلس النيابي عليها بأغلبية (٦٩) نائباً من مجموع عدد النواب في المجلس البالغ (٨٨) نائباً .

اما المعارضة ، ممثلة بياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ورفاقهما ، فقد سارعت الى تأليف حزب سياسي بأسم (حزب الأخاء الوطني) الذي أجيز بصورة رسمية في (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠) وتضمن منهاجه الأمور الآتية :

١ ـ بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي على الأخطار المحدقة به من الوجهات السياسية والأدارية والاقتصادية ، ومقاومة التصرفات الشخصية التي لاتأتلف والمصلحة العامة .

٢ ـ العمل على تأليف رأي عام عراقي لمكافحة كل مامن شأنه أن يشوب إستقلال البلاد بأية شائبة ، او يخل بالوحدة العراقية ، او ينافي احكام القوانين .

٣ ـ العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية ، وحماية وترويج مصنوعات البلاد وأستثمار مواردها لخير ابنائها(٣٦) .

ويمثل الحزب الجديد بقايا حزب الشعب ، وجماعة كتلة الوسط بزعامة الكيلاني وعناصر من حزب التقدم وعدد من المحامين وزعماء العشائر في الفرات الأوسط ، وبعض الساسة المتمرسين ، ومجموعة من الشباب ، وقد انتخب الكيلاني معتمداً عاماً للحزب وقد حل محله ياسين الهاشمي في الانتخاب السنوي للجنة العليا في (١٨ تشرين الثاني ١٩٣١) . وقد أصدر الحزب جريدة ناطقة بأسمه هي « الأخاء الوطني »[٣٧] .

ولمقاومة معاهدة ١٩٣٠ والظروف التي أوجدتها المعاهدة وقع حربا الأخاء الوطني والوطني وثيقة التآخي في ليلة ٢٢ / ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ تضمنت الأمور الآتية :

١ ـ أن المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها .
٢ ـ ان المجلس النيابي القائم يجب ان يحل لأنه لايمثل البلاد .
٣ ـ أن الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الاساسين الاول والثاني[٣٨] .

وبعد تصديق المعاهدة وتبادل وثائق ابرامها ، ابلغت بريطانيا عصبة الأمم عن رغبتها أدخال العراق الى العصبة دولة مستقلة في (٣١ أيار ١٩٣١) وقد جرت مذاكرات حول دخول العراق العصبة ، أستغرقت وقتاً طويلاً ، تقرر في نهايتها أن العراق قد أستوفى الشروط التي تؤهله لدخول العصبة ، عندما يقدم التعهدات اللازمة للمجلس وفقاً للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات . فقدم العراق تلك التعهدات في (٢ أيار ١٩٣٢) فأعلن مجلس العصبة قبول العراق نهائياً في (٣ تشرين الاول ١٩٣٢) وبذلك اصبح العراق دولة مستقلة ، لكن هذا الأستقلال كان شكلياً أكثر منه عملياً وواقعياً .

قدم نوري السعيد إستقالة حكومته في (٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢) فعهد الى ناجي شوكت بتأليف الوزارة في (٣ تشرين الثاني ١٩٣٢) وقد وصفت هذه الوزارة بانها أنتقالية ، واوضحت في منهاجها أنها ستعمل على تقوية العلاقات مع بريطانيا والأقطار المجاورة ، وتقوية الروابط الأخوية مع الاقطار العربية ، وقد قامت الوزارة بحل المجلس النيابي الذي يسيطر عليه انصار نوري السعيد ، واجراء انتخابات محايدة ، وبعد انتهاء الانتخابات قدم ناجي شوكت استقالته في (٨ أذار ١٩٣٣)[٣٩] .

عهد الملك الى رشيد عالي الكيلاني في (٢٠ آذار ١٩٣٣) وهو من أقطاب حزب الأخاء الوطني ، بتأليف الوزارة ، وقد ضمت وزارته بعض الشخصيات السياسية البارزة أمثال ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ونوري السعيد[٤٠] وتعد

وزارة الكيلاني اول وزارة يؤلفها حزب الأخاء الوطني الذي عارض معاهدة ١٩٣٠ ولكن الوزارة أعلنت في منهاجها عن احترامها للعهود الدولية ، فأعتبر ذلك نقضاً لوثيقة التآخي فأنفرط عقد التآخي بين حزبي الأخاء الوطني والوطني ، وتعرضت الوزارة الى انتقادات لاذعة في المجلس النيابي ، وانصبت الأنتقادات على التعاون مع عاقدي المعاهدة التي وصفوها في السابق بأنها « جائرة »[٤١] .

توفي الملك فيصل الاول في مدينة برن بسويسرا في يوم (٧ أيلول ١٩٣٣) وفي تقويم سياسة الملك الراحل لابد من الأخذ بعين الأعتبار ظروف تلك المرحلة السياسية المتمثلة بالانتداب البريطاني من جهة ، وبالحركة الوطنية المتصاعدة من جهة ثانية والأقتصادية لدولة في بداية طريق النهوض الاقتصادي ، والأجتماعية لمجتمع يسوده الجهل والأمية والعشائرية ، وكان على الملك ان يراعي تلك الظروف وأن يعمل على تجاوزها لمصلحة بناء الوطن الجديد ، وعليه يمكن القول بأن شخصية الملك فيصل كان لها تأثيرها وسحرها وقدرتها على التغلب على العقبات والتمسك بأماني العراق الوطنية والقومية وكانت قيادته للدولة العراقية ، في مرحلة تأسيسها ، قيادة الربان الماهر . وبهذا الصدد يقول ناجي شوكت رئيس الوزراء الاسبق :

« كانت هناك اربع قوى تهيمن على مقدرات العراق السياسية : الملك والوزارة . ومجلس الأمة . والسلطة البريطانية الممثلة بالسفير وحاشيته . وقد بقيت هذه السلطة (الرابعة) تهيمن وتلعب من وراء الستار حتى بعد دخول العراق في عصبة الامم .. وكان الملك فيصل الاول يرعى التوازن بين القوى الثلاث فلا يسمح بسيطرة واحدة على الاخرى » .[٤٣]

ويضيف لنشوفسكي الى ذلك فيقول :

« وكان عليه .. ان يوفق بين نفسه ومراكز القوة الحقيقية في العراق . ولم يكن الدور الذي اضطلع به دوراً هيناً لأنه أضطر أن يعمل وسيطاً بين سلطات الأنتداب البريطانية والوطنيين العراقيين »[٤٢]

وقد وصف غروبا ، سفير المانيا في العراق في الثلاثينات ، الملك فيصل بقوله : « أنه كان وطنياً وكان يسعى لتحقيق الاستقلال للوطن العربي .. لكن الوسائل التي اتبعها لتحقيق هذا الفرض كانت بطيئة بنظر الوطنيين العراقيين .. ثم أن فيصلاً لم يكن قوياً بدرجة كافية لتحقيق الطموحات السياسية التي يرنو لها العراقيون » .[٤٤]

ومهما قيل في الملك فيصل فأن وفاته في مثل تلك الظروف الحرجة التي كان العراق يمر بها بعد دخوله العصبة وحصوله على الأستقلال كانت امراً مؤسفاً جداً لما عرف عنه من قدرة وقابلية في توجيه الجهود نحو الوحدة الوطنية والسعي لحصول العراق على استقلاله ، رغم العيوب الكثيرة التي تضمنتها معاهدة ١٩٣٠ .



الفصل الخامس

التطورات السياسية الداخلية
١٩٣٣ ـ ١٩٣٩

تتويج غازي ملكاً على العراق :

ولد غازي في مكة في (٢١ آذار ١٩١٢) وعاش سنوات طفولته الاولى تحت رعاية جده الشريف حسين بن علي . ووصل الى العراق في (٥ تشرين الاول ١٩٢٤) . وبعد صدور القانون الاساسي العراقي أصبح غازي ولياً للعهد ، وأهتم فيصل باعداده لولاية العهد ، وتربيته تربية قومية عربية بموجب منهج خاص ، واساتذة مختارين لهذه الغاية . وارسل في عام ١٩٢٦ لاتمام دراسته في مدرسة هارو في بريطانيا ، وعاد الى العراق في (١ تشرين الثاني ١٩٢٨) ، ثم دخل المدرسة (الكلية) العسكرية ، وكان لدراسته فيها تأثير كبير في بناء شخصيته واقامة علاقات اجتماعية مع زملائه ، كما تأثر بالافكار القومية لاساتذته وزملائه ، وتخرج من المدرسة العسكرية في تموز ١٩٣٢ برتبة ملازم ثان خيال . واخذ والده يصحبه معه خلال زياراته لمناطق العراق المختلفة ، ويطلعه على اوضاع العراق ونضاله من اجل الاستقلال والوحدة .

تولى غازي العرش نيابة عن والده مرتين في اثناء غياب والده خارج العراق ، الاولى من (٥ حزيران ـ ٣ آب ١٩٣٣) ، والثانية من (١ أيلول ـ ٨ أيلول ١٩٣٣) وقد تصرف غازي اثناء ولاية عهده بموجب الصلاحيات الدستورية المقترنة بنصائح والده ، وقد لمع اسم غازي خلال معالجته لاحداث العراق الداخلية عام ١٩٣٣ ، واكتسب شعبية واسعة بين العراقيين الذين وجدوا فيه الشخص الذي يمكنه أن يتحدى الانكليز ويتجاهل رغباتهم ، حتى لقد أتخذ من ظهوره في المناسبات فرصة للتعبير عن مشاعر الشعب ضد الانكليز والهتاف بسقوط بريطانيا .

ففي خلال زيارته للموصل في (٢٧ آب ١٩٣٣) استقبل استقبالا جاهيرياً حافلاً وكانت الجماهير تهتف (ليسقط البريطانيون ، ليسقط المستعمرون)[١] . كما حصل غازي على شعبية في صفوف الضباط الشباب ، الامر الذي ادى الى ازدياد اواصر العلاقة بينه وبينهم .[٢]

توفي الملك فيصل الاول في سويسرا ، في الساعة الحادية عشرة وخمسة واربعين دقيقة مساء يوم (٧ أيلول ١٩٣٣) بسبب انسداد الشرايين ، كما جاء في البيان الرسمي الذي اذيع يوم (٨ أيلول) . وعند وصول الخبر الى الامير غازي ظهرت عليه علامات الارتباك ، فاتصل حال سماعه الخبر بالسفير البريطاني ، فرانسيس همفريز واخبره بأنه في وضع مضطرب بسبب وفاة والده ، وانه بحاجة الى تعاونه وتعاون الشخصيات البارزة معه ، فاتصل السفير بياسين الهاشمي ، وزير المالية ورئيس حزب الاخاء الوطني ونصحه باتباع الاصول الدستورية ، وذلك باعلان الامير غازي ، ولي العهد ، ملكاً على وجه السرعة في احتفال بسيط يحضره الوزراء ورئيسا مجلسي الاعيان والنواب ، ليقسم في حضورهم اليمين القانوني ، ثم يعلن خبر تتويجه على الشعب باطلاق (١٠١) اطلاقة مدفع ، وتستقيل الوزارة ثم يعاد تشكيلها[٣] .

وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح (٨ أيلول) توجه رئيس الوزراء والوزراء وبعض النواب والاعيان الى القصر الملكي وقدموا التعازي للأمير غازي ، ثم طلبوا اليه بصفته ولياً للعهد أن يؤدي اليمين التي نص القانون الاساسي عليها تمهيداً لمبايعته ، فلما ادى اليمين اعلن رئيس الوزراء تتويجه ملكاً فتقدم الحاضرون مهنئين ، واطلقت المدفعية مائة طلقة وطلقة . واذيع البيان التالي : ((جرى تحليف سمو ولي العهد في الساعة العاشرة في هذا اليوم وفقاً للمادة الحادية والعشرين من القانون الاساسي ، واصبح متوجاً « ملكاً » على العراق باسم الملك غازي الاول بن الملك فيصل الاول » .

ثم جرت حفلة التتويج في البلاط الملكي في الساعة الواحدة واقتصرت على أعضاء الاسرة المالكة ورئيس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس النواب ورؤوساء الوزارات السابقة والاعيان والنواب وقادة الجيش ورؤوساء الجمعيات وسفراء وقناصل الدول الموجودة في العراق . وفي يوم (١١ أيلول) عقد مجلس الامة اجتماعاً غير اعتيادي لاداء الملك اليمين القانوني. والقى الملك غازي ، في المجلس ، كلمة اعلن فيها انه سيتبع سياسة والده التي هدفها السعي بالمملكة الى اوج التقدم والعمران ، ودعا ابناء الشعب الى مؤازرته في النهوض بالمسؤولية العظمى[٤] .

قوبل تتويج الملك غازي بردود فعل متباينة ، فتوقع بعضهم عدم امكان استمرار التوازن السياسي الذي اوجده فيصل ، ونظروا الى الملك الجديد على انه لايمتلك تدريباً ولا تجربة تمكناه من فهم عقلية الشعب ، وتوقعوا عدم مقدرته على ممارسة نفوذ مؤثر على وزرائه وبالتدريج ستنتقل السلطة الفعلية الى الوزراء وخشوا ابتعاده عن الجيل القديم ، وبخاصة عندما لمسوا تأثره جداً بافكار ضباط الجيش الشباب الذين كانوا يرافقونه دائماً(٥) . وكان على رأس المتشائمين نوري السعيد وجعفر العسكري ، يقول الحسني : (لما نعى البرق الملك فيصل ،حدثت ولولة بين الوزراء وبعض الساسة حول شخصية الملك الجديد ، وعرف عن العسكري ونوري السعيد أنها كانا يعارضان مناداة ولي العهد الامير غازي ملكاً ..)(٦) ولعل ذلك يرجع الى ماعرف عنه من حماسة وطنية وقومية .

أما لونكريك فعلى الرغم من وصفه الملك غازي بأنه كان جمّ النشاط ووطنياً متحمساً ولطيفاً .. ومحبوباً من لدن الجمهور ، ولدى الشبان من الضباط العراقيين ، اشار الى افتقاره الى الاهتمام بالشؤون العامة ، وانغماسه في الرياضة ، قد أبعد عنه الامل للتدليل على استعداده لادارة المهام الملكية في العراق(٧) .

وقال سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق : « والواقع اننا يجب أن لاتنسى حقيقة انه كان في الحادية والعشرين من عمره جاهلاً بامور الدولة ، ولم يزود بالتدريب للنهوض بواجبات الملوكية ، عندما دعي في مفاجأة مثيرة لان يخلف اباه في منصبه . ومع ذلك فانني اعتبره حاكماً فتياً شجاعاً كان يناضل ضد البلوى »(٨) .

أما الموقف الشعبي فقد كان على النقيض تماماً ، كما يذكر الدكتور لطفي جعفر فرج ، اذ تجددت بتولي غازي العرش آمال الشعب في أن يكون عهده بداية جديدة لسياسة تطمئن تطلعاته في ازالة كل معالم النفوذ الاجنبي ، ومواصلة السير بخطوات أكثر سرعة لتحقيق الاهداف الوطنية ، إستناداً الى السياسة الحازمة التي انتهجها عندما كان ولياً للعهد ، وتوسمت الصحف فيه الخير ، وحاولت بعضها بسبب تحسسها لوطنيته واستبشارها بعهده أن تلفت نظره الى سلبيات الوضع السابق ، وإن يكرس نفسه للشعب(٩) .

الصراع بين السياسين القدماء وسرعة تبدل الوزارات :

١ ـ وزارة الكيلاني الثانية :

أدت وفاة الملك فيصل الأول الى خلخلة الوضع السياسي في العراق ، حيث وجد السياسيون القدماء الذين رافقوا الملك فيصل الاول في حياته السياسية أنفسهم بعد وفاته في تنافس مستمر للتقرب الى الملك الجديد والتأثير عليه . ونظراً لان الملك الجديد ليس على اطلاع كاف بالامور السياسية وبالمناورات التي تجري بين رجال السياسة وقع تحت تأثير هذا وذاك ، ولم يستطع ان يكون الحكم الفصل بين الساسة المتنافسين .

كان رشيد عالي الكيلاني على رأس الوزارة ، عند وفاة الملك فيصل الأول ، فقدم استقالته في (٩ أيلول ١٩٣٣) طبقاً للتقاليد الدستورية ، فعهد اليه الملك بأعادة تأليفها ، فشكل الكيلاني وزارته الثانية في اليوم نفسه ، وضمت اعضاء الوزارة السابقة . وأعلن الكيلاني سياسة حكومته بقوله : « ان السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل ، والتي من اهم اركانها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين العراق وبريطانيا العظمى ، والتي صادق عليها مجلس الامة ، سوف لايطرأ عليها أي تغيير . كما ان الوزارة ستسير بنفس العزيمة على تنفيذ تعهداتها المعلنة ، وعلى تطبيق أماني البلاد الوطنية »[١٠] .

اراد الكيلاني ومعه ياسين الهاشمي ، وحزبهما (حزب الاخاء الوطني) استغلال الفرصة التي وفرها موت الملك فيصل الأول للسيطرة على الملك الجديد والحكم معا والتخلص من المعارضة في المجلس النيابي ويقول ناجي شوكت : « انتهز الاخائيون هذه الفرصة فحاولوا السيطرة على البلاد ، فالملك لايزال صبياً فيمكن استمالته الى جانبهم بيسر ، والسلطة التنفيذية ماتزال في أيديهم ، ولم يبق امام طموحهم الا السلطة التشريعية فارتأوا ان يكون لهم الاكثرية المطلقة فيها ، وهذا لايتحقق الا اذا أستصدرت الوزارة ارادة ملكية بحل مجلس النواب »[١١] .

قدم رشيد عالي الكيلاني طلبا الى الملك غازي ، في اواخر شهر تشرين الاول عام ١٩٣٣ لحل المجلس النيابي بحجة ان العهد الجديد يتطلب السير على خطط جديدة تختلف عن الماضي ، وهذا يتطلب التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[١٢] . فوجد الساسة المنافسون في طلب الكيلاني هذا محاولة لتصفيتهم وتقوية جانب خصومهم فبدأوا بعقد الاجتماعات واجراء المناورات لاقناع الملك غازي بعدم الموافقة على حل المجلس النيابي ، وابعاد الاخائيين عن الحكم ، ويبدو أنه نجح في اقناع الملك برفض طلب حل المجلس[١٣] . ويذكر غروبا ان الانكليز

واصدقاءهم حذروا الملك من اعطاء الصلاحيات المطلقة المطلوبة لسواه لان عرشه سيكون مهدداً من الوطنيين ومن هنا رفض الملك طلب الحكومة[١٤] . والحقيقة ان الانكليز اتفقوا مع الملك في أن الاخائيين يحاولون ابعاد العناصر الأخرى ، وشجعوا الملك على أبقاء العناصر الموصوفة بأنها حكومية بحجة المصلحة العامة . وانضم الامير عبدالله امير شرق الاردن عم الملك ، الى هذا الرأي ، ونصح الملك غازي بعدم حل المجلس النيابي تحت أي ظرف كان[١٥] .

ادى رفض الملك حل المجلس النيابي الى مسارعة رشيد عالي الكيلاني* الى تقديم استقالته في (٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣) بعد ثمانين يوماً فقط .

٢ ـ وزارتا المدفعي الأولى والثانية :

أحتدم الصراع بين الساسة المتنافسين بعد استقالة الكيلاني ، وطرحت أسماء ياسين الهاشمي ، زعيم حزب الاخاء ، وعلي جودت الايوبي ، رئيس الديوان الملكي ، وجميل المدفعي ، رئيس مجلس النواب ، لتأليف الوزارة الجديدة ، وكانت نصيحة فرنسيس همفريز ، السفير البريطاني الى الملك تقرر ان الافضل للبلاد تشكيل وزارة من غير المنتمين للاحزاب ، من المستقلين المعروفين بالاخلاص له ، أما اذا اضطر الى تكليف ياسين الهاشمي ، فعلى الهاشمي ان يتعهد لبريطانيا مسبقاً بحل جميع القضايا المعلقة بينها وبين العراق ، في هذه الحالة فان البلاد ستقع تحت وطأة استبداد حزب الاخاء الوطني[١٦] . ويبدو ان هذه الاراء دفعت الملك الى تكليف جميل المدفعي بتأليف الوزارة .

وحد الساسة المعارضون للاخائيين صفوفهم وتعاونوا مع جميل المدفعي لتأليف الوزارة الجديدة في (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣) ، فوافق نوري السعيد بعد تردد على المشاركة في وزارة المدفعي ، وكذلك ناجي شوكت ، وهما من رؤوساء الوزارات السابقين[١٧] . ولم يكن المدفعي من المنتمين للاحزاب السياسية القائمة أنذاك فاعتمد في تأييد وزارته على كتلة نيابية تمثل الاغلبية في المجلس[١٨] . وقد تضمن منهاج وزارته في السياسة الخارجية (المحافظة على اواصر المودة والصداقة القائمة بين مملكتنا والممالك الاخرى ، والسعي في تمكينها وتعزيزها على اساس المنافع المتبادلة) . وفي السياسة الداخلية (تنمية شعور الامة بمسؤولياتها باحترام الاحكام الدستورية ، والتقاليد الديمقراطية ، والابتعاد عن المتحيزات المخلة بمصالح الدولة)[١٩] .

حدث في عهد وزارة جميل المدفعي
حدث اضراب ضد شركة التنوير (الكهرباء)

نقابة اتحاد العمال

وفي عهد وزارة المدفعي حدث الاضراب ضد شركة التنوير (الكهرباء) في يوم (٥ كانون الاول ١٩٣٣) وقد هيأت للاضراب وقادته نقابة (اتحاد العمال في العراق) التي ظهرت الى الوجود في (١١ أيار ١٩٣٢) إثر توحيد جمعية عمال الميكانيك المعطلة مع جمعية أصحاب البضائع، وقد باشرت النقابة الجديدة بممارسة نشاطها، فطالبت الحكومة بتشريع قانون خاص لحماية العامل العراقي، وبدأت بتسجيل أسماء العمال العاطلين وفضحت مواقف الشركات الاجنبية تجاه العمال العراقيين واخذت تبذل الجهود الممكنة من اجل تقديم خدمات صحية مجانية لاعضاء الاتحاد وتطوير وضعهم الثقافي، واقامت العلاقات الوثيقة مع الجمعيات الاخرى، وغير ذلك من الاعمال التي جعلت صوت العامل مسموعاً من جديد[٢٠].

٥ كانون الاول ١٩٣٣

يرجع سبب الاضراب الى استمرار الازمة الاقتصادية العالمية، التي انعكست اثارها بصورة واضحة على العراق، فانتشرت البطالة، وهبطت اسعار الحصولات الزراعية هبوطاً كبيراً، وارتبك الوضع المالي، فشعر البغداديون، لاسيما العمال، بفداحة اجور التنوير التي تستوفيها شركة الكهرباء (٢٨ فلساً عن كل وحدة كهربائية) فاصدرت نقابة (اتحاد العمال) بياناً دعت فيه الى مقاطعة شركة التنوير اعتباراً من مساء الثلاثاء (٥ كانون الاول ١٩٣٣) ودعت الشعب الى التآزر والتضامن لاسترجاع الحقوق المغتصبة من قبل الشركة الاجنبية. ووحدت الجمعيات العمالية والحرفية جهودها في (المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق) الذي اصدر عدة بيانات للمقاطعة كما قام بتشكيل لجان للدعاية والاعلام[٢١].

(٢٨ فلساً عن كل وحدة كهربائية)

قوبل اعلان الاضراب بتأثير جماهيري واسع، لعبت فيه الصحافة دوراً كبيرا في حث الجماهير على المقاطعة، ودعوة الشركة الى تخفيض الاسعار، ونجح الاضراب الذي اشتركت فيه الجماهير الشعبية، فأستعاضوا عن الكهرباء بالزيوت والشموع والمصابيح النفطية (اللوكسات) مما اضطر الشركة الى تخفيض فلسين عن كل وحدة كهربائية، كما أجرت تخفيضات خاصة للمحلات التجارية والصناعات الوطنية، الا ان هذا التخفيض لم يستجب للمطاليب الشعبية، فاصدرت النقابة بياناً تضمن عدم الموافقة على التخفيضات التي تجرت بين شركة الكهرباء الاجنبية والحكومية على اسعار الوحدات الكهربائية لان هذا التخفيض ضئيل جداً ولا يتناسب مع الطلبات الشعبية، ولايزال الغبن الذي كان يلحق بهم من قبل الشركة التي استنزفت ثروات البلاد بغلاء الاسعار التي تتقاضاها وتذهب بها الى الخارج[٢٢].

وازاء استمر الاضراب ، قررت الحكومة تأليف لجنة وزارية لفحص ارباح الشركة ومعرفة دخلها ومصروفاتها ، وطلبت الى نقابة (اتحاد العمال) ترشيح احد اعضائها للمساهمة في هذه اللجنة . الا ان النقابة رفضت المشاركة في اللجنة الا اذا كان عدد العمال مساوياً لعدد ممثلي السلطة ، وحاول وزير الداخلية ناجي شوكت اقناع العمال بانهاء الاضراب ، فاجتمع مع رئيس النقابة محمد صالح القزاز . ويورد ناجي شوكت تفاصيل الاجتماع بقوله « فلما جاء ... الى الدار أبديت له النصح اللازم والحث الى ان عملهم هذا يؤدي الى الاخلال بالامن وهذا الامر يعاقب عليه في كافة قوانين العالم فاذا به يرد على نصحي وتحذيري قائلا : أننا لانخاف احد ولانهتم باحد ، فادركت توا ان النصح لايفيد ، وقررت القيام بضربة حاسمة فطلبت الى متصرفية لواء بغداد القبض على محمد صالح القزاز وثلاثة من زملائه وابعادهم الى السليمانية »[٢٣] .

وعمدت الحكومة الى تعطيل الصحف التي ايدت الاضراب ، واوقفت عدداً من طلاب الكليات والمعاهد لاتهامهم بتأييد الاضراب ، واغلقت في يوم (٢ كانون الثاني ١٩٣٢) جميع المنظمات العمالية ، واعتقلت عددا من اعضائها ، وقدم المعتقلون الى المحاكمة ، وبعد عودة الهدوء وانتهاء الاضراب ، عاد المبعدون الى بغداد ، وقررت الشركة تخفيض سعر الوحدة الكهربائية الى (٢٤ فلساً بدلاً من ٢٨ فلساً)[٢٤] .

وبعد انتهاء اضراب الكهرباء تعرضت الوزارة الى هزة عنيفة بسبب اختلاف الوزراء حول السياسة العامة للوزارة ، والمعروف عن الوزارة ، افتقارها الى الانسجام بين اعضائها لوجود خلافات بينهم[٢٥] . وقد تفجر هذا الخلاف حول مشروع الغراف بين رستم حيدر وزير الاقتصاد والمواصلات ، ونصرت الفارسي وزير المالية ، فالاول يريد تنفيذ المشروع ، والثاني يعارض ويرى ان تسليح الجيش العراقي اهم من مشروع الغراف في نظره . فانقسمت الوزارة على نفسها ، الامر الذي دفع جميل المدفعي الى تقديم استقالة حكومته في يوم (٣ شباط ١٩٣٤)[٢٦] .

تردد الملك [illegible] ول الامر في قبول الاستقالة ، وقرر التدخل لتهدئة الخلافات ومحاولة جمع الوزراء مرة أخرى ، ولكنه لم يستطع اذ ظهر له أن اسباب الخلاف كانت مفتعلة وقد بولغ فيها بدافع تعصب كل منهم تجاه الأخر ، لذلك وافق على الاستقالة في (١٩ شباط) فحاول الانكليز استغلال الفرصة ورغبوا بتولي نوري السعيد او ياسين الهاشمي الوزارة ، ولكن الملك امتنع عن تكليف اي منهما ، لان كليهما يسعى لاحتكار المناصب الوزارية لجماعته ، واتجه الى اقناع المدفعي باعادة

تشكيل الوزارة من الشخصيات التي توافق على العمل مع البرلمان الموجود ، وطلب استبعاد الوزراء الذين سببوا الخلاف داخل الوزارة السابقة[٢٧] .

شكل المدفعي وزارته الثانية في يوم (٢١ شباط ١٩٣٤) ، ولم تضم من الوزراء السابقين سوى جمال بابان[٢٨] . ويلاحظ على الوزارة الجديدة افتقارها الى شخصيات قوية ومهمة ، وقد التزم منهاج الوزارة بالمنهاج السابق ، ولم تحدث خلال أيام هذه الوزارة احداث تذكر ، ولم تقم بتنفيذ وعود الاصلاح . وقد ساءت الادارة في العراق كثيراً ، وكثرت شكاوى الناس وتذمراتهم من بعض رؤوساء الوحدات الادارية واستشرى الفساد والرشوة[٢٩] . وقد اشار نوري السعيد الى تروي الاوضاع الداخلية في العراق في عهد هذه الوزارة في رسالة بعث بها الى ناجي شوكت الذي كان يمثل العراق في تركيا ، مؤرخة في (٢٩ تموز ١٩٣٤) :وقال فيها : « والاغرب من هذا ان الانكليز بدأوا منذ بضعة أيام يتكلمون عن سوء الحالة وفوضى الادارة ، واحتمال الانفجار في الداخل»[٣٠] . أشعر الملك رئيس الوزراء جميل المدفعي بان استقالته مرغوبة ، فسارع المدفعي الى تقديمها في (٢٥ آب ١٩٣٤) .

٣ ـ وزارة علي جودت الايوبي :

عهد الملك غازي الى علي جودت الايوبي ، رئيس الديوان الملكي بتأليف الوزارة فألفها في (٢٧ آب ١٩٣٤) وحاول فيها تجميع خصوم الاخائيين من الساسة البارزين امثال نوري السعيد الذي اصبح وزيراً للخارجية ، وجميل المدفعي ، الذي اصبح وزيراً للدفاع[٣١] . واعلنت الوزارة في منهاجها الخطوط العريضة لسياستها ، ولم يختلف هذا المنهاج عن مناهج الوزارات السابقة التي لم ينفذ منها شيء يذكر .

كانت خطة الايوبي ابعاد معارضيه من الاخائيين وانصارهم من رؤوساء العشائر عن المجلس النيابي ، لهذا تولى بنفسه وزارة الداخلية ، وقام بحل المجلس النيابي في (٤ ايلول ١٩٣٤) واجريت الانتخابات للمجلس الجديد في (٦ كانون الاول) ، وتميزت بالتدخل الحكومي الفاضح ، فقد كان معظم المنتخبين القانونيين من موظفي الحكومة ، وسدنة البلدية والمالية ، وممن كان موالياً للسلطة او مؤيداً لسياستها .[٣٢] وكانت النتيجة المجيء بمجلس يعاضد الحكومة ، ولم يفز به الاخائيين سوى (١٢) نائباً فقط من مجموع (٨٨) نائباً . ويمكن القول ان المجلس الجديد ضم نسبة كبيرة من سكان المدن ، وضعت فيه التمثيل العشائري حيث

استبعد بعض الشيوخ المتنفذين الذين كانت لهم نزعات حزبية خاصة لم يكن رئيس الوزراء يرضى عنها او يطمئن اليها(٣٣).

تعرضت وزارة الايوبي الى انتقادات عنيفة في البرلمان على قيامها بحل المجلس النيابي السابق، وعلى الطريقة التي ادارت فيها الانتخابات، وتركزت المعارضة بصورة فعالة في مجلس الاعيان، فهاجم العين رشيد عالي الكيلاني الوزارة متهماً اياها بخرق احكام الدستور، وانتهاك حريات ابناء البلاد، والعبث بحقوقهم الدستورية والاتيان بأناس في الانتخابات بعيدين عن الاحكام القانونية، والتأثر بالعلائق الخاصة والقرابة والنسب، الامر الذي اوصل الشعب الى حالة اليأس، وهي حالة خطيرة وغير محمودة العواقب. ووصف العين مولود مخلص الوضع انه «بلغ السيل الزبى» وطالب بايقاف الوزارة عند حدها(٣٤)

أجاب رئيس الوزراء وبعض وزرائه على هذه الانتقادات مدعين ان الانتخابات جرت وفق الاصول، والاسلوب الذي اتبعته الحكومة هو نفس الاسلوب المتبع من الحكومات السابقة، فاذا كان الاسلوب غير صحيح وغير قانوني فجميع الاساليب التي اتبعت في المجالس السابقة غير قانونية، وهاجم المدفعي وزير الدفاع، معارضة الاعيان بشدة وطلب منهم «ان يتورعوا وان يكونوا رزينين. صبورين وقورين، وان لايخرجوا عن المألوف»(٣٥)

وكان لهذه المعارضة صداها لدى الاوساط الشعبية، فحاول الايوبي امتصاص هذه المعارضة بتأليف حزب سياسي باسم «حزب الوحدة الوطنية» وقد تضمن منهاجه توطيد قواعد استقلال العراق التام، وتنفيذ قانون الدفاع الوطني، وانشاء جيش قوي يتناسب وحاجات البلاد الحيوية، وتقوية شعور التضامن والتضحية، والاخلاص بين ابناء الشعب، وانماء الشعور الوطني، وتعزيز الروح الوطنية بمختلف الوسائل والسبل، وقد انضم الى الحزب الجديد بعض من الذين وصلوا الى كراسي النيابة. وانتهى امر الحزب باستقالة الوزارة(٣٦)

تصاعدت المعارضة ضد الوزارة الايوبية، واتخذت مظهراً جديداً باستغلال المشائر، ثم بمقاطعة (١١) عيناً من مجموع الاعيان البالغ (٢٠) عيناً اجتماعات المجلس، مما اثر على سير الادارة، واوقف اعمال الوزارة، فضلاً عن الخلاف بين نوري السعيد، وزير الخارجية، وجميل المدفعي، وزير الدفاع، فقدم الايوبي استقالة وزارته في (٢٣ شباط ١٩٣٥)(٣٧).

٤ – وزارة جميل المدفعي الثالثة :

اتجهت النية بعد استقالة الايوبي ، الى تكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، على ان يشرك معه كلاً من علي جودت الايوبي وجميل المدفعي ، ويبعد رشيد عالي الكيلاني عن المشاركة في الوزارة ، بحجة ان دخوله الوزراة سيؤدي الى أمور لايرتضيها أحد ، كما اقترح السفير البريطاني اسناد وزارة الخارجية الى نوري السعيد ، الذي سيبعد احتمال سيطرة الاخائيين على الوزارة ، وان لاتتضمن الوزارة أحداً من الذين اشتركوا في المؤتمرات السابقة ، وعدم طلب حل المجلس النيابي[٣٨] .

فرفض الهاشمي هذه الشروط ، وعهد الملك الى جميل المدفعي بتأليف وزارته الثالثة في (٤ آذار ١٩٣٥) وضمت في صفوفها شخصيات اقل مايقال عنها أنها لاتمتلك القدرة على معالجة القضايا الخطيرة التي أثارها استمرار الحركات العشائرية وتوقع لها الكثيرون السقوط السريع[٣٩] .

ازداد الوضع خطورة وتوسعت الاضطرابات العشائرية ، وحدث خلاف بين رئيس الوزراء المدفعي ، ورئيس اركان الجيش طه الهاشمي حول استخدام القوة ضد العشائر وبخاصة القوة الجوية ، فطلب بعض الوزراء من المدفعي اتخاذ الاجراءات لتنحيه رئيس الاركان ، واستبداله بقائد آخر « اكثر حكمة وأبعد غوراً فيما يقوله ويفعله »[٤٠] . يضاف الى ذلك تعاطف بعض الوزراء مع قادة العشائر مثل نوري السعيد ، وزير الخارجية ، الذي يتهمه السويدي بأنه وان « كان لم يشترك فيها لكنه على ماظهر لنا كان يؤيدها أيضاً »[٤١] . يضاف الى ذلك الخلاف بين اعضاء الوزارة حول استخدام القوة ، كل هذه الامور دفعت المدفعي الى الاسراع بتقديم استقالة حكومته في (١٥ آذار ١٩٣٥) ، ولم يمض عليها سوى (١١) يوماً فقط .

٥ – وزارة ياسين الهاشمي الثانية :

كان على الملك غازي ، بعد استقالة وزارة المدفعي الثالثة ، ان يسعى لتأليف وزارة قوية قادرة على اعادة الامن والنظام فعهد الى ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة دون شروط مسبقة ، وقد واجهت ياسين الهاشمي مسألة توزيع المناصب الوزارية على اصحابه رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وكلاهما يطمح الى تولي وزارة الداخلية ويعتبر نفسه انه فتح الطريق امام الهاشمي لتولي الوزراة باسهامه في اسقاط الوزارات السابقة ، وكان اصرار الكيلاني على تولي وزارة الداخلية

يهدف الى الايفاء بالالتزامات الكثيرة التي قطعها لزعماء العشائر ، ولان هذا المنصب يساعده كثيراً على تنفيذ الوعود المقطوعة[٤٢] . اما حكمت سليمان فقد بدأ يتقرب الى جماعة سياسية عرفت بأسم (جماعة الاهالي) ولهذا اعتقد الهاشمي بأن هدف حكمت سليمان من طلب وزارة الداخلية هو اعطاء « الحرية الواسعة » الى هؤلاء ليبثوا آراءهم وافكارهم في الصحف وغيرها »[٤٣] .

شكل الهاشمي وزارته الثانية في (١٧ آذار ١٩٣٥) واشتركت فيها اقوى العناصر واكثرها خبرة ، اذ كان اربعة من اعضائها الثمانية رؤوساء وزارات سابقين ، كياسين الهاشمي رئيسها ، ونوري السعيد وزير الخارجية ، وجعفر العسكري وزير الدفاع ، ورشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية[٤٤] . وقد ابدى الهاشمي في حفل الاستيزار ملاحظاته حول الوضع الراهن بقوله « ان ماوصلت اليه البلاد من فقدان الثقة والطمأنينه ... هو نتيجة لسلسلة من عوامل ... الحلقة البارزة في تلك السلسلة هو انحراف بعض الموظفين عن تطبيق احكام القوانين ، او تنفيذها بصورة تنافي الحق والعدل ، وتأثر بعضهم بعواطف خاصة او تحزبات لا تأتلف ومصلحة البلاد العامة ، فاول ماأستهدفه انا وزملائي ، هو مراعاة الحق والعدل في تطبيق القانون والابتعاد عن التأثر بالعواطف ، لتحل الثقة بين الحكومة والشعب »[٤٥] .

أصدرت الوزارة منهاجاً طموحاً في (٥ تموز ١٩٣٥) أكد على احترام نظام الحكم في المملكة ، والقضاء على كل فكرة ترمي الى مس الاوضاع الدستورية الاساسية القائم عليها نظام الحكم ، كما وعد بتحقيق روح التاخي بين ابناء الشعب بكل مالدى الدولة من وسائل وقوة ، ووعد المنهاج باصدار تعديل لقانون انضباط موظفي الدولة من اجل اقصاء الذين لايتحلون بالمزايا اللازمة ، او الذين يعتبرون وظيفتهم ملكاً شخصياً لهم . واشار الى ضرورة إنماء الشعور بالمسؤولية بين الموظفين . واوضح المنهاج ان الحكومة ستعمل على تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني والاهتمام بالزراعة والانعاش الريفي ، وتشجيع الصناعة بتأسيس بعض المعامل والمصانع باشرافها مباشرة كمصفى النفط ومعمل تصنيع التمور ، وتحسين طرق الري ، والاهتمام باحوال العمال والاسراع باصدار قانون للعمل .

ودعا المنهاج الى صيانة الآداب العامة والقضاء على الاوضاع والمظاهر المفسدة للأخلاق ، وتشجيع الروح الرياضية وغيرها ، ووعد المنهاج بتوسيع الجيش ليكون قادراً للدفاع عن البلاد وصد التجاوزات الخارجية ، بزيادة عدد وحداته ، وتقوية معداته ، وتوسيع القوة الجوية[٤٦] .

٤ من الثمانية رؤوساء وزارات سابقون

١) احترام نظام الحكم في المملكة

٥

سارعت وزارة الهاشمي الى حل المجلس النيابي في (٩ نيسان ١٩٣٥) معللة ذلك بفقدان التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الامر الذي يعرقل اعمال الوزارة ويمنعها من القيام باعمال اصلاحية (جذرية)[٤٧] . واتخذ الهاشمي قراراً بحل حزبه (حزب الأخاء الوطني) في (٢٩ نيسان ١٩٣٥) بحجة حاجة البلاد الماسة الى توحيد الكلمة من اجل الوصول الى الاهداف الوطنية ، ودعا بيان حل الحزب ابناء الشعب الى الاتحاد لتكوين جبهة واحدة تعضد الخطط الاصلاحية المراد تطبيقها[٤٨] .. واجرت الوزارة الانتخابات الجديدة في (٤ آب ١٩٣٥) وفاز فيها مؤيدو الهاشمي ، واصبح عدد النواب في المجلس الجديد (١٠٨) نواب بدلاً من (٨٨) نائباً . وترجع هذه الزيادة الى ازدياد عدد سكان العراق بموجب الاحصاء السكاني لعام ١٩٣٤ .

أدت أجراءات الهاشمي هذه الى تقوية الشائعات بانه يتجه بالعراق نحو الدكتاتورية ، بحيث سيؤدي ذلك في النهاية الى اجراء تغييرات في الدستور لتسلم السلطة العليا . وارتأت السفارة البريطانية أن الموقف يشجع ياسين الهاشمي على اجراء تغييرات جوهرية في الدستور «لأن الملك بلا تجربة ولا نفوذ» ..

وكانت السفارة البريطانية ترى ان هناك عوامل مساعدة له اذا أراد ان يكون دكتاتوراً ، وهي أن شقيقه طه الهاشمي هو رئيس أركان الجيش ، ودائرة الشرطة تحت نفوذه،والواقع كما يرى لطفي جعفر فرج ان الهاشمي كان يميل الى اعادة الملك الى صلاحيات التاج نصاً وروحاً ،أي ان يسود ولا يحكم ،ليكون هو المسير لسياسة البلاد ، وهذا كاف للوصول الى مايطمح اليه ، وهو القيام بدور الحاكم الفعلي للدولة[٤٩] .

وبذل ياسين الهاشمي جهوداً كبيرة لتقوية الجيش وتطويره ، وأوضح ان تجهيز الجيش بما يحتاجه من القوة العسكرية (البحرية والجوية والبرية) لايتم بالقاء الخطب واظهار التمنيات ، بل يتم بالعمل المتواصل لافهام ابناء الشعب معنى الوطنية الصحيحة ، ودعوتهم لاداء الواجب ، وادت جهود الهاشمي الى أزدياد قدرة القوة الجوية التي وصلت عدد طائراتها الى (٧٢) طائرة . ودعمت القوة البحرية بشراء أربع سفن صغيرة اضافة الى واحدة كبيرة ، وزيدت مخصصات وزارة الدفاع لسد نفقات التسليح والتجنيد وتوسيع الجيش الى أربع فرق نظامية ، واتخذت الاجراءات لتاسيس معمل لصنع البنادق والحراب ، وعقدت صفقة للسلاح مع جيكوسلوفاكيا ، وصدرت الارادة الملكية بتنفيذ قانون الدفاع الوطني (التجنيد الألزامي) في (١٢ حزيران ١٩٣٥) وفتحت مراكز التجنيد في مختلف مناطق العراق لتستقبل الدفعات الاولى من المجندين[٥٠] .

وفي المجال القومي نجح الهاشمي في كسب ثقة الاقطار العربية المجاورة ، وكانت علاقاته جيدة مع عدد من قادة الحركة القومية العربية ، ووقف الى جانب عرب فلسطين في نضالهم ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية ، فأمد ثوار فلسطين بـالمـال والسلاح والعتـاد ، وأمر بنقـل التجهيزات العسكريـة المشتراة من جيكوسلوفاكيا الى فلسطين ووضعها تحت تصرف الثوار ، وقد اشرف بعض الضباط القوميين ، امثال صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان على عملية نقل الاسلحة الى فلسطين ، وساند الهاشمي أيضاً الحركة الوطنية السورية وقدم لها الدعم المادي والسياسي ، وقد اثارت مواقفه تلك حفيظة بريطانيا وحنقها عليه ، في الوقت الذي حظيت فيه بدعم الجماهير الشعبية وبخاصة الحركة القومية . واصبح الهاشمي في نظر الكثيرين بطلاً قومياً[51] .

ووقف الهاشمي موقفاً صلباً تجاه الاطماع الايرانية في شط العرب ، واكد سيادة العراق على مياهه وارضه . ويبدو ان سياسته القومية قد اودت بوزارته في انقلاب عسكري قادة الفريق الركن بكر صدقي في (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) .

من خلال هذا العرض التاريخي للوضع السياسي في العراق منذ وفاة الملك فيصل الاول حتى انقلاب ١٩٣٦ العسكري نلاحظ جملة امور منها :

١ ـ إن دائرة الحكم بقيت ضيقة ومقصورة على الساسة الذين زاملوا الملك فيصل الاول ، ولم تضف شخصيات جديدة الى الفئة الحاكمة القديمة التي طغت أهدافها الشخصية واطماعها في الوصول الى الحكم والاستئثار به بناء على علاقاتها الشخصية .

٢ ـ عدم الاستقرار السياسي ، والمنافسة والصراع الحاد بين الساسة القدماء للحصول على الحظوة لدى الملك غازي ، وقد استخدم المتنافسون الاساليب والوسائل المختلفة ومنها استخدام العشائر والجيش لمقاومة الخصوم واسقاطهم .

٣ ـ سرعة تبدل الوزارات الامر الذي أثر على سير ماكنة الدولة ووقف عجلة التقدم الى الامام ، واضعاف مركز الدولة العراقية ، وبخاصة في فترة تصاعد الاعتداءات الايرانية ورفع شكوى العراق الى عصبة الامم عام ١٩٣٤ ، وقد تألفت في العراق خلال ثلاث سنوات وشهرين ست وزارات اطولها عمراً وزارة ياسين الهاشمي الثانية وعمرها حوالي السنة والنصف واقصرها عمراً وزارة جميل المدفعي وعمرها (١١) يوماً فقط .

التيارات السياسية

أ ـ التيار القومي :

١ ـ جمعية الجوال العربي :

أدرك الشباب القومي المثقف ، في اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات أن الركون الى السياسة الاقليمية ، وعزل العراق عن الاقطار العربية الاخرى ، والاعتراف بالواقع الذي أوجده الاستعمار ، لايتفق مع تطلعاتهم وايمانهم بوحدة الامة القومية ، وان العراق جزء من امة عربية واحدة تمتد من الخليج العربي حتى المحيط الاطلسي[٥٢] كما ادرك هؤلاء الشباب استمرار النهب الاستعماري عن طريق الشركات الاجنبية الاحتكارية والتسلط الاجنبي والاقطاع الزراعي وتدهور المستوى المعاشي لغالبية أبناء الشعب لذا سعى بعض مدرسي دار المعلمين الابتدائية في بغداد امثال : متي عقراوي ، وخالد الهاشمي ، ودرويش المقدادي ، واكرم زعيتر ، وفريد زين الدين ، وطلبتها الى تنظيم انفسهم منذ عام ١٩٢٩ في جمعية سميت (الجوال العربي) أخذت على عاتقها نشر الوعي القومي ، واحياء التقاليد الاصيلة والدعوة الى الوحدة العربية بالتعاون مع التنظيمات القومية في الاقطار العربية الاخرى ، والعمل على استقلال العراق استقلالاً تاماً ، ومقاومة المعاهدات والاتفاقيات التي فرضها الانكليز على العراق ، وتحسين الاوضاع المعاشية للمواطنين ونشر الثقافة والتعليم بين صفوفهم[٥٣] .

حصلت جمعية الجوال العربي على اجازة العمل الرسمي في تشرين الاول ١٩٣٤ بعد سنوات من النضال السري واتصلت ببعض الضباط القوميين امثال صلاح الدين الصباغ وزملائه لتدريب اعضائها على الامور العسكرية واتخذت من منطقة ام الطبول ميداناً للتدريب على الرمي ، واستطاعت التأثير على الدكتور سامي شوكت ، المدير العام للمعارف آنذاك ، لادخال التدريب العسكري الى المدارس العراقية لـ « تعويد الفتيان على خشونة العيش وتحمل المشاق وبث الروح العسكرية[٥٤] . وصفات الرجولة والفروسية بوساطة التدريب العسكري على اختلاف انواعه » . واشترت الجمعية مطبعة اسمتها (مطبعة الجزيرة) واصدر سعدي خليل ، احد أعضاء الجمعية ، مجلة الفتوة التي صدر منها واحد وعشرون عدداً خلال الفترة (١٩٣٤ ـ ١٩٣٦)[٥٥] .

اصدرت جمعية الجوال رسالتها الاولى (المنهج القومي العربي) في (١٣ حزيران ١٩٣٥) تضمنت شرحاً وافياً للنضال القومي العربي وحددت أهدافها بالقول: «هذه حركتنا حركة بعث ويقظة واندفاع وجهاد تحمل على جناحيها خير ماتحمل حركة شريفة مؤمنة بالحق واثقة بالعدل مطمئنة الى الفوز، لا عدوان فيها على احد سوى اننا نريد أن ننال حقنا وحريتنا ونأخذ مركزنا في العالم على أساس احترام الحقوق بين الامم. عاهدنا فيها عقيدتنا الراسخة وايماننا القوي بأن امتنا امة قد حركتها الحوادث وألمت بها النوائب فلم تؤثر في قواها الكامنة وإن التاريخ قد سجل لها صفحة ناصعة في سجل الامم الخالدة».

ونظر المنهج القومي العربي، من الناحية السياسية، الى العرب امة واحدة، والسيادة للامة، والاصل مصلحة الامة التي تكون ذات سيادة مطلقة تتمثل في كيان دولي عربي سياسي واحد، والقومية العربية تقرر:

أ ـ ان كل تنازل عن هذه السيادة كلا او بعضاً هو تنازل منبوذ غير مشروع مردود.

ب ـ ان تجزئة الامة العربية الناتجة عن مطامع المستعمرين والمثتبة بتدبيرهم ركن استعماري اوجده الاستعمار واعتمد عليه، وان اقرارها والعمل بها تأييد للاستعمار. لذلك تعتبر القومية العربية ان السيادة والوحدة هما في الحقيقة شيء واحد وجزأن لايتجزآن من هدفها.

جـ ـ ان القومية العربية، وهي تحتم الوحدة الشاملة تحتم في الوقت نفسه الوحدة والاخوة في كل جزء من الوطن العربي مهما صغر.

وحدد المنهج القومي الموقف من الاقليات القومية في الوطن العربي كالاكراد وغيرهم، تلك التي تربطهم واياهم اواصر القربى والمصالح المشتركة المتبادلة والصلات الثقافية والتاريخية القومية، بأن الدولة القومية تكفل لهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات مع العرب، وتضمن لهم رعاية رغائبهم الخاصة بهم رعاية تامة ضمن حدود الدولة السياسية وترى أن ذلك متفق مع الحق ومع الهدف القومي العربي، وانه في مصلحة الامة العربية، اما موقف العرب من الامم الاخرى فقد اوضح المنهج القومي ان الامة العربية تتوجه الى ايجاد روابط الصداقة وتبادل المنافع بين الامم على اساس القومية، والى اقرار المساواة التامة بين الامم، وتثبيت السلم القائم على احترام الحقوق وتمكينه بالتحكم العادل بدل النزاع والغلبة.

وفي الناحية الاقتصادية نظر المنهج القومي الى الوطن العربي كوحدة اقتصادية ودعا الى توحيد الجهود في الوطن العربي كافة، من حيث وسائل الانتاج

تيارات سياسية

والاستهلاك والتصدير لتكوين كيان اقتصادي صحيح مثمر ، لذلك تفرض القومية العربية مايلي :

أ ـ الوحدة الكمركية ، وازالة الحواجز الكمركية القائمة داخل الوطن العربي .
ب ـ توحيد التشريع في الامور الاقتصادية العامة
جـ ـ ايجاد المشروعات الصناعية الكافية لسد عوز الامة
د ـ تشجيع وحماية جميع المشروعات زراعية كانت او صناعية او تجارية

ودعا المنهج القومي الى ازالة النفوذ الاقتصادي الاجنبي ، ورفض الاستغلال الاستعماري ، وذلك بالسعي الى اقامة مشروعات عربية كبيرة تؤمن مصلحة العرب تأميناً كافياً ، مع زيادة الانتاج باستثمار مرافق الامة لرفاهية العرب عامة ، واوضح المنهج القومي ان القومية تعترف بحق التملك الفردي ، لكنها تقرر انه حق غير مطلق بل هو مقيد بمصلحة الامة بحيث ان الدولة القومية العربية تنظم ذلك الحق وتحدد مداه وكيفية ممارسته منعاً للمساويء والمظالم الاقتصادية . ودعا الى تملك الدولة،أوسيطرتها على ادارة جميع المشروعات الاقتصادية التي يقع فيها ، بنتيجة التضخم والتمركز الحالي ، احتكار فعلي ، او التي تكون بطبيعتها قابلة للمضاربة والاستغلال ، والمشروعات الصناعية الكبيرة . كما تمتلك الدولة او تسيطر على جميع مشاريع الخدمات العامة كالسكك الحديد والكهرباء والبريد ومياه الشرب ، كما تقوم الدولة بتملك صناعات التعدين وأستثمار النفط والمعادن لمصلحة الامة .

وتناول المنهج القومي حالة الفلاح العربي ، موضحا ان القومية العربية توجب وجود الفلاح العربي المرفة في اقتصادياته ، لذلك ترى توسيع الاراضي الصالحة للزراعة وتوزيع هذه الاراضي والاراضي الاميرية توزيعاً عادلاً ، وتحدد في كل حال مقدار التملك العقاري ، وتشجيع الفلاح على زيادة الانتاج بتنظيم السلف الزراعية ، وايجاد الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف أنواعها ، وتوفير وسائل الانتاج الزراعية ، كالمكائن والاسمدة والبذور وتأمين الري ، واسداء النصح الفني للفلاح ، ومكافحة الامراض الزراعية ، وتنظيم بيع المحصولات الزراعية وتصديرها .

واكد المنهج القومي على اهمية التربية القومية من اجل اخراج عربي المستقبل ، حتى يكون عربياً قوميا في عقيدته مقدراً المصلحة العامة ، ابيا شهماً وفياً جريئاً طموحاً راغباً في الابتكار ، والتضحية للمصلحة العامة . اكد على أن يكون التعليم الزامياً الى اعلى درجة ممكنة . وإن تكون المناهج موحدة من حيث اصولها في

الوطن العربي. وان تعنى المعارف عناية خاصة بالمعلم من حيث اخلاقه ومعلوماته ومقدرته على التدريس ، وان تفتح المعاهد العالية والجامعات في مختلف الموضوعات الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من المعاهد المهنية والفنية وتشجيع الانتاج الفكري والاستقصاء العلمي ، وانشاء الجمعيات الثقافية والمكتبات العامة .

وحدد المنهج القومي العلاقة بين الاسلام والقومية ، فالقومية العربية تسعى لبعث روحي في الامة ، والى الاعتقاد بالمثل العليا والتقيد بها ، وترى أن الدين حس طبيعي سام فيه تهذيب الخلق وتربية النفس ، وتقديراً لمصلحة الجماعة تعتبر القومية العربية جميع الاديان في العرب وتحترمها وترى ان في الدين يسراً وتسامحاً لا يخلان بأخوة العرب ، وبالمساواة التامة بين افرادهم في حقوقهم . ولما كان العرب سنام الاسلام ، نما بهم ونموا به ، فالقومية العربية تلتئم مع الاسلام وتعتبره من العرب واليه وتزيد به تعارفاً مع الامم الاخرى . ومهما اشتدت العقيدة القومية العربية فإنها لاتتنكر للاسلام بل يزيد بها عزاً وتزيد له نصراً . وتعمل القومية العربية على تقوية الشعور الديني وتحارب الخرافات والاوهام وتحول دون استغلال الدين لغير اغراضه السامية ، وتبث روح التسامح الديني وتنظم دراسة الدين وتجعل له معاهد عالية تضمن فيها رفع مستوى رجال الدين فلا تسمح بالوعظ والارشاد إلا للمجازمنها .

وفي مجال التنظيم اوضح المنهج القومي ان الحركة يجب أن تقوم على التنظيم الشامل لنواحي العمل القومي تنظيماً محكماً ضامناً لها البقاء والاستمرار واطراد النمو والنشاط وحسن القيادة وضماناً لوحدة الحركة وقوتها وحسن ادارتها يجب أن يكون لها ناظم واحد أعلى (فرد أو هيئة) ، وتتكون الهيئات في كل جزء من الوطن العربي وتقوم بعملها تحت اشراف هذا الناظم ، الذي يوجه مسيرها العام في كفاحها توجيها صحيحاً ينتهي بها الى الهدف المعين . اما هيئات التنظيم فتضم الافراد المؤمنين بالعقيدة القومية إيماناً ثابتاً بتجردهم عن الاهواء والميول والنزعات الفردية الخاصة ، ويتم تشكيل هيئات متسلسلة منظمة ، تضطلع كل هيئة بعملها ضمن حدودها ، وتضع لنفسها الخطط العملية الموافقة لوضعها الخاص والمنبعثة عنه ، وتوزع الاعمال وتبعاتها على الهيئات والافراد على ان يستفاد من كل فرد بما يستطيع أن ينفع به من عمل سياسي او اقتصادي او ثقافي .. الخ ، وعلى العربي العامل ان يعمل لمبدئه القومي متعاوناً مع اخوانه في المنطقة التي يوجد فيها اينما كانت من الوطن العربي ، وأن تكون علاقته بالجمهور وثيقة بغية حشد الجهود في سبيل المصلحة العامة .

أما الزعامة في الحركة فيجب ان تكتسب بالاخلاص والعمل الجدي المثمر والكفاءة والمقدرة الفكرية والحنكة في تصريف الامور والعلم باحوال الامة العربية .

ومن استعراض (المنهج القومي) لجمعية الجوال العربي تتضح الأمور الاتية :

١ ـ انه اول منهاج قومي عقائدي ، تناول بنظرة قومية تقدمية مشاكل الامة العربية ، واقترح الحلول المناسبة لها ، في ضوء العقلية العربية السائدة في الثلاثينات .

٢ ـ احتوى هذا المنهاج على نظرة شاملة للواقع العربي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية ، واوضح ان النهوض بالامة العربية لايمكن ان يتم بالاهتمام بناحية دون اخرى ، للعلاقة الجدلية بين هذه النواحي جميعها .

٣ ـ إتسم المنهاج بنظرة اشتراكية الى المشاكل الاجتماعية ، وبخاصة مشكلة الارض والفلاح والدعوة الى سيطرة الدولة القومية على الثروات الطبيعية ؛ والمشاريع الانتاجية الكبيرة ، والمشاريع الخدمية ذات الصلة بالجمهور الواسع

٤ ـ دعا المنهاج الى اقامة تنظيم قومي شامل ، وقيادة قومية تكون الناظم الاساسي للحركة القومية ، وتكون لها فروع وهيئات في مناطق الوطن العربي الاخرى ، وان تكون زعامة الحركة القومية مبنية على اسس علمية تقدمية ، وليس على اسس الجاه والمال والشرف الموروث والدعاية الفردية والعلاقات الشخصية والعائلية .

٥ ـ ان طموح المنهاج مع قلة الامكانيات ادى الى بقاء هذا المنهاج على الورق ، لان الظروف السائدة في الوطن العربي آنذاك لم تساعد على امتداد التنظيم وشموله مناطق اخرى غير القطر العراقي على الرغم من بعض الاعضاء في الجمعية من الاقطار العربية المجاورة .

اصدرت جمعية الجوال مجلة (الفتوة) صدد عددها الاول في (٨ تشرين الثاني ١٩٣٤) ، وكتب عليها (مجلة علمية مدرسية نصف شهرية لصاحبها سمدي خليل ، وتوقفت عن الصدور في ٤ تموز ١٩٣٦ . وحاولت المجلة معالجة القضايا الوطنية والقومية والتعريف بالتيارات السياسية العالمية ، واحياء المناسبات القومية باصدار اعداد خاصة في هذه المناسبات ، وعملت على التذكير بماضي العرب ونضالهم القومي ، وحاولت اصدار جريدة يومية ناطقة باسمها . وبعد تأسيس نادي المثنى بن الحارثة الشيباني انضمت الجمعية الى النادي مع الاحتفاظ بكيانها[٥٦] .

وساهمت جمعية الجوال في النضال الوطني والقومي ، وساندت حركات التحرر العربية في المغرب العربي والجزيرة والخليج العربي ، ووقفت مع عرب الاسكندرونة والاحواز وفلسطين وعند اندلاع الحرب العراقية البريطانية في مايس ١٩٤١ لعب اعضاء الجمعية ومؤيدوها دوراً بارزاً في تلك الحرب ، الامر الذي دفع وزارة

نوري السعيد التي تألفت بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق بغلق جمعية الجوال العربي في (٧ نيسان ١٩٤٢).

٢ ـ نادي المثنى بن الحارثة الشيباني :

قدم صائب شوكت وزملاؤه : متي عقراوي وخالد الهاشمي ودرويش المقدادي والمقدم فهمي سعيد والطبيب العسكري صبري رشيد ، طلباً الى وزارة الداخلية في اوائل شهر شباط ١٩٣٥ لتأسيس نادي غير سياسي باسم (نادي المثنى بن الحارثة الشيباني) . وقد اعترضت وزارة الدفاع في نيسان ١٩٣٥ على وجود عضوين عسكريين في الهيئة المؤسسة(٥٧) ، فاستبعد العضوان وأجيز النادي في الشهر نفسه . وقد انضم الى النادي بعد اجازته بعض الشخصيات القومية من أمثال محمد مهدي كبه وعبدالمجيد القصاب وعبدالمجيد محمود وداؤد السعدي ومحمد صديق شنشل وعبدالرحمن الخضير ويونس السبعاوي ونعمان العاني وكثير غيرهم .

وكان لتشابه اهداف ومبادى النادي مع جمعية الجوال العربي اثره في توحيد النشاط القومي ومساهمة اعضاء الجمعية بصورة فعالة في نشاطات النادي . وقد اتخذ النادي من احدى الدور الواقعة في شارع الملك فيصل الاول سابقاً (شارع المتحف حالياً) مقراً له ، ثم حصل بعد ذلك على قطعة من الارض في الوزيرية مع منحة مالية قدرها الف دينار لبنائها .

واختير صائب شوكت رئيساً للنادي ومحمد مهدي كبة نائباً له وعبدالمجيد القصاب سكرتيراً وسعيد الحاج ثابت اميناً للصندوق(٥٨) .

حدد النادي اهدافه « ببث الروح القومية العربية وانماء الشعور الوطني والمحافظة على التقاليد والمزايا التي يظهر بها الطابع العربي وتربية اجسام النشىء وتقوية روح الرجولة العربية وتوليد ثقافه عربية جديدة تجمع الى التراث العربي الصالح من ثقافة العرب » .

وعمد النادي من اجل تحقيق اهدافه الى تشكيل لجان متخصصة تعمل بالطرق القانونية وهي اللجنة الثقافية ولجنة الخدمة الاجتماعية واللجنة الاقتصادية واللجنة الفنية واللجنة الرياضية . واصدر النادي مجلة اسبوعية ناطقة بأسمه هي (مجلة المثنى) لصاحبها ورئيس تحريرها عبدالرحمن الخضير ، وقد صدر العدد الاول منها في (٢٧ أب ١٩٣٦) وقد اسهم في تحرير المجلة عدد من اعضاء النادي ومؤازرية ، فضلاً عن عدد من المفكرين العرب ، وعالجت المجلة المشاكل الداخلية والقضايا القومية . وقد اوضح محمد مهدي كبة في مقال له أن هدف الحركة القومية العربية

((هو ايجاد كيان عربي عام متماسك الاجزاء موحد الشعور والعواطف منسق الاراء والافكار والنزعات ليتسنى بذلك جمع العرب على اختلاف اديانهم ومذاهبهم وضمهم الى مبدأ واحد هو مبدأ الفكرة القومية)) .[٥٩]

وبرز من اعضاء النادي سامي شوكت ، الذي كان مديراً عاماً للمعارف ، وقد اوضح في محاضرة له القيت في النادي عن (الدولة العربية الموحدة) ان العمل من اجل الوحدة العربية يقع على عاتق العراق ومصر لانها الدولتان القوميتان في مشرق الوطن العربي ومغربه ودعا الى تأسيس حزب يعمل لتحقيق هذا الهدف يكون له مركزان رئيسان احدهما في بغداد والثاني في القاهرة ، ودعا منهاج الحزب المفتوح الى توحيد المؤسسات الثقافية والمناهج الدراسية ، ورفع الحواجز الكمركية وتوحيد سلاح الجيوش وتشجيع التزاوج بين الاقطار العربية[٦٠] . كما دعا في محاضرة أخرى الى ان يكون العراق « مركز النضال » لتحقيق الوحدة العربية وطالب الطلبة بنبذ حياة الترف والتمسك بشعار « أخشو شنوا فأن الترف يزيل النعم » لان تمسك المسلمين بهذا الشعار جعلهم يحررون ثلث الدنيا[٦١] .

وفي مجال العمل الداخلي ، كانت باكورة اعمال النادي مطالبة امانه العاصمة بابدال اسماء الفنادق والمحلات العامة باسماء عربية . واولى اهتماماً متميزاً بالقضية الفلسطينية ونقضايا النضال العربي ، وعقد سلسلة من الندوات لتوضيح ابعاد الحركة القومية ، وعندما احتلت تركيا لواء الاسكندرونة العربي قام النادي بمظاهرات واحتجاجات وندوات متتالية كلها سخط على المستعمرين والصهانية وانتقاد لاعمال الحكومات العراقية المتعاقبة ، والمطالبة بتعديل الاتفاقية العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠[٦٢] .

اثارت مواقف النادي القومية الفئة الحاكمة والانكليز معاً ، الامر الذي ادى الى اتهام النادي بالنازية ، وبأنه منظم على غرار الاحزاب النازية ، وان ظهوره بهذا المظهر يرجع الى الايادي الاجنبية . والحقيقة لاعلاقة للنادي بالنازية او غيرها من التيارات السياسية العالمية . وقد اصدر النادي عدداً من الكراريس لتوضيح مواقفه ومبادئه فاصدر في عام ١٩٣٩ كراستين : الاولى (موقف تجاه الشيوعية) وجاء فيها ان « الشيوعية معناها القضاء الابدي على القومية العربية وعلى سعادة الفرد العربي الذي يقطن أغنى بلاد العالم واهمها ، واذا أحسن استغلال بلاده وتحررت من الاجنبي أصبح العربي أسعد فرد في العالم وله من ظروفه الخاصة وتقاليده مايجعله أن يطبق أعدل الانظمة ، كما له في دينه القويم مايؤيد دعائم هذه العدالة ويحقق له السعادة والمجد العظيم » ، وقالت الكراسة « ان اكثر الشيوعيين في البلاد العربية يرضيهم مبدأ تحطيم القوميات » .

اتهام هذا النادي بالنازية

وذلك لأن الجمود العقائدي لدى الشيوعيين يجعلهم لايدركون الاهداف القومية التقدمية المعادية للاستعمار .

اما الكراسة الثانية (موقفنا تجاه النازية) فقد هاجمت بعنف الفكرة النازية واساليبها في السيطرة على الشعوب . وقالت الكراسة « ان مبدأ أيجاد الفوارق بين الاجناس واعتقاد أية أمة بأنها العنصر المختار في العالم ، ورسمها الخطط لتطبيق هذا المبدأ بالفعل ، ومعاملة الاجناس الاخرى على هذا الاساس هو مبدأ ظالم لاسيما اذا تضمن هذا المبدأ اي ادعاء يغض من مكانة العنصر العربي » .

وحددت الكراسة موقف القوميين العرب في العراق من المبادىء والحركات الاجنبية بقولها : « ان موقفنا تجاه المبادىء والحركات الاجنبية يجب ان يكون منطبقاً على منطق مصالحنا القومية الوطنية ، ولذلك يجب ان نفهم تمام الفهم هذ هذه المصالح وطرق صيانتها ، ولما كنا امة تريد التحرر والاستقلال ولا تضمر العداء لاية امة اخرى فان مبادىء العدالة والحق هي دوماً توائم هذه المصالح ، فاذا أدركنا ذلك أصبحنا في منجاة من خداع الدعايات الاجنبية ، واصبح وعينا هذا منظاراً يقينا من الوقوع في أحابيل تلك الدعايات » .

وحدد نادي المثنى موقف القوميين العرب في العراق من الحرب العالمية الثانية بقول : « ان العرب في هذا الدور العصيب لايهمهم سوى تحرير بلادهم وانقاذها من الجور والتعسف ، ولذلك يجب ان يقفوا تجاه الحرب الحاضرة وقفة الحذر والحيطة ، وان يوجهوا جهودهم شطر مصالحهم الحقيقية ، وان يتكاتفوا تجاه الاخطار الحاضرة والمقبلة والا يكونوا آلة بايدي الدعايات الاجنبية ، وان لاتخدعهم العبارات المزوقة ودموع التماسيح في التباكي على الشعوب المظلومة ، وان يحذروا دعايات المأجورة ضمائرهم وان يمعنوا النظر في حقيقة الحركات القائمة ويتجنبوا النظرات الساذجة والافكار السطحية ويعتصموا بحبل الله جميعاً ولايتفرقوا ، وان ينتهزوا الفرص السانحة ويستغلوا الظروف الحالية لصالحهم معتمدين على الرّوية ورباطة الجأش وان يوضحوا مطاليبهم العادلة المبنية على حقهم في الحرية والاستقلال ، وان يقاوموا الحركات الشيوعية والصهيونية والنازية والفاشستية وغيرها من الحركات الاستعمارية المضرة بكياننا وتقدمنا وماضاع حق وراءه مطالب والارض يرثها العباد الصالحون »[٦٣] .

وأسس النادي في عام ١٩٣٦ (لجنة ألدفاع عن فلسطين) التي قامت بتشكيل فرق من المتطوعين الشباب لجمع التبرعات للمجاهدين الفلسطينين ، ورفعت اللجنة مذكرة احتجاج الى الملك ورئيس الحكومة والسفير البريطاني في العراق استنكر

فيها لسياسة البريطانية في فلسطين. ونجح النادي في اقناع بعض الشخصيات السياسية الى توحيد الجهود لخدمة القضية الفلسطينية، وقد اثمر هذا النشاط عن تأليف (جمعية الدفاع عن فلسطين) التي اجيزت في تشرين الثاني ١٩٤٧، وقامت الجمعية، التي اتخذت من بناية نادي المثنى مقراً لها، بفتح فروع لها في انحاء العراق، واصدرت جريدة ناطقة باسمها هي (المستقبل) وقد نجحت الجمعية في تقديم الخدمات للقضية الفلسطينية عن طريق عقد الندوات وجمع التبرعات واستصدار الفتاوي من رجال الدين التي تحث على الجهاد والبذل والعطاء في سبيل انقاذ فلسطين والوقوف معها في محنتها[٦٤]. وعند قيام الثورة العراقية (نيسان ـ مايس ١٩٤١) واندلاع الحرب العراقية ـ البريطانية لعب الكثير من اعضاء النادي دوراً اساسياً في هذه الثورة. وبعد فشل الثورة وعودة عبد الاله ونوري السعيد الى العراق في ظل الحرب البريطانية، طلب نوري السعيد في (٧ آذار ١٩٤٢) من وزارة الداخلية الغاء اجازة النادي وحله بحجة اشتغال اعضائه بالسياسة واتصالهم بدولة أجنبية معادية[٦٥].

وقد أيدت وزارة الشؤون الاجتماعية اشتغال النادي بالسياسة في مختلف المناسبات وانحرافه عن المادة الثانية من نظامه الداخلي التي تحظر الاشتغال بالسياسة وطالبت هي الاخرى بسد النادي[٦٦]. فقررت وزارة الداخلية في (٧ نيسان ١٩٤٢) إلغاء اجازة النادي[٦٧]، والسيطرة على ممتلكاته والاستفادة من بنايته الواقعة في الوزيرية، التي اصبحت نادياً لجمعية اخوان الحرية برئاسة الجاسوسة البريطانية فرياستارك.

ب ـ التيار الأصلاحي (جماعة الأهالي)

كانت جماعة الاهالي قد ظهرت على ايدي بعض المثقفين ذوي التطلعات الاصلاحية وكان هؤلاء في الواقع جماعتين التقتا وأسهمتا في العمل الوطني من خلال جماعة الاهالي[٦٨].

كانت الجماعة الاولى تمثل الطلبة الذين أتموا دراستهم داخل العراق واسهموا في الحركة الوطنية واشتركوا في الحركات الطلابية مثل حركة النصولي وهو مدرس عربي من لبنان كان يدرس في العراق ألف كتاباً عن تاريخ الدولة الأموية في الشام أثار بعض ردود الفعل فتظاهر الطلاب انتصاراً لحرية الفكر، وقضية الفريد موند الصهيوني الذي زار العراق في (٨ شباط ١٩٢٨) وقوبل بانتفاضة طلابية وجماهيرية واسعة نددت بالصهيونية والانتداب البريطاني. كما شارك الطلبة في الحركة الوطنية المعارضة لمعاهدة ١٩٣٠[٦٩].

كانت في جماعتين التقتا واسهمتا في العمل الوطني

حركة النصولي

اما الجماعة الثانية فتمثل الطلاب الذين انهوا دراستهم خارج العراق ، وبخاصة في بيروت . وعملوا على تكتيل أنفسهم في تنظيم طلابي سري يعمل في سبيل نهضة البلاد واسسوا جمعية للطلبة المراقبين في بيروت ونادياً عراقياً(٧٠) .

وفي بداية الثلاثينيات فكر هؤلاء بعد ان ادركوا ان اراءهم متقاربة في الشؤون العامة أهمية، قيام تنظيم بينهم وقرروا اصدار جريدة تعبر عن ارائهم وتكون مركزاً لتجمع الشباب في العمل السياسي والعمل بوجه عام ، وجمعوا المبالغ اللازمة لشراء مطبعة واصدار الجريدة(٧١) .

عهدت الجماعة الى حسين جميل التقدم بالطلب الى وزارة الداخلية لاصدار جريدة يومية بأسم (الاهالي) فوافقت وزراة الداخلية في (٢ تموز ١٩٣١) على منح الامتياز وصدر العدد الاول من جريدة الاهالي في (٢ كانون الثاني ١٩٣٢) ، وكتب عليها عبارة (يصدرها فريق من الشباب) ، وكتبت مقالاً افتتاحياً بعنوان (منفعة الشعب فوق كل المنافع) اوضحت فيه اهدافها وخطتها العامة(٧٢) .

ان صدور العدد الاول من الجريدة كان له تأثير فكري واضح فيما بعد في تاريخ العراق المعاصر(٧٣) . فقد عملت الجريدة على ارساء قواعد الحكم على أسس ديمقراطية ، وتحقيق استقلال البلاد الناجز وتحريرها من الاستعمار ، وتأليف حكومة وطنية منبثقة عن ارادة الشعب عن طريق انتخابات برلمانية حرة . وانتهجت الجريدة سبيل المعارضة ورفعت راية المعارضة لتفضح اساليب الحكم المستند على الاستعمار وتوعية الجماهير الشعبية وتبصيرها بحقيقة السياسة الخاطئة التي كان يتبعها الحكام(٧٤) .

واصبح لجماعة الاهالي خطوط عامة اطلق عليها اسم (الشعبية) طبعت في كراس من ثماني صفحات عام (١٩٣٣) بعنوان (الشعبية – المبدأ الذي تسعى الاهالي لتحقيقه) . فأكدت فيه على الحريات الديمقراطية للشعب واشراكه في ادارة شؤونه وتحسين احواله المعاشية وبذلك اصبح للاستقلال معنى التحرر من الاستعمار الاجنبي ومن الاستغلال الداخلي معاً(٧٥) .

وقد لاقت دعوة الاهالي قبولاً وتجاوباً من بعض الشباب ، فضلاً عن عدد من رجال السياسة امثال كامل الجادرجي الذي انضم الى جماعة الاهالي في اوائل عام ١٩٣٤(٧٦) . وعملت الجماعة على كسب بعض الشخصيات السياسية فاسست جمعية غير سياسية بأسم (جمعية السعي لمكافحة الامية) ، وفاتح كامل الجادرجي محمد جعفر ابو التمن للانضمام الى الجمعية الجديدة ، وبعد ان اطمئن اليه فوتح بالانضمام الى جمعية سرية على أساس الشعبية فوافق ابو التمن على ذلك بعد ان درس

مبادىء الجمعية واهدافها ومناقشتها فقرة فقرة[٧٧] . واعقب ابو التمن انضمام حكمت سليمان الذي انفصل عن جماعة ياسين الهاشمي وكانت الغاية من هذا الانضمام مساومة الحكام والاستفادة من الحركة الجديدة ، لأن جماعة الاهالي كانت مركز النشاط السياسي الجديد الذي جذب كثيراً من العناصر ، والواقع لم تكن هناك جذور ايديولوجية بين حكمت سليمان والجماعة الجديدة .

أصدرت الجماعة كراس (مطالعات في الشعبية) في عام (١٩٣٥) اوضحت فيه ان هدف الشعبية تنظيم الحياة الاقتصادية ومحاربة الرأسمالية ومنع استغلال الفرد جهود الآخرين واعتبار العمل المنتج السبيل الوحيد للحصول على اسباب العيش ، وان الشعبية لاتؤمن بالصراع الطبقي وحصر السلطة بيد طبقة العمال الصناعيين ، وأكدت على النظام العائلي واحترام الاديان ، والسعي لتحقيق اهدافها بالوسائل السلمية دون سلوك طريق الثورة .

وأتسعت حركة الاهالي خلال الفترة (١٩٣٢ - ١٩٣٦) نتيجة للمبادىء الجديدة التي جاءت بها ، والشعبية التي حصلت عليها جريدة الاهالي ، لما كانت تكتبه من مواضيع لمعالجة مشاكل الشعب وعوقف السلطات الحاكمة .

وقد حدث خلاف داخل جماعة الاهالي في عام (١٩٣٦) نتيجة لخلافات فكرية تتعلق بظهور اتجاه جديد داخل الجماعة يتزعمه حكمت سليمان يريد ان يمارس السياسة اليومية والوصول الى الحكم ، يتفاوت مع الاتجاه الاصلي الذي يتطلع الى تكوين حركة فكرية سياسية تعطي ثمارها على المدى البعيد كحركة ذات وجود فكري ومخطط سياسي ، بالاضافة الى عامل تنظيمي يتعلق بطريقة قبول الاعضاء وخاصة قبول بكر صدقي الذي لم يناقش امام اللجنة في المنهاج ، كالعادة ، كي تقتنع اللجنة بتفهمه له ، ثم يقسم اليمين التقليدي بعد ذلك .

جمعية الأصلاح الشعبي :

برز حكمت سليمان ، شخصية رئيسية في جماعة الاهالي واخذ يتصل بضباط الجيش الذين انضموا الى الجماعة بموجب تنظيم مستقل خاص بالعسكريين . وكان على علم بتحركات الجيش والانقلاب (انقلاب بكر صدقي) فعهد اليه بتأليف الوزارة التي ضمت بالاضافة اليه عدداً من جماعة الاهالي هم كل من : جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ويوسف عزالدين[٧٨] .

ان تأليف وزارة حكمت سليمان واشتراك جماعة الاهالي فيها بصورة فعالة دفعهم لتقديم طلب تأسيس جمعية بأسم (جمعية الاصلاح الشعبي) .

استوحي منهاج جمعية الاصلاح الشعبي من بعض مباديء الشعبية وكانت غاية الجمعية « السعي للقيام باصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي يعود نفعه على عامة افراد الشعب ويحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال »[٧٩] . ودعا المنهاج في السياسة الاقتصادية الى سيطرة الحكومة على وسائل النقل والمواصلات واسالة الماء والكهرباء والى القيام بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد . ودعا أيضاً الى سن القوانين لحماية العمال وتحديد ساعات العمل بما لايزيد عن ثماني ساعات يومياً .

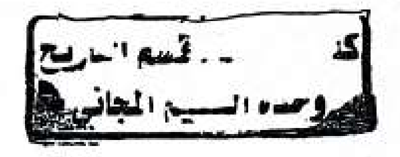
لم تستمر جمعية الاصلاح الشعبي في العمل طويلاً اذ سرعان ماشن بكر صدقي حملة قاسية ضدها ، أفشل نشاطها[٨٠] ، واستقال وزراء جماعة الاهالي كامل الجادرجي ، وجعفر ابو التمن ، ويوسف عزالدين ، بالاضافة الى وزير آخر هو صالح جبر . ويعلل جورج كيرك سبب التحول في سياسة حكومة حكمت سليمان فيقول : ان محاولات الاصلاح اثارت المعارضة الشديدة من قبل الملاكين وشيوخ القبائل ، فأجبرت الحكومة على ايقاف علاقاتها مع جماعة الاهالي[٨١] ، ولكن الواقع لايؤيد هذا الرأي فبكر صدقي وحكمت سليمان لم يكونا يؤمنان بالاصلاح الجذري ، وكانت علاقتهما بجماعة الاهالي منذ البداية علاقة مصلحية لاستغلال مالهذه الجماعة من شعبية في سبيل الوصول الى الحكم ، وعندما استولى بكر صدقي على السلطة ادرك ان استمرار التعاون مع جماعة الاهالي يحد من ديكتاتوريته ويقف حائلاً دون رغبته في السيطرة على كل شؤون الدولة لهذا بدأ بمقاومتهم .

توقفت جريدة الاهالي عن الصدور في (حزيران ١٩٣٧) بعد استقالة كامل الجادرجي وزملائه من وزارة حكمت سليمان ، وخلال فترة توقف الجريدة (١٩٣٧ ـ ١٩٤٢) اقتصرت العلاقة بين افراد جماعة الاهالي على اللقاءات الشخصية .

الجيش والسياسة :

تأسيس الجيش العراقي ، وتطور دوره السياسي :

أصبح جعفر العسكري أول وزير للدفاع في العراق عند تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (٢ تشرين الثاني ١٩٢٠) وقد أخذ على عاتقه العمل على تأسيس جيش عراقي وقد عبر بيرسي كوكس عن وجهة النظر البريطانية في طبيعة هذا الجيش عندما أشار الى ان طموحه لايتعدى فتح باب التطوع الاختياري وتشكيل قوة من المجندين العرب[٨٢]



اعتمد العسكري في جهوده لبناء الجيش على الضباط العرب الذين كانوا في الجيش العثماني ، وعملوا في الحركة القومية العربية من خلال اسهاماتهم في الجمعيات السرية العربية ثم في الثورة العربية بعد ذلك في عام ١٩١٦ ، وحكومة فيصل العربية في الشام خلال الفترة من ١٩١٨ ــ ١٩٢٠ ، وكانت نواة الجيش العراقي عند تشكيله في (٦ كانون الثاني ١٩٢١) عشرة من الضباط العراقيين ممن عملوا في صفوف الثورة العربية وقد بدأ بتسجيل المتطوعين في (٢١ حزيران ١٩٢١) ، وتم تشكيل الفوج الأول من الجيش العراقي في بغداد في تموز سنة ١٩٢١ ، باسم فوج الأمام موسى الكاظم ، وشكل الفوج الثاني في نيسان ١٩٢٢ ، وبذلك بلغت قوة الجيش حوالي اربعة الاف متطوع[٨٣] .

أخذت تشكيلات الجيش بالتوسع وفي عام ١٩٢٤ أصبح الجيش مكوناً من الحرس الملكي وستة افواج من المشاة وثلاث بطاريات للمدفعية الجبلية وبطارية مدفعية ميدان وثلاث سرايا الية وسرية جرس حدود . وبدأ في عام ١٩٢٧ الاستعداد لتشكيل القوة الجوية ، وارسل خمسة من الطلاب العراقيين للدراسة في كلية القوة الجوية البريطانية ، وفي عام ١٩٣١ قدمت الى العراق خمس طائرات ، وقامت في تشرين الثاني بأول مناورة عسكرية في منطقة خانقين وفي (٢٠ آب ١٩٣٥) وافق مجلس الوزراء على تأليف نواة لاسطول نهري واصبح هذا الاسطول في سنة ١٩٣٧ مكوناً من أربع سفن نهرية مزودة بمدافع ورشاشات[٨٤] .

قوبل تشكيل الجيش العراقي وتطور تشكيلاته بالمساندة والتأييد من قبل الشعب الذي ازدادت ثقته بالمستقبل وتعززت آماله لبناء عراق قوي مستقل ، في حين ارادت بريطانيا تحجيم دور الجيش وتأمين ولائه للنظام ، وعدم تهديده مصالح بريطانيا في العراق ، وذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات الضامنة التالية :

١ ــ الاشراف المباشر والتام للمندوب السامي البريطاني على شؤون الجيش العراقي .

٢ ــ وضع مجموعة من الضباط البريطانيين في المراكز الحساسة للجيش العراقي مثل التدريب والاركان .

٣ ــ نظام للتفتيش العام برئاسة مفتش بريطاني عام .

٤ ــ حامية بريطانية مركزية .

٥ ــ معاهدة تؤمن استمرار النفوذ البريطاني حتى بعد دخول العراق عصبة الأمم[٨٥] .

وعلى الرغم من الاجراءات البريطانية يمكن القول بان الروح القومية هي السمة العامة للجيش العراقي منذ نشأته ، واستطاع بعض الضباط امثال صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وغيرهما من تشكيل منظمات ذات طابع سياسي وضعت برنامجاً للعمل اطلق عليه (الميثاق القومي العربي) تتضمن المبادىء الآتية :

١ ـ تتكون الهيئة الرئيسية التي تؤمن بهذا الميثاق من اعضاء ثابروا على كفاحهم ومبادئهم تجاه شتى المؤثرات والذين اتصفوا بـ :

أ ـ الاخلاق الحميدة ، ومنها الابتعاد عن كل ماينافي القيم العربية والرذائل كبيرة كانت أم صغيرة ، مما يؤدي الى سوء سمعة الهيئة .

ب ـ انكار النفس والنفيس ، والتضحية لروح الجماعة الموحدة في هذا الميثاق .

جـ ـ الكتمان .

د ـ الكفاءة للقيام بالأعمال المناطة به .

هـ ـ التعاون .

و ـ الطاعة .

٢ ـ تطهير العناصر المضرة في العرب وتوحيد الممالك العربية ضمن وحدة عربية تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والجندية .

٣ ـ الاهداف للوصول الى الغرض :

أ ـ السيطرة على الجيش .

ب ـ السيطرة على سياسة الدولة ومرافقها .

جـ ـ التعاون مع الهيئات في الاقطار العربية الاخرى .

د ـ التعاون والتآخي التاريخي بين العرب والاكراد .

٤ ـ المبادىء :

أ ـ أن تعلم الهيئة ان الفئة الصالحة في الاقطار العربية قليلة جداً وان مصير البلاد العربية والمبادىء الاسلامية متوقفة على مثل هذه الفئة وهي الممول الحقيقي في احقاق الاهداف الانفة الذكر . وان الويل للعروبة والاسلام اذا لم تقم هذه الفئة بما عهد اليها .

ب ـ على الهيئة ان تراعي الانصاف عند توجيه طلباتها على احد عضائها استناداً الى قوله تعالى « لايكلف الله نفساً الا وسعها »

جـ ـ ليس لعضو من اعضاء الهيئة ان يأتي بعمل فردي مالم يستشر الهيئة ويحصل على موافقتها ، وان تكون اعماله ومقرراته مربوطة على استشاراتها .

دور الضباط القوميين في الجيش؟

وقد لعب الضباط القوميين دوراً بارزاً في تأييد النضال العربي ، فعلى الصعيد الداخلي أستغل هؤلاء الضباط مراكزهم في الكلية العسكرية وكلية الاركان لتوجيه الانتقادات الى المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ وبيان نواقصها ، وساهموا في النشاطات السياسية القومية المدنية ، فكان فهمي سعيد من ضمن الهيئة المؤسسة لنادي المثنى بن الحارثة الشيباني ذي الاتجاه القومي ، واخذ صلاح الدين الصباغ على عاتقه تدريب الشباب القومي من اعضاء جمعية الجوال العربي على الامور العسكرية ، واصبح الصباغ مديراً ومدرباً عاماً للفتوة واستثمر هؤلاء الضباط مناصبهم لتقديم المعونات العسكرية (اسلحة واعتدة) الى الثوار العرب في فلسطين . ويذكر صلاح الدين الصباغ كيفية تقديم هذه المعونات بقوله : « كنت انا واخواني من ضباط العراق نمدهم سراً (لثوار فلسطين) بما تيسر لدينا من سلاح وعتاد وكنت أسلم السلاح والعتاد للسيد عزالدين الشوا مباشرة ، وكان ذلك يجري بصورة سرية فلم يعلم أحد وكتمنا الامر حتى على قادتنا وعلى ياسين الهاشمي أخي طه ثم زادت هذه الامدادات بعلم من وزير الدفاع طه الهاشمي ، ورئيس اركان الجيش حسين فوزي ، ومعاون رئيس اركان الجيش ومدير الحركات وانا .. فقد قمت بتجهيز فوزي (القاوقجي) سراً بألف بندقية ومائة الف اطلاقة والف حقيبة وتجهيزات اخرى مما يحتاج اليه الجنود »(٨٦) .

وقد سيطر الضباط القوميين على الجيش والسلطة معاً حتى ادى الامر الى قيام الانتفاضة في نيسان ١٩٤١ والحرب مع بريطانيا في مايس ١٩٤١ واحتلال بريطانيا للعراق للمرة الثانية .

وقد حاول بعض الضباط الاقليميين الذين كانوا يرفعون شعار (العراق للعراقيين) التكتل بالضد من الحركة القومية ، وقد وجدوا في بكر صدقي ضالتهم المنشودة . وكان بكر صدقي قد برز كقائد عسكري بعد قضائه على الاضطرابات الداخلية عام ١٩٣٣ ، وزادت مكانته في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية بعد قيامه بالقضاء على الحركات العشائرية في الفرات الأوسط ـ الرميثة ـ الامر الذي دفع ياسين الهاشمي الى الطلب من وزيري الداخلية والدفاع ان يعربا عن تقدير الحكومة العراقية وشكرها لقائد قوات الفرات والامراء والضباط والجنود الذين تحت امرته من الجيش والشرطة على : الاقدام والبسالة التي اظهروها اثناء الحركات وعلى الخطة الرشيدة التي اتبعوها لتجنب سفك الدماء على قدر المستطاع .(٨٧) .

وتورد الدكتورة رجاء الخطاب دوافع التكتل حول بكر صدقي وهي :

١ ـ اعجابهم ببكر صدقي باعتباره من القادة الجيدين في الجيش العراقي ، وهذا بطبيعة الحال جعل بعض الضباط يتقرب اليه اعجاباً بقدرته .

٢ ـ شعور بعض الضباط بأن تقربهم الى بكر صدقي يسهل لهم الترقيات وتسلق المناصب .

٣ ـ استمالة بكر صدقي للشبان من الضباط عن طريق اللقاءات الشخصية معهم[٨٨]

ومهما يكن من أمر فإن الظروف التي سادت العراق آنذاك مكنت بكر صدقي من أن يلعب دوراً أساسياً في احداث العراق السياسية .

انقلاب عام ١٩٣٦

يعد حكمت سليمان المحرك الاساسي للانقلاب العسكري ، وحكمت سليمان بغدادي اكمل دراسته الاعدادية في بغداد وفي العشرين من عمره ذهب الى الاستانة لمتابعة دراسته في مدرسة الحقوق ، ثم انتقل الى المدرسة (الملكية الشاهانية) الخاصة بتخريج الموظفين الاداريين ، وعند قيام الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ بقيادة محمود شوكت باشا أنغمر في النشاط السياسي مع الاتحاديين ، واشترك في الحرب العالمية الاولى معهم ، وقام اثناء الحرب بزيارة المانيا فاعجب بعمرانها وتنظيمها وجيشها . ولما انتهت الحرب عاد الى العراق ، فساير الانكليز واسندت اليه بعض المناصب الادارية ، ثم صار من بين الذين يتناوبون الكراسي الوزارية من غير أن يظهر بينه وبين الانكليز أي خلاف اساسي فعد من اصدقائهم[٨٩] .

بدأت مرحلة جديدة في حياة حكمت سليمان السياسية بانضمامه الى حزب الاخاء الوطني الذي اسسه ياسين الهاشمي في (٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٠) واصبح عضواً في هيئته الادارية . واصبح وزيرا للداخلية في وزارة الكيلاني في (٢٠ آذار ١٩٣٢) وفي عهدها حصل اضطراب في الاوضاع الداخلية ، وكان رأي حكمت سليمان استخدام القوة ، وفي اثناء الحركات العسكرية تعرف حكمت سليمان على بكر صدقي وتوطدت علاقتهما بعد ذلك . وحدث الخلاف بين حكمت وحزب الاخاء عند تأليف وزارة ياسين الهاشمي الثانية في (١٧ آذار ١٩٣٥) وعدم استيزار حكمت لوزارة الداخلية كما اراد . وكان حكمت يعتقد بأنه الذي فتح الطريق امام ياسين الهاشمي للوصول الى الحكم عن طريق نشاطه لتحريض العشائر ضد الوزارات السابقة ويرى الدكتور سامي القيسي ان استثناء حكمت سليمان في الوزارة الهاشمية كان خطأ جسيماً ارتكبه الهاشمي[٩٠] .

نشط حكمت سليمان لمقاومة الوزارة الهاشمية ، ووحد جهوده مع جماعة الاهالي حيث جمع موقفهما من ياسين الهاشمي ، وزعمهما بأن يحكم البلاد حكماً دكتاتورياً ، فانضم الى جماعة الاهالي في بداية عام ١٩٣٥ ، وسخر امكانيات الجماعة لخدمة مآربه الشخصية في الاطاحة بالوزارة الهاشمية ، وعمد الى ايجاد التقارب بين الجماعة وبكر صدقي الذي ادعى بانه اطلع على مبادىء الجماعة واقسم اليمين امامه . كما لجأ الى تحريض بعض الساسة على مقاومة الوزارة . ويذكر ناجي شوكت ماجرى بينه وبين حكمت سليمان خلال زيارة الاخير لتركيا في صيف ١٩٣٥ بقوله « وفي ذات يوم سألني قائلا : الى متى ستبقى هنا؟ لما لاترجع الى بغداد ، اجبته : انني افضل الابتعاد عن بغداد لاني لا احب ان ازج نفسي في المشاحنات السائدة فيها ولا أومن بصحة تدخلات رؤوساء القبائل في سياسة الدولة وتشبثهم بالهوسات لاسقاط الوزارات ، فاذا به يقول : ان تدخل الرؤساء في امور الوزارات قد فات وانتهى وسيكون التدخل في هذه المرة بواسطة قوة أعظم . سألته وماهي هذه القوة؟ اجاب انها قوة الجيش فأدركت خطر الموقف وقلت له : دعوني مرتاحاً هنا ، صافي البال اني افضل تمثيل بلادي في منصبي هذا على العودة الى الوطن والزج بنفسي في اتون السياسة »[٩١] .

ويصف كامل الجادرجي حكمت سليمان قبل الانقلاب بقوله : « ولو ان حكمت قد فحص نفسه فحصاً دقيقاً قبل الانقلاب المذكور بمدة وجيزة لوجد ان عوامل نفسية متضاربة متنازعة ، فمن ميل شديد الى الثورة على الاوضاع الشاذة القائمة في العراق ، وعواملها كثيرة ومعقدة جداً ، ومن ميل شديد الى استعمال القوة في الاصلاح ، ومن اعجاب متناه بمصطفى كامل وثورته ، ومن تقديس لحركة هتلر كواسطة غير مباشرة لتقديس الجندية الالمانية .. ومن اعتقاد حازم بقابلية المانيا لنهضة جبارة ، ومن ميل الى الثورة الشيوعية ، رغم كونه غير مؤمن بقابلية الروس »[٩٢] .

أما بكر صدقي اداة التخطيط والتنفيذ للانقلاب فكان ضابطاً طموحاً يقتدي بسلوكيته بأتاتورك وموسوليني وفرانكو[٩٣] . وكان يشعر بالغبن وبعدم تقدير خدماته من قبل الحكومة ، وبخاصة دوره الفعال في القضاء على حركات العشائر في الفرات الاوسط . يضاف الى ذلك خشيته من توسع النشاط القومي لصلاح الدين الصباغ ورفاقه الذين بدأوا يتقربون الى ياسين الهاشمي ويشيدون بسياسته القومية . فاستغل بكر التذمر الذي يسود صفوف الجيش من جراء استخدامه من اجل تسوية النزاعات السياسية لتحقيق مآربه في القيام بانقلاب عسكري ، واقامة دكتاتورية عسكرية على غرار ماحدث في تركيا وايران ، تستطيع تأسيس حكومة قوية تعيد للبلاد استقرارها ، وتحقق له الاصلاحات في شتى المجالات[٩٤] .

بدأ بكر صدقي الاتصال بمن يثق بهم من ضباط الجيش ففاتح الفريق عبداللطيف نوري قائد الفرقة الاولى الذي كان ساخطاً على الوزارة لرفضها السماح له بالتداوي خارج العراق على نفقتها ، واتفقا على القيام بالحركة ووضعا خطة التنفيذ أثناء القيام بالمناورات الخريفية المعتادة في جبال حمرين ، في المنطقة الواقعة بين خانقين وبغداد ، واستغلال غياب طه الهاشمي ، رئيس اركان الجيش خارج العراق لحضور مناورات الجيش البريطاني ، وفي ليلة الخميس (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) زحفت وحدات من (قرة غان) و (بلدروز) قاصده بعقوبة واحتلتها ثم قطعت خطوط الاتصال مع بغداد ، واستولت على اسلاك البرق والهاتف ، وفي الساعة السابعة والنصف زحفت القوات نحو العاصمة يقودها بكر صدقي .

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً القت ثلاث طائرات من القوة الجوية الوفاً من المنشورات المطبوعة بالآلات الكاتبة وهي تحمل بياناً موقعاً باسم (قائد القوة الوطنية الاصلاحية : الفريق بكر صدقي العسكري) وتضمن البيان الامور التالية :

١ ـ انتقاد الحكومة لاهتمامها بمصالحها وغاياتها الشخصية ، دون الاهتمام بمصالح الشعب والعمل على رفاهيته .
٢ ـ إقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان (الذي طالما هجت البلاد بذكره الحسن ومواقفه المشرفة) ، حسب زعم البيان .
٣ ـ الطلب الى الموظفين بمقاطعه الحكومة وترك دوائرهم الى حين استقالة الحكومة وتأليف وزارة جديدة[٩٥] .

وفي الوقت نفسه حمل حكمت سليمان كتاباً الى الملك موقعاً من قبل بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، وسلمه الى رستم حيدر ، رئيس الديوان الملكي ، وذلك في الساعة التاسعة والنصف ـ وكان رستم حيدر ، قد قدم نسخة من المنشور الذي القته الطائرات فبدت امارات الانفعال الشديد على وجهه ، وأمر باستدعاء ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري والسفير البريطاني وقد حضر الى القصر كل من : الهاشمي والسعيد والسير ارشيباك كلارك (A.Clark kerr) ووكيله الميجريونك ومستشار السفارة الكابتن هولت (Holt) ، وبادر الملك بالحديث قائلاً : (لاشك انكم اطلعتم على محتوى المنشور الذي القته الطائرات ، ولكن الشيء الجديد في الموقف أن حكمت سليمان قد حمل له الان رسالة يبين فيها قائد الانقلاب بانه اذا لم يتفق معهما الملك فإن بغداد ستقصف بالقنابل بواسطة الطائرات بعد ثلاث ساعات ثم وصف الملك للسفير ظروف العاصمة غير المشجعة واوضح له بأنه لن يوافق على أية فكرة تدعو الى المقاومة)[٩٦] .

ادرك السفير أن موقف الملك يستند على اساس ان المقاومة ستكون عديمة الفائدة وانه يحبذ استقالة الوزارة . وقد ادى موقف الملك هذا الى اتهامه بمعرفة الانقلاب مسبقاً فذكر السفير البريطاني في تقريره الذي بعثه الى حكومته في (٢ تشرين الثاني ١٩٣٦) مايلي : (لقد كنت اراقب الملك غازي وهو يتناقش مع وزرائه في صباح ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦ بدقة وانا متأكد من قولي بأنني اقتنعت بأن الملك كان على علم بالانقلاب »[٩٧] .

ويؤيد هذا الرأي الدكتور لطفي جعفر فرج ويذكر ان الملك كان عارفاً بالانقلاب وان بكر صدقي استغل تذمره من سياسة الهاشمي ورغبته في تغيير الوزارة ففاتحه بعزمه على تنفيذ الانقلاب العسكري عندما تبدأ مناورات الجيش السنوية في (قره غان ـ قرب خانقين) . وقد جرت هذه المفاتحة في يوم (٢٣ تشرين الاول ١٩٣٦) حيث اعلن الملك عن ارتياحه لذلك الخبر ، وابلغ بكر صدقي ان نجاحه وجماعته سيكون مدعاة لدخولهم سجل البطولة العسكرية ، وانه سيساعدهم بقدر استطاعته ، وطلب الملك التكتم الشديد ودعالهم بالتوفيق ، راجياً عدم اطلاع أحد على مادار بينهما ضماناً لنجاح الحركة وفسح المجال له للقيام بالدور المناسب[٩٨] . ويذهب سندرسن الى الرأي نفسه بقوله : (لم أكن لأشك بأنه كان على علم مسبق بالحادث)[٩٩] .

ومهما يكن من أمر فقد حلقت في سماء بغداد ثلاث طائرات في الساعة الحادية عشرة والنصف والقت أربع قنابل سقطت الاولى أمام مدخل مجلس الوزراء ووزارة الداخلية وسقطت الثانية أمام دائرة البريد بالقرب من دار ياسين الهاشمي ، والثالثة في نهر دجلة والرابعة أمام بناية البرلمان ، وقد عجل القاء القنابل في استقالة وزارة ياسين الهاشمي ، وقد اوضح الهاشمي في استقالته « ان قلة التجربة وبعض الاطماع قد طوحت بالمسؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد ان يقدموا على حركة اعتقد انها تؤدي الى نتائج غير محمودة »[١٠٠] .

بعد استقالة الهاشمي عهد الملك الى حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة ولكن هذا التكليف لم يثن بكر صدقي عن دخوله العاصمة على رأس الجيش ، فاقتنع جعفر العسكري وزير الدفاع في الوزارة المستقلة الملك بأرسال كتاب الى بكر صدقي لمنع دخوله وقطعاته الى مدينة بغداد ، وأخذ العسكري على عاتقه ايصال كتاب الملك الى بكر صدقي رغم تحذيره من مخاطر هذا العمل وقد قام اعوان بكر صدقي بقتله . ففقد الجيش العراقي قائداً قديراً وواحداً من مؤسسي الجيش العراقي .

واصل الجيش تقدمه واصبح على ابواب العاصمة في الساعة الرابعة بعد الظهر واحتل سدة ناظم باشا المحيطة بالعاصمة واقام المتاريس ونصب المدافع ، وفي الساعة الخامسة والنصف بدأت القطعات العسكرية تجتاز الشارع العام تتقدمها القوات الآلية والفريق بكر صدقي ، وفي الساعة السادسة مساء شكلت الوزارة الانقلابية .

وزارة الانقلاب (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ـ ١٧ آب ١٩٣٧) :

لعبت جماعة الاهالي دوراً متميزاً في الاعداد للانقلاب ، وقامت بوضع صيغة البيان الذي القته الطائرات موقعاً من بكر صدقي ، قائد القوة الاصلاحية الوطنية ، وأعدت الكتاب الذي رفعه حكمت سليمان الى الملك نيابة عن بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، وعقدت الجماعة اجتماعاً ، قبيل الانقلاب في دار كامل الجادرجي لمناقشة الشخصيات السياسية التي ستشترك في وزارة الانقلاب في حالة نجاحه . وكان الاتفاق ان يكون حكمت سليمان رئيساً للوزارة ، وجعفر ابو التمن وزيراً للمالية ، وكامل الجادرجي وزيراً الاقتصاد والمواصلات . ورشح كامل الجادرجي صديقه يوسف عزالدين لوزارة المعارف ، ورشح جعفر ابو التمن أحمد زكي الخياط لوزراة الداخلية ، لكن حكمت سليمان اعترض على ذلك لأنه يريدها لنفسه ، ورشح كامل الجادرجي صالح جبر لوزارة العدلية لاعجابه بخطواته الاصلاحية المزعومة . اما وزارة الخارجية فقد قيل أن حكمت سليمان رشح نوري السعيد لها ليأمن جانب الانكليز الا ان اغتيال جعفر العسكري أفسد الخطة فـأرتـأى حكمت سليمان ترشيح نصرة الفارسي ، ولكن الاخير ابدى بعض التحفظات ، فوقع التكليف على ناجي الاصيل الذي كان مديراً عاماً للخارجية ويحمل عواطف عامة مع جماعة الاهالي وتركت وزارة الدفاع لبكر صدقي الذي رشح لها عبد اللطيف نوري[١٠١] .

أعلن عن تشكيل وزارة الانقلاب ، بعد دخول قوات الجيش الى بغداد ، وذلك في الساعة السادسة مساء وضمت الوزارة الجديدة كلا من : حكمت سليمان رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية ، وعبد اللطيف نوري وزيراً للدفاع ، وصالح جبر وزيراً للعدل ، ويوسف عزالدين ابراهيم وزيراً للمعارف ، وناجي الاصيل وزيراً للخارجية ، وكامل الجادرجي وزيراً للاقتصاد والمواصلات ، وجعفر ابو التمن وزيراً للمالية . اما بكر صدقي فقد احتفظ لنفسه بمنصب رئيس اركان الجيش ، بعد إحالة الهاشمي الموجود في أنقرة على التقاعد .

ويمكن القول ان بكر صدقي كان الرجل القوي في الحكومة التي لم تتخذ اي اجراء دون مشاورته . وقد عمل بكر صدقي من جانبه على ابعاد خصومه في الجيش وبخاصة الضباط ذوي الاتجاهات القومية من المراكز الحساسة فنقل المقدم صلاح الدين الصباغ الى منصب معاون مدير الميرة ، ونقل المقدم محمود سلمان آمر الحرس الملكي الى منصب معاون آمر الكتيبة الثانية ، واصبح محمد فهمي سعيد مقدم لواء المنطقة الشمالية ونقرة الموصل ، ونقل محمد امين العمري من منصب معاون رئيس اركان الجيش الى منصب آمر منطقة الموصل(١٠٢) . وكان بكر يريد بهذه الاجراءات اضعاف الجماعة القومية بابعادهم عن بغداد العاصمة .

اما رئيس الوزراء حكمت سليمان فقد اكد وعود الاصلاح التي اعلنها قادة الانقلاب والقى جعفر ابو التمن بياناً من دار الاذاعة في يوم (٥ تشرين الثاني ١٩٣٦) تضمن خطة الحكومة في تسيير امور الدولة وجاء فيه :

١ ـ ان الانقلاب هو وليد سياسة الحكومة السابقة وتحديها دستور البلاد واتهم الحكومة السابقة باتباع سياسة التحزب وتقديم المحسوبين عليها والمنسوبين اليها وتحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ... بل انها تتنح عن كراسي الحكم الا بعد ان تركت الخزينة في عوز لايستهان به .

٢ ـ الزعم بأن هدف وزارة الانقلاب (احلال الطمأنينة التامة لعامة ابناء الشعب وجميع السكان ... وتطبيق العدل على الجميع بدون التفريق بين الاديان والمذاهب) .

٣ ـ وفي السياسة العربية (تحسين الصلات الودية مع الدول العربية والتعاون المثمر معها بكل مايمكن التعاون به .

٤ ـ اما مبادىء الحكومة فهي (وضع خطة اصلاحية صحيحة شاملة للمعارف وتقوية روح الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية) واشار البيان الى عزم الحكومة على اعمار الاراضي بصورة عامة وتوزيع الاميرية وغير المملوكة وغير المعوضة وغير المزروعة منها على ابناء البلاد وفتح الطرق وتعبيدها وتوسيع الري والزراعة وتسهيل امور التجارة وتعميم الصناعة وتحسين الصحة(١٠٣) .

وأصدرت الوزارة منهاجها في (٩ كانون الاول ١٩٣٦) الذي أكد المبادىء السابقة واشار الى (تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى ، والعمل المتواصل أقصى الفوائد مالياً واقتصادياً وعسكرياً من الحلف العراقي البريطاني)(١٠٤) .

قوبل الانقلاب ووزارته بترحيب من جماعة الاهالي واصدر لفيف من شباب بغداد بياناً مطبوعاً موقعاً باسم (لجنة الاصلاح التقدمي الوطني) اشاد بالانقلاب وقادته ودعا الى القيام بظاهرة للمطالبة بتحقيق الامور التالية :

١ ـ ازالة آثار الظلم الماضي .
٢ ـ تقوية الجيش تقوية عامة .
٣ ـ العفو العام عن المسجونين السياسيين .
٤ ـ فتح النقابات والصحف التي اغلقتها الحكومات السابقة .
٥ ـ تخفيف ويلات الفقر ، وايجاد الاعمال للعاطلين وتشجيع الصناعات المحلية .
٦ ـ توحيد الحركات الشعبية في الاقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد .
٧ ـ التساوي في الحقوق بين العراقيين والتمسك بوحدتهم ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع انحاء العراق[١٠٥] .

وخرجت مظاهرة في يوم (٣ تشرين الثاني) بعد اجتماع في جامع الحيدر خانة القيت فيه الكلمات والقصائد وكان المتظاهرون يحملون شعارات منها (يحيا الملك يحيا الجيش ـ تحيا الوزارة الشعبية) وخرجت مظاهرات مماثلة في مناطق العراق الاخرى ، وجاءت الى بغداد وفود المحافظات لتهنئة الوزارة الجديدة[١٠٦] .

وقابلت الحركة القومية الانقلاب ومناهجه بمشاعر الخوف وعدم الثقة لاهماله الشعور العام في العراق ورغبته في الوحدة العربية . فاوضحت جريدة الاستقلال الناطقة بلسان القوميين ، ان العراق طبع على القومية العربية وهي مناضلة فيه وتاريخه حافل باروع الجهاد في سبيلها ، ونريد اليوم بصراحة تلك السياسة الصائبة[١٠٧] . واعتبرت مجلة المثنى لسان نادي المثنى ، ان اهم الاسس الرئيسة لنجاح الحكومة في معالجة امراض المجتمع هي السياسة القومية واعتبرت العراق حجزاً صلداً قوياً في الكيان العربي العام .[١٠٨]

قامت وزارة حكمت سليمان بحل المجلس النيابي وشرعت باجراء الانتخابات (١٠ كانون الاول ١٩٣٦) . وقد حاول رجال جمعية الاصلاح الشعبي استغلال الانتخابات للحصول على اغلبية المقاعد في المجلس الجديد ، فدعوا الجماهير الى المشاركة في الانتخابات لضمان مجيء نواب يمثلونهم تمثيلاً حقيقياً واتتقدوا نظام الانتخاب غير المباشر لانه لم يعد يلائم التطور السياسي والثقافي الذي وصل اليه الشعب . لكن هذه الدعوة لاقت معارضة من بكر صدقي وحكمت سليمان ، اللذين زادت شكوكهما بجماعة الاصلاح فأمر بكر صدقي الى عقد اجتماع في داره لاعداد القوائم النهائية باسماء النواب الجدد ، ولم يدع للاجتماع احد من الاصلاحيين ، وبلغ سوء العلاقة الى درجة هدد فيها بكر صدقي بمنع اي من الاصلاحيين من الحصول

على مقعد في المجلس ، لكن جعفر ابو التمن وحكمت سليمان اقنعا بكر صدقي بالعدول عن فكرة استبعاد الاصلاحيين من المجلس لانهم لعبوا دوراً فعالاً في الانقلاب[١٠٩] .

جرت الانتخابات على قاعدة ارضاء بكر صدقي والجيش والاصلاحيين وشيوخ العشائر والرغبات الشخصية للوزراء ومصالح الجماعات المتنفذة . وقد انتهت الانتخابات في (٢٠ شباط ١٩٣٧) ،وكانت نتيجتها عودة ثلث النواب السابقين الى المجلس وحصل انصار بكر صدقي على (٣٠) مقعداً ، بينما حصل الاصلاحيون على (١٢) مقعداً فقط من مقاعد المجلس البالغة (١٠٨) مقعداً ، وفي المجلس النيابي بدأت شقة الخلاف تتسع بين الاصلاحيين وجماعة بكر صدقي ، وظهر واضحاً ان حكمت سليمان بدأ يميل الى جانب بكر صدقي ، ويرجع هذا الموقف اصلاً الى عدم ايمان حكمت سليمان بمبادىء جماعة الاصلاح وان لقاءه معهم وانضمامه اليهم لكسب شعبيتهم الى جانب الانقلاب .

ازداد الخلاف بين الطرفين واتخذ شكل المعارضة لاجراءات الحكومة القاسية ضد العشائر في منطقة الديوانية ، فقدم كامل الجادرجي وجعفر ابو التمن ويوسف عز الدين وصالح جبر استقالتهم من الوزارة في (١٩ حزيران ١٩٣٧) وجاء فيها : « لما كانت أماني البلاد ، التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصاً على سعادة ابناء البلاد ورفاههم واطمئنانهم وتأمين العدل بين الجميع ، قد حيل دون تحقيقها .. قد شاءت الاقدار ان تنعكس الأية فتزهق دماء ابناء البلاد ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا لولا شياع استهجانها في كثير من الاوساط .. فلم يبق لنا اي امل في الاشتراك في المسؤولية ولذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام »[١١٠] .

حاول بكر صدقي كسب بعض القوميين الى جانبه فأظهر هؤلاء استعدادهم للتعاون معه اذا وافق على حل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة واتباع سياسة قومية صريحة ، وفي ضوء ذلك صدرت الارادة الملكية بقبول استقالة الوزراء الاربعة وتعيين محمد علي محمود وزيراً للمالية وعباس مهدي للاقتصاد والمواصلات وعلي محمود والشيخ علي حندي للمعارف . وقد علق حكمت سليمان ، رئيس الوزراء على التعديل الوزاري بقوله : « ان السياسة التي تتمشى عليها هذه الوزارة في الحاضر والمستقبل هي سياسة وطنية فالوطنية والقومية هما الاساس الذي ترتكز عليه كل تصرفاتنا فالافكار والاراء الاخرى الهدامة والمناقضة للعقيدة الوطنية والمتباعدة كل البعد عن الوضع الاجتماعي في هذه البلاد وعن تقاليده ونزعاته اقول ان هذه الاراء والافكار الخطرة والفاسدة لن تجد لها اي سند في هذه البلاد »[١١١] .

فمهد السبيل امام بكر صدقي لاقامة دكتاتورية عسكرية بعد ان تخلص من الاصلاحيين بغلق جمعية الاصلاح الشعبي ، وغلق صحيفتها واسقاط الجنسية عن عدد منهم ، كما تعرض الآخرون الى الاضطهاد ومحاولات الاغتيال ، فاضطر قسم منهم الى السفر الى الخارج ، فقد سافر كامل الجادرجي الى قبرص وصادق كمونة ومكي الجميل الى سوريا[١١٢] .

لم ترض سياسة بكر صدقي ومعه حكمت سليمان العناصر المعارضة وبخاصة الكتلة القومية في الجيش التي دبرت اغتيال بكر صدقي في (١١ آب ١٩٣٧) عندما كان مسافراً على رأس وفد عسكري الى تركيا ، وذلك في القاعدة الجوية في الموصل ، ومعه المقدم محمد علي جواد ، قائد القوة الجوية ، فقدم حكمت سليمان استقالة وزارته في (١٧ آب ١٩٣٧) وبذلك سقطت حكومة الانقلاب .

استمرار تدخل الجيش في السياسة :

ظل الجيش العراقي بعد سقوط وزارة حكمت سليمان ، القوة المحركة للسياسة العراقية ، ويذكر صلاح الدين الصباغ انه أجرى اتصالاً مع جميل المدفعي قبل تكليفه بتأليف الوزارة في داره ، وقد تعهد له بتحقيق طلبات الجيش التي سلمها له في قائمة مكتوبة[١١٣] . وكان المدفعي على صلة حسنة مع الكتلة القومية في الجيش خلال عهد بكر صدقي حيث اظهر استعداده للتعاون وإياهم ضد العهد السابق[١١٤] .

عهد الملك الى المدفعي بتأليف وزارته الرابعة في (١٧ آب ١٩٣٧) ، واسدال الستار على الاحداث التي رافقت حكم بكر صدقي وتناسي الاحقاد المترتبة عليها ، فتم السماح للسياسيين الذين تركوا العراق ايام الانقلاب بالعودة ، كما اعلن العفو العام عن الذين قاموا بقتل بكر صدقي واشتركوا في تحركات قوات الموصل ضد حكومة حكمت سليمان وفي الوقت نفسه لم تتخذ اية اجراءات بحق حكمت سليمان واتباعه .

ادى تعيين صبيح نجيب وزيراً للدفاع الى استياء الكتلة القومية من وزارة المدفعي وقد أتهم صبيح نجيب بانه : زرع بذور الشقاق في صفوف الجيش وحاول خلق كتلتين متناوئتين الاولى تقول بالعروبة والثانية ضدها تقول بالاقليمية . وكان معظم افراد الكتلة الثانية من اعوان بكر صدقي وزاد من حدة هذا الاستياء عودة نوري السعيد الى العراق في (٢٥ تشرين الاول ١٩٣٧) ومحاولته آثارة مخاوف الكتلة القومية من سياسة المدفعي القائمة على نسيان الماضي واسدال الستار عليه .

أجبر قادة الجيش القوميون جميل المدفعي على الاستقالة في يوم (٢٥ كانون الاول ١٩٣٨)، ويرجع صلاح الدين الصباغ ذلك الى الاسباب الآتية :

١ - سعي جميل المدفعي واعضاء وزارته وفي مقدمتهم وزير الدفاع صبيح نجيب لشق الجيش الى معسكرين وبذلك يحتفظون بالتوازن ويسيطرون على الجيش .

٢ - تضعضع مركز وزارة المدفعي بعد إمرارها لاتفاقية الحدود العراقية - الايرانية لعام ١٩٣٧ في مجلس الامة، تلك الاتفاقية التي فرطت بحقوق العراق الوطنية والقومية في مياه شط العرب .

٣ - أحجام المدفعي عن مساندة الثورة الفلسطينية، ومناوءته لسعيد ثابت رئيس جمعية أعانة منكوبي الثورة في فلسطين .

٤ - حنث جميل المدفعي بالعهود التي قطعها على نفسه بان يحقق للجيش طلباته ورفضه إسناد وزارة الدفاع إلى طه الهاشمي .

٥ - تحريض نوري السعيد، وعقده الاجتماعات السرية مع فهمي سعيد وصلاح الدين الصباغ وطه الهاشمي وكامل شبيب، ومحاولته اقامة تكتل سري على اساس (حزب الاستقلال العربي) الذي اقيم في الشام على انقاض جمعية العربية الفتاة الذي يدعو الى الوحدة والاستقلال، على ان يكون طه الهاشمي الامين لهذا التكتل(١١٥) .

بعد استقالة المدفعي طلب قادة الجيش اسناد الوزارة الى نوري السعيد . شكل نوري السعيد وزارته الثانية في (٢٥ كانون الاول ١٩٣٨) وقد دعا رئيس الوزراء الى الالتزام بالقانون، ووعد باجازة الاحزاب السياسية، وسمح للجرائد المعطلة بالعودة الى الصدور، ورفع الرقابة البريدية واعيد الموظفون المفصولون الى اعمالهم، وسمح للمبعدين السياسيين بالعودة الى البلاد، وحاول كسب رؤوساء العشائر الى جانبه فدعاهم الى التازر والتعاضد لما فيه خير البلاد، ووجوب دفن الضغائن والاحقاد واوضح ان ابواب البلاط الملكي ورئاسة الوزراء مفتوحة ممن له ظلامة(١١٦) .

اعلنت وزارة السعيد بعد فترة قصيرة عن اكتشاف مؤامرة لاغتيال الملك غازي وبعض الشخصيات البارزة، إتهم فيها حكمت سليمان وعدد كبير من الضباط وقدموا الى المجلس العراقي لمحاكمتهم، وقد حكم على حكمت سليمان بالاعدام، وقد وصفت هذه المؤامرة بانها خطة من نوري السعيد لتصفية خصومة، وبخاصة من المشاركين في انقلاب بكر صدقي ويذكر ناجي شوكت، وزير الداخلية في عهد السعيد ان المؤامرة غير حقيقية لان نوري

كان مصمما على الانتقام من خصومة والبطش بهم ، وابعاد اي شخص تشم منه رائحة المعارضة لسياسته في المستقبل(١١٧) .

اما السفير البريطاني موريس باترسون فيذكر ان نوري السعيد سدد ضربة الى احد خصومة القدماء ، فقد اتهم حكمت سليمان في القضية بأوهى الأدلة ، وحكم عليه بالاعدام فعلاً ، وبعد نقاش طويل استحصل منه عهداً بعدم تنفيذ الحكم(١١٨) . ولكن محمود الدرة يرى غير ذلك ، فالمؤامرة وحبكها هي من عمل الامير عبد الاله للقضاء على اعوان بكر صدقي ، وهي المرة الاولى التي ظهر فيها على مسرح السياسة العراقية(١١٩) .

اعلن عن وفاة الملك غازي في الصباح الباكر ليوم (٤ نيسان ١٩٣٩) ، وعقد مجلس الوزراء على الفور اجتماعاً وتسلم وصية مكتوبة من الملكة عالية ، جا فيها ان الملك غازي كان يرغب في وصاية ابن عمه عبد الاله بن الملك علي اذا حدث له حادث وابنه لايزال صغيراً . وهكذا اصبح فيصل الثاني ملكاً وعمره اربع سنوات تقريباً وعبد الاله وصياً على العرش .

أتهم الرأي العام في العراق ، بريطانيا بتدبير مقتل الملك غازي بسبب سياسته القومية تجاه سوريا وفلسطين والكويت التي أثارت غضب الانكليز وحقدهم عليه . وكان السفير البريطاني باترسون يقول « ان الملك غازي يجب ان يسيطر عليه أو يخلع »(١٢٠) . وقد احدثت وفاته ارتياحاً في لندن ، وترحيباً بالوصي الجديد(١٢١) . ويقول لونكريك ان حكاية موت الملك الخيالية (Fantastic) التي تتهم الاستخبارات البريطانية قد روجت بصورة واسعة من قبل الاذاعات الالمانية ولاسيما غروبا . وقد ادى الغضب الشعبي الى الهجوم في الموصل على القنصل البريطاني في مونك ـ ماسون وضربه بالحجارة على رأسه الأمر الذي ادى الى وفاته . وقد تأسف السعيد للحادثة وقدم الاعتذار للسفير البريطاني ، وأمر بتعويض عائلة القنصل(١٢٢) .

اما الوصي الجديد عبد الاله ، اخو الملكة عالية وخال الملك الصغير ، فيبلغ من العمر (٢٧ عاماً) ، وقد درس في كلية فكتوريا في الاسكندرية ، ولم يكن على اطلاع كاف بالشؤون السياسية آنذاك . وطبقاً للدستور قدم السعيد استقالته في (٤ نيسان) واعاد تأليفها بعد يومين وضمت شخصيات الوزارة السابقة وقد قامت الوزارة باجراء انتخابات نيابية جديدة في شهر مايس وافتتح المجلس الجديد في (١٢ حزيران) ، كما اختير اعضاء جدد لمجلس الاعيان اكثرهم من جماعة نوري السعيد ، وقام نوري السعيد بزيارات لعمان وبيروت والقاهرة للبحث عن حل للقضية الفلسطينية دون جدوى .

اندلعت الحرب العالمية الثانية في شهر ايلول ١٩٣٩ ، واعلن السعيد في (٤ أيلول) أن العراق يلتزم بكل المعاهدات مع بريطانيا ، وقام بقطع علاقاته الدبلوماسية مع المانيا .

ماهي سياسة نوري سعيد ١٩٣٩

الداخلية

١) إجراء تعديلات في الدستور وتعزيز قوة الجيش

٢) واتباع سياسة خارجية تتفق وأماني الشعب العراقي وتطلعاته

الخارجية

١)



الفصل السادس

العراق خلال الحرب العالمية الثانية

١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

الاوضاع السياسية في العراق عند اعلان الحرب العالمية الثانية :

تميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد وبخاصة بعد وفاة الملك غازي في حادثة السيارة ، حيث اتهم الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير اغتيال الملك غازي الذي اثارت مواقفه بشأن الكويت وفلسطين غضب الانكليز .

وأصبح عبدالاله بن علي وصياً على الملك الطفل فيصل الثاني (٤ نيسان ١٩٣٩) ، فقوبل هذا التعيين بالارتياح في لندن كما اسلفنا . وكان نوري السعيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت فأعاد تشكيل وزارته في (٦ نيسان ١٩٣٩) ، وقد وعدت الوزارة السعيدية في منهاجها باجراء تعديلات في الدستور وتعزيز قوة الجيش واتباع سياسة خارجية تتفق مع أماني الشعب العراقي وتطلعاته ، فاقدمت على اجراء انتخابات نيابية كانت نتيجتها عودة أغلب اعضاء المجلس السابق باستثناء عدد قليل من المعارضين .

وفي الوقت الذي انصرفت فيه الوزارة الى معالجة الأمور الداخلية ، ساء الوضع العالمي كثيراً ، فأعلن نوري السعيد في ٣٠ نيسان إن سياسة حكومته الخارجية تقوم على : ـ

١ ـ التحالف مع الاقطار العربية المستقلة ، والصداقة المخلصة مع الدولتين الجارتين تركيا وايران ؛ متمثلة بروح ميثاق سعد أباد .

٢ ـ التحالف مع بريطانيا العظمى[1] .

تطورت الاحداث العالمية بسرعة ، فاعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في (٣ أيلول ١٩٣٩) ، مما أدى الى اضطراب الحياة السياسية والاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم ، ففي بغداد أصبحت الاوضاع التجارية والمالية غير مستقرة واوقفت الودائع في البنوك وبدأ احتكار المواد الغذائية وارتفعت الاسعار فجأة[٢] . وقد اعلنت الحكومة أن الموقف العالمي اصبح خطيراً ، وخولت وزارة الداخلية مراقبة الأخبار والمطبوعات وخاصة تلك التي لها تأثير على سياسة العراق الخارجية .

أعلن العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع المانيا في (٥ ايلول) وصدر بيان رسمي اعلن فيه أن مجلس الوزراء قرر قطع العلاقات بين العراق والمانيا وتسفير جميع الرعايا الالمان خارج العراق . وتبادل الوصي عبدالاله البرقيات مع جورج السادس ملك بريطانيا أكد فيها التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ نصاً وروحاً ، الا ان نوري السعيد اندفع أكثر من هذا وكان يريد فتح ابواب العراق جميعاً امام الجيوش البريطانية لتنتقل وتتحشد بكل حرية مع ارسال فرقتين من الجيش العراقي أو أكثر الى الصحراء الليبية او البلقان وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا[٣] . كما اخذ من ناحية اخرى يعمل على تعديل ميثاق سعد أباد تعديلاً يؤدي الى اشتراك الدول الموقعة عليه اشتراكاً جماعياً في الحرب والسير مع الحلفاء والعمل على جر مصر الى هذه السياسة[٤] .

وجهت انتقادات عنيفة الى سياسة نوري السعيد على أساس ان الحكومة كان يجب عليها قبل اتخاذ اي موقف ازاء الاحداث العالمية ان تستدعي مجلس الامة لاجتماع غير اعتيادي وتأخذ رأيه قبل ان تقدم على ماقدمت عليه ، وذلك ليكون بالامكان الوصول الى قرار بشأن الدفاع عن الوطن واتخاذ بعض الاجراءات الاقتصادية . وحث بعض اعضاء مجلس الامة الحكومة على مطالبة بريطانيا بتحقيق طموح الشعب العربي في الاستقلال وخاصة فلسطين .

وفي هذا الوقت بالذات ، تشرين الاول ١٩٣٩ وصل الى بغداد المفتي الحاج امين الحسيني . ويعتبر وصول الحسيني الى بغداد نقطة تحول في مجرى الاحداث اللاحقة ، لمنذ عرف الحسيني بعدائه الشديد للانكليز وعدم الايمان بالحصول على خير منهم في سبيل القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين ، وكان يرى ضرورة الافادة من الوضع العالمي لتحقيق المصالح القومية وذلك بالاتصال بدول المحور[٥] .

اصيبت الوزارة السعيدية بضربة قاصمة في (١٨ كانون الثاني ١٩٤٠) باغتيال وزير المالية رستم حيدر من قبل مفوض الشرطة حسين فوزي ، فاعتبر نوري السعيد هذا العمل موجها بصورة اساسية ضده ، مما ادى به الى الاستقالة في (١٨ شباط ١٩٤٠) والواقع ان الاستقالة لم تكن الا لعبة سياسية اراد بها تقوية وزارته بعد ان ضعفت باغتيال رستم حيدر . وقد ادت هذه الاستقالة ومحاولة تشكيل الوزارة الجديدة الى انشقاق قادة الجيش الى جماعتين ، الاولى تضم حسين فوزي رئيس الاركان ومحمدامين العمري وعبدالعزيز ياملكي ، وكانوا يحاولون اقناع رشيد عالي الكيلاني بتولي الوزارة وقد عرضوا اقتراحهم على الوصي ، كما وضعوا قطعات في معسكر الوشاش في حالة انذار . أما الجماعة الثانية ـ فتضم العقداء القوميين ، صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب الذين وضعوا الجيش في معسكر الرشيد في حالة انذار واجتمعوا في دار نوري السعيد ، وبعد الاجتماع قابل نوري السعيد والقادة الوصي وطلبوا منه اتخاذ الاجراءات ضد رئيس الاركان فوافق الوصي على احالته على التقاعد[٦] .

بعد ان نجحت خطة نوري السعيد في تصفية العناصر التي لم يكن مرتاحاً لوجودها على رأس الجيش ، أعاد تشكيل الوزارة في (٢٢ شباط ١٩٤٠) لكن الوزارة السعيدية سرعان ماسقطت نتيجة للخلافات بين اعضائها .

أعقب استقالة نوري السعيد اجراء اتصالات واسعة لتأليف الوزارة الجديدة التي تستطيع تحمل أعباء الحرب ، فاجتمع رؤساء الوزارات السابقين ووضعوا وثيقة رفعوها الى الوصي جاء فيها :

١ ـ تأليف وزارة قومية ائتلافية من قبل الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢ ـ استعداد رؤوساء الوزارات السابقين للتعاون مع الوزارة في داخلها او خارجها وتجنب مناوئتها .

اختير رشيد عالي الكيلاني لتأليف الوزارة فاشترط ان تكون خطته هي

١ ـ المحافظة على الصلات التقليدية مع بريطانيا على أساس المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

٢ ـ عدم التساهل امام المطاليب البريطانية التي تخرج عن نصوص المعاهدة ، الا ماكان فيه مصلحة مشتركة للطرفين ، او ما كان فيه ضمان لاستقلال العراق الناجز ، ووحدة العرب واستقلالهم خاصة فلسطين وسورية ، على ان تعطي في ذلك عهوداً ومواثيق رسمية .

٣ - تزويد الجيش العراقي بالسلاح من اي مصدر كان ، ليكتمل تسليحه ويقف على أهبة الاستعداد .

٤ - اجراء انتخابات عامة للمجلس النيابي تؤمن اعضاء احراراً يمثلون الأمة ويعبرون عن رأيها(٧) .

اعلن الكيلاني عن تشكيل الوزارة الجديدة في (٣١ آذار ١٩٤٠) وأصبح نوري السعيد وزيراً للخارجية ، والظاهر من تأمل هذه القضية ان الوضع الجديد كان يستوجب دخول شخصية في الوزارة تطمئن اليها الحكومة البريطانية

اما نوري السعيد فكان يريد من اشتراكه في الوزارة الحصول على تأييدها لتبني افكاره الداعية لمساندة بريطانيا ، اما اذا اخفق في ذلك فأنه يعمل على تفكيك الأنسجام الوزاري وأثارة البغضاء بين قادة الجيش وهذا ماحدث بالفعل بعدئذ .

قام رشيد عالي بعدة اعمال جيدة في بداية حكمه ، فالغى الاحكام العرفية في (٣ نيسان) ، واطلق سراح عدد من السجناء السياسيين ، واصدر تعليمات الى دوائر الدولة حثها على العمل وخدمة الشعب واكمل في عهد الوزارة خط السكك الحديد بين بيجي والموصل وتقدم العمل في مشروع الحبانية وعاد انتاج النفط الى حالته الطبيعية منذ ان تعرقل شهراً واحداً في ايلول ١٩٣٩ واستمر انبوبا النفط بالاستعمال حتى ايقاف الضخ الى طرابلس بعد سيطرة حكومة فيشي الفرنسية عليها في تموز ١٩٤٠ ، كما شجعت الزراعة لسد الاحتياجات المحلية(٨) .

وفي السياسة الخارجية اعلنت وزارة الكيلاني ان سياستها تقوم على الأسس التالية :

١ - توطيد دعائم الحلف العربي والعمل على تحقيق اماني الاقطار العربية المجاورة .

٢ - تحكيم اواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس المصالح المشتركة والمتقابلة .

٣ - تقوية اواصر الصداقة والتعاون مع دول ميثاق سعد آباد .

٤ - ادامة العلاقات الودية تجاه جميع الدول المتحاربة الاخرى .

واكد الكيلاني نهج وزارته القومي عندما صرح في المجلس النيابي في (٢١ كانون الاول ١٩٤٠) بأن حكومته ستستمر على « اداء الرسالة القومية التي اخذ العراق على عاتقه تحقيقها ولاسيا وان العراق ... في وضع يستطيع معه

التعبير عن تلك الاماني ومتابعة تحقيقها » واعتبر القضية الفلسطينية جوهر القضية العربية التي يجب حلها جذرياً .

تدهور العلاقات العراقية ـ البريطانية :

شهدت اوربا تطورات كبيرة عام ١٩٤٠ منها انهيار فرنسا ودخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا في (١٠ حزيران) . وقد ادت هذه الأحداث الى تحول الرأي العام العراقي عن بريطانيا وساد الاعتقاد بان بريطانيا ستسقط بعد ان سقطت فرنسا ، ومما ساعد على هذا التحول فشل الجهود التي بذلت في صيف ١٩٤٠ للحصول على تعهد من بريطانيا حول القضية الفلسطينية والامال في تحرير سوريا ، فقد فشلت بعثة نيوكمب في الاستجابة للشروط العراقية مقابل تعهد العراق للوقوف مع بريطانيا وهي : الاصرار على ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية يتضمن « تحديد تاريخ لتأسيس حكومة عربية مستقلة في فلسطين » ، واصدار بيان بريطاني يريد تحقيق مشروع اتحاد عربي يضم العراق وفلسطين وشرق الاردن ، وان امكن المملكة العربية السعودية .

في هذه الظروف التي تميزت بازدياد المشاعر القومية المعادية لبريطانيا ابلغ بازل نيوتن . السفير البريطاني ، الحكومة العراقية بدخول ايطاليا الحرب ، وطلب منها ان تقرر موقفها من ذلك . فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الوصي عبد الإله ، الذي كان يريد الاستجابة لكل طلبات بريطانيا دون تردد أو مناقشة يؤيده في ذلك نوري السعيد وزير الخارجية الذي أصر على وجوب قطع العلاقات مع ايطاليا ، كما قطعت مع المانيا من قبل . لكن مجلس الوزراء اصدر قراراً في (١٧ حزيران ١٩٤٠) ابلغه الى السفير البريطاني وفيه ان الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين ، الا انها تتريث في الوقت نفسه في امر قطع العلاقات السياسية بينها وبين ايطاليا[1] . وقرر العراق استطلاع وجهة النظر التركية بالنسبة لتطورات الموقف الدولي . وايفاد ناجي شوكت وزير العدل بهذه المهمة ومعه نوري السعيد وزير الخارجية .

وصل الوفد العراقي الى انقرة في (٢٤ حزيران) واجرى اتصالات مع سراج اوغلو وزير الخارجية التركية ، حول مواقف الدولتين الجارتين تجاه بريطانيا والمانيا بعد سقوط فرنسا ، وكان رأي الوزير التركي عدم دخول العراق الحرب ، واستشهد بموقف تركيا التي لها اتفاق مع بريطانيا بانها لن تدخل الحرب وان مصالح الوطن قبل كل شيء . كما قابل ناجي شوكت بصورة سرية في ٥ تموز فون

بابن السفير الالماني في تركيا . وتباحث معه مؤكداً الاتجاه القومي للحكومة العراقية ورغبتها في تحرير العراق من السيطرة البريطانية ومطالباً مبادرة الألمان لمساندة قيام حكومة وطنية مستقلة في سوريا وموضحاً ان ثورة عربية ستقوم في فلسطين ، ومشككاً بنوايا ايطاليا الاستعمارية تجاه الوطن العربي .

كان من نتيجة هذه المقابلة ان اسرعت ايطاليا الى تطمين العرب على استقلالهم بواسطة الوزير الايطالي المفوض في بغداد الذي قدم كتاباً الى رئيس الوزراء العراقي جاء فيه : « ايطاليا - طبقاً للسياسة التي تتبعها - ترمي الى تامين الاستقلال التام والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ولبنان والعراق والبلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني ، ولهذا فان ايطاليا ستقاوم كل ادعاء بريطاني او تركي لاحتلال الاراضي ، سواء اكان ذلك في سوريا أو لبنان او العراق »[10] .

ولما لاحظت بريطانيا تطور الأحداث في غير صالحها منذ امتناع الحكومة العراقية عن قطع علاقاتها مع ايطاليا الى سفر الوفد العراقي الى تركيا . ابلغت الحكومة العراقية في (٢١ حزيران) بانها قررت انزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه الى حيفا عن طريق بغداد والموصل ، فاجابت الحكومة العراقية في (١٦ تموز) بان لامانع لديها من نزول القوات بشرط ان لاتبقى مدة طويلة في العراق وان لاتقام فيه مخيات للجيش[11] .

استمرت بريطانيا بالضغط على العراق واخذت تثير الاحتجاجات والتهم ضد الحكومة الكيلانية ، مما دفع الجماعة القومية الى تجديد الاتصالات مع المانيا بواسطة فون بابن . ففي شهر آب ١٩٤٠ غادر ناجي شوكت ثانية الى استامبول ، وزود بمذكرة تضمنت مطاليب العرب القومية في الاستقلال وتحرير فلسطين وعند وصول ناجي شوكت الى استامبول قابل فون بابن وسلمه المذكرة . وقد اصدرت الحكومة الالمانية بياناً اذيع من محطتي روما وبرلين باللغة العربية في (٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠) اعلنت فيه عطفها واهتمامها بكفاح الاقطار العربية في سبيل الحصول على استقلالها .

ازداد غضب بريطانيا بعد رحلة ناجي شوكت الى تركيا وادعت ان القنصلية الايطالية اصبحت مركزاً لنشاط المحور وان الوقت يبدو قريباً لاعادة العلاقات مع المانيا . اما نوري السعيد المؤيد لوجهة النظر البريطانية فعندما لاحظ تدهور العلاقات بين العراق وبريطانيا من سيء الى أسوأ حاول التأثير على رئيس الوزراء فقدم مذكرة في (١٥ كانون الاول ١٩٤٠) استعرض فيها الوضع في العراق وارائه في السياسة الخارجية ، وحاول ان يبرهن ان التحالف مع بريطانيا

والولايات المتحدة الامريكية فيه فوائد كثيرة للعراق والعرب عامة ، وان العلاقات الحسنة مع هاتين الدولتين تساعد على حل المشكلة الفلسطينية لصالح العرب . وعندما اهملت افكاره بدأ يفكر بالاستقالة لكنه عدل عن رأيه خشية ان تسوء الحالة في غيابه وشاركه الوصي هذا الرأي[١٢] .

اشارت الحكومة البريطانية على الوصي باقالة الوزارة درءاً لما يخشى من اشتداد الازمة بين الدولتين العراقية والبريطانية . فارسل الوصي اشارة الى رئيس الوزراء بان استقالة الوزارة مرغوبة لعدم الانسجام الوزاري ووجود خلاف بين وزير الخارجية نوري السعيد ووزير العدل ناجي شوكت . وأخذ يحشد انصاره لمقاومة الوزارة الكيلانية واسقاطها ، فاجتمع برئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام واوصاهما بعدم اطاعة الاوامر التي تصدرها اليهما الوزارة خلافاً للقوانين المرعية والدستور .

دفعت مواقف الوصي من الوزارة الكيلانية العقداء الاربعة الى ايفاد العقيد محمود سلمان لمقابلة الوصي وابلاغه بان الجيش مصمم على بقاء الوزارة الكيلانية فاستسلم الوصي للقوة ووافق على بقاء الوزارة ، لكنه عمل على حشد المعارضة في المجلس النيابي لاسقاطها ، فشن النواب المعارضون في جلسة (٣٠ كانون الثاني ١٩٤١) حملة منظمة طالب رئيس الوزراء بالاستقالة فاجتمع رشيد عالي الكيلاني الذي حضر جزءاً من مناقشات المجلس النيابي مع اعضاء حكومته واتفقوا فيما بينهم على طلب حل المجلس النيابي . فسارع الكيلاني الى كتابة الارادة الملكية بحل المجلس ، وعندما عرضت الارادة الملكية على الوصي رفض توقيعها ، وغادر الوصي العاصمة الى جهة مجهولة عرفت بعدئذ بوصوله الى الديوانية .

وضع هروب الوصي الكيلاني في موقف حرج جداً ، فاجتمع بقادة الجيش واعلن عزمه على الاستقالة . وفي يوم (٣١ كانون الثاني) قدم الكيلاني استقالته الى الوصي في الديوانية ، وتضمنت اتهاماً للوصي بعرقلة اعمال الوزارة استجابة لبعض الايدي والمصالح الاجنبية ، وعدم موافقته على حل المجلس النيابي ، فكانت استقالة الكيلاني اقسى استقالة قدمتها وزارة عراقية[١٣] .

اندلاع الثورة

يبدو ان الوصي في اختياره الهروب الى الديوانية كان يهيء للقضاء على القادة الاربعة ، فالديوانية مركز عسكري مهم اعتقد الوصي بانه يمكن ان يستغله لمقاومة حكومة بغداد ، ولهذا عقد فور وصوله اجتماعاً عسكرياً لآمري الوحدات واتصل بالمحافظين (المتصرفين) تلفونياً وطلب اليهم عدم تنفيذ أوامر بغداد ، لكن وصول

استقالة الكيلاني الى الديوانية جعل الوصي يوقف اتصالاته ويطلب حضور بعض الساسة من بغداد للتداول في تشكيل الوزارة الجديدة.

عهد الوصي في (١ شباط ١٩٤١) الى طه الهاشمي بتأليف الوزارة التي ضمت بالاضافة اليه واحتفاظه بوزارة الدفاع أيضاً كلاً من: عمر نظمي للداخلية والعدل، علي ممتاز للمالية، عبد المهدي للاقتصاد، صادق البصام للمعارف، وحمدي الباجه جي للشؤون الاجتماعية، وتوفيق السويدي للخارجية، واوضح الهاشمي إن سياسة حكومته الخارجية لاتختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارات المتعاقبة من سبل وما توخته من اهداف، وقال: «إن العراق كدولة ناشئة أحوج مايكون الى الابتعاد عن ويلات الحرب».

تكتل رشيد عالي الكيلاني مع بعض رجال الحركة القومية وشكلوا جمعية سرية باسم (اللجنة السرية العربية) كان ابرز اعضائها الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي وناجي شوكت، وقررت اللجنة السرية التقدم بطلب لتأسيس حزب علني باسم (حزب الشعب) ليكون ستاراً للجنة السرية وواسطة للدعاية ولكن وزارة الداخلية رفضت اجازته[١٤].

من الملاحظ على تشكيلة (اللجنة السرية العربية) إنها مثلت العسكريين والمدنيين. الا انه لم يكن هناك غير عربي واحد من خارج العراق هو المفتي، ويبدو أن التمثيل المحدد للعرب في هذا اللجنة يعود الى أن المفتي هو المسؤول عن العرب القوميين الموجودين في العراق من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين، فهو بهذا يمثلهم، ولعل ضرورات العمل السري ولكون الثورة التي يهيأ لها ستقع في العراق وليس في فلسطين او شرقي الاردن كما كان مقرراً من قبل، اوجبت ان تكون التشكيلة على هذا النحو.

عقدت اللجنة العربية اجتماعات لاحقة لاجتماعها التأسيسي لاتخاذ قرارات بشأن ما يستجد من احداث. وقد ناقشت اللجنة الضغوط، فاتفقت على أن ضغط بريطانيا على العراق لقطع علاقاته الدبلوماسية مع ايطاليا يراد منه «زج العراق في الحرب وارغام بقية الاقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها».

أما بريطانيا فقد ارادت الاستفادة من تطور الحوادث في العراق فرتبت اجتماعاً بين ايدن، وزير خارجيتها وتوفيق السويدي وزير الخارجية العراقي في القاهرة. وقد اوضح ايدن للوزير العراقي نقمته على الجيش العراقي والزعم بأنه «قد اصبح متشرباً بروح النازية والفاشية» وبرر عدم ايفاء بريطانيا بالتزاماتها

بتسليح الجيش العراقي بأن الجيش اصبح بعيداً عن التعاون مع بريطانيا[١٥]. ويبدو انه طلب من السويدي تشتيت قادة الجيش القوميين واضعاف نفوذهم ، ولهذا انتشرت الاشاعات عن طلب بريطانيا من العراق تنمية القادة العسكريين . وقد شعر القادة بعد صدور امر نقل كامل شبيب في (٢٦ آذار) الى قيادة الفرقة الرابعة بأن هذا النقل اشد خطراً وابلغ أثراً وإن الجهة الاجنبية هي التي تريد ذلك .

عقدت اللجنة العربية اجتماعاً في يوم (٣١ آذار) قررت فيه القيام بالثورة ولعل اهم ماذكر في هذا الاجتماع قول العقداء الاربعة بانهم يجب أن يعيدوا عهد القائد العربي (خالد بن الوليد) وفي مساء اليوم التالي ، الاول من نيسان ، عقد اجتماع في معسكر الرشيد حضره العقداء الاربعة اضافة الى أمين زكي وكيل رئيس اركان الجيش ، وتقرر في هذا الاجتماع اعلان حالة الطوارىء في معسكر الرشيد ووزعوا الجنود في نقاط مهمة في بغداد وحول القصر الملكي ، واوفدوا فهمي سعيد يرافقه امين زكي لتقديم الرجاء الى طه الهاشمي بالاستقالة ، فعاد فهمي سعيد يرافقه امين زكي وهو يحمل استقالة الهاشمي موجهة الى الوصي .

بعد استقالة الهاشمي كادت الازمة أن تنفرج لولا هروب الوصي ، وكان الوصي نائماً في قصره عندما وصله خبر الحركة ، فانتقل الى دار عمته صالحة في الرصافة ثم التجأ بعد ذلك الى السفارة الامريكية واجتمع لبضع ساعات مع الوزير المفوض الامريكي نابنشو Knabenshue الذي دبر نقله الى الحبانية بسيارة السفارة في اليوم التالي وهناك قابل الوصي السفير البريطاني الجديد كنهان كورنواليس الذي وصل لتوه الى الحبانية في طريقة الى بغداد لاستلام مهام عمله. وقد ابلغ كورنواليس ان التوصل الى تسوية مع الثوار قد اصبح مستحيلاً وشجعه على الذهاب الى البصرة والعمل من هناك لاستعادة السيطرة على الموقف بعد تشكيل حكومة جديدة في البصرة وزوده بمبلغ كبير من المال لمقاومة الثورة . وقد نقل الوصي فعلا على متن طائرة حربية الى البصرة يرافقه علي جودت الايوبي ومرافقه عبيد الله المضايفي فوصلوها في ٣ نيسان[١٦] .

وفي اليوم نفسه اصدر رئيس الاركان بياناً الى الشعب العراقي اتهم فيه الوصي بالعمل على احداث الشقاق في صفوف الامة ، والتشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة لنفسه على عرش العراق ، وتحطيم الجيش الوطني ، واعلن البيان عن تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني. وقد اذاع الكيلاني بياناً بعد ذلك اعلن فيه سياسة الحكومة الجديدة التي اساسها عدم توريط البلاد في اخطار الحرب والقيام باداء رسالتها القومية والمحافظة على تعهداتها الدولية وتقوية الروابط الحسنة مع الاقطار العربية المجاورة .

اثار نبأ تشكيل حكومة الدفاع الوطني موجة عارمة من الحماسة الوطنية فخرجت الجماهير الى الشوارع بمجرد سماعها النبأ تهدر باللعنة ضد الانكليز واعوانهم في العراق فكان الشعب شيباً وشباباً يردد « يسقط الخونة » « يسقط عبد الاله الوصي . . . » وانهالت على مبنى رئاسة الحكومة الاف البرقيات تأييداً للثورة ، وكان أكثر المؤيدين حماسة هم المدرسون الشباب وطلابهم ذوو المشاعر القومية . كذلك جاءت الوفود من كل انحاء العراق الى بغداد لتضع نفسها تحت تصرف الحكومة القومية الجديدة ، كما اعلنت المنظمات والنوادي القومية مثل نادي المثنى والجوال العربي عن تأييدها ودعمها للثورة .

أما عن الوصي فقد حاول أن ينظم حركة مقاومة مسلحة في البصرة وان يشكل حكومة مناوئة تتولى تصفية الثورة بالقوة . وكان متصرف البصرة صالح جبر اول من ابدى استعداده للتعاون مع الوصي في التصدي للثورة ، وحاول اقناع قائد حامية البصرة وقائد القوة النهرية وقادة وحدات الجيش المرابطة في المنطقة بمساندة الوصي ، الا انهم رفضوا واتخذوا قراراً بعدم مقابلة وحدات الجيش المرابطة في بغداد وعدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة ، ومنع الوصي من تأليف حكومة في البصرة . ثم صدرت الاوامر من بغداد الى قائد حامية البصرة بعزل صالح جبر واحضاره مخفوراً الى بغداد حيث القي في السجن . وبعد أن ادرك الوصي فشله في مقاومة الثورة التجأ في (٤ نيسان) الى سفينة حربية بريطانية رأسية في شط العرب ثم انتقل الى فلسطين والاردن[١٧] .

اوجد هروب الوصي وتركه لمسؤولياته الدستورية ازمة دستورية في البلاد ، وقد ظهرت عدة آراء لمعالجة هذه الازمة ، فاقترح بعضهم الغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية الا ان غالبية الاراء كانت تريد ابقاء الملكية واختيار وصي جديد على العرش . فوقع الاختيار على الشريف شرف وعقد مجلس الامة جلسة في (١٠ نيسان ١٩٤١) وسط تظاهرات ضخمة كانت تجوب شوارع بغداد مؤكدة تأييدها للثورة ، وكانت تلك التظاهرات من السعة بحيث لم يتمكن العرب القوميون الشباب وكذلك الشرطة من السيطرة عليها بسبب الحماسة التي تجلت عند ابناء الشعب في دعمهم لثورتهم القومية . وقد قرر مجلس الامة باجماع الحاضرين عزل الوصي عبد الاله وتعيين الشريف شرف بدلاً منه . وكان اول عمل قام به الوصي الجديد اصدار الارادة الملكية بقبول استقالة الهاشمي وتكليف الكيلاني بتشكيل وزارة جديدة بشكل دستوري . فشكل الكيلاني وزارته في (١٢ نيسان) واعلن ان حركة الشعب الوطنية لم تكن عبثاً ، وانه يريد ارادة الامة ، والقيام بواجباتها الدولية بما يتفق مع تعهداتها ، ولا يسيء الى كرامتها[١٨] .

الغزو البريطاني والتحدي العربي :

بعد التطورات السياسية الداخلية في العراق اوضح السفير البريطاني لحكومته الوضع في العراق واقترح عليها ارسال قوات عسكرية زاعماً « أنه في حالة اهمال بريطانيا للوضع في العراق » فيجب ان تكون على استعداد لترى هذه البلاد واقعة في قبضة الالمان » ، فاوعزت الحكومة البريطانية الى سفيرها بأن يماطل في تقديم اوراق اعتماده بحجة عدم وجود من يستطيع ان يقدم له اوراق اعتماده رسمياً وشرعياً . وفي الوقت نفسه قرر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الاحتفاظ بالبصرة وبعض المراكز وطرق المواصلات المهمة[١٩] .

وصلت اول وجبة من القوات البريطانية الى البصرة في (١٨ نيسان ١٩٤١) ووافقت الحكومة العراقية على نزول تلك القوات في (١٩ نيسان) بشرط ان تقوم بريطانيا بتسريع نقلها الى الرطبة ، وان لاتكون القوات في حالة العبور اكثر من لواء واحد مختلط ، ويخبر عنها في وقت ملائم قبل وصولها ، ولايسمح لأي قوات جديدة بالنزول الا بعد مغادرة القوات الموجودة في الاراضي العراقية . وطلبت الحكومة العراقية من السفير البريطاني الجديد تقديم اوراق اعتماده لأن عدم تقديمها يعتبر امراً غير طبيعي لاسيما وان السفير يطلب اموراً تخالف المعاهدة وطلبت في الوقت نفسه من وزارة الدفاع اتخاذ الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة[٢٠] .

اعتبرت بريطانيا شروط الحكومة العراقية تقيدات غير مطابقة لروح ونص المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ ، وهدد تشرشل باستعمال القوة لضمان انزال القوات البريطانية ، ولهذا لم يعبأ بقرار الحكومة العراقية بعدم السماح بانزال قوات جديدة في البصرة ، فانزلت بريطانيا في (٢٩ نيسان) لواء مدرعاً قام باحتلال منطقة الميناء ومشروع الكهرباء .و قامت السفارة البريطانية في اليوم نفسه بتسفير النساء والاطفال من الرعايا البريطانيين الى الحبانية ثم الى خارج العراق .

أما الباقون فقد جمعوا في يوم (٣٠ نيسان) في السفارة البريطانية والمفوضية الاميركية[٢١] .

وازاء تطور الاحداث قدمت الحكومة العراقية مذكرة احتجاج للسفارة البريطانية في (٣٠ نيسان) لفتت فيها نظر السفارة الى المسؤولية المترتبة على نتائج خرق المعاهدة من قبل بريطانيا التي استمرت في اعمالها الاعتدائية فكان ذلك انذاراً كافياً وصريحاً للحكومة العراقية بعزم بريطانيا على محاربة الثورة والقضاء

اول انقلاب حدث في العراق بكر صدقي سنة
١٩٣٨ عين وزيراً للدفاع ١٩٤١ رئيساً للوزراء وعين [illegible] للوزارة
[illegible] اصبح نائب رئيس [illegible]

على السيادة الوطنية فاتخذت حكومة الثورة بعض التدابير الاحتياطية لسلامة البلاد وذلك باقامة قوة بجوار الحبانية وطلب قائد القوة الى السلطات العسكرية البريطانية عدم تحليق الطائرات البريطانية لأي سبب كان وعدم خروج المدرعات من المعسكر الى ان تتم تسوية سلمية بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول المسائل المختلف عليها والتي ادت الى الازمة ، والا فان القوات العراقية ستفتح عليها النار .

ادى تطور الاحداث الى الصدام في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من صباح يوم (٢ مايس) اذ قامت الطائرات البريطانية بالتحليق في الجو ، ثم اسقطت اول قنبلة فوق الهضبة دوت بعدها في الجو القذائف العراقية التي اجابت على القنبلة . وفي الوقت نفسه وزعت السفارة البريطانية منشورات زعمت فيها بأنه لانية لها قط باحتلال العراق او بنزع الاستقلال منه ، وهاجمت بشدة حكومة الثورة ورئيسها رشيد عالي الكيلاني الاشد خطراً على اهل العراق وعلى مصيرهم ومصير الامة بأسرها .

اجتمع مجلس الوزراء العراقي ، على اثر وصول انباء الصدام الى بغداد في الساعة الثامنة والنصف صباحاً ، وقرر مايأتي : ـ

١ ـ ارسال إحتجاج الى السفارة البريطانية على اعتداء القوة الجوية البريطانية في الحبانية على القوات العراقية ، وتحميل بريطانيا مسؤولية مايحدث من نتائج .
٢ ـ طلب ممثل سياسي الماني الى بغداد بأسرع مايمكن .
٣ ـ تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفياتية .
٤ ـ نشر بيان من قبل رئيس الوزراء يتضمن ايضاح الاعتداء البريطاني في الحبانية على قواتنا الوطنية ومقاتلتها .

قوبل تصدي العراق للغزو الاجنبي بتأييد شعبي واسع في داخل العراق وفي عموم الوطن العربي . وادرك العراقيون ان الغزو البريطاني يضع المواطن في موقف اما ان يكون مع الوطن او مع البريطانيين ، ولهذا وقف الشعب العراقي بصلابة وشجاعة ضد الغزو ، واصدر رجال الدين فتاوى تدعو لمقاومة الانكليز ومساندة الثورة . وشكلت وحدات من كتائب الشباب التي تضم الفتيات والفتيان من طلاب المدارس العالية والكليات والموظفين وارباب المصالح ودربوا على السلاح . كما سوندت الحركة من قبل المنظمات والاحزاب القومية ، .وتألفت قوة مسلحة من العرب الفلسطينيين والسوريين عهدت قيادتها الى فوزي القاوقجي لخبرته في حرب المقاومة في فلسطين ، وأيد الشعب العربي في مصر ثورة العراق وحاول عزيز علي المصري وطياران اخران من الضباط الاحرار الهروب من مصر باحدى طائرات سلاح الطيران المصري للاشتراك في القتال ضد الانكليز في العراق[٢٢] .

(٥) الكيلاني : ملدمي بعقوبة ١٨٩٢ . من عائلة غنية ومتنفذة سياسية

(١) انظر الى الجمعيات السرية الذي تابعت مطالب الاستقلال

ولعب البعثيون الاوائل الذين اعلنوا عن انفسهم في سوريا سنة ١٩٤١ باسم «حركة الاحياء العربي» دوراً بارزاً ومتميزاً في تنظيم المتطوعين وارسالهم الى العراق للمساهمة في ثورة العراق القومية .فكانوا التنظيم القومي التقدمي الوحيد الذي ساهم فعلاً وبكل عزم في الثورة القومية من خارج القطر، مؤكدين ايمانهم العقائدي بوحدة اهداف الامة العربية ومصلحتها القومية في الوحدة . ولم يكتف البعثيون الاوائل بتوزيع بيانات التأييد والحث على دعم الثورة مادياً ومعنوياً بل عملوا على تشكيل «حركة نصرة العراق» لدفع المواطنين في سوريا الى التطوع والمشاركة الفعلية فيها، ولم تكن النداءات التي وجهها البعثيون الاوائل لنصرة الثورة موجهة الى العرب في سوريا وحدها بل كانت موجهة الى الامة العربية باجمعها وبتوقيع «حركة نصرة العراق»[٢٣] .

احتلال بريطانيا للعراق وعودة الاوضاع السابقة

بدأت العمليات الحربية في (٢ مايس ١٩٤١) بعد أن قامت القوة الجوية البريطانية بقصف القوات العراقية جوار الحبانية، وردت القوات العراقية حيث فتحت المدفعية وقوات المشاة نيرانها على الطائرات المغيرة وعلى القاعدة البريطانية، متجنبة قصف الحي المدني في القاعدة، واستمر القتال حول الحبانية اربعة ايام انسحب بعدها الجيش العراقي نحو الشرق وتمركز في سن الذبان . وقد بذل الانكليز جميع الجهود من اجل الاحتفاظ بالحبانية والمحافظة على انابيب النفط الممتدة الى البحر المتوسط .

وبعد أن تمكن البريطانيون من السيطرة على الحبانية بدأوا باعادة تنظيم قواتهم وتعزيزها، وتطوع عدد من الصهاينة من عصابة «ارغون زفاي لومي» لمقاتلة القوات العراقية، بالاضافة الى الفوج الاردني بقيادة كلوب باشا الذي انيطت به مهمة تنظيم حركة المقاومة ضد حكومة الثورة لصالح عبد الاله وتحريض القبائل عليها . وقد استطاعت هذه القوات احتلال الرطبة بعد أن تغلبت على المقاومة العراقية ثم وصلت الى نهر الفرات، وتقدمت الى الحبانية ومنها الى الفلوجة حيث دارت معركة عنيفة حول المدينة استبسلت فيها القوات العراقية، لكنها انتهت باحتلال الفلوجة من قبل البريطانيين لتفوقهم في العدد وامتلاكهم الاسلحة المتطورة .

بعد احتلال الفلوجة اصبح الطريق امام البريطانيين مفتوحاً نحو بغداد لاحتلالها لكن السيول الكبيرة عرقلت التقدم على الطريق الرئيسي فقام كلوب

بعبور الجزيرة وقطع سكة حديد الموصل قرب سامراء ثم تقدم واحتل المشاهدة (قرب التاجي) وانحدر جنوبا نحو بغداد واستطاعت القوة الرئيسة البريطانية من التقدم عن طريق خان نقطة (خان ضاري) وقامت القوات البريطانية بصد الهجوم العراقي المعاكس بصعوبة ووصلت الى مشارف بغداد في (٢٩ مايس)[٢٤] .

ادركت جماهير بغداد التي رأت القوات الغازية وسمعت اطلاقات المدافع حقيقة الوضع العسكري ، كما ادركت القيادة العسكرية إن البلاد مقبلة على تحمل مصائب الاحتلال البريطاني ان عاجلا ام اجلا فطلبت وزارة الدفاع الى رئاسة مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة باسم « لجنة الامن الداخلي في العاصمة ضد الطوارىء » لاتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الوضع داخل العاصمة . وفي عصر يوم (٢٩ مايس) غادر بغداد الكيلاني والمفتي وبعد فترة وجيزة التحق بهما القادة الاربعة ودخلوا الاراضي الايرانية فقبلوا كلاجئين سياسيين .

اما في بغداد فقد بقي يونس السبعاوي وزير الاقتصاد الذي اعلن نفسه حاكماً عسكرياً وحث الشعب على اعادة تنظيم نفسه للمقاومة وقد وزعت كتائب الشباب على مناطق بغداد الرئيسة ومداخلها وخصص من الكتائب ثمانية عشر شاباً للسبعاوي باسم « حرس السبعاوي الفدائيون »[٢٥] ولكن حكم السبعاوي لم يستمر طويلا فقد اسرعت لجنة الامن الداخلي الى اقناعه بعدم الفائدة من المقاومة وضمنت تسفيره بواسطة سيارة شرطة مسلحة الى الحدود الايرانية .

اسرعت لجنة الامن الداخلي باجراء الاتصالات الضرورية لايقاف القتال ووضع شروط لهدنة « شريفة » تحفظ للجيش العراقي كرامته وللبلاد استقلالها ، وبعد مداولات بين الجانبين توصل الطرفان الى الهدنة مع السماح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع اسلحته ومعداته وذخائره ، على ان تسحب القوات العسكرية الى مراكزها المخصصة لها عادة في زمن السلم . مع اعطاء جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية فيما يخص المواصلات بالسكك الحديدية والطرقات والانهر . وبهذا انتهت الثورة العراقية التي استمرت شهرين كما انتهت الحرب العراقية ـ البريطانية التي استمرت حوالي الثلاثين يوماً ، والتي عبرت عن المطامح القومية في الحصول على الاستقلال التام والحرية للشعب العربي ، واكدت انتماء العراق القومي ومساندته للنضال العربي .

دخل عبد الاله الى بغداد مع الحراب البريطانية في يوم (١ حزيران ١٩٤١) وهو يشعر بما للبريطانيين من فضل عليه ، فاخذ يعمل منذ اللحظات الاولى لدخوله بغداد على تحقيق رغبات بريطانيا بصورة عاجلة فاطلق سراح من اتهمتهم حكومة

رشيد عالي الكيلاني بالتجسس لصالح بريطانيا ، وعهد الوصي الى جميل المدفعي بتشكيل الوزارة الجديدة ، فشكل المدفعي وزارته في (٢ حزيران) .

كان اول عمل قامت به وزارة المدفعي هو اعلان الاحكام العرفية وتشكيل مجلس عرفي لمحاكمة انصار الثورة وقادتها ، كما اسرعت الوزارة في الاستجابة لطلب سلطات الاحتلال الجديد عن طريق السفارة البريطانية في (٤ حزيران) « ان يكون لبريطانيا مطلق الحرية خلال الحرب بأن تصنع قواتها البرية والجوية في أية نقطة (مركز) في العراق مما تجده ضرورياً للدفاع المشترك » وطلبت أيضاً وضع الرقابة على المخابرات والسيطرة العسكرية التامة على ميناء البصرة ومنطقة القاعدة العسكرية البريطانية وشط العرب والنقاط المؤدية اليه .

وقد وافقت وزارة المدفعي على هذه الطلبات ، والواقع ان هذه الموافقة كانت صورية لأن الجيوش البريطانية كانت قد احتلت العراق وتدفقت عليه قواتها بموجب الخطة العسكرية المقررة ، ووضعت وسائل النقل البرية والنهرية والموانئ والسكك الحديد كافة تحت تصرف بريطانيا .

قامت وزارة المدفعي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا في (٩ حزيران ١٩٤١) وكان عدم قطع العلاقات مع ايطاليا عندما دخلت الحرب الى جانب المانيا سبباً من اسباب توتر العلاقات بين بريطانيا وحكومة رشيد عالي الكيلاني . وبدأت الوزارة باخلاء جهاز الدولة من العناصر القومية الثورية والغت عقود اكثر من (١٠٠) مدرس عربي (من سوريا ومصر ولبنان وفلسطين) واجرت تغييرات في سلك الشرطة والسلك الدبلوماسي .

وبالرغم من الاجراءات الكثيرة التي اتخذتها وزارة المدفعي لاعادة الامن والنظام وتسيير ماكنة الدولة ، لم تلق هذه الوزارة ارتياحاً عند الانكليز الذين طالبوا بحل الجيش العراقي واعتقال جميع من ساهم أو شارك أو عطف على ثورة العراق وجمع هؤلاء الذين سمتهم بالرتل الخامس وابعادهم عن ساحة العمل السياسي وتهييج الرأي العام ، فطالبت بانشاء معتقل أو معتقلات وارسال قادة الحركة القومية اليها حتى تتحسن الحالة الحربية أو تنتهي الحرب . ولكن رئيس الوزراء لم يكن يميل الى تأييد فكرة انشاء المعتقلات الأمر الذي اثار عليه الانكليز والوصي معاً فتقدم استقالته في (٢١ ايلول ١٩٤١)[٣٦] .

عهد الوصي الى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في (٩ تشرين الاول ١٩٤١) وبدأت عملها بانسجام تام مع السفارة البريطانية وازداد تدخل

الانكليز اكثر من ذي قبل . وكان اهم عمل قامت به في السياسة الخارجية اعلان الحرب على دول المحور وانضمام العراق الى ميثاق الامم المتحدة .في كانون الثاني ١٩٤٣ ، وطرح نوري السعيد في عام ١٩٤٢ فكرة وحدة الهلال الخصيب الذي يضم بالاضافة الى العراق ، سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ، الا ان هذا المشروع اصطدم بتصاعد الحركة الوطنية في سوريا .

وتعرض الجيش العراقي الى تصفية تكاد تكون كاملة بعد فشل ثورة ١٩٤١ ، فقد احيل عدد كبير من الضباط الشباب القوميين على التقاعد ، وجرد الجيش من القيادة الكفوءة وروح القتال والوسائل المادية التي تلزمة للدخول في معارك نظامية . واصبح هدفه المحافظة على الأمن الداخلي فقط ، وخضع لسيطرة الضباط الاستشاريون البريطانيون المعروفون بنزعتهم الاستعمارية .اما الشرطة فلقيت عناية خاصة لانها قوات موالية وصرفت عليها المبالغ الطائلة وزاد عدد افرادها زيادة مضطردة ، واصبح واجبها مراقبة العناصر القومية المعادية لبريطانيا ، وتعقب هذه العناصر في المدارس والكليات ودور السينما ومحلات اللهو ، وترصد حركاتهم وتسجيل اقوالهم .

تعززت سياسة الاعتقال في عهد نوري السعيد ، فازداد عدد المعتقلين في الفاو بحيث تجاوز (٧٥٠) معتقلا فقررت الحكومة جمعهم في مقر حامية العمارة ، وكان كفيلاً بدخول اي شخص المعتقل اذا اشتبه بأنه .اشترك أو ساند الثورة ، ولا يستلزم ذلك اجراءات طويلة وتحقيقات دقيقة ، وقامت وزارة نوري السعيد ايضا بالغاء المنظمات الجماهيرية القومية ، ومنها نادي المثنى بن حارثة الشيباني بحجة اشتغال اعضائه في السياسة وسيطرت على ممتلكاته ووضعت بنايته تحت تصرف الانكليز الذين اتخذوها ناديا لجمعية اخوان الحرية ومنبراً لمهاجمة رجال الحركة القومية . واغلقت جمعية الجوال العربي وهي جمعية عربية ثقافية ساهم اعضاؤها بجهود واضح في دعم الثورة ومقاومة الاحتلال .

اما بالنسبة لقادة الثورة ، فقد الفت وزارة جميل المدفعي السابقة مجلساً « عرفياً » واجرت محاكمة غيابية وصدر الحكم باعدام رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي وصلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وعلي محمود الشيخ علي وامين زكي ، وبالاشغال الشاقة على عدد آخر . وبعد ان اصبح نوري السعيد رئيساً للوزارة قامت بريطانيا بتسليم القادة الذين ابعدتهم الى روديسيا الى الحكومة العراقية التي اعادت محاكمتهم حضورياً فحكمت في (٤ مايس ١٩٤٢) على العقيدين فهمي سعيد ومحمود سلمان ومعهم يونس السبعاوي بالاعدام ، وقد نفذ الاعدام في اليوم التالي رغم المعارضة الجماهيرية الواسعة . وحكم بعد ذلك على العقيدين كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ بالاعدام ايضاً . وقد نفذ حكم الاعدام

بالشهيد الصباغ في يوم (١٦ تشرين الاول ١٩٤٥) وعلقت جثته على باب وزارة الدفاع . وحكم على عدد كبير اخر بالسجن لمدة مختلفة ، وهكذا كان مصير ابطال الحركة الوطنية تلك الحركة التي قامت للدفاع عن استقلال العراق ومصالح الامة العربية ضد العدوان البريطاني .

قامت وزارة نوري السعيد بتعديل الدستور لزيادة صلاحيات الملك الذي اعطي حق اقالة الوزارة ، وحق الملك في اصدار مراسيم لها قوة قانونية في عطلة المجلس لاتخاذ تدابيرمستعجلة لحفظ النظام والأمن العام ، وكان الهدف من التعديل معالجة مشكلة تكرر الانقلابات العسكرية ، لكن هذه المعالجة جاءت سطحية ومغلوطة ومنافية للروح الديمقراطية بدلا من معالجتها معالجة صحيحة باطلاق الحرية للجماهير وجعل الانتخاب مباشراً ، والحد من النفوذ الاقطاعي ، والعمل على اصلاح ما في البلاد من تأخر وفساد .

مظاهر الاحتلال البريطاني الثاني للعراق

أ ـ تزايد النشاط البريطاني :

استغلت بريطانيا فشل الثورة ، وعودة الساسة القدماء ، وحمايتها لهم وابتعاد الجماهير الشعبية عنهم ، كما استغلت ظروف الحرب لفرض ارادتها المطلقة وتثبيت نفوذها ، فعاد كثير من المستشارين البريطانيين الى الوزارات العراقية ، واسندت لهم مديريات عامة ووظائف كثيرة ، وفرضوا باسماء شتى كمشاورين سياسيين وضباط ارتباط . ونشطت دائرة العلاقات في السفارة ، واسست لها شبكة واسعة من العملاء منشبين في جميع فروع الادارة الحكومية والمدارس العالية والمؤسسات الاهلية . وقامت السلطات البريطانية بانشاء مكاتب للارشاد والثقافة والدعاية . كما عملت على اقامة نوادي رياضية واجتماعية مختلفة بقصد محاولة ابعاد الشعب العراقي عن الاهتمام بالامور السياسية ، وقد اشتهر منها مايسمى بـ (نوادي اخوان الحرية).

واصبح العراق بعد فشل الثورة قاعدة عسكرية للقوات البريطانية والقوات الحليفة « مقر القيادة المشتركة للعراق وايران ـ بايفورس » فعقد في بغداد مؤتمر في (أيلول ١٩٤١) حضره سفراء بريطانيا وقادة الجيوش في الشرق الاوسط ، وقرر المؤتمر جعل العراق منطقة دفاع ومواصلات ، فبدأت القوات البريطانية ببناء الثكنات والبنايات العسكرية في مختلف مناطق العراق . وأنشأت المطارات والقواعد الجوية ، واسرعت في تبليط الطرق الستراتيجية العسكرية ، وعملت على

تطوير ميناء البصرة للاغراض العسكرية . وقد بلغ عدد القوات البريطانية في نهاية عام ١٩٤٢ حوالي (١٠٠) الف جندي تضمهم فرقتان بريطانيتان وكتيبة مدرعة بريطانية وثلاث فرق هندية ، وفرقة بولونية واحدة . وكانت الحكومة العراقية بالاتفاق مع بريطانيا ملزمة بتوفير كل الخدمات وتهيئة كل قضايا الاطعام والاحتياجات الأخرى لجيش الاحتلال وللعمال العراقيين الذين يشتغلون معهم[٢٧] .

بقي العراق محتلاً من قبل القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية والى عام ١٩٤٧ ، حيث اجليت هذه القوات ماعدا القواعد العسكرية في الحبانية والشعيبة .

ب ـ اضطراب الاحوال الاقتصادية :

اضطربت الاحوال التجارية والمالية عند قيام الحرب العالمية الثانية واحتكرت المواد الغذائية وارتفعت الاسعار من قبل بعض التجار ، الا ان حكومة الكيلاني اتخذت اجراءات اقتصادية حاسمة لوضع حد للمتلاعبين بالاسعار وتأليف لجان شعبية .

ازدادت مشكلة التموين تعقيداً ، وخاصة بعد توسع نطاق الحرب ، وهجوم المانيا على الاتحاد السوفيتي ودخول الولايات المتحدة الحرب ، ويمكن ان نعتبر تحديد التصدير لبعض البضائع من البلاد المتحاربة او انقطاعها بتاتاً عاملاً رئيساً في ظهور مشكلة التموين ، إضافة الى عوامل اخرى مهمة هي :

١ . انقطاع الاستيراد عن الاقطار المجاورة من البلاد التي اعتادت ان تستورد منها ، وهجوم تجار تلك الدول على الاسواق العراقية ، لابتياع البضائع وتصديرها الى بلادهم .
٢ . رداءة موسم الزراعة في العراق وفي الاقطار المجاورة في المواسم السابقة ، مما ادى الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية بصورة عامة .
٣ . القوات البريطانية التي تواردت الى العراق بأعداد كثيرة ، وحاجة هذه القوات الى مواد الاعاشة مما ادى الى شحة البضائع الاستهلاكية .
٤ . التضخم النقدي ، حيث ازدادت العملة المتداولة زيادة كبيرة نتيجة لازدياد رؤوس الاموال المستغلة في التجارة ، ونفقات القوات البريطانية في العراق[٢٨] .

لقد عانت الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وكذلك الموظفين واصحاب الدخل المحدود من وطأة الغلاء وارتفاع الاسعار اكثر من غيرهم ، فقد اخذت الاسعار ترتفع

كل يوم في حين بقيت قدراتهم الشرائية ثابتة ، الأمر الذي ادى الى سيادة روح التذمر فحدثت مظاهرات واضرابات جماهيرية تطالب بمكافحة الغلاء وتحسين الاحوال المعيشية . وقد حاولت الحكومة معالجة الازمة الاقتصادية والسيطرة على بعض البضائع وتحديد توزيعها بالبطاقات والسيطرة على استيراد بضائع اخرى . وتحديد تصدير البضائع التي يحتاجها القطر ، ولما رأت عدم جدوى هذه الاجراءات قررت احداث وزارة التموين عام ١٩٤٤ ، الا ان الجهاز الاداري كان فاسداً ومرتشياً لذا استمرت الازمة حتى نهاية الحرب .

جـ ـ السياسة الخارجية :

بعد فشل ثورة العراق في (نيسان ـ مايس ١٩٤١) سارعت الحكومة العراقية الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا في (٩ حزيران ١٩٤١) . كما بادرت الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فشي الفرنسية واليابان في (١٧ تشرين الثاني ١٩٤١) ، وفي اذار ١٩٤٢ عقدت معاهدة للصداقة والتجارة مع الصين ، وفتحت قنصلية عراقية في واشنطن . وكان اهم عمل قامت به وزارة نوري السعيد اعلان الحرب على دول المحور وانضام العراق الى ميثاق الامم المتحدة في كانون الثاني ١٩٤٣ . وفي مجال العلاقات العربية قدم نوري السعيد في عام ١٩٤٣ مشروعاً للاتحاد العربي عرف باسم «مشروع الهلال الخصيب» لتكوين دولة اتحادية تضم العراق وبلاد الشام (سورية ولبنان وفلسطين والاردن) ، لكنه اخفق في تحقيقه .

الاوضاع العامة في العراق في نهاية الحرب العالمية الثانية

اجراءات وزارة حمدي الباجة جي :

تعرضت وزارة نوري السعيد الثامنة الى انتقادات عنيفة من مجلس الامة والصحافة ، وتركزت الانتقادات على استخدام الحكومة الضغط والتهديد والاغراء والدس والتزوير وغيرها من الوسائل لضرب كل معارضة والعمل على تزوير الانتخابات النيابية بحيث كان النواب يعينون من قبل الحكومة تعيناً[٢٩]

وازاء تلك الانتقادات قدم السعيد استقالته في (٢٣ مايس ١٩٤٤) واختار الوصي حمدي الباجة جي لتأليف الوزارة الجديدة ، والباجة جي كان في العقد السادس من عمره استوزر للاوقاف والشؤون الاجتماعية . وشكل وزارته في (٣ حزيران) التي قيل عنها انها «وزارة الوصي» لتدخل الوصي في اختيار اعضائها[٣٠] .

اعلن الباجة جي . كما جرت العادة بأن هدف وزارته « خدمة البلاد والنهوض بها في شتى نواحي الحياة ، والعمل على رفاهية الشعب » ، وانه سيعمل على تنظيم التموين لتطمين رغبات الشعب وسد احتياجاته . واستتباب الامن في البلاد ؛ وزيادة كفاءة الموظفين وتحسين سمعتهم وحسن قيامهم بواجباتهم[31] ، لكن الوزارة لم تنفذ من منهاجها شيئاً يذكر ، اذ سرعان ماحدثت الخلافات بين اعضائها بسبب رغبة بريطانيا بتقليص الجيش العراقي والتخلص من قادته الوطنيين الذين اظهروا العداء لبريطانيا خلال احداث الثورة عام ١٩٤١ .

قدم رنتن ، المفتش البريطاني في الجيش العراقي اقتراحاً الى الحكومة طالب فيه بتقليص وحدات الجيش ، والغا فرقتين من الفرق الاربع ، وهدفه من ذلك اضعاف الجيش وتمكين بريطانيا من ابقاء قواتها في الاراضي العراقية . الامر الذي عارضه تحسين علي وزير الدفاع الذي ادرك بأن اكثر من (٤٠٠) ضابط سيكونون خارج الملاك باحالتهم على التقاعد ، الامر الذي دفع الباجة جي الى تقديم استقالته بهدف التخلص من وزير الدفاع ، واعاد تشكيلها مرة ثانية في (٢٩ آب ١٩٤٤) وضمت جميع اعضاء الوزارة السابقة عدا تحسين علي . واستمرت هذه الوزارة ثمانية عشر شهراً ، وكانت اطول وزارة عراقية مخضرمة عملت حوالي السنة في ظروف الحرب ، والاشهر الستة الاولى من عهد السلم[32] . وحدثت في عهد هذه الوزارة تطورات سياسة هامة على الصعيدين الخارجي والداخلي . ففي السياسة الخارجية عملت الوزارة على اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في آب ١٩٤٥ ، وعين اول وزير مفوض للاتحاد السوفيتي في بغداد هو كريكوري تتسيف زالتزيف M.krikori Titovith Zaltzev ، اما اول وزير عراقي مفوض في موسكو فهو عباس مهدي . كما تم تأسيس جامعة الدول العربية ، وشارك العراق في تأسيس منظمة الامم المتحدة ١٩٤٥ مما شجع على المطالبة بتعديل أو الغاء معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية لتعارضها مع مبادىء ميثاق الامم المتحدة . وفي السياسة الداخلية انتعشت الحركة الوطنية .

قوة الحركة الوطنية ومطالبتها بالاصلاح السياسي والاقتصادي

قاسى العراقيون كثيراً خلال الحرب العالمية الثانية ، وانعدمت الحريات واعلنت الاحكام العرفية ، وصدرت الانظمة التي قيدت الحريات الشخصية وحرية الصحافة وارتفعت الاسعار وفقدت الحاجات الاساسية . وكان العراقيون يتوقون الى انتهاء الحرب والحصول على الحياة الجديدة التي وعدوا بها[٣٣] . وقد ساعد انتشار الوعي السياسي ، والاذاعات والدعاية التي وعدت الشعب بالحياة الجديدة عند انتهاء الحرب ، على تطور الحركة الوطنية واشتداء ساعدها ، وتوحيد اهدافها للحصول على الاستقلال التام ، وجلاء الجيوش الاجنبية المحتلة ، والغاء او تعديل المعاهدة العراقية البريطانية .

وعلى الصعيد الداخلي بدأت الحركة الوطنية بالدعوة الى تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمل على اقامة التنظيمات المهنية والنقابية واصبحت قضية الارض وتحرير الفلاح وانقاذه من الاستغلال والفقر والمرض هدفاً مهماً من اجل تخفيف الفوارق الاجتماعية ، والعمل على استثمار الارض ، وزيادة الانتاج الزراعي ، وتحسين طرق الفلاحة ، ولتحقيق ذلك طالبت الحركة الوطنية بـ :

١ . توزيع الاراضي الاميرية الصرف على الفلاحين ، وتطبيق الاصلاح الزراعي .
٢ . الاهتمام بمشاريع الري والبزل
٣ . زيادة راسمال المصرفين الصناعي والزراعي وقيام الاخير بمساعدة الفلاحين ، وجلب آلالات الزراعية الحديثة ، وتأجيرها للفلاحين باجور زهيدة .
٤ . تأسيس جمعيات تعاونية زراعية ، تضمن حقوق الفلاح ، وترفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي .

وادى تدهور الاوضاع الاقتصادية الى اتساع نطاق الاضرابات العمالية للمطالبة بزيادة الاجور ، وتطبيق قانون العمل ، ومنع تشغيل الاطفال ، وتهيئة العمل للعاطلين ، واجازة النقابات العمالية ، وبالفعل فقد اجيزت بعض النقابات في اواخر الحرب العالمية الثانية .

وظهر الطلاب كقوة وطنية طالبت بالتنظيم الطلابي وتقوية الروابط بين الطلبة العرب عن طريق السفرات . وتحسس الطلاب مشاكل العراق والامة العربية . فوقفوا مع نضال الشعب العربي في سوريا ولبنان ضد اعتداءات سلطة الانتداب الفرنسي ، وعملوا على مساندة القضية الفلسطينية ، واستثمروا كافة المناسبات الوطنية والقومية لاظهار العاطفة القومية تجاه نضال الشعب العربي في ارجاء وطنه .

وكان الشعب العراقي ينتظر خطاب الوصي في افتتاح مجلس الامة في (كانون الاول ١٩٤٥) ، وهو اول اجتماع يعقد للمجلس بعد انتهاء الحرب لمعرفة خطة الحكومة في عهد السلم الجديد ، ومدى الاستجابة للمطالب الشعبية ، بعد التضحيات التي تحملها العراقيون خلال الحرب ، الا ان الخطاب لم يتناول سوى امور عامة ، وجاء مخيباً للآمال وللتطلعات نحو الحرية والاستقلال .

تأسيس جامعة الدول العربية ودور العراق فيها :

بعد فشل مشروع الهلال الخصيب الذي طرحه نوري السعيد عام ١٩٤٣ ، عمل السعيد تحت اشراف ورعاية بريطانيا التي كانت تريد ابقاء سيطرتها الاستعمارية على الاقطار العربية لتأسيس (جامعة الدول العربية .) ولتحقيق هذه الغاية قام بزيارات لبعض الاقطار العربية فزار القاهرة في عام ١٩٤٣ واجتمع مع مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر ، لكنه اخفق في الاتفاق حول الجامعة العربية نظراً لتصادم المطامح الهاشمية مع المطامح المصرية التي ترمي كل منها الى قيادة الوطن العربي[٣٤] .

وبعد استقالة وزارة نوري السعيد وتأليف وزارة حمدي الباجه‌جي استؤنفت الاتصالات المصرية العراقية للتوصل الى اتفاق حول تأسيس الجامعة العربية . وعقد المؤتمر العربي العام في اواخر تموز واوائل آب ١٩٤٤ ، وشارك فيه وفد عراقي برئاسة حمدي الباجه‌جي ، وقرر المؤتمر تشكيل لجنة تحضيرية تتولى اعداد مشروع الجامعة العربية ، وقد اجتمعت اللجنة في الاسكندرية في كانون الاول ١٩٤٤ ووضعت ميثاق الجامعة العربية ، وعقد اجتماع في القاهرة لتوزيع الميثاق في (٢٢ اذار ١٩٤٥) . وجاء انشاء الجامعة العربية وفقاً للمبادىء الاساسية التالية :

١ ـ المساواة بين الدول الاعضاء .
٢ ـ احترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمالها .
٣ ـ فض المنازعات بين الدول الاعضاء بالوساطة والتوفيق دون اللجوء الى القوة .
٤ ـ حظر عقد معاهدات مع الدول الاعضاء او الدولة الاجنبية تتعارض مع احكام الميثاق وروحه .
٥ ـ عدم اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة العربية او بأحد اعضائها .
٦ ـ التعاون مع الهيئات الدولية لضمان الامن وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

اما المهام الاساسية للجامعة العربية فهي :

١ ـ توثيق الصلات بين الدول الاعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

٢ ـ السهر على تنفيذ ماتبرمه الدول الاعضاء من اتفاقات تنطوي على التعاون في مختلف الشؤون الاقتصادية والثقافية والقضائية ... الخ .

٣ ـ تحقيق الأمن العربي بفض المنازعات التي تنشب بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية[٣٥] .

٤ ـ ولعب العراق ، بعد تأسيس الجامعة العربية دوراً في تقوية التعاون العربي والعمل على سيادة التفاهم والتصافي بين الاقطار العربية ، وساعد على ذلك كون حمدي الباجةجي من رجال السياسة العراقية الجدد الذين لم تكن لهم خلافات سابقة مع رجال السياسة العرب الآخرين[٣٦] . واتخذت الجامعة العربية مواقف ايجابية ازاء القضية الفلسطينية ، وضد اعتداءات الفرنسيين المتكررة على سوريا ولبنان .

خطاب الوصي عبدالأله (٢٧ كانون الاول ١٩٤٥) :

استمر انتقاد الحركة الوطنية للحكومة ، وتطورت مفاهيم العمل السياسي ، وازداد الوعي في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتغيرت السياسة البريطانية تغييراً طفيفاً بعد فوز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٥ ، ومانشر من دعايات حول مناصرته لقضايا التحرر والديمقراطية ، كل ذلك دفع عبدالاله الى عقد اجتماع لاعضاء مجلس الامة في (٢٧ كانون الاول ١٩٤٥) والقى خطاباً سياسياً خطيراً كان مفاجأة لرئيس الوزراء وللمشتغلين بالامور السياسية .

تناول الخطاب تطور الوضع في العراق خلال الحرب العالمية الثانية ، وزعم ان توقف الاصلاح يرجع الى قيام الحرب ، والانشغال في اعداد الخطط والتشريعات المقتضية لمواجهة ظروفها المفاجئة ، وضمان سلامة القطر العراقي ، واضاف الوصي بأنه لايريد تكرار الانقلابات العسكرية بسبب غياب الحكومة البرلمانية الحقيقية . وحدد اركان السياسة العراقية الجديدة بالعمل على تحقيق الامور الاتية :

١ ـ الصيانة الاجتماعية : وتستهدف ايجاد العمل للعاطلين ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين ، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي للمعوزين وصيانة كرامة الفرد وحياته .

٢ ـ العدل الاجتماعي : ويعني المساواة بين العراقيين ، وتظافر الجهود باخلاص لالغاء اي عامل من شأنه التفرقة بين العراقيين ، ليصبح الشعب كله كتلة واحدة مرصوصة البنيان تتعاون على انهاض البلاد والذود عن حياتها .

٣ ـ اعداد جيل من الشباب لتولي اعباء الحكم والمسؤوليات ، وانشاء الاحزاب السياسية واصلاح قانون الانتخابات.[٣٧]

حاولت الحركة الوطنية وضع الوعود موضع التنفيذ عن طريق الضغط على الحكومة للقيام بالاصلاح ، وقد اثبت تطور الاحداث في العراق، أن مباديء الاصلاح التي تضمنها الخطاب قد بقيت حبراً على الورق ، لتمسك الفئة الحاكمة بمصالحها وتضحيتها بمصالح الاغلبية من ابناء الشعب . وقد قدم الباجةجي استقالة وزراته في (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦) .

الفصل السابع

تطور الحركة الوطنية في العراق ودور حزب البعث العربي الاشتراكي فيها

الاحزاب السياسية العلنية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً : اجازة الاحزاب السياسية العلنية :

أدرك الوصي قوة الاتجاهات السياسية الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصاعد الحركات الوطنية في مختلف بلدان العالم الثالث ، فأراد تشكيل حكومة تطمئن رغبات الوطنيين وتمتص نقمتهم على الاوضاع السائدة ، وتنهي حالة الحرب وتنقل البلاد الى عهد جديد ، فوقع اختياره على توفيق السويدي لتأليف الحكومة الجديدة .

بدأ السويدي إستشاراته مع بعض العناصر والوجوه الجديدة التي كان يعتقد بأنها (عناصر قومية نظيفة) ومشهود لها (بالكفاءة والوطنية والنزاهة والسمعة الحسنة) مما يجعل الوزارة مقبولة ومحبوبة في نظر الشعب[1] فشكل وزارته في (٢٣ شباط ١٩٤٦) وضمت بعض الوزراء ممن عرفوا بالوطنية والرغبة في إنهاء الاحوال الاستثنائية من امثال سعد صالح ، وزير الداخلية ، وعبد الوهاب محمود ، وزير المالية ، وعبد الهادي الظاهر ، وزير الاقتصاد ، فاستقبلت الوزارة الجديدة بتفاؤل واسع من الاوساط الوطنية والصحافة العراقية[2] .

أعلنت الوزارة الجديدة أنها ستسعى الى نقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم الجديدة بالغاء الاحكام العرفية وسد المعتقلات ورفع الرقابة عن الصحافة ،

والسماح بتأسيس الاحزاب السياسية ، وتشريع قانون جديد للانتخاب ، والعناية بالفلاحين وتحسين حالتهم وتوزيع الاراضي عليهم . وفي السياسة الخارجية وعدت الوزارة بتعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية لجعلها تنسجم مع روح ميثاق الامم المتحدة . وفي السياسة العربية تسعى الى تعزيز جامعة الدول العربية والحفاظ على حقوق عرب فلسطين ومساعدتهم في شتى المجالات[٣] .
وأجازت وزارة السويدي في نيسان ١٩٤٦ خمسة أحزاب سياسية هي :

١ ـ حزب الاستقلال :

بدأ التفكير في تأسيس حزب قومي عربي عندما كان القوميون في المعتقلات ، بعد إخفاق ثورة العراق سنة ١٩٤١ . وكان فائق السامرائي صاحب الفكرة والداعي لها .[٤]

وتجددت الاتصالات بين القوميين ، بعد الخروج من المعتقلات في نهاية الحرب وتبلورت اهداف الحزب المقترح في الدعوة الى استكمال سيادة البلاد واستقلالها وتحريرها من كل نفوذ اجنبي ، وتحرير الاقطار العربية الاخرى من السيطرة الاستعمارية وتوحيدها في دولة عربية واحدة[٥] . واقنع الشباب القومي محمد مهدي كبة ، وكبة من الزعماء القوميين الذين أسهموا في النشاط القومي منذ مطلع الثلاثينات ، ليكون على رأس الهيئة المؤسسة للحزب .

قدم محمد مهدي كبه وزملاؤه داؤد السعدي وخليل كنة واسماعيل الغانم وفاضل معله وعلي القزويني وعبد المحسن الدوري ورزوقي شماس وعبد الرزاق الظاهر ، طلباً الى وزارة الداخلية في (١٢ آذار ١٩٤٦) لتأسيس حزب (الاستقلال) وارفقوه بالنظام الاساسي للحزب . وكان من ضمن طالبي التأسيس محمد صديق شنشل وفائق السامرائي ، فطالب وزير الداخلية سعد صالح باستبعادهما من الهيئة المؤسسة لان وجودهما قد يفسر بأنه استنفزاز للجهات العليا ، لمساهمتها الفعالة في ثورة العراق عام ١٩٤١ ، فيؤدي ذلك الى عرقلة الحياة الحزبية[٦] . والملاحظ على اعضاء الهيئة المؤسسة أن اغلبهم من المثقفين المحامين المعروفين بالنضال القومي ، وقد وصفوا بأنهم من القوميين الموالين لرشيد عالي الكيلاني ، ولهم مواقف معروفة معادية للغرب[٧] .

أجازت وزارة الداخلية تاسيس (حزب الاستقلال) في (٢ نيسان ١٩٤٦) هدف الحزب في سياسته الخارجية الى العمل على تعزيز كيان العراق الدولي ، وتحقيق سيادته الكاملة والسعي لتبديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية تبديلاً يطمئن السيادة الوطنية .

أما في السياسة العربية فهدف الى مساندة الاقطار العربية التي ترزخ تحت السيطرة الاستعمارية للحصول على استقلال وحق تقرير مصيرها ، والعمل على تحقيق الوحدة العربية .

وقد أولى الحزب القضية الفلسطينية إهتماماً خاصاً وجعل من أول واجباته مكافحة الصهيونية ومقاومة إنشاء كيان صهيوني في فلسطين أو في قسم منها .

أما في السياسة الداخلية ، فقد دعا الحزب الى إقامة حياة دستورية صحيحة باصلاح قوانين الانتخاب والادارة ، وتعزيز استقلال القضاء ، ورفع مستوى الصحافة والعناية بالجيش وتثقيفه بالروح الوطنية ، واصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي والثقافي واحترام القوميات الاخرى .

وفي مجال السياسة الاقتصادية والمالية ، دعا الحزب الى محاربة البطالة والفقر والتقشف الاقتصادي ، بتوزيع الاراضي الزراعية توزيعاً عادلاً ، وحل مشكلة الارض ، واستثمار جميع الموارد الزراعية وزيادة الانتاج ، وتصنيع البلاد بالتعاون مع الاقطار العربية الاخرى ، ومساهمة الدولة في المشاريع الصناعية كافة بما لايقل عن نصف رأس المال .

وعالج منهاج الحزب مختلف القضايا الاجتماعية والتربوية والصحية ، فدعا الى رفع مستوى معيشة العمال ، وتعيين حد أدنى للاجور والضمان الاجتماعي وفي مجال التربية دعا الحزب الى اتباع سياسة قومية تربوية ترتكز على التقاليد العربية الثقافية ، والحاجات العملية التي يتطلبها البعث الجديد[٨] .

برز من قادة الحزب كل من محمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وارتبط نشاط الحزب بنشاط قادته الثلاثة ، واصدر الحزب عند تأسيسه جريدة لواء الاستقلال ، وهي الجريدة الناطقة بلسان الحزب ، وواصلت الصدور بصورة متقطعة حتى الغاء الاحزاب السياسية في عام ١٩٤٥ ، كما أصدر الحزب جرائد أخرى منها صدى لواء الاستقلال واليقظة . وقد أسهمت جرائد الحزب في متابعة تطور الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوضيح مواقف الحزب من تلك الاحداث . والحق يقال ان جرائد الحزب جميعها اتصفت بالجرأة والشجاعة في نقد الفئة الحاكمة وكشف عيوبها ، وشحذ الرأي العام لمقاومة اجراءاتها وفضح خططها ونواياها ضد الحركة الوطنية .

سياسة الحزب القومية :

أولى الحزب القضايا القومية جانباً كبيراً من اهتمامه ـ وكانت قضية فلسطين القضية الاساسية في سياسته واستراتيجيته . وكان الحزب يرى ان سياسة الدبلوماسيات وسياسة الاحتجاجات والاعتماد على نبل بريطانيا ومطالبتها بالرجوع الى الحق قد ظهر افلاسها . ولهذا دعا الحزب الى المقاومة الشعبية العربية ومساندة عرب فلسطين ، وتنظيم حركة شاملة لانقاذ اراضي فلسطين تتعاون فيها الحكومات العربية وابناء الشعب العربي ، فتخصص الحكومات في ميزانياتها مبالغ كافية لانقاذ الاراضي ويتبرع الشعب بالمال لذلك[١].

لعب الحزب دوراً فعالاً في اثناء الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ فعمد الى حشد الجماهير للضغط على الحكومة للمساهمة الفعالة في انقاذ فلسطين ، وارسال الجيش العراقي للدفاع عنها ، ومساعدة المجاهدين الفلسطينيين بالسلاح والعتاد . وطالب الحزب باعادة الفتوة والتدريب العسكري بين طلاب المعاهد العالية والشباب القومي . وأدان مواقف الدول الكبرى والتواطؤ الامريكي ـ البريطاني لخلق الكيان الصهيوني .

وساند الحزب الحركات الاستقلالية في الوطن العربي ، في سوريا ولبنان واقطار المغرب العربي والاحواز . وانبرت جرائد الحزب تدافع عن حقوق العرب في تلك الاقطار ، وتطالب باجراء استفتاء باشراف هيئة دولية محايدة لتقرير مصيرها بنفسها . وأيد الحزب استقلال ليبيا (طرابلس وبرقة) ووحدتها ورفض اية سيطرة أجنبية على أي جزء من اجزاء الوطن العربي ، سواء على شكل انتداب أم وصاية دولية أم معاهدة .

أدرك حزب الاستقلال ان تحقيق الاهداف القومية لايتم عن طريق جامعة الدول العربية التي اضعفتها الخلافات بين الحكومات العربية والسيطرة الاجنبية فسعى الى تأسيس منظمة عربية عامة ، تمثل الشعب العربي تضم جميع المنظمات السياسية ذات الاتجاه القومي التقدمي ، ويبدو أن هذه الفكرة كانت تراود حزب البعث العربي الاشتراكي فبادر الى تأييدها . وأيدتها الاحزاب والمنظمات في الاقطار العربية الاخرى ، وبخاصة في مصر وسوريا وفلسطين ، لكن الحكومات العربية وقفت ضدها بشدة ، واعتبرت وجود منظمة شعبية إضعافاً لجامعة الدول العربية ، ففشلت جميع المساعي العربية لتحقيقها .

نهاية الحزب :

بدأت قواعد الحزب الشابة بتوجيه النقد الى زعماء الحزب ، بعد مشاركة رئيسه محمد مهدي كبة في وزارة محمد الصدر التي ألفت في شباط ١٩٤٨ وبدأ الشباب يتأثر بأفكار حزب البعث العربي الاشتراكي التي تسربت الى العراق في ذلك الوقت . وقد حاول الحزب في مؤتمره السنوي عام ١٩٥٣ احداث بعض التطور في افكاره ونظريته ، وذلك بالتركيز على النواحي الاجتماعية والمناداة بالاشتراكية ، لكنه لم يوضح طبيعة المفاهيم الاشتراكية التي يسعى لتحقيقها ، عدا الاشارة الى ان حزب الاستقلال تضامني لايؤمن بالطبقية بل يعمل على ازالة الفوارق القائمة ، ويعتبر الامة جماعة وافراداً جبهة واحدة لتحقيق الاهداف الوطنية .

تعرض الحزب للتعطيل للمرة الاولى في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ، ولكنه عاد الى مزاولة نشاطه في ايلول ١٩٥٣ ، واستمر في النشاط ، السياسي حتى قيام نوري السعيد بحل الاحزاب السياسية في عام ١٩٥٤ ، ومع ذلك استمر قادته في النشاط السياسي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

٢ ــ حزب الاحرار :

يرجع حزب الاحرار في تكوينه ونشأته الى تكتل بعض النواب ورجال السياسة القدماء والعناصر الموصوفة بالاعتدال ، فكانت مع خطة الحكم آنذاك وسارت ضمن الاطار الدستوري للوضع القائم . وكان مقرراً ان يكون نوري السعيد رئيساً للحزب ، فضلاً عن بعض العناصر الجديدة التي كان يراد لها التهيؤ لتولي الحكم بعدئذ . وعند تاليف وزارة توفيق السويدي ، تقدمت مختلف الجماعات بطلب لتأسيس احزاب سياسية ، ولما كان نوري السعيد في تركيا للمفاوضة من اجل عقد المعاهدة العراقية ــ التركية ، وقع طلب التأسيس كامل الخضيري ومعه السيد النقيب ومحمد فخري الجميل ومحمد جواد الخطيب ونوري الاورفلي وعبد العزيز السنوي ، واجتمعت الهيئة المؤسسة وانتخبت كامل الخضيري رئيساً للحزب وداخل الشعلان معتمداً عاماً ومحمد فخري الجميل سكرتيراً عاماً للحزب(١٠) .

وعندما عاد نوري السعيد الى العراق ، كانت الظروف قد تغيرت في العراق ، فبعد أن شجعت السلطة تأسيس الاحزاب ، بدأت تخشى وجودها ، فانصرف نوري السعيد عن فكرة الحزب ، وبدأ بمعارضة وزارة توفيق السويدي واسقاطها . اما السويدي فقد إنضم ومعظم اعضاء وزارته المستقيلة الى حزب الاحرار ، واصبح السويدي رئيساً للحزب ، وسعد صالح نائباً للرئيس ، وقد اضفى وجوده ، مع بعض نواب المعارضة ، على الحزب نوعاً من المعارضة للسلطة القائمة .

نهاية الحزب :

بدأت قواعد الحزب الشابة بتوجيه النقد الى زعماء الحزب، بعد مشاركة رئيسه محمد مهدي كبة في وزارة محمد الصدر التي ألفت في شباط ١٩٤٨ وبدأ الشباب يتأثر بأفكار حزب البعث العربي الاشتراكي التي تسربت الى العراق في ذلك الوقت . وقد حاول الحزب في مؤتمره السنوي عام ١٩٥٣ احداث بعض التطور في افكاره ونظريته ، وذلك بالتركيز على النواحي الاجتماعية والمناداة بالاشتراكية ، لكنه لم يوضح طبيعة المفاهيم الاشتراكية التي يسعى لتحقيقها ، عدا الاشارة الى ان حزب الاستقلال تضامني لايؤمن بالطبقية بل يعمل على ازالة الفوارق القائمة ، ويعتبر الامة جماعة وافراداً جبهة واحدة لتحقيق الاهداف الوطنية .

تعرض الحزب للتعطيل للمرة الاولى في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ، ولكنه عاد الى مزاولة نشاطه في ايلول ١٩٥٣ ، واستمر في النشاط السياسي حتى قيام نوري السعيد بحل الاحزاب السياسية في عام ١٩٥٤ ، ومع ذلك استمر قادته في النشاط السياسي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

٢ ـ حزب الاحرار :

يرجع حزب الاحرار في تكوينه ونشأته الى تكتل بعض النواب ورجال السياسة القدماء والعناصر الموصوفة بالاعتدال ، فكانت مع خطة الحكم آنذاك وسارت ضمن الاطار الدستوري للوضع القائم . وكان مقرراً ان يكون نوري السعيد رئيساً للحزب ، فضلاً عن بعض العناصر الجديدة التي كان يراد لها التهيؤ لتولي الحكم بعدئذ . وعند تاليف وزارة توفيق السويدي ، تقدمت مختلف الجماعات بطلب لتأسيس احزاب سياسية ، ولما كان نوري السعيد في تركيا للمفاوضة من اجل عقد المعاهدة العراقية ـ التركية ، وقع طلب التأسيس كامل الخضيري ومعه السيد النقيب ومحمد فخري الجميل ومحمد جواد الخطيب ونوري الاورفلي وعبد العزيز السنوي ، واجتمعت الهيئة المؤسسة وانتخبت كامل الخضيري رئيساً للحزب وداخل الشعلان معتمداً عاماً ومحمد فخري الجميل سكرتيراً عاماً للحزب[١٠] .

وعندما عاد نوري السعيد الى العراق ، كانت الظروف قد تغيرت في العراق ، فبعد أن شجعت السلطة تأسيس الاحزاب ، بدأت تخشى وجودها ، فانصرف نوري السعيد عن فكرة الحزب ، وبدأ بمعارضة وزارة توفيق السويدي واسقاطها . اما السويدي فقد إنضم ومعظم اعضاء وزارته المستقيلة الى حزب الاحرار ، واصبح السويدي رئيساً للحزب ، وسعد صالح نائباً للرئيس ، وقد اضفى وجوده ، مع بعض نواب المعارضة ، على الحزب نوعاً من المعارضة للسلطة القائمة .

يعتبر حزب الاحرار من الاحزاب الاصلاحية . وكان معظم اعضاءه من الملاكين والتجار والمتمولين ، وبينهم عدد غير قليل من رؤوساء العشائروالسه اكيل مع عدد قليل من ذوي الثقافات العالية . وكان قادة الحزب البارزين يؤيدون التعاون مع بريطانيا وإقامة علاقات متينة معها ، ويعملون على تأييد العائلة المالكة الهاشمية . واصدر الحزب جريدة (صوت الاحرار) لتكون لساناً له .

أوضح الحزب في منهاجه أن هدفه (النهوض بالشعب العراقي على إختلاف طبقاته والعمل على توحيد صفوف ابنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة بالاساليب والطرق العصرية وتقدمها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) . وفي السياسة الداخلية ، دعا الحزب الى اصلاح الادارة العامة بحيث تستهدف (خدمة الشعب وتوزيع العدل) وتحقيق ارادة الشعب في سير الحكومة وتأمين سيطرته على اعمالها ، والدعوة الى قيام المشاريع الانشائية والعمرانية ونشر الزراعة الحديثة وتشجيع تأسيس الشركات الاهلية وشبه الحكومية . وفي السياسة الخارجية دعا الحزب الى التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق اهداف الجامعة العربية ومساعدة الاقطار العربية غير المستقلة لنيل استقلالها وفي مقدمتهافلسطين ، والعمل على تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية بالشكل الذي يضمن مصالح البلاد وأمانيها[١١] .

نهاية الحزب

عندما أعلنت الاحكام العراقية عام ١٩٤٨ قامت الحكومة بحملة واسعة للتضييق على الحركات والاحزاب . وأصبح الأنتساب اليها تضحية لايستطيع الاقدام عليها كل فرد وقد خول مؤتمر الحزب اللجنة العليا صلاحية المؤتمر العام في تقرير مصير الحزب فاصدرت اللجنة العليا بياناً مسهباً أعلنت فيه تجميد نشاط الحزب السياسي .

يعتبر بيان الحزب ، الذي اصدره بمناسبة تجميده وثيقة سياسية وخطيرة كشفت الجوانب السلبية في الحياة السياسية . ومما جاء في البيان القول (إن الفئة الحاكمة في العراق تنظر الى الاحزاب القائمة نظرة عداء منذ تأسيسها ، ولقد استخدمت مختلف الوسائل للقضاء عليها فمن وعد وعيد وارهاب وتضييق ، ومن اغراء للمنتسبين حيث تنعم عليهم بالوظائف والبيانات او انجاز المصالح وابلاغهم الاماني اذا ماتركوا احزابهم ...) . واوضح البيان أن اللجنة العليا على قناعة تامة بأن الحكومة لاتريد ان تبقى من النظام الديمقراطي سوى ظواهره وإن وجود الحزب في مثل تلك الظروف ليس الا شاهد زور على أن النظام القائم في العراق آنذاك نظام ديمقراطي ، بينما هو في حقيقته (نظام استبداد وتحكم)[١٢] .

أبلغ الحزب وزارة الداخلية في (١٢ كانون الاول ١٩٤٨) قرار اللجنة العليا المتضمن ايقاف نشاط الحزب مؤقتا الى حين حصول ظروف اخرى ملائمة للنشاط الحزبي السياسي . وقد اصبح هذا التجميد نهاية حزب الاحرار اذ انه لم يعد الى ساحة العمل السياسي من بعد .

٣ ـ الحزب الوطني الديمقراطي :

ترجع جذور الحزب الى جماعة الاهالي التي ظهرت في الثلاثينات ، وعادت الى النشاط خلال الحرب العالمية الثانية ، واصدرت في (٢٣ أيلول ١٩٤٢) جريدة (صوت الاهالي) التي أوضحت أن هدفها (انقاذ الشعب من عبودية الفقر والدعوة الى اقامة حكومة من الشعب الى الشعب) ، والعمل على تطبيق الديمقراطية (أمنية هذا الشعب وما يصبو اليه) .

وبعد انتهاء الحرب والاعلان من السماح باجازة الاحزاب السياسية ، قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وعبد الكريم الازري ويوسف الحاج الياس وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة طلباً الى وزارة الداخلية في (٥ آذار ١٩٤٦) لتأسيس حزب سياسي بأسم (الحزب الوطني الديمقراطي) وبرز من بين قادة الحزب كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل . وقد وصف كامل الجادرجي بأنه (الاقطاعي والمصلح الذي كان بارزاً في حركة الاهالي بالثلاثينات ، وكان يتمتع بالاحترام الفائق من جماعة المثقفين)[١٣] .

وكان محمد حديد فكان من عائلة ثرية[١٤] ، في الموصل ، وحسين جميل محام مثابر كما ضمت الهيئة المؤسسة للحزب شخصيات إقطاعية وبرجوازية كبيرة من امثال عبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي .

كانت غاية الحزب الاساسية (القيام باصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم منسق شامل لجميع تلك النواحي ، وذلك بقصد تحقيق تطوير البلاد من وضعها المتأخر الى دولة ديمقراطية عصرية . ويتوسل الحزب الى تحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية) .

أما في مجال السياسة الخارجية ، فدعا الى (اكمال استقلال العراق واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة ... وتبديل المعاهدة البريطانية العراقية وفق هذه الاسس) . وفي السياسة العربية دعا الى (تحقيق اتحاد البلاد العربية وتقوية جامعة الدول العربية ... والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ، ومقاومة تأسيس وطني قوي لليهود

في فلسطين أو أنشاء دولة يهودية فيها ، وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها) .

ودعا الى تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية ، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر ، واصلاح الجهاز الحكومي والجيش اصلاحاً عصرياً ، وضمان إستقلال القضاء ، وزيادة الانتاج وحسن توزيعه ، وتقليل الفروق الاقتصادية ، وعالج منهاج الحزب النواحي الاجتماعية والثقافية المختلفة[١٥] .

ارتكب الحزب ، في بداية نشاطه خطأ كبيراً بمشاركته في وزارة نوري السعيد التاسعة (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦) . بيد أنه تعرض الى اضطهاد السلطة ، وعطلت صحيفته عدة مرات ، وقدم رئيسه كامل الجادرجي الى الحاكمة ، فقد اقامت وزارة ارشد العمري الاولى الدعوة على كامل الجادرجي لنشره ثلاث مقالات اعتبرتها الحكومة مثيرة للرأي العام ومؤدية الى تحريض الاهلين على التمرد ، والعصيان وتحسين الجرائم التي يرتكبها المتمردون والمتظاهرون وتشويقهم بعدم الانقياد للقوانين .

تجميد نشاط الحزب :

في مؤتمر الحزب الثالث المنعقد في (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨) الذي حضره عدد قليل من الاعضاء نتيجة لظروف الاحكام العرفية السائدة ، طرح كامل الجادرجي اقتراحاً بتجميد نشاط الحزب ، فأثار الاقتراح مناقشات حامية انتهت بالموافقة عليه في جلسة يوم (٣٠ تشرين الثاني) .

أصدر الحزب بيانه بتجميد نشاطه في (١ كانون الاول ١٩٤٨) ، ونشر في جريدة صوت الاهالي الصادرة في (٣ كانون الاول) وحذفت منها عبارة (لسان الحزب الوطني الديمقراطي) . ومما جاء في بيان الحزب (ان استمرار الحزب على العمل في هذا الوضع الشاذ الذي تفاقمت مساوئه باستغلال الادارة العرفية لمحاربة التنظيم الشعبي والحريات الدستورية ومكافحة نشاط حزبنا القائم في ظل الدستور وحرمانه من إمكانية العمل ، كل هذا يعني إعطاء الوضع القائم مظاهر النظام الديمقراطي ، وهذا مايخالف الواقع كل المخالفة ، لذلك قرر الحزب ان يوقف اعماله حتى تتيح له الظروف امكانيات العمل مجدداً)[١٦] .

والظاهر ان تجميد الحزب لم يكن بسبب سوء الاوضاع الداخلية وحدها وانما كان ثم خلاف داخل الحزب نفسه ، حيث انتقد كامل الجادرجي بعنف من اعضاء الحزب في اجتماع مساء (١٣ آذار ١٩٤٨) لعدم نزوله في المظاهرات الى الشارع

وعدم دفاعه عن عزيز شريف واحتجاجه على اغلاق جريدته . وظهر هذا الخلاف بوضوح بين قادته ، خلال فترة التجميد عندما اشترك حسين جميل في وزارة علي جودت الايوبي (١ كانون الثاني ١٩٤٩) وزير العدل دون موافقة كامل الجادرجي ومحمد حديد .

بيان الحياد :

استأنف الحزب نشاطه في (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠) وتعاون مع بعض الساسة المستقلين ونواب المعارضة واصدر بيان الحياد الذي جاء فيه (رغبة منا في تحقيق ذلك (الحياد) نعلن ان الانحياز الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين ، سواء أكان في الحرب الباردة القائمة بينها أو الاصطدام المسلح الذي يحتمل ان يقوم ، مما يعرض البلاد العربية عامة والعراق خاصة الى أخطار جسمية تجلب الينا الكوارث والدمار وتلقي بابنائنا الى التهلكة أو قد تؤدي بكياننا في سبيل مطامح استعمارية لا شأن لنا بها)[١٧] .

استمر الحزب في تعاونه مع موقعي بيان الحياد الذين انشأوا حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، واصدر الحزبان بياناً مشتركاً في (١ تموز ١٩٥١) تضمن المطاليب الاتية :

١ ـ ان لا يصبح العراق قاعدة عسكرية ضد البلدان المجاورة .
٢ ـ الابتعاد عن التكتلات الدولية .
٣ ـ الشعب مصدر السيادة .
٤ ـ توفير الغذاء والكساء بأسعار معتدلة[١٨] .

نهاية الحزب :

اعتقل عدد من قادة الحزب خلال احداث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ أمثال كامل الجادرجي وحسين جميل وقاسم حسن وعبد الحميد الونداوي . واغلق الحزب مع بقية الاحزاب السياسية وعطلت جريدته وزارة . نورالدين محمود ، واعاد للعمل لفترة قصيرة عام ١٩٥٣ والغيت الاحزاب السياسية العلنية جميعها من قبل وزارة نوري السعيد في أيلول ١٩٥٤ . وساهم الحزب بعدها في جبهة الاتحاد الوطني حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

٤ ـ حزب الاتحاد الوطني :

يعتبر عبد الفتاح ابراهيم ، العضو النشيط والمؤسس الحقيقي لهذا الحزب ، وكان قد ساهم في جماعة الاهالي خلال الثلاثينات ، واستمر في العمل مع الجماعة حتى انسحابه منها في عام ١٩٤٣ ، وانضمامه الى جمعية الرابطة الثقافية التي كان هدفها بث الثقافة والروح الديمقراطية وتشجيع النشاط العلمي والاجتماعي ، واصدرت الجمعية مجلة الرابطة فاستفاد عبد الفتاح ابراهيم من المجلة في ايضاح الخطوط العريضة لما يؤمن به ، أصبحت فيما بعد اساساً لفلسفة حزب الاتحاد الوطني . فدعا الى الديمقراطية وتعزيز السيادة الوطنية ، ومساندة القضايا العربية القومية في سوريا ولبنان وفلسطين ، واوضح ان سيطرة الصهيونية على فلسطين يعرض الوطن العربي خاصة والشرق الاوسط عامة لنفوذ رأسمالية الاحتكار واخطارها(١٩) .

وعند الاعلان عن السماح باجازة الاحزاب السياسية تقدم عبد الفتاح ابراهيم ومعه كل من : محمد مهدي الجواهري ، وجميل كبة وموسى الشيخ راضي وادور قليان وموسى صبار وعطا البكري بطلب الى وزارة الداخلية في (١٢ آذار ١٩٤٦) للسماح لهم بتأسيس حزب سياسي بأسم (حزب الاتحاد الوطني فأجيز في ٢ نيسان ، وأتخذ من جريدة الرأي العام لساناً له ، ثم أصدر بعد ذلك جريدة السياسة ثم صوت السياسة .

اعلن الحزب في منهاجه انه يعمل بالوسائل الدستورية على تحقيق الاهداف الاتية :

١ ـ تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على اساس المساواة والمصالح المتبادلة مع جميع الدول . وتوثيق الروابط القومية بين العراق والاقطار العربية الاخرى ، وتأييد الاقطار غير المستقلة في نضالها من اجل حريتها وسيادتها ، ومكافحة الصهيونية باعتبارها خطراً يهدد الوطن العربي والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها .

٢ ـ توطيد أسس الديمقراطية الصحيحة ، وتحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها ، وتعزيز استقلال القضاء ، والاخذ بمبدأ الانتخاب الحر المباشر .

٣ ـ ترقية اقتصاديات البلاد بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها ، وتصنيع الزراعة وتنشيط التجارة ، وتنظيم الري ، وتوسيع طرق المواصلات وتحسينها والعناية بشؤون الفلاح وتحريره من البؤس والجهل ، ورفع مستواه الاجتماعي والاقتصادي ، والعمل على تعميم الملكية الصغيرة للارض ، وتوطين القبائل الرحل .

٤ ـ جعل التعليم الابتدائي الزامياً ومجانياً وتوسيع التعليم الثانوي والعالي، واحياء التراث الفكري القومي ، والقضاء على الامية والعناية بالشباب ، والعناية بالصحة العامة بنشر المؤسسات الصحية والوقائية .[٢٠]

الغاء اجازة الحزب :

عندما شكل صالح جبر وزارته في (٣١ آذار ١٩٤٧) كتب عبد الفتاح ابراهيم مقالاً بعنوان : (دولاب الوضع الشاذ يأتي بوزارة جديدة) اعتبر فيه تشكيل الوزارة فصلاً جديداً من فصول الخطة المدبرة التي ترمي الى تحقيق المشاريع الاستعمارية[٢١] . وتناولت صحافة الحزب منهاج الوزارة بالنقد والتجريح ، واتهمت الوزارة بانها تسعى الى سلب بعض الحريات التي يتمتع بها الناس تحت شعار مكافحة المبادىء الهدامة والدعايات الضارة .

أبلغت وزارة الداخلية عبد الفتاح ابراهيم وزملائه من اعضاء حزب الاتحاد الوطني في (٢٩ ايلول ١٩٤٧) بأنها قررت ابطال رخصة الحزب لخروجه عن اهدافه التي أجيز من اجلها تشكيلة نظام الخلايا الخطر ، وحثه على الثورة وخلق الاضطرابات واعتماده في ايراداته على مصادر مجهولة . ولم يمارس الحزب بعد ذلك العمل العلني او السري وتفرقه اعضاؤه ، وانضموا الى احزاب وحركات مختلفة .

٥ ـ حزب الشعب :

يرتبط حزب الشعب برئيسه عزيز شريف الذي كان عضواً في جماعة الاهالي ، رئيساً لتحرير جريدة الاهالي وقتاً قصيراً ، لكنه استقال في عام ١٩٤٣ من جماعة الاهالي وتكتل مع جماعة من الوطنيين الديمقراطيين وأسسوا (دار البعثة العراقية) التي اصدرت سلسلة من الكتب والكراريس بأسم (رسائل البعث) تهدف إلى التحرر القومي والحياة الديمقراطية : واصدر عزيز شريف صحيفة سياسية اسبوعية باسم (الوطن) في (١٠ تموز ١٩٤٥) ، عالجت احوال العراق ، وفي مقدمتها مشكلة الحريات الديمقراطية وتاليف الاحزاب السياسية ، والغاء الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية .

قدم عزيز شريف ومعه كل من : عبد الرحيم شريف وتوفيق منير و عبد الامير ابو تراب وحميد هندي وابراهيم الدركزلي ونعيم شهرباني وجرجيس فتح الله وسالم عيسى ووديع طليا ، طلباً الى وزارة الداخلية في (٢ كانون الثاني ١٩٤٦) لتأسيس حزب باسم (حزب الشعب) فوافقت على اجازته في ٢ نيسان ، واصبحت جريدة الوطن لساناً له .

دعا الحزب في منهاجه الى:

١ ـ تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق، والغاء جميع القوانين الاستثنائية المناقضة للحريات الديمقراطية. واستقلال القضاء، وحرية انتخاب مجلس النواب والمجالس البلدية والادارية.

٢ ـ تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته والتعاون مع سائر الاقطار العربية لضمان استقلال كل منها، واعادة النظر في العلائق العراقية ـ البريطانية والغاء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جميع الدول.

٣ ـ حل مشكلة الارض بتوزيع الاراضي الاميرية الصرف على الفلاحين وتأسيس المصارف الحكومية لاقراض الفلاحين، وتأسيس الجمعيات التعاونية للفلاحين، والغاء جميع العادات والقواعد الزراعية القديمة المجحفة بحقوق الفلاحين.

٤ ـ تحقيق حقوق العمال التي يضمنها قانون العمل النافذ، وتحديد ساعات العمل اليومي، والحد الادنى للاجور، وتوفير الشروط الصحية الملائمة(٢٢).

والملاحظ ان جريدة الوطن اولت القضايا القومية العربية اهتماماً كبيراً وكانت تدعو ان تكون الحركة القومية العربية حركة تحررية انشائية قائمة على الوعي القومي لحاجات المجتمع العربي وتحقيق هذه الحاجات، وطالبت الجريدة بجلاء الاجنبي عن الارض العربية وتحقيق استقلال الاقطار العربية المستعمرة، ودافعت عن القضية الفلسطينية وفضحت المؤامرات الاستعمارية للاجهاز عليها.

الغاء أجازة الحزب:

انتقد عزيز شريف وزارة صالح جبر بشدة موضحاً ان اشخاصها هم نفس الاشخاص الذين تناوبوا على الحكم كثيراً أو قليلاً، ومثلوا على مسرح السياسة الادوار التي رسمها لهم النفوذ البريطاني. ووصفت جريدة الوطن منهاج الوزارة بانه جاء بتوجيه من النفوذ الاجنبي ولصالحه وان الحكومة العراقية اصبحت اكثر استجابة لمطاليب الاستعمار البريطاني، واكثر مسايرة لسياسته.

ومن هنا، قامت وزارة صالح جبر بتعطيل جريدة الوطن. وقد حاول الحزب اصدار جريدة يومية سياسية بدلاً عنها باسم (شعبنا) لكن وزارة الداخلية رفضت اجازتها. وفي (٢٩ ايلول ١٩٤٧) ابلغت وزارة الداخلية الحزب بسحب اجازته متذرعة بقيام الحزب بتشكيل خلايا سرية وبالحصول على اموال من جهات مجهولة.

١٩٤٥ ونيسان ١٩٤٧) وشهدت الحركة تطوراً كبيراً بمعالجتها القضايا الاساسية المطروحة عن القطر السوري بالاقطار العربية الاخرى ، فصدر في تموز ١٩٤٦ العدد الاول من جريدة (البعث) التي اصبحت اداة فعالة في طرح ايديولوجية الحركة وشرح اهدافها ، بعد أن كانت مقتصرة على النشرات فقط[٢٤] .

لم يكن لحركة البعث العربي حتى نيسان ١٩٤٧ أية وثيقة رسمية اقرتها سلطة حزبية نظامية منبثقة من القواعد ، تحدد منطلقاتها النظرية واهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما لم يكن لها نظام داخلي يحدد قياداتها ومؤسساتها ويضبط حركتها الداخلية وكان كل تراثها النظري مجموعة مقالات متفرقة . وفي ربيع عام ١٩٤٧ دعي اعضاء حركة البعث العربي جميعاً ، وكانوا يتجاوزون بضع مئات الى عقد مؤتمر تأسيسي في دمشق في (٤ نيسان) فحضره عدد يناهز الـ (٢٠٠) شخص ، وكان هذا العدد يمثل مختلف مناطق القطر السوري ، واضافة الى مجموعة من ابناء القطرين الاردني واللبناني المثقفين في الجامعة السورية . وقد استغرق انعقاد المؤتمر ثلاثة ايام وصدر البيان الختامي في (٧ نيسان) الذي اعلن اقرار دستور حركة البعث التي اصبحت بصورة رسمية حزباً سياسياً ، واقرار النظام ، وانتخاب عميد للحزب هو الرفيق ميشيل عفلق وهيئة تنفيذية من ثلاثة اعضاء ، كما استمع المؤتمر الى تقرير سياسي وآخر عقائدي[٢٥] .

إتسع نشاط الحزب بعد المؤتمر ، واخذ يسعى لتشكيل تنظيمات حزبية في الاقطار العربية المجاورة لسوريا . وفي العراق بدأت تأثيرات البعث بواسطة الطلاب والمعلمين العرب السوريين من الاسكندرونة الذين كانوا في العراق ، والطلبة العراقيين في بيروت ودمشق . ويمكن اعتبار عام ١٩٤٧ بداية لتشكيل أول خلية حزبية في العراق .

٢ ـ النشاطات المبكرة للحزب :

استهدفت اعمال الحزب الفتي ، في البداية ، ابراز أسمه لاشعار الجماهير وتدريب منتسبيه على المهات والاعمال من خلال الممارسات وعليه فإن اعماله في تلك الفترة لاتتعدى طرح بعض الهتافات التي توضح عن اسم الحزب وشعاره واهدافه ، او القيام بحملة ملصقات جدارية مكتوبة باليد او على الجدران في بعض الكليات والمدارس ليلاً وبسرية تامة لان الحزب يتوخى المحافظة على ذاته (اعضائه القلة) كهدف اساسي . وقد القت السلطات القبض على أول بعثي وحوكم امام محكمة جزاء بغداد الاولى في (١ أيلول ١٩٥٢) بتهمة تنظيم حزب سياسي سري بأسم (حزب البعث العربي) وهو طه الرشيد ، الطالب في كلية التجارة وعثر معه على

عشر رسائل حزبية منها رسال الى شخص في البصرة يدعوه الى تنظيم العمل الحزبي والاتصال بالناس والعمل على انقاذ الجماهير من حالتها المؤلمة والنضال في سبيل القضية العمالية . وقد حكم عليه بغرامة قدرها (٤٠) ديناراً والا يحبس شهراً واحداً[٢٦] .

اسهم الحزب في الفعاليات السياسية ، وحتمت عليه ظروف العمل السري العمل تحت اسماء مختلفة مثل (الشباب العربي) و (الاشتراكيون العرب) . وقد أصدر الشباب العربي بياناً بمناسبة عقد اتفاقية النفط عام ١٩٥٢ ، رفض بشدة اتفاقية النفط ودعا الجماهير الى النضال لاحباط المشاريع الاستعمارية كافة وخلص البيان الى القول :

« .. واننا اذ نحمل الحكومة مسؤوليتها تجاه شعبنا في عملها هذا ، واذ نرفض بشدة اتفاقيات النفط الجديدة والقديمة معاً ، لانها ضد اهداف شعبنا في التحرر السياسي والاقتصادي ، ولان هدفه انما هو التأميم والتأميم دائماً ، فاننا ندعو جماهير شعبنا الى تأييد هذا البيان والى ضرورة الاستمرار في النضال الشعبي ضد المعاهدات والاوضاع الاستعمارية أياً كان نوعها وفي مقدمتها مشاريع الدفاع المشترك ، ولتحقيق اهداف شعبنا الاساسية (الوحدة ، الحرية ، الاشتراكية) ومن اجل صيانة وطننا العربي من خطر الحرب الاستعمارية وتحقيق حيادنا الحقيقي المنبثق عن نضال شعبنا وتحرره من الاستعمار والاستغلال والاقطاعية والرجعية »[٢٧] .

٣ ـ دور الحزب في انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢

ظهر نشاط الحزب واضحاً خلال احداث انتفاضة تشرين عام ١٩٥٢ ، ولعب الطلبة البعثيين دوراً متميزاً في النشاط السياسي الذي مهد للانتفاضة . واصدر الحزب نداءاً الى الجماهير العربية في (١٦ تشرين الثاني) طالب فيه بتوحيد الجهود والنضال للتخلص من المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ وتخليص البلاد من شرورها ، وادان الفئة الحاكمة لتآمرها مع الاستعمار ، وتكبيلها الشعب وربطه بعجلة الاستعمار . واوضح الحزب ان نضال الشبيبة الشعبية العربية الواعية كفيل بانقاذ العراق من شرور الاستعمار واخطار الحرب والتخلص من الامتيازات الاستعمارية .[٢٨]

وعندما وقع الاعتداء على طلبة كلية الصيدلة يوم (١٩ تشرين الثاني) ، الذي كان الشرارة لانتفاضة تشرين ، اصدر الشباب العربي الجامعي بياناً استنكر فيه

الاعتداء ودعا الطلبة الى النضال[٢٩] . وقاد الحزب مظاهرة منفردة بأسم الشباب العربي في (٢٢ تشرين الثاني) ، ابتدأت من دار المعلمين العالية (كلية التربية الان) ومرت بكلية التجارة والاقتصاد فكلية الاداب والعلوم ثم الكلية الطبية وحيث تفرقت هناك[٣٠] . وكانت هذه المظاهرة اول ممارسة عملية للحزب .

حلل الحزب انتفاضة تشرين وعوامل فشلها في تحقيق اهدافها القريبة ، فكتبت جريدة الاشتراكي ، جريدة الحزب السرية ، مقالا بعنوان (انتفاضة تشرين الشعبية) اوضحت فيه أن اسباب فشل الانتفاضة ترجع الى :

١ ـ قرار الاحزاب البرجوازية
٢ ـ عدم تكتل الشعب من فلاحين وعمال وكادحين في طبقة نضالية مهيأة للعمل الثوري .
٣ ـ الخروج في بعض المظاهرات عن اهداف الشعب الحقيقية .
٤ ـ تدخل الجيش .

واوضحت (الاشتراكي) إن المظاهرات كانت ناجحة في اهدافها البعيدة فاستطاعت ان تربي الشعب تربية ثورية لابأس بها وتمرنه على الكفاح الدامي ، ومن جهة ثانية كانت الطليعة تجد فيها درساً نافعاً لها وقد تستفيد منه في الحركة الانقلابية الكبرى[٣١] .

أثار نشاط البعثيين في انتفاضة تشرين انتباه جهات مختلفة حزبية وصحفية ، فنشرت جريدة الاخبار في (٢٠ كانون الاول ١٩٥٢) مقالا بعنوان (حزب سري لجماعة البعث العربي اعضاؤه يقومون بنشاط غير مشروع) أعلنت فيه أن حزباً سياسياً سرياً انشيء في العراق باسم (حزب البعث العربي) ، وإن اعضاء هذا الحزب لعبوا دوراً مهماً في احداث انتفاضة تشرين الثاني ، وإن نشاطهم في تزايد مستمر ، اما اهداف الحزب الجديد فهي النضال في سبيل وحدة عربية اشتراكية[٣٢] .

توسعت قواعد الحزب وتطورت وسائله بعد انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ . وقد وقف الحزب بجانب مطاليب العمال وساند اضراباتهم ، فعندما أضرب عمال شركة الدخان الاهلية في (١٥ كانون الاول ١٩٥٣) كتبت جريدة العربي الجديد ، جريدة الحزب السرية ، مقالا بعنوان : (العمال والفلاحون والمثقفون طبقة نضالية واحدة ضد الرأسمالية والاقطاع واعداء الاشتراكية العربية) ، هاجمت فيه الاستعمار والاقطاع والفئة الحاكمة ونددت باتساع عمليات (النهب والتجويع) للجماهير العربية البائسة المعدمة ، وطالبت العمال بالصمود والنضال في سبيل قضية

الشعب العربي ورغبته في الاشتراكية والحرية والوحدة العربية[٣٣] . وعندما اضرب عمال النفط في البصرة في (كانون الاول ١٩٥٣) وجه الحزب نداء باسم الاشتراكين العرب للقيام بالاضراب تأييداً لمطاليبهم واستجاب له الطلاب في بغداد في يوم الثلاثاء (١٥ كانون الاول) وهتف المضربون بحياة الشعب العربي وحيوا نضال العمال .

واستنكرت جريدة الاشتراكي قيام الشرطة باطلاق النار على العمال المضربين في سبيل انهاء الاضراب[٣٤] .

٤ ـ اتساع نشاط الحزب وانعقاد المؤتمر القطري الاول :

تمكن الحزب في بداية عام ١٩٥٤ ، من الاستفادة من بعض الجرائد العلنية لنشر افكاره ومبادئه ، على نحو جريدة الافكار في كانون الثاني ١٩٥٤) واعلنت انها تصدر بمعونة زمرة من شباب الوطن الاحرار الذين ذاقوا الاضطهاد منذ نعومة اظفارهم . وجريدة العمل في كانون الثاني ١٩٥٥) ، ثم جريدة الحرية في (١٩ / تموز ١٩٥٤) ، واعلنت ان اسمها اختير من اول شعار من الشعارات الثلاثة (الحرية والاشتراكية والوحدة العربية) . وعهد الحزب الى المكتب الثقافي مهمة الاشراف على تحريرها . وكان اكثر قادة الحزب يحضرون الى الجريدة ويساهمون في التحرير بأسمائهم الصريحة او المستعارة .

ساهمت الجرائد الثلاث ، وبخاصة جريدة الحرية في توضيح مبادىء الحزب واهدافه ومواقفه من القضايا العربية والدولية ، مما ساعد على جذب مجموعة كبيرة من المثقفين والتقدميين كانت تنظر بحذر الى هذا الحزب الجديد[٣٥] . وقد شجع النشر العلني وازدياد النشاط السياسي في النصف الاول من عام ١٩٥٤ الحزب على عقد الاجتماعات العلنية لايضاح اهدافه ومبادئه . فعقد الحزب اجتماعاً جماهيرياً في دار المعلمين العالية في (٨ نيسان ١٩٥٤) بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب ، حضره أعضاء الحزب وانصاره من مختلف المعاهد والكليات والمدارس الثانوية ، تعالت فيه الهتافات بحياة النضال العربي من اجل الوحدة والحرية وسقوط الفئة الحاكمة ، والقيت فيه الكلمات التي نددت بالمشاريع الاستعمارية[٣٦] .

بعد هذه المرحلة التأسيسية لترسيخ قواعد الحزب ونشر مبادئه ، ظهرت الحاجة الى عقد مؤتمر قطري رسم استراتيجية الحزب وخططه في المرحلة المقبلة ، فاجريت الانتخابات لقيادات الفرق والشعب ، ثم عقد المؤتمر القطري الاول في (٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥) ، حضره ممثلون من مختلف مناطق القطر تراوح عددهم بين (١٨ ـ ٢٠) عضواً . والقي فيه تقرير القيادة القطرية الذي احتوى على نشاط

القيادة في المرحلة السابقة ، وخططها المستقبلية ، كما جرى انتخابات قيادة قطرية جديدة .

تميز نشاط الحزب في تلك المرحلة بالفعالية ، وبخاصة في وقت عمل فيه نوري السعيد على ربط العراق بعجلة الاحلاف الاستعمارية ، ومنها حلف بغداد . فهاجم حزب البعث العربي الاشتراكي،وزارة نوري السعيد لتعطيلها كل جوانب الحياة الديمقراطية وحكم البلاد حكماً تعسفياً ومبالغتها بالاستهانة بحقوق الشعب وحرياته[٣٧] . وعند توقيع الاتفاق العراقي ــ التركي الذي كان الحجر الاساس لحلف بغداد . دعا الحزب الى القيام بالاعمال الايجابية وتنظيم اضراب طلابي في يوم (١٥ كانون الثاني ١٩٥٥) لعرقلة عقد الاتفاق ، وقام اعضاء الحزب بتوزيع المنشورات التي دعت جماهير الشعب الى خلع رداء القنوط والانزواء ، والقيام بكفاح جبار لاسقاط نوري السعيد ، والغاء معاهدة ١٩٣٠ وإحباط الاتفاق العراقي ــ التركي أو أية مؤامرة استعمارية اخرى[٣٨] . استمر حزب البعث العربي الاشتراكي في التصدي لحلف بغداد ، وجاء على لسان الشرطة ان البعثيين مندفعون الى معارضة الميثاق اكثر من اي حزب آخر . وانهم يتزعمون المعارضة في المعاهد العالية . واصدر الحزب بياناً في يوم (٢٧ شباط ١٩٥٥) تضمن اعلان معارضته الشديدة للحلف ، واستمراره على مقاومته ، لأنها اي المعارضة معركة الشعب ضد الاستعمار[٣٩] . ثم بادر الحزب الى قيادة مظاهرة من مدخل الشورجة في شارع الرشيد تحمل لافتات تدعو الى اسقاط وزارة نوري السعيد ، والحلف العراقي التركي الحزبي ، وتحيي نضال الشعب العربي ، فتصدت الشرطة لها في الحال وفرقتها .

٥ ــ دور الحزب في انتفاضة عام ١٩٥٦ :

لعب الحزب دوراً اساسياً في مساندة مصر عند تأميم قناة السويس في تموز ١٩٥٦ ، ووضع جهازه الحزبي بالانذار الدائم لمواجهة المواقف التي قد تنشأ من جراء تأميم القناة واصدر الحزب بياناً في (٢٩ تموز ١٩٥٦) أعلن فيه ان تأميم مصر للقناة هو نصر جديد للسياسة العربية والتحررية ومعركتها هي معركة الشعب العربي كل ضد اعدائه من الصهاينة والمستعمرين والرجعية المتآمرة المتعاونة معها[٤٠] . واصدر الحزب بياناً دعا فيه الى الاضراب الجماهيري في يوم (١٦ آب) ، وقد نجح الاضراب ولم يقتصر على بغداد بل شمل مناطق مختلفة كالموصل والكوت والحي وغيرها ، وقاد الحزب مظاهرة جماهيرية في بغداد في اليوم نفسه وترفع علم الثورة العربية واعلام الاقطار العربية ولافتة كتب عليها (كلنا جنود لنصرة مصر) .

وعندما حدث العدوان الثلاثي على مصر في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٦ ، الذي اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني ، قاد الحزب الانتفاضة الشعبية لمساندة مصر والتنديد بموقف الحكومة العراقية ، وكان البعثيون على رأس المظاهرات والاضرابات وكان الجهاز الحزبي في الانذار الدائم ، ورفعت اعلام الحزب وشعاراته في أثناء المظاهرات وقد اعتقلت الشرطة عدداً كبيراً من قادة الحزب وقواعده ، واحتجزتهم في معسكر السعدية بحجة (الاخلال بالامن والسكينة العامة لاسقاط الحكومة) وللحد مما اسمته نشاطهم (الضار بالمصلحة العامة) وقدم البعثيون الى المجالس العرفية التي حكمت على عدد منهم بالسجن والمراقبة لمدد مختلفة . وقد أظهر اعضاء الحزب صلابة في الرأي وامتنعوا من الاعتراف على التنظيمات الحزبية رغم ماتذرعت به الشرطة من وسائل كان منها توقيف بعض وكلاء الامن معهم بغية استدراجهم الى الاعتراف ببعض المعلومات عن تنظيمات الحزب .

٦ - إتساع نشاط الحزب عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ :

وفرت إنتفاضة ١٩٥٦ الاجواء الوطنية المناسبة لتشكيل جبهة الاتحاد الوطني السرية ، التي اعلن عن تأسيسها في شباط ١٩٥٧ واشارت جريدة الاشتراكي الى الحماس البالغ الذي قوبلت به الجبهة من جماهير الشعب . وذكرت ان الشعب يعتبر هذه الخطوة الوطنية الرائعة رد فعل صحيح للتهديد المتزايد لقوى الاستعمار والرجعية . ودعت اللجنة الوطنية العليا للجبهة الوطنية الى الاعتماد على مؤازرة الشعب والتفافه حولها[٤١] .

واتهمت الشرطة حزب البعث العربي بالنشاط في قيادة المظاهرات الكثيرة ، واعمال العنف الشديدة وبث روح الكراهية ضد الحكومة ونظام الحكم القائم . واشار تقرير سري في (٩ نيسان ١٩٥٧) الى ازدياد فعاليات منتسبي حزب البعث العربي في جميع انحاء العراق وارجع حوادث الاضطرابات المختلفة الى نشاطه بين صفوف مختلف الطبقات الشعبية ، وبخاصة بين المعلمين والطلاب والمثقفين .

اهتمت الشرطة بهذا النشاط ، فالقت القبض في مايس ١٩٥٧ على بعض كوادر الحزب ، وقدموا الى الحاكمة ، كما تعرض اعضاؤه الاخرون الى المطاردة ، ومع ذلك فان تقارير الامن الاسبوعية خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٧ حتى قيام ثورة (١٤ تموز ١٩٥٨) لم تخل من ذكر نشاط الحزب واتساعه ليشمل الطبقات ، وبخاصة العمال والفلاحين .

عقد الحزب مجلسه القطري الرابع اواسط تشرين الثاني ١٩٥٧ وحضره مندوبون من جميع منظمات الحزب في العراق . وناقش المجلس الوضع في العراق آنئذ ومتطلبات العمل الوطني ، وواجب الحزب في تشديد النضال ضد الارتباطات الاستعمارية المفروضة على العراق ، وضرورة تدعيم جبهة الاتحاد الوطني وتمتين نضالها واوضاع الحزب الداخلية(٤٢) .

واستطاع الحزب ان يتغلغل في صفوف العسكريين ، وطلب من اعضائه وانصاره التطوع في الجيش او الالتحاق بالكلية العسكرية أو كلية الطيران ، وشكل الحزب مكتباً عسكرياً ، في عام ١٩٥٧ على الارجح ، واخذ بعض الضباط من اعضاء المكتب العسكري بتدريب قيادات الحزب وكوادره على الأمور العسكرية . وكان الحزب على علاقة وثيقة بتنظيم الضباط الاحرار ، وللحزب علم مسبق بموعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وكانت منظماته على اهبة الاستعداد لاسنادها .

وثبة كانون ١٩٤٨

١ . السياسة البريطانية في الشرق الاوسط ومفاوضات تعديل المعاهدة :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، القى عبدالاله ، الوصي على عرش العراق : خطاباً اوضح فيه خطة الحكومة العراقية في مرحلة السلم الجديدة على جميع الاصعدة . وفي السياسة الخارجية أوضح تمسك العراق بالسياسة التي وضعها الملك فيصل الاول ، دون أن يوضح الاسس التي ستعتمد عليها سياسة العراق الخارجية ، وبخاصة مع بريطانيا غير ان توفيق السويدي ، اول رئيس للوزارة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية ، اعلن في منهاج وزارته التي شكلها في (٢٣ شباط ١٩٤٦) خطط الحكومة العراقية ، وجاء فيه « ان علاقتنا الودية مع .. بريطانيا ... ترتكز على معاهدة التحالف العراقية البريطانية . ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاماً قطع فيها العراق شوطاً بعيداً في سبيل التقدم والانشاء مسايراً في ذلك مواكب الامم الناهضة ، فقد اصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسباً مع تقدمه ، ومتسقاً مع التطورات العالمية ضمن روح ميثاق الامم المتحدة لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانيا بهذا الشأن »(٤٣) .

اما الحركه الوطنية ، ممثلة بالاحزاب السياسية التي اجيزت في نيسان ١٩٤٦ فقد طالبت ببناء علاقة جديدة مع بريطانية تنسجم مع التطورات التي شهدها العالم بعد الحرب ودعت الى الغاء او تبديل المعاهدة العراقية البريطانية واقامة العلاقات بين العراق وبريطانية على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة ، عايضمن

تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته ، لان معاهدة ١٩٣٠ اصبحت تتنافى ومقتضيات السيادة الوطنية ، ولا تتفق مع احكام ميثاق الامم المتحدة ، ولا تأتلف مع ظروف العالم الجديد ، لان بقاء القوات البريطانية على ارض العراق يعتبر اعتداء على الكرامة الوطنية .[٤٤]

أما بريطانيا التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية ، دفعت ثمن هذا الانتصار الذي أضعف كثيراً من قدراتها العسكرية ، ومن ثم قدرتها على ادارة شؤون مستعمراتها الواسعة ، فقد اصبح هدف سياستها في الشرق الاوسط الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية المثلة في أهمية المنطقة كمصدر أساسي من المصادر البترولية ، فضلاً عن أهمية موقعها الجغرافي على مفترق الطرق من الشرق والغرب بين اوربا والهند ومن الشمال الى الجنوب بين روسيا وافريقيا الذي مازال ينطوي على جانب من الاهمية[٤٥] ، ولهذا يمكن القول بان السياسة البريطانية في الشرق الاوسط أصبحت بعد الحرب ترتكز على ركنين اساسيين هما :

١ - تشجيع دول الشرق الاوسط على عقد الاتفاقيات فيما بينها لضمان الامن والاستقرار ثم السعي الى جمعها في تنظيم واحد سمي (بالكتلة الشرقية) .
٢ - السعي الى عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الاوسط ، تضمن لبريطانيا مصالحها الستراتيجية ، عن طريق ضمان الدفاع المشترك والاستفادة من القواعد العسكرية .

ولتحقيق الركن الاول عملت بريطانيا على تشجيع العراق لعقد اتفاقيات ثنائية مع الاقطار المجاورة ، على غرار الاتفاقية المعقودة مع تركيا ١٩٤٦ ، وقد قوبلت تلك السياسة بمعارضة الحركة الوطنية التي اتهمت بريطانيا بالسعي الى خلق كتلة شرقية تكون حصناً عسكرياً للحفاظ على مصالحها ، وضرب الحركات الوطنية في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية للاقطار العربية .

ولتحقيق الركن الثاني ، قامت بريطانيا أولاً بعقد معاهدة التحالف والصداقة الاردنية البريطانية في (٢٢ آذار ١٩٤٦) التي ألغت الانتداب البريطاني على الاردن ، لكنها سمحت لبريطانيا بأبقاء قوات عسكرية مسلحة في الاماكن المقيمة فيها عند توقيع المعاهدة ، ومنح التسهيلات لحركة تلك القوات .[٤٦] وقد استطاع الاردن الغاء هذه القيود والتخلص من السيطرة البريطانية على الجيش الاردني حين عزل كلوب باشا Glubb من قيادة الجيش الاردني في عام ١٩٥٦ ، والغى المعاهدة في عام ١٩٥٧ .

سياسة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ترتكز على ركنين اساسيين

وحاولت بريطانيا ثانيا عقد معاهدة للتحالف مع الحكومة المصرية ، وقد بدأت المفاوضات لتوقيع المعاهدة في عهد وزارة اسماعيل صدقي في منتصف شباط ١٩٤٦ ، وارادت بريطانيا ضمان الاحتفاظ بقواتها العسكرية في مصر ، وبخاصة قناة السويس ، وقد توصل الطرفان الى مشروع للمعاهدة عرف باسم (مشروع صدقي – بيفن) في تشرين الثاني ١٩٤٦ ، ونص على تنسيق الدفاع المشترك بين الدولتين ، واعطى لبريطانيا حق التدخل العسكري اذا هوجمت مصر. وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة جماهيرية واسعة ادت الى استقالة اسماعيل صدقي في (٨ كانون الاول ١٩٤٦) وقبر مشروع المعاهدة(٤٧).

وفي العراق حاولت بريطانيا عقد معاهدة جديدة لتحل محل معاهدة عام ١٩٣٠ التي اصبحت محل كراهية متزايدة من قبل الجماهير الشعبية وأعلن صالح جبر رئيس الوزراء ، في مجلس النواب يوم (١٠ مايس ١٩٤٧) إن حكومته عازمة عزماً اكيداً على تعديل المعاهدة. وقد أدى هذا الاعلان الى ردود فعل سلبية من الحركة الوطنية التي رأت ان الحكومة العراقية لاتستطيع أن تقف تجاه بريطانيا موقف الند للند ، في الوقت الذي تعسكر فيه الجيوش البريطانية في العراق ، ويتدخل البريطانيون في شؤون العراق الداخلية والاقتصادية ، ولهذا فإن تعديل المعاهدة في مثل هذا الوضع الشاذ لايمكن أن يكون الا في صالح بريطانيا ، كما أن اجراء المفاوضات في ظروف تجتاز فيها قضية فلسطين ادق مراحلها يدل على محاولة بريطانيا صرف الرأي العام عن تلك القضية واشغاله بأمر المعاهدة ، او استغلال فرصة انشغاله بقضية فلسطين لانجاز أمر المعاهدة على وجه لايخلو من تقييد السيادة العراقية(٤٨).

وعلى الرغم من المعارضة الشعبية أجريت المفاوضات في بغداد ثم في لندن ، وكانت بريطانيا تعلق الامال على عقد هذه المعاهدة التي ارادت لها أن تكون بداية لسلسلة من المعاهدات التي تنظم علاقات بريطانيا بدول الشرق الاوسط ، وتؤدي في النهاية الى ربطها بنظام دفاعي واحد يهدف أساساً الى حماية المصالح النفطية البريطانية الواسعة وقد انتهت المفاوضات الى التوقيع بالاحرف الاولى في (١٥ كانون الثاني ١٩٤٨) على المعاهدة التي سميت بـ(معاهدة بورتسموث) او معاهدة (جبر – بيفن) التي تضمنت الامور التالية :

١ – الدفاع المشترك وتأليف هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين الدولتين تعرف باسم (لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك) تقوم بوضع الخطط للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين والتشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

٢ ـ حرية استعمال بريطانيا للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة بدون مقابل .

٣ ـ تقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية على الاراضي العراقية ومن ذلك استخدام السكك الحديد والانهر والموانيء والمطارات وخطوط المواصلات ويلاحظ على المعاهدة انها ابقت القيود الثقيلة للمعاهدة السابقة ومست استقلال العراق وسيادته الوطنية ، وقد عدت انتصاراً لبريطانيا بحيث وصفتها جريدة التايمس اللندنية بأنها اخذت مكاناً يوازي مكان ميثاق سعد أباد وادعت بانها ستكون اداة فعالة لحفظ الأمن في الشرقين الأوسط والأقصى[٤٩] . الا ان وثبة الشعب العراقي اسقطت المعاهدة وعاقدها صالح جبر .

٢ . الوثبة :

استقبلت الجماهير العراقية المفاوضات وتوقيع المعاهدة بطريقة اخرى هي النضال اليومي لاسقاطها ، وكانت بداية النضال ضد محاولة بريطانيا ربط العراق بمعاهدة جديدة ، تصريح نسب الى فاضل الجمالي وزير الخارجية ، ونشر في يوم (٤ كانون الثاني ١٩٤٨) زعم فيه ان الانتقادات التي تعرضت لها المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ ترجع الى السياسة الحزمية في البلاد واثنى على بريطانيا لموافقتها على القيام بالمفاوضة قبل انتهاء اجل المعاهدة في عام ١٩٥٧ [٥٠] .

قوبل تصريح الجمالي بالمعارضة الجماهيرية ، وخرج طلاب كلية الحقوق متظاهرين في يوم (٥ كانون الثاني) يهتفون ضد المعاهدة العراقية ـ البريطانية وضد الصهيونية وانضمت الى المظاهرة جماهير طلابية كبيرة من طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية الامر الذي دفع الشرطة الى التصادم مع المتظاهرين فجرح عدد من الطلبة ، واجتمع مجلس الوزراء برئاسة صالح جبر وقرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من (٥ كانون الثاني) الى اجل غير مسمى ، وتشكيل لجنة ادارية للتحقيق[٥١] .

كان رد الفعل الشعبي لحادثة الحقوق قوياً ، واصدرت الاحزاب السياسية بيانات استنكرت فيه اعتداء الشرطة على الطلاب ، وطالبت باطلاق سراح الطلبة المعتقلين واستئناف الدراسة . اما في المجال الطلابي فاعلن الاضراب في كلية الصيدلة والكيمياء ودار المعلمين العالية (التربية حالية) والهندسة والطب وغيرها اعتباراً من (٦ كانون الثاني) حتى تستجاب مطاليبهم التي رفعت بمذكرات الى

رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتضمنت :

١ ـ اطلاق سراح طلاب وطالبات كلية الحقوق الموقوفين .
٢ ـ فتح كلية الحقوق والاستمرار بالدوام .
٣ ـ معاقبة المسؤولين في حادث الحقوق
٤ ـ الغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية .
٥ ـ القيام بالأعمال السريعة لانقاذ فلسطين العربية من الاستعمار والصهيونية .

استجابت الحكومة لبعض المطالب الطلابية ، منها استئناف الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من (٨ كانون الثاني) فعاد الهدوء الى الكليات والمعاهد العالية ، الا ان توقيع المعاهدة في بورتسموث في (١٥ كانون الثاني) التي نشرت في الصحف العراقية في اليوم التالي اشعل فتيل الانتفاضة ، فاعلن الطلبة الاضراب العام لمدة ثلاثة ايام اعتباراً من (١٧ كانون الثاني) . وفي يوم (١٩ كانون الثاني) تظاهر طلاب الكليات والمعاهد العالية والمدارس الاخرى ، وكانوا يهتفون بسقوط وزارة صالح جبر ، ومعاهدة بورتسموث وسياسة التجويع والارهاب ، وبحياة فلسطين حرة مستقلة ، والقيت قصائد وخطب حماسية ضد الحكومة وساستها ، وصدر بيان من وكيل رئيس الوزراء هدد فيه باتخاذ الاجراءات الشديدة لمنع أية مظاهرة أو أضراب(٥٢) .

ولم تخمد المظاهرات الطلابية بل تجددت في يوم (٢٠ كانون الثاني) ، وتعددت المظاهرات العنيفة في كل مكان من بغداد الى ان اصبح شارع الرشيد كله يزخر بمظاهرة واحدة ، حيث اتصلت المظاهرات بعضها بالبعض الاخر ، فقامت الشرطة باطلاق النار عليها ، واستشهد اربعة من المتظاهرين وجرح اخرون . وأصدر وزير الداخلية بياناً منع فيه التجمع في الطرقات وهدد باستعمال القوة في تفريق المظاهرات والتجمعات(٥٣) .
وقامت مظاهرة كبيرة صباح (٢١ كانون الثاني) قرب المستشفى الملكي (الجمهوري ـ مدينة الطب الان) لتشيع شهداء مظاهرة اليوم السابق ، فتصدت لها الشرطة واطلقت النار عليها فاستشهد شخص واحد وجرح آخرون ، مما ادى الى احتجاج الجمعية الطبية العراقية على عمل الشرطة وانتهاكها لحرمة المستشفى . من هنا قدمت هيئة التدريس في كلية الطب استقالتها . وحدثت في الوقت ذاته مظاهرات واشتباكات في جانب الكرخ والرصافة ، وفي مناطق اخرى من القطر .

ادى استمرار التظاهرات وتوسعها الى اجبار الوصي عبد الاله الى الدعوة لعقد مؤتمر في البلاط مساء يوم (٢١ كانون الثاني) حضره اعضاء الوزارة وبعض

رؤوساء الوزارات السابقين ورئيسا مجلس النواب والإعيان ، وبعض نواب المعارضة وممثلو الاحزاب السياسية العلنية واستغرق الاجتماع خمس ساعات لمناقشة الوضع العام في البلاد والمساهمة العراقية ـ البريطانية ، فانتقد الحاضرون المعاهدة وطالبوا برفضها ، الامر الذي دفع الوصي الى اصدار بيان اذيع بالراديو اعلن فيه ان المشتركين في الاجتماع توصلوا الى رأي موحد ، أن المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي وقعت في بورتسموث لاتعبر عن المصالح الوطنية للبلاد وليست طريقاً صحيحاً الى تقوية الصداقة العراقية ـ البريطانية ، ووعد الشعب العراقي بعدم ابرام اية اتفاقية لاتضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية(٥٤) .

أما صالح جبر ، رئيس الوزراء ، الذي كان لايزال في لندن فقد اولى بتصريح زعم فيها ، بأن البرلمان والشعب سيجدان في المعاهدة مايحقق الاماني القومية ، ووعد بأنه سيفهم الشعب حقيقة المعاهدة وسيقضي على مثيري القلاقل ، الأمر الذي ادى الى تجدد المظاهرات الشعبية في الايام (٢٢ و ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني) وتحددت اهدافها بالامور التالية :

١ ـ اسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل وزارة وطنية جديدة .
٢ ـ حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس حر يمثل اماني الامة ومطاليبها الوطنية .
٣ ـ جلاء جميع القوات البريطانية عن العراق حالاً .
٤ ـ تحقيق أماني الشعب الوطنية في الحرية والكرامة والاستقلال .

عاد صالح جبر الى بغداد في يوم (٢٦ كانون الثاني) وعقد حال وصوله اجتماعاً لمجلس الوزراء في قصر الرحاب برئاسة الوصي لاستعراض الوضع العام والوسائل التي يجب اتباعها لاعادة الهدوء الى العاصمة . واوضح الحاضرون ان ماحدث خلال الايام الماضية ليست مظاهرات في الحقيقة وانما هي (ثورة عاتية) ودعوا الى معالجتها بالتدابير المناسبة فاذاع صالح جبر بياناً مساء اليوم نفسه استعرض فيه المراحل التي مرت بها المفاوضات في بغداد ولندن وماسماه المزايا الجديدة للمعاهدة ، وادعى أن الامة سيكون لها الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في أمر المعاهدة سلباً أو إيجاباً ، ودعا الى الاخلاء الى الهدوء والسكينة وترك كل مامن شأنه الاخلال بالأمن والنظام .

قوبل بيان صالح جبر بمظاهرات فورية في مناطق بغداد المختلفة وارتفعت الهتافات بسقوط صالح جبر والمعاهدة وتصاعد اطلاق العيارات النارية في الفضاء

وفي صباح يوم الثلاثاء (٢٧ كانون الثاني) أخذت الجماهير تتجمع بكثرة في مناطق بغداد المختلفة ، باب المعظم وساحة الامين وساحة ثانوية الكرخ وساحة السويدي وساحة الاعظمية وساحة جامع الكيلاني ورؤوس الجسور واماكن اخرى . وحوالي الساعة التاسعة هاج الناس في كل مكان ، وقاموا بمظاهرات عنيفة مسلحة وصفتها الشرطة بأنها انقلبت الى « هياج مسلح ينذر بقيام ثورة داخلية في بغداد » وحاصر المتظاهرون مراكز شرطة الكرخ وامام طه والاعظمية وباب الشيخ .

تجمعت المظاهرات في النهاية في منطقتين الاولى في الكرخ بالقرب من ساحة السويدي (الشهداء الان) والثانية في شارع الامين ، وكان كل من الطرفين يريد الانضمام للطرف الاخر . وكانت الشرطة قد إتخذت لها مواقع في الجوامع والاماكن العالية ، وعندما تقدم المتظاهرون من جانب الكرخ بإتجاه الرصافة وقبل ان يصلوا الى نهاية الجسر بدأ الشرطة في اطلاق النار عليهم فتراجعوا الى ساحة السويدي ، وفي هذه الاثناء تقدم المتظاهرون من جانب الرصافة الى الكرخ وبدأت نيران الشرطة تطلق من اتجاهات مختلفة ، واصبح المتظاهرون على الجسر بين نارين فاستشهد (١١) متظاهراً وجرح آخرون ، والقي بعضهم الاخر نفسه في نهر دجلة .

أدت اعمال الشرطة الى ازدياد النقمة على اجراءات وزارة صالح جبر ، وقدم بعض النواب استقالاتهم احتجاجاً ، كما استقال وزيران ، الأمر الذي دفع الوصي الى الايعاز الى صالح جبر لتقديم استقالته فاسرع الى تقديمها واذاع الوصي بياناً الى الشعب اعلن فيه أسفه على الحوادث التي وقعت ، كما اعلن قبول استقالة صالح جبر ، ودعا الشعب الى الهدوء والسكينة . وهكذا استطاعت الجماهير التي واصلت التظاهر ، من بداية كانون الثاني ، من اسقاط وزارة صالح جبر ، بعد ان قدمت (٢٨) شهيداً وعدد كبير من الجرحى .

ان الانتفاضة التي قابل بها الشعب العراقي المعاهدة دللت على الوعي الذي تمتعت به الجماهير وحركتها الوطنية . على الرغم من ان المعاهدة كانت السبب المباشر في الوثبة الوطنية . لم تكن الوثبة حدثاً منفصلاً عن احداث العراق السابقة والوطن العربي . وكان العراق قد شهد في اعقاب الحرب العالمية الثانية سلسلة من الاحداث فقد اعقب تصاعد الحركة الوطنية واجازة الاحزاب السياسية في عهد الوزارة السويدية ١٩٤٦ سلسلة من الاجراءات القمعية التي بدأتها وزارة أرشد العمري واستمرت في عهد وزارة نوري السعيد التاسعة ووزارة صالح جبر وكان من نتائجها غلق حزبين سياسيين هما : الشعب والاتحاد الوطني ، وتعطيل كثير من الصحف واجراء انتخابات نيابية قاطعتها الاحزاب السياسية ، فضلاً عن تردي الاوضاع الاقتصادية . اما في الوطن العربي فكانت القضية الفلسطينية محور النضال القومي ، قد أدى عرضها من قبل بريطانيا على الامم المتحدة وصدور قرار التقسيم

الى تصاعد الكراهية ضد بريطانيا التي كانت المسؤول الرئيس ، المباشر في ضياع حقوق العرب في فلسطين . واستمرت التظاهرات منذ (تشرين الثاني ١٩٤٧) تندد بالسياسة البريطانية ، وفي هذا الجو المشحون بالشدة والكراهية ضد الحكومات العراقية التي تولت الحكم بعد الحرب العالمية الثانية وضد بريطانيا ووجودها العسكري في العراق ، وقعت المعاهدة فكانت السبب المباشر الذي أجج الوثبة الوطنية .

كان من ابرز مميزات الوثبة اتساقها وشمولها ، فهي لم تكن مقتصرة على الطلبة والعناصر المثقفة ولا جماعات الاحزاب والفئات المنظمة . بل كانت حركة شاملة جارفة هزت اعماق الجماهير الشعبية ، كما انها لم تكن مقتصرة على العاصمة وحدها بل امتدت الى انحاء العراق . وكانت الشعارات والمطاليب التي تسير تحت لوائها المظاهرات في كل مكان متشابهة المعاني والاهداف أولاً ، وذات طابع وطني وديمقراطي وقومي في وقت واحد ثانياً ، ففي حين كانت تطالب بجلاء الجيوش الاجنبية عن العراق والاقطار العربية الاخرى وتحقيق استقلالها التام ، وسقوط معاهدة جبر ـ بيفن والاستعمار ، ومحاكمة الوزراء الذين شاركوا بعقد المعاهدة ، كانت تطالب بالحريات الديمقراطية واطلاق سراح الموقوفين والسجناء السياسيين وحل المشاكل الاقتصادية ، وحل المجلس النيابي المزيف ، وغيرها من الشعارات .

انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ :

١ ـ مقدمات الانتفاضة :

أ ـ المطالبة بتحرير ثروات العراق النفطية :

تغيرت الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من مظاهر هذا التغيير نهوض الشعوب الاسيوية ـ الافريقية ومكافحتها الاستعمار بمختلف اشكاله ، وبروز الحركة الوطنية في حركة قوية مؤثرة أخذت توجه الرأي العام بأتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الاجنبية ، بشكل تزداد فيه حصة الحكومة العراقية ، ويتسع مقدار الانتاج من النفط الى الحد المناسب لقابلية انتاج كل منطقة من مناطق الشركات(٥٥) . بحيث لايقل مجموع ما يصدر عن اربعين مليون طن سنوياً ، وحصر امتيازات الشركات بالحقول المكتشفة ، واخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات لتتصرف بها الحكومة ، او تمنح فيها امتيازات اخرى ، وتحسين احوال العمال وتهيئة وسائل الراحة لهم .

لقد كانت الحركة الوطنية تدرك أن حركة انماء صناعة النفط في العراق تجري ببطء اذا ما قورنت بنظيرتها في اقطار الخليج العربي الاخرى[٥٦] . فتقدم نائب الموصل محمد صديق شنشل ، من حزب الاستقلال ، بسؤال في المجلس النيابي الى رئيس الوزراء نوري السعيد في (١٨ آذار ١٩٥١) هذا نصه :

١ ـ هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق؟
٢ ـ هل يرى رئيس الوزراء طريقة اخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها واصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب اهم موارده واعظم ثرواته ؟

ماطل رئيس الوزراء في الاجابة وظل يؤجلها ، مما دفع نواب المعارضة وعددهم (١٨) نائباً الى تقديم طلب الى المجلس النيابي في (٢٥ آذار ١٩٥١) لقيام الحكومة بسن (لائحة قانونية لتأميم شركات النفط) واستعرض الطلب الحالة الاقتصادية السيئة التي يمر بها العراق واحتياجاته لزيادة واردات النفط من اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي واوضح مخالفة الشركات نصوص الامتيازات مخالفه صريحة ومن ذلك .

١ ـ امتناعها عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الآبار والمؤسسات الموجودة التي بمقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافاً مضاعفة .
٢ ـ انها اوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل لان امتيازها اقل استغلالا من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة
٣ ـ امتناعها عن تسليم الحصة المستحقة على اساس الذهب خلافاً لنصوص الامتياز واحجامها عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية ، ولم تهيء خبيراً عراقياً واحداً[٥٨] .

اثارت حملة المطالبة بتأميم النفط في العراق الاوساط الاستعمارية وحذرت الحكومتان البريطانية والامريكية العراق من إتخاذ أية خطوة لتأميم النفط ، وسارعت الشركات للبدء بالمفاوضات مع الحكومة العراقية ، وتم التوصل الى اتفاقية نفطية جديدة تضمنت الاسس التالية :

١ ـ تكون حصة العراق ٥٠٪ من ارباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق .
٢ ـ يكون الحد الادنى لانتاج النفط (٢٢) مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة الموصل سنوياً ، في سنة ١٩٥٤ وما بعدها . و (٨) ملايين من الاطنان من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوياً وذلك في اواخر سنة ١٩٥٥ وما بعدها .

٣ ـ يكون الحد الادنى لايرادات العراق من النفط (٢٠) مليون دينار في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، و (٢٥) مليون دينار في سنة ١١٥٥ وما بعدها .

٤ ـ وتضمنت البنود الاخرى أن الشركات تضمن للعراق بدون قيد او شرط حداً ادنى من الايراد قدره (٥) ملايين من الدنانير سنوياً في حالة وجود ظروف قاهرة تضطر الشركات الى وقف عملياتها ، ولمدة سنتين كما تضمنت تعيين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديري شركات النفط ، وارسال (٥٠) طالباً عراقياً للدراسة في الجامعات البريطانية سنوياً ، وانشاء مدرسة في كركوك لتدريب العراقيين على اعمال النفط الفنية[٥٩] .

عرضت الاتفاقية على مجلس الامة ، ونوقشت في مجلس النواب يوم (١٤ شباط ١٩٥٢) بصورة مستعجلة وسطحية بناء على اقتراح رئيس الوزراء فقبلت بأغلبية (٨٩) صوت او معارضة (٧) أصوات وتغيب (٤٠) نائباً عن الجلسة . وصادق عليها مجلس الاعيان في يوم (١٧ شباط) باكثرية (١٧) صوتاً ضد صوت واحد .

أثار تصديق الاتفاقية في مجلس الامة عاصفة قوية من المعارضة الجماهيرية تمثلت في المظاهرات والبيانات التي أصدرتها الحركة الوطنية استنكاراً لهذه الاتفاقية التي وصفت بأنها استسلام جديد للامبريالية البريطانية لانها جاءت دون مستوى مطاليب الشعب العراقي الذي يطمح الى تحرير ثرواته النفطية من قبضة الاحتكارات الاجنبية ، وانها لاتعدو أن تكون قصاصة ورق أملتها الشركات على الوزارة القائمة املاء لخدع الشعب والحيولة دون اندفاعه في العمل للنظر بحقوقه كامله . واصدر حزب البعث العربي بياناً دعا فيه الى رفض اتفاقيات النفط بشدة ، واحباط كافة المشاريع الاستعمارية[٦٠] .

واتفقت اطراف الحركة الوطنية على اعلان الاضراب يوم (١٩ شباط) احتجاجاً على تشريع اتفاقيات النفط ، وطالبت بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة على اسس ديمقرطية لانه لايمثل مصالح الشعب . على الرغم من تحذير الحكومة المواطنين من الاشتراك في الاضراب ، واتخاذ اجراءات أمنية مشددة ، يمكن اعتبار الاضراب ناجحاً في بغداد والمدن العراقية الاخرى ، ويرجع بخاصة الى التعاضد والتكاتف بين اطراف الحركة الوطنية وقد اعقب الاضراب قيام الحكومة بسلسلة من الاعتقالات ، وفصل اعداد كبيرة من طلاب المدارس والكليات ، مما آل الى توتر الوضع السياسي في العراق .

ب ـ تصاعد الحركات الشعبية المناهضة للحكومة :

تصاعد نضال الفلاحين من اجل الارض في بداية الخمسينات وكان الاحتلال البريطاني الاول للعراق قد عمل على توفير مستلزمات نمو الاقطاع القانونية والسياسية ، فوضع (نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية) في شباط ١٩١٦ ، الذي رفع من أهمية الشيوخ بمنحهم مكانه معترفاً بها في النظام السياسي والقضائي.[٦١] وقامت السلطات البريطانية في اعقاب ثورة العشرين ، بمكافأة الموالين لها باقطاع مساحات كبيرة لهم. وقد تطورت الملكية في فترة الانتداب البريطاني فاستطاع الشيوخ استخدام نفوذهم السياسي للحصول على حقوق قانونية في الارض التي كانت حسب العرف والعادة ملكاً للعشيرة . ولم تقم الحكومة باعمال جدية لاصلاح نظام الارض والتصرف بها ، وما قامت به كان ضمن الحدود التي لايمكن ان تلقى مقاومة فعالة من كبار الملاكين[٦٢] .

اما من الناحية السياسية فقد ازدادت أهمية رجال الاقطاع ، واصبحت المجالس التشريعية (النواب والاعيان) في اغلبها من طبقة الملاكين من ابناء المدن او شيوخ العشائر ، وساعد على ذلك ان الفئة الحاكمة كانت منذ تأسيس الحكم الملكي قد ركزت جهودها في الحصول على الاكثرية في المجالس التشريعية وكانوا يصوتون بالجملة لكل حكومة في المجلس النيابي ، ويقفون بوجه كل نوع من انواع المعارضة وأدى وجودهم الى رعاية مصالحهم وضرب مصالح الفلاحين الذين كانوا يؤلفون الاكثرية الساحقة من سكان العراق ، ويعيشون حياة بائسة ، ولهذا قاموا بمقاومة الاقطاع بالقوة .

كانت اول انتفاضة فلاحية هي انتفاضة آل فرطوس في العمارة (ميسان) في آذار ١٩٤٩ حيث استطاعوا السيطرة على الارض بالقوة وطرد اتباع الشيوخ منها ، والامتناع عن دفع الضرائب الاقطاعية ، واخذوا يرددون الاهازيج المناوئة للملاكين ويطالبون بتوزيع الارض عليهم ، وقد استخدمت الشرطة القوة للقضاء على الانتفاضة ، وتجددت الانتفاضة في عام ١٩٥٠ فقامت الحكومة بترحيل آل فرطوس الى المنتفك (ذي قار الان)[٦٣] .

كانت انتفاضة العمارة التي قمعت بالقوة ، بداية لسلسلة من الانتفاضات الفلاحية ضد السيطرة الاقطاعية والتخلف الاقتصادي ، فقد كان الفلاح يزرع ويحصد ويرعى الحيوان لمجرد اعالة نفسه وافراد عائلته ضمن المستوى المعيشي الذي كان يحياه الفلاح المتخلف (اقتصادياً وثقافياً وصحياً) . وكانت الانتفاضة الثانية ، في أرياف العمارة ، إنتفاضة آل أزريج في (تشرين الاول ١٩٥٢) الذين طالبوا بتوزيع الاراضي عليهم ، فاستخدمت الشرطة القوة ايضاً في القضاء على الانتفاضة

وحدثت بعد ذلك انتفاضات فلاحية في اربيل والسليمانية وديالى واستمر الفلاحون في مقاومتهم للاقطاع حتى قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ .

واشتد نضال العمال ، وانتعشت الحركة النقابية في عام ١٩٥١ وشكل مجلس مركزي ومكتب دائم للنقابات ، وعندما لاحظت الحكومة تصاعد الحركة وعندما لاحظت الحكومة تصاعد الحركة النقابية واشتداد المطالبة بتحسين ظروف العمل وتطبيق قانون العمال عمدت الى تعطيل نشاط المكتب الدائم والقت القبض على قادته[٦٤] . وقد تصاعدت الاضرابات العمالية وشملت قطاعات مختلفة بسبب فقدان العمال للوسائل السلمية التي يعربون فيها عن مطاليبهم ، ونتيجة الضيق الاقتصادي الذي يعانون فيه . وكان من تلك الاضرابات ، اضراب عمال الميناء في (٢٣ آب ١٩٥٢) الذين طالبوا بتطبيق قانون العمال وزيادة الاجور ، وايجاد محل لاستراحة العمال .

جـ - المطالبة باصلاح الاوضاع السياسية والانتخاب المباشر :

بدأت الدعوة الى اصلاح الاوضاع الداخلية وتغيير نظام الانتخابات في بداية عام ١٩٥١ ، ففي المجلس النيابي تقدم عدد من نواب المعارضة في (٢٦ شباط ١٩٥١) بطلب الى الحكومة لتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً ، وذكروا ان الاخذ بطريقة الانتخاب المباشر اكثر انطباقاً على احكام الدستور الذي منح هذا الحق للمواطن يمارسه بدون صعوبة ولا عرقلة خلافاً لطريقة الانتخاب على درجتين ، كما انها تبسط العملية الانتخابية وتقصر مدتها وتحجب التدخل الحكومي[٦٥] ، وعندما نوقش الطلب في المجلس رفضته الاكثرية الحكومية الذين رأوا فيه مايتعارض وفكرتهم في ابقاء دائرة الانتخاب ضيقة .

واخذت الصحف الوطنية المعارضة تنشر الرسائل والبرقيات التي تطالب بالانتخاب المباشر واطلاق الحريات الديمقراطية ، وتاليف حكومة وطنية مخلصة يطمئن اليها الشعب ، واعطاء المرأة حقها في الاشتراك بالانتخابات ، وبدلاً من استجابة الحكومة لهذه المطاليب الشعبية شرعت (قانون تعديل انتخاب النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦) الذي حرم بموجبه الاعتراض على نتائج الانتخابات او الطعن فيها ، بهدف فرض دكتاتورية سافرة تمهد للحكومة التصرف بالانتخابات كما تريد ، وتكوين سلطة تشريعية خاضعة لها ، وتأمين اسكات الرأي العام وقسره على الرضوخ مقدماً .

استقالت وزارة نوري السعيد في (١٠ تموز ١٩٥٢) بحجة فسح المجال لتأليف حكومة محايدة تقوم باجراء الانتخابات النيابية الجديدة ،فعهد الى مصطفى العمري بتأليف الوزارة الجديدة فشكلها في (١٢ تموز) لكن حركة المطالبة بالاصلاح الدستوري اتسعت واخذت الحركة الوطنية تنتقد النظام السياسي ووصفت الفئة الحاكمة بأنها (العقبة في طريق الاصلاح) وانها (غير اهل للاصلاح وغير حيادية) ، وطالبت بالغاء المعاهدة العراقية ــ البريطانية باعتباره مطلباً شعبياً اساسياً والوقوف على الحياد في الصراع الدولي[٦٦] .

وقد قويت المطالبة بالاصلاح الداخلي والانتخاب المباشر بين اطراف الحركة الوطنية وقدمت الاحزاب السياسية مذكرات الى الوصي عبد الاله في (٢٨ تشرين الاول) عن الاوضاع العامة في العراق منذ انتفاضة ١٩٤١ ، وتضمنت المذكرات الامور المهمة التالية :

١ ــ في المجال السياسي : المطالبة بتعديل الدستور بحيث يضمن سيادة الشعب ضماناً تاماً والغاء حق الملك في اقالة الوزارة ، واطلاق الحريات الدستورية وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية ، والغاء المعاهدة العراقية البريطانية .

٢ ــ في المجال الاقتصادي : المطالبة باصلاح الحياة الاقتصادية اصلاحاً جذرياً بالغاء الاقطاع ، وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى ، وتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين ورفع مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء ، وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الاجنبية ، وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة وتشجيع الصناعة الوطنية .

٣ ــ في المجال الاجتماعي : المطالبة بالغاء نظام دعاوى العشائر ، والغاء المشيخة ، وتشريع الضمان الاجتماعي ، والاهتمام بالامور الصحية والثقافية[٦٧] .

أجاب الوصي على مذكرات الاحزاب بصورة سريعة ، دون دراستها دراسة كافية ، واتسم رده بطابع الارتجال ، وزعم انه يشارك الاحزاب الرأي ويريد الاصلاح والتقدم والخير والرفاه للبلاد ، لكن الاحزاب لم تقتنع بهذا الرد واستمرت في مهاجمة الاوضاع الداخلية موضحة بان الحكومة بعيدة عن الشعب غير مستندة عليه لاتبالي برضائه او سخطه ، مستمدة وجودها من فساد الوضع القائم ، ومن دعم الاستعمار البريطاني له .

وهكذا تأزم الوضع الداخلي ، وقد حاول الوصي التخفيف من حدة التأزم بالدعوة لعقد مؤتمر البلاط مساء (٣ تشرين الثاني) حضره عدد من رؤوساء الوزارات السابقين ورؤوساء الاحزاب السياسية ، لكن المؤتمر فشل في التوصل الى حل للمشاكل التي يعاني منها العراق ، واوضحت الحركة الوطنية ان هناك طريقتين لابد من اختيار إحدهما : إما الاعتراف الصريح بحق الشعب في الاصلاح وتلبية مطالبه أو تحمل الشعب لمسؤولياته بجرأة وصراحة .

٢ ـ الانتفاضة :

في ظل تأزم الاوضاع الداخلية ، حدث اضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في (٢٦ تشرين الاول) فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير . ويعزى سبب الاضراب الى مطاليب طلابية تتعلق بتعديل نظام الامتحانات . وقد ساند الاضراب طلبة المعاهد والكليات الاخرى مما اضطر عمادة كلية الصيدلة والكيمياء الى الاستجابة لمطاليب المضربين فعادوا الى الدوام في يوم (١٨ تشرين الثاني) واعتبر الاضراب منتهياً . ولكن ما حدث في اليوم التالي من اعتداء على اربعة طلاب من قادة الاضراب نقلوا على اثره الى المستشفى ، عدّ أمراً مدبراً .

واستغلته الاحزاب السياسية ، واضربت الكليات والمعاهد في يوم (٢٠ تشرين الثاني) ، وحدثت عدة مظاهرات طلابية في يوم (٢٢ تشرين الثاني) هتف فيها المتظاهرون بسقوط حكومة مصطفى العمري ، والانتخابات المزيفة ، وطالبوا بالتخلص من المعاهدة الجائرة مع بريطانيا ، وقد تصدت الشرطة للمظاهرات وقتل احد المواطنين مما أدى الى استقالة رئيس الوزراء .

تجددت المظاهرات صباح (٢٣ تشرين الثاني) وامتازت بالعنف الشديد والتلاحم بين الطلاب والعمال ومختلف فئات الشعب ، فضلا عن التعاون والتلاحم بين اطراف الحركة الوطنية . واستمرت هذه التظاهرات التي شملت مناطق بغداد المختلفة وبعض مناطق القطر الاخرى ، وفي الساعة التاسعة صباحاً حتى العاشرة ليلا حدثت خلالها معارك متعددة بين الشرطة والمتظاهرين ، وكلما فرقت الشرطة مظاهرة جوبهت بمظاهرة اخرى . والملاحظ على هذه المظاهرات جميعاً انها حملت شعارات وطنية تطالب بتأليف حكومة وطنية وتأميم النفط وغلق المكاتب الثقافية الاجنبية ، وبسقوط الملكية وحياة الجمهورية . وكانت نتيجة هذه المظاهرات استشهاد (٢٣) من المتظاهرين وقتل اربعة من الشرطة ، واعتقال (٧٣) متظاهراً بالاضافة الى عدد كبير من الجرحى من كلا الجانبين .

بدأت قوات الجيش بالنزول الى شوارع بغداد والميادين الرئيسية في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر ، ولم يتعرض المتظاهرون لمدرعات الجيش ولا تعرضت لهم ، بل كانت تستقبل بالهتاف بحياة الجيش . وفي الساعة الخامسة مساءً بدأ راديو بغداد يعلن أن رئيس الاركان سيلقي بياناً مهماً . وفي الساعة السادسة أعلن نور الدين محمود ، رئيس الاركان ، إن الوصي قد كلفه بتشكيل الوزارة الجديدة ، وطلب الى الشعب أن يخلد الى الهدوء لانهاء حالة الاضطراب السائدة . وفي الساعة العاشرة ليلاً اذاع راديو بغداد الارادة الملكية بتشكيل الوزارة واسماء اعضائها .

قامت الوزارة الجديدة فوراً باتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع ، فوزعت القطعات العسكرية على مناطق بغداد المختلفة ، واخذ الجنود المشاة مواقعهم في نقاط متقاربة من الشوارع والساحات الرئيسية صباح يوم (٢٤ تشرين الثاني) ، واعلنت الاحكام العرفية وعطلت جميع الاحزاب السياسية ، كما عطلت (١٧) جريدة ، وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات الشديدة فقد استمرت المظاهرات يوم (٢٤ تشرين الثاني في مناطق متفرقة من بغداد ، هتف فيها المتظاهرون بسقوط الانقلاب العسكري والحكم الدكتاتوري .

أصدرت الوزارة سلسلة من المراسيم والتعليمات منها اعلان منع التجول من الساعة السادسة مساءاً حتى الساعة السابعة صباحاً ، واذاع رئيس الوزراء منهاج حكومته الذي تضمن الوعود باعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم الكمركية والضرائب ، واتباع سياسة اقتصادية من شأنها ان تحافظ على الثروة القومية ، وجعل التعليم العالي مجانياً وتقوية الجيش وتأليف لجنة لاعداد قانون الانتخاب المباشر ، وتأليف لجنة اخرى للتحقيق في جوادث الانتفاضة وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة . وقد استمرت وزارة نورالدين محمود في الحكم حتى استقالتها في اواخر شهر كانون الثاني ١٩٥٣ ، وأعقبتها وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي .

تميزت الانتفاضة التي كان لها تأثير كبير في المسيرة المتطورة للحركة الوطنية ، بالعنف الشديد ضد السلطة القائمة والتماسك القوي بين القوى الوطنية ، ورفع شعارات وطنية تطالب بالاصلاح الجذري في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٦٨] .

الفصل الثامن

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وإعلان الجمهورية العراقية

اولاً : مقدمات الثورة

١ ـ الاوضاع الداخلية

أ ـ سياسة مكافحة الحركة الوطنية :

بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد القانونية ، وذلك في ٢ مايس ١٩٥٣ . وقد شكك المعارضون بقدرة الملك على القيام بالاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يطالب بها الشعب . إذ بقي محاطاً بخاله الامير عبد الاله ، ولي العهد ، وببطانة من السياسيين القدماء الذين كانت لهم اليد الطولى في سوء الاوضاع في العراق ، لذلك طالبوا بأن تترك للملك الحرية في استشارة جميع زعماء البلاد دون تمييز ، وإن يوقف الساسة القدماء تدخلهم في شؤون الحكم ، لمصلحة الملك والنظام كله .

وقد قدمت الاحزاب السياسية ، مذكرات الى الملك استعرضت فيها تطورات الوضع السياسي في العراق ، والوعود التي قطعت بإنهاء الاوضاع الشاذة . كما انتقدت عدم الاستجابة لمطالب الشعب ، واستمرار الاساليب الدكتاتورية في الحكم ، وانتهاز الفرص لاعلان الاحكام العرفية واستبقائها ، وجعلها الاساس لمزاولة الحكم . وأعربت المذكرات عن آمال الحركة الوطنية في أن يكون العهد الجديد عهداً تحترم فيه احكام الدستور ، ويضمن للمواطن جميع حرياته وحقوقه السياسية بحيث يكون عهداً جديداً للعراق ينعكس في واقع حياته[1] .

لم تلق مطالب الحركة الوطنية استجابة تذكر ، فعلى النقيض من ذلك عهد الى نوري السعيد في ٣١ تموز ١٩٥٤ بتأليف الوزارة ، فاشترط السعيد حل المجلس

النيابي الذي انتخب في حزيران ١٩٥٤ وفاز فيه عشرة من الوطنيين المعارضين . كما اشترط اطلاق يده في مواجهة الحركة الوطنية ، وتطهير جهاز الدولة من العناصر التي وصفت انذاك بأنها هدامة وعاجزة . وقد وافق الملك على تلك الشروط .

شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤ والتي قوبلت بمعارضة كل القوى الوطنية في القطر ، ووصفت بأنها وزارة إنقلاب بدليل انها لم تكد تتألف ، حتى طالت الناس بسيل منهمر من المقررات الخطيرة ، كما لو أنها جاءت على اثر انقلاب من الانقلابات .

بدأت وزارة نوري السعيد باصدار المراسيم الارهابية . وكان المرسوم الاول ، هو « مرسوم تعديل قانون العقوبات البغدادي لسنة ١٩٣٨ ، الذي نص على تجريم » كل من حبّذ او روّج .. أياً من المذاهب التي ترمي الى تغيير نظام الحكم والمبادىء والاوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الاساسي » . وأعطى المرسوم الثاني « مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقي رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ » الحق لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الداخلية ، في اسقاط الجنسية عن العراقي المحكوم وفق المرسوم الاول . وخول وزير الداخلية إعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك ، والاحتفاظ به حتى يتم إبعاده .

وخول المرسوم الثالث « مرسوم النقابات العام رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ » ، مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية الحق في أن يقرر غلق أية نقابة بحجة خروجها على الاسس والمبادىء التي اسست من اجلها[٢] .

قوبلت المراسيم الثلاثة بموجة من الاستنكار والسخط الجماهيريين . فقد اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي ، بياناً هاجم فيه وزارة نوري السعيد لتعطيلها كل جوانب الحياة الديمقراطية ، وحكم البلاد حكماً بوليسياً ، ومبالغتها في الاستهانة بحقوق الشعب وحرياته التي تمثلت في هذه المجموعة الشاذة من المراسيم والقوانين الغريبة ، معلناً ان تسلم نوري السعيد الحكم في العراق ، وفرضه الطغيان السافر لم يكونا بالحدث العفوي ، وإنما كان على وفق خطة استعمارية مرسومة غايتها ضرب الحركة الوطنية في العراق ، واضعافها وشل جميع تيارات المقاومة الشعبية توطئة لعقد معاهدة جديدة او حلف جديد او ارتباط استعماري جديد[٣] .

لم تتوقف اجراءات السعيد الارهابية عند حدها السابق ، بل توجهت لمحاربة الاحزاب السياسية العلنية والصحافة الوطنية ، فأصدرت « مرسوم الجمعيات رقم

١٩ لسنة ١٩٥٤ » الذي قرر غلق جميع الاحزاب السياسية العلنية بزعم أنها استغلت الامتيازات التي منحها القانون لها ، ولصحافتها فأخذت تحرض الناس على (الشغب) في الصحف الناطقة بلسانها ، والاتيان بأفعال ثورية تهدف الى قلب نظام الحكم .

إتجهت وزارة السعيد ، بعد ذلك الى الصحافة الوطنية ، فبدأت باصدار سلسلة من القرارات لتعطيل الصحف الوطنية . فالغت وزارة الداخلية في ١٤ آب ١٩٥٤ امتياز خمس عشرة جريدة ومجلة تصدر في بغداد بين أدبية وسياسية .

وقرر مجلس الوزراء في ٢٩ آب ١٩٥٤ تعطيل سبع عشرة جريدة سياسية لمدة سنة واحدة ، وفرضت حصاراً فكرياً ، باصدارها عشرات القرارات بمنع الكتب والصحف والمجلات ذات الاتجاهات القومية والوطنية في دخول العراق . ولم تكتف بذلك ، وانما أصدرت « مرسوم المطبوعات رقم (٤) لسنة ١٩٥٤ » الذي ألغيت بموجبه جميع الامتيازات الممنوحة للصحف والمجلات بحجة أنها كانت مصدراً لأشاعة الفوضى ، وبث روح التفرقة بين ابناء الشعب ، والتمول من مصادر سرية بقصد ترويج مبادىء حرمها القانون(٤) . ولم تسمح ، بعد ذلك ، إلا لسبع صحف بالاستمرار على الصدور .

وعلى الرغم من هذه الاجراءات الارهابية القاسية ، استمرت التظاهرات الجماهيرية للتنديد بحملة القمع والارهاب ، الأمر الذي دفع الحكومة الى إصدار « مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤ » الذي نص على عدم مشروعية الاجتماعات العامة ، ومنع عقدها اذا كان الغرض منها إرهاب الحكومة أو السلطة التشريعية أو مقاومة تنفيذ القوانين والانظمة والتحريض على التمرد والعصيان أو إثارة الرعب في نفوس أفراد المجتمع ، أو الاخلال بالامن والنظام العام(٥) .

أدت إجراءات نوري السعيد الى تصفية كل مظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي ، وتجريد النظام السياسي من صفته البرلمانية ، وبات نوري السعيد يحكم بسلطات شبه دكتاتورية ، مما آل الى انتشار الفساد والعبث باشكالها المختلفة ، واهمال المصالح العامة الحيوية ، بسبب غياب الرقابة الشعبية على اعمال الحكومة ، وجعل الحركة الوطنية تدرك أن لامناص من تغيير نظام الحكم برمته .

ب ـ تدهور الاوضاع الاقتصادية :

تدهورت الاوضاع المعيشية للفئات الشعبية بصورة واضحة . وشهدت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة التي شكلت في (١٧) كانون الأول ١٩٥٥ بداية سلسلة

من الاضرابات ، ترجع في اسبابها الى تردي الاحوال الاقتصادية ، وتوجيه السياسة الاقتصادية لخدمة مصالح فئة قليلة من الاقطاعيين والرأسماليين الذين ارتبطوا بنوري السعيد أكثر من أي وقت مضى[٦] . وكان العمال في طليعة المضربين ، وارتكزت مطالبهم على معالجة المشاكل الاقتصادية ، وزيادة الاجور ، وتحسين ظروف العمل ، فاضرب سواق السيارات في النجف في الاول من كانون الاول ١٩٥٥ وعمال النفط في كركوك في ١١ آذار ١٩٥٦ وعمال العجلات في بغداد في ١٨ نيسان ١٩٥٦ ، وعمال الطابوق في ١٥ مايس ١٩٥٦ وعمال شركة الكبريت المتحدة في ١٧ مايس ١٩٥٦ . وشمل الاضراب طبقات ومراتب اجتماعية اخرى ، منها اضراب أصحاب المحلات التجارية في بغداد في ٢٨ مايس ١٩٥٦ احتجاجاً على تشريع قانون مراقبة ايجار العقارات الذي أباح للملاكين زيادة بدلات ايجار العقارات التي يزيد ايجارها على (١٥٠) ديناراً . كما أضرب أصحاب السيارات الكبيرة (الحمولة) في ٢ حزيران ١٩٥٦ احتجاجاً على لائحة تعديل قانون وسائط النقل البرية التي زيدت بموجبه رسوم الضريبة على السيارات .

وكان أكبر اضراب : هو إضراب مدينة الموصل الاقتصادي ، الذي بدأ بأضراب تجار الاغنام في ٢٨ آب ١٩٥٦ ، واعقبه اضراب القصابين في مساء ٣١ آب احتجاجاً على قرار البلدية بزيادة رسوم المجازر والذبحية .

وسرعان ماإمتد هذا الاضراب فشمل الخبازين والخياطين والحامين والصاغه وسواق السيارات واصحاب المحلات التجارية . وبذلك عم الاضراب مدينة الموصل في ٣ أيلول ، وتوسع ليشمل بعد ذلك اقضية المحافظة ونواحيها ، فشمل اهالي تلعفر وزاخو وسنجار والعمادية ، واعلنت شرطة الموصل ان « حالة الاضراب اصبحت غير اعتيادية » وقد قوبل الاضراب بتأييد جماهيري واسع .

فأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي ، بياناً ندد فيه باجراءات حكومة نوري السعيد الاقتصادية التي تهدد معاش الشعب ، وقوته ، وطالب بعدم فرض ضرائب جديدة ، وأوضح الحزب ان الاضراب أعطى مثلاً رائعاً ليقظة الشعب واستعداده للنضال دفاعاً عن حياته وحريته ومعاشه ، ودعا البيان الشعب الى التكاتف والوحدة واليقظة[٧] .

استخدمت السلطات مختلف الوسائل للقضاء على الاضراب ، وأصدرت مرسوم الطوارىء الذي أعطى لرئيس الوزراء صلاحيات استثنائية في فرض الرقابة على الصحف والمجلات والكتب وجميع المطبوعات ، وخوله اعتقال الاشخاص الذين

يعتقد بأن سلوكهم مخل بالأمن العام مهما كانت صفاتهم أو وظائفهم وحجزهم في الأماكن التي يعينها . وحضر سعيد قزاز وزير الداخلية ، الى الموصل ، واصدر أوامره بالقبض على بعض رجال الحركة الوطنية بحجة « أنهم المحرضون الرئيسيون على الاضراب » ، وأبعدوا الى نقرة السلمان .

تمكنت السلطات من القضاء على إضراب الموصل الذي استمر أكثر من عشرة أيام ، وبرهن الاضراب على رفض الجماهير للسياسة الداخلية التي كان يتبعها نوري السعيد ، وبخاصة في المجال الاقتصادي ، والتي أدت الى زيادة الضرائب والرسوم على مختلف المهن والأعمال ، في وقت تردى فيه المستوى المعاشي لعموم الجماهير الشعبية الكادحة . وقد مهد الاضراب السبيل أمام الحركة الوطنية للقيام باضرابات اخرى .

وشهد عام ١٩٥٧ استمرار الاضرابات العمالية للمطالبة بتحسين اوضاع العمال وزيادة الاجور ، فأضرب سواق سيارات الحمل في البصرة يوم ٤ تموز ١٩٥٧ احتجاجاً على زيادة اسعار المحروقات ، وأضرب عمال شركة دخان الرافدين في يوم ١٤ تموز ١٩٥٧ وعمال شركة الدخان الاهلية كذلك ، للمطالبة بزيادة الاجور . إلا ان السلطة استطاعت القضاء على الاضراب فوراً . وأشار تقرير حكومي مؤرخ في مايس ١٩٥٨ الى الاعتقاد السائد بين مختلف الطبقات الشعبية بان الحكومات المتعاقبة قد أهملت العناية بالجماهير ومستقبلها ، والوسائل التي تؤدي الى الترفيه عنها ، ورفع مستوى معيشتها . وفي مقدمة ذلك إهمال الحكومات المتعاقبة اتخاذ الاجراءات التي تحد من جشع اللاكين ، وبخاصة فيما يتعلق باسعار المواد الغذائية والايجارات وتوزيع العدل بين الناس[٨] .

أما الفلاحون الذين بدأوا نضالهم من أجل الارض ، والقضاء على الاقطاع فقد نظموا انتفاضة الشامية في عام ١٩٥٤ حيث سارت جوعهم في مسيرة ضخمة في ٧ شباط . وقدر عدد المشاركين فيها (٢٠) ألف متظاهر ، وهتفت بسقوط الاقطاع والمعاهدة العراقية ـ البريطانية والمجلس النيابي ، ورئيس الوزراء فاضل الجمالي الذي شكل وزارته الاولى في ١٧ أيلول ١٩٥٣ (استقالت في ٢٧ شباط ١٩٥٤) ، فالقت السلطات القبض على (١٠٠) من الفلاحين و (٢٣) طالباً وخمسة محامين . وكانت مطالب الفلاحين هي :

١ ـ المناصفة في قسمة الحاصل بين الفلاح والمالك .
٢ ـ تسليف الفلاحين للتخلص من الربا الفاحش المرهق .
٣ ـ تقسيم ثمن البذور بين الفلاح والملاك كل حسب حصته .
٤ ـ منع السخرة المجانية ، وايقاف الاهانات ورفع الخاوات .

٥ ـ مكافحة الفقر والجهل والمرض[٩] .

حظيت مطالب الفلاحين بتأييد الجماهير الواسع وحركتها الوطنية التي وصفت مشكلة الارض بانها أم المشاكل ، واذا لم تتداركها الحكومة بحل جذري حاسم فانها ستكون اللغم الذي ينسف كل استقرار في البلد ، واشادت بيقظة الريف ومشاركته المدينة في معارضة اسلوب الفئة الحاكمة في حكم البلاد وفي التصرف بمقدرات الناس ، وأصبح الريف ميداناً لمعارضة الحكم الفاسدة ونظام الاقطاع الذي يستند اليه ، مما يهدد كيان الفئة الحاكمة ومستقبلها في الصميم .[١٠]

ادركت وزارة فاضل الجمالي عمق المعارضة الفلاحية ، وخشيت من إتساعها وشمولها لمناطق القطر الاخرى ، فأصدرت « مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم (٢١ لسنة ١٩٥٤ » ، الذي تضمن المناصفة في قسمة الحاصل . وقد ارتكز نضال الفلاحين بعد صدور المرسوم على المطالبة بتثبيت حق المناصفة والغاء الديون ، ووقف اعتداءات الاقطاعيين على ملكيات متوسطي الملاكين وصغارهم .

وفي مناطق كركوك واربيل حدثت انتفاضات فلاحية في ايلول ١٩٥٥ . ورفع فلاحو محافظتي بابل وكربلاء مذكرات الى الملك طالبوا فيها تنفيذ مرسوم المناصفة ، وتوزيع الاراضي عليهم ، ووضع حد لتصرفات الادارة التي تساعد الاقطاعيين والملاكين الكبار على نهب الملكيات الصغيرة ، وتحسين أحوال الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لم تستجب السلطات لمطالب الفلاحين العادلة ، في حين اشتدت مقاومة الاقطاع ، وازدادت مظالم الفلاحين ، مع اشتداد سياسة نوري السعيد ، الذي شكل وزارته الثالثة عشرة في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ (استقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧) ، في مقاومة الحركة الوطنية ، فأدى ذلك الى هجرة فلاحية واسعة الى المدن الكبرى من ناحية ، والى ازدياد المطالبة بالقضاء على الاقطاع وتوزيع الاراضي من ناحية اخرى ، واخذ الفلاحون في الديوانية (محافظة القادسية) بعقد الاجتماعات في نيسان ١٩٥٧ ، واوقدوا المشاعل ورددوا الاهازيج الشعبية التي تندد بالحكومة والاقطاع ، وتطور الأمر الى انتفاضة مسلحة شملت الفرات الاوسط في حزيران ١٩٥٨ ، حيث أخذ الفلاحون المسلحون يجتمعون حول الحاصل المكدس وهم يرددون الاهازيج الشعبية التي تمجد نضال الفلاحين في سبيل الارض . وتطالب بتطبيق مرسوم المناصفة ، وتندد بموقف الحكومة السلبي من مطالب الفلاحين ، وامتدت الانتفاضة الفلاحية الى مناطق القطر الاخرى .

١٣

أسرعت قوات الشرطة الى مهاجمة قرى الفلاحين واستطاعت القبض على بعض الفلاحين ، وقد اهتمت الحركة الوطنية بالانتفاضة ، ونظمت حركة جماهيرية لمساندة مطالب الفلاحين ، فظهرت الشعارات التي تدعو الى مساندة فلاحي الفرات الاوسط في أغلب شوارع مدن العراق . وتطوع عدد من المحامين الوطنيين للدفاع عن الفلاحين المعتقلين ، وتنظيم المذكرات للمطالبة بأقرار حق الفلاحين في المناصفة . وصاحب الانتفاضة اعمال عنف في مناطق اخرى من العراق ، كالانفجارات والحرائق ، مما أفضى الى اتهام حزب البعث العربي الاشتراكي بالوقوف وراء تلك الاحداث الثورية .(١١)

ادى موقف الحكومة السلبي من مطالب الفلاحين ، وتصاعد الانتفاضة المسلحة الى صدور تحذيرات للحكومة من جهات مؤيدة لها ، تدعو الى معالجة التذمر والحد من تسلط مشايخ القبائل والاقطاعيين ، إلا ان الحكومة لم تعرها اهتماماً يذكر ، جرياً على سياستها القائمة على عدم الاستجابة للمطالب الشعبية ، وتجاهل الرأي العام ، واعتمادها في بقائها على قوى دولية خارجية ، واعتقادها بقدرة تلك القوى على حسم الموقف لصالحها في الوقت المناسب .

جـ ـ جبهة الاتحاد الوطني :

بعد اجازة الاحزاب السياسية في العراق عام ١٩٤٦ جرت محاولات متعددة للتعاون بينها ، منها تشكيل « لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين » و « الجبهة الشعبية المتحدة » عام ١٩٥١ و « الجبهة الوطنية » عام ١٩٥٤ . وازداد التعاون الوطني بعد تأميم قناة السويس في تموز ١٩٥٦ ، واتخاذ الاحزاب السياسية مواقف متشابهة لتأييد مصر والمشاركة بدرجات متفاوتة في انتفاضة الشعب لمساندة مصر ، وشجب موقف الحكومة من العدوان الثلاثي .

وعندما ادركت القوى الوطنية والقومية التقدمية ان استمرار سياسة نوري السعيد في مقاومة الحركة الوطنية يتطلب منها التعاون . عقدت اجتماعات متعددة اسفرت عن الاتفاق على تأليف جبهة وطنية موحدة اطلق عليها أسم « جبهة الاتحاد الوطني » التي اصدرت بيانها الاول في ٩ اذار ١٩٥٧ . وقد تألفت الجبهة انذاك من الاحزاب التالية :

حزب البعث العربي الاشتراكي .
حزب الاستقلال .
الحزب الشيوعي العراقي .

الحزب الوطني الديمقراطي .

وبعض المستقلين .

وقد تناول البيان الاول الذي اصدرته الجبهة ، عرضاً للوضع الدولي العام ، ودعوة جماهير الشعب ، والعاملين في الحركة الوطنية الى الوحدة والتكتل والالتفاف حول مطالب الامة الكبرى ، ونبذ الخلافات والانشقاقات بمختلف اشكالها ورص صفوف الحركة الوطنية والكفاح المشترك لتحقيق المطالب التالية :

١ ـ تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي .
٢ ـ الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة الاقطار العربية المتحررة .
٣ ـ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي .
٤ ـ اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .
٥ ـ الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين ، وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لاسباب سياسية(١٢) .

قوبل صدور بيان الجبهة بترحيب بالغ من الاوساط الشعبية والحزبية والمستقلة ، التي اخذت تعلق آمالا كبيرة على قيامها . واشارت جريدة « الاشتراكي » لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحماس البالغ الذي قوبلت به الجبهة من قبل الشعب وذكرت ان الشعب يعّد هذه الخطوة الوطنية الرائعة رد فعل صحيح للتهديد المتزايد لقوى الاستعمار والرجعية ودعت الجبهة الى الاعتماد على مؤازرة الشعب والتفافه حولها .(١٣)

لقد كان مجرد إعلان الجبهة ، يعد نصراً تاريخياً باهراً للحركة الوطنية ، ادى الى توحيد جميع القوى الحزبية والمستقلة ، ولفها حول اهداف الجبهة والى هدم سدود الحذر بين الاحزاب الوطنية ، واتخاذ مواقف موحدة تجاه كل حدث سياسي ووطني وقومي ، وتنسيق خطط الكفاح الوطني لمختلف الاحزاب والجماعات وتطوير اساليب عملها عموماً ، وتبادل الخبر والتجارب والعادات التنظيمية فيما بينها .



٢ ـ الاوضاع العربية :

أ ـ القضية الفلسطينية :

تمثل قضية فلسطين إحدى مآسي التاريخ الكبرى وقع ظلمها على الامة العربية عامة ، والشعب العربي في فلسطين خاصة . ففي ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، أصدرت بريطانيا وعد بلفور لانشاء « وطن قومي » لليهود في فلسطين . وقد اصبحت فلسطين بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة تحت الانتداب البريطاني ، وادخل وعد بلفور في صك الانتداب .

وفي فترة الانتداب استمرت مقاومة العرب لوعد بلفور والهجرة الصهيونية وبيع الاراضي ، وحدثت انتفاضات عربية متكررة خلال الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩ . واصدرت بريطانيا في عام ١٩٣٩ الكتاب الابيض الذي اعلنت فيه أن ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ارسلت لجنة تحقيق انكلواميركية . وقد اوصت اللجنة بان يبنى مستقبل فلسطين على ثلاثة مبادئ :

١ ـ ان لايسود اليهود على العرب ، ولا العرب على اليهود في فلسطين
٢ ـ ان لاتكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .
٣ ـ يتعهد نظام الحكم الذي سيؤسس تحت ضمانات دولية بحماية المصالح المسيحية والاسلامية واليهودية في الاراضي المقدسة والحفاظ عليها .

رفض العرب والصهاينة تلك المقترحات . وقامت بريطانيا ، بعد ان تأكد لها قدرة الصهاينة العسكرية والسياسية ، باحالة المشكلة على الامم المتحدة في شباط ١٩٤٧ ، وقالت انه يوجد في فلسطين نحو ١,٦٠٠,٠٠٠ عربي ، و ٦٠٠,٠٠٠ يهودي . ويرى اليهود ان النقطة الجوهرية هي ايجاد دولة يهودية ذات سيادة ، ويرى العرب ان النقطة الجوهرية في مبادئهم هي مقاومة تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في أي جزء من فلسطين حتى النهاية ، وزعمت بريطانيا بان ليس لها الصلاحية ، بموجب صك الانتداب ، لاعطاء البلاد الى العرب أو اليهود أو تقسيمها بينهما .

عينت هيئة الامم لجنة خاصة للتحقيق ، قامت بزيارة المنطقة ، ووضعت توصية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود . وتحت ضغط وتهديد القوى الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة قررت الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية .

قوبل قرار التقسيم بأستنكار واسع في ارجاء الوطن العربي. ففي بغداد خرجت مظاهرات جماهيرية تندد بمواقف الدول الكبرى التي أيدت التقسيم، وتطالب الحكومة بالقيام بواجبها القومي لإنقاذ فلسطين، والوقوف بوجه تنفيذ قرار التقسيم. وازاء استمرار الضغط الشعبي قررت الحكومة العراقية ارسال الجيش العراقي للدفاع عن الاراضي العربية الفلسطينية، إلا ان القوات العسكرية التي ارسلت في أول الأمر كانت قليلة العدد، لاتتجاوز (٥) آلاف جندي. ولعل ذلك يعزى الى اعتقاد السياسيين العراقيين بان الغرض من ارسال هذه القوات ليس القتال، بل إرهاب الصهاينة وتخويفهم، ولهذا فان الخطط التي وضعت لم تكن هجومية وانما كانت دفاعية فقط.(١٤)

كان ضباط الجيش العراقي وجنوده يمتلئون حماسة قوية لقتال الصهاينة والحفاظ على فلسطين، وقد استطاعت القوات العراقية، بامكانياتها المحدودة انذاك من تحقيق الانتصارات الكبيرة. ومنذ اليوم الاول لدخولها الى الاراضي الفلسطينية، الا ان الاوامر التي كانت تصدرها القيادة السياسية بتغيير واجب القوات العراقية، من حين لآخر أثر كثيراً على أدائها، وعلى الرغم من ذلك وصل الجيش العراقي الى بعد ثمانية أميال من ساحل البحر المتوسط، واصبح بامكانه شطر القوات الصهيونية الى شطرين، لكن الاوامر صدرت بتوزيع القوات العراقية على منطقة واسعة جداً، فأصبحت ضعيفة في كل مكان.

لقد تميز الجيش العراقي في المعارك التي خاضها، بالشجاعة والبسالة التي ابداها الجنود والضباط. وكان الجميع مدفوعين بعوامل قومية ووطنية، الا ان القيادة التي تولت الاشراف على اعداء هذه القوات وسيرها كانت قيادة ضعيفة. يضاف الى ذلك ان الاستعدادات العسكرية المطلوبة في القوة العراقية كانت غير مهيأة، وتنقصها المعلومات عن العدو.. قواته واستحكاماته، ولم تكن لديها الخرائط الكافية للمناطق التي تحارب فيها، والاهم من كل هذا انه لم تكن هناك خطة حركات، ولائحة حرب مهيأة سلفاً ليمكن في ضوئها تحشيد القوات الكافية لتنفيذها، فضلاً عن عوامل اخرى منها عربية تتصل بجدية الاقطار العربية المشاركة في الحرب، وعالمية تتصل بمواقف الدول الكبرى من القضية الفلسطينية.

وبعد توقف القتال، عاد الجيش العراقي الى القطر، وهو يحمل مرارة النكسة التي سببتها الانظمة السياسية العربية القائمة انذاك، فصمم ضباطه وجنوده على الثأر لكرامة الجيش، بالقضاء على النظام الذي كان وراء الانتكاسة، فانخرط المخلصون من الضباط القوميين في تنظيم الضباط الاحرار للاحاطة بالنظام الملكي.

ب ـ الثورة المصرية ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ :

اجبرت الثورة المصرية الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه الصغير احمد فؤاد ، ووضع مجلس وصاية . ثم تطورت الاحداث الى الغاء النظام الملكي في حزيران ١٩٥٣ واعلان الجمهورية في مصر ، وتبع ذلك تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية على درجة كبيرة من الاهمية .

لقد اخذت الحركة الوطنية في العراق تراقب تلك التطورات واخذت الصحافة العراقية تناقشها ، وتحذر الفئة الحاكمة في العراق من مغبة الاستمرار في سياستها المشابهة للسياسة المصرية القديمة .. وطالبت بالكف عن سياسة النهب والاستبداد والاستهانة بنضال الشعب ، ودعت الى القضاء على الاقطاع الذي خلق فساداً عاماً أصبح طابع الحكم في العراق .(١٥) .

شجعت الثورة المصرية الحركة الوطنية في العراق على التقدم بمطاليبها الاصلاحية الى الوصي عبد الاله الذي سارع الى عقد مؤتمر في البلاط دعا اليه رؤساء الاحزاب السياسية لمناقشة المطالب الاصلاحية مساء يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ . وفي هذا المؤتمر قال طه الهاشمي ان الوضع في العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرة جدية ، ولاسيا بعد الحوادث التي جرت في بعض بلدان الشرق الاوسط كمصر ، وسوريا ولبنان ، وشدد بصورة خاصة على تطور الاحداث في مصر . وقال ان الاسباب التي ادت الى الثورة في مصر موجودة في العراق ، واذا كانت العوامل متشابهة ، فلا به ان تكون النتائج واحدة ، والقضية قضية زمن ، اذا لم نتدارك الامر ، ونقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق . وقد رد عليه الوصي : تقول انه سيقع في العراق مثل ماوقع في مصر ، أنا لا أخاف ذلك ، أنا لا اهتم بهذه الامور .(١٦)

ودفع نجاح الثورة المصرية ، الضباط العراقيين الى الحماس للقيام بعمل مماثل فكان ظهور تنظيم الضباط الاحرار .

جـ ـ العدوان الثلاثي على مصر وانتفاضة ١٩٥٦ :

سارت مصر بعد نجاح ثورتها في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، على سياسة قومية تقدمية تهدف الى مساندة النضال العربي للتخلص من السيطرة الاستعمارية ، واتباع سياسة الحياد في العلاقات الدولية . وشاركت مصر في مؤتمر باندونك للدول غير المنحازة ، وأظهرت رفضها للاحلاف والمشاريع الاستعمارية . وقد تعرضت مصر جراء تلك السياسة الى ضغوط اقتصادية من الدول الاستعمارية ، منها سحب تمويل مشروع

السد العالي الذي كانت مصر تعول عليه كثيراً لزيادة رقعة الارض الزراعية ، فاعلن الرئيس جمال عبد الناصر ، تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ في وقت كان ملك العراق وولي العهد عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد على مائدة انطوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا ، فظهر ان ثمة تطابقاً بين وجهات نظر الجانبين في الاراء والمقترحات لمواجهة ماسمي انذاك « بالتحدي »(١٧) .

وذكر دي كوري De Gaury ، وهو صديق لولي العهد الامير عبد الاله ، ان عبد الاله كان يلح على القيام بعمل سريع ضد عبد الناصر خلال اسابيع قليلة ، ويعتقد بانه اذا لم يسقط عبد الناصر في وقت قصير لايتجاوز « بضعة اسابيع » فان ذلك سيكون متأخراً ، وسيؤدي الى اضطراب في الشرق الاوسط لايعرف مداه ، وسيقضي على حلف بغداد ، وكانت خطته تهدف الى العمل على اعادة الملكية الى مصر .(١٨) .

وعلى النقيض من موقف الحكومة العراقية عمل الشعب العراقي والجماهير العربية على امتداد الوطن العربي على قيادة حملة فعالة لمساندة مصر في نضالها ، تجلت فيها وحدة المصير العربي ، واعترف (ايدن) بقوة التأييد العربي وقال : « بعد تأميم القناة بيوم واحد ، بدأت الاصوات في الوطن العربي تردد هذه ليست قناة السويس بل قناة العرب ، وبدأت القومية العربية تظهر في اكمل صورها »(١٩) .

وفي العراق ، طالبت الحركة الوطنية بتحشيد القوى لنصرة مصر ، وفتح ابواب التطوع للدفاع عن القومية العربية ، واوضحت ان هدف الاستعمار من معركة قناة السويس تمهيد السبيل لاضعاف العرب ، وفرض الصلح مع العدو الصهيوني .

اخذت بريطانيا وفرنسا ، بالاتفاق مع الكيان الصهيوني التهيئة للعدوان على مصر ، فشن الكيان الصهيوني عدوانه على مصر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ ، واشتركت بريطانيا وفرنسا في العدوان في الاول من تشرين الثاني ، وهب الشعب العربي في مصر للدفاع عن ارضه وكرامته ، وخرجت الجماهير العربية تتظاهر تأييداً له . وفي العراق خرجت الجماهير الشعبية ، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي معلنة مساندتها وتطوعها للدفاع عن العروبة في مصر ، وانفجر الوضع في بغداد صباح الخميس الاول من تشرين الثاني ، فتظاهر طلبة الكليات والمعاهد العالية . ففي ساحة كلية الطب تجمع طلبة كليتي الطب والصيدلة والكيمياء ، واخذوا يهتفون بحياة مصر ورئيسها جمال عبدالناصر ، وبسقوط دول

العدوان انكلترا وفرنسا والكيان الصهيوني. وتظاهر طلبة كلية التجارة والاقتصاد مطالبين بالتعبئة العامة والسلاح وقطع النفط عن الدول الاستعمارية، وبسقوط وزارة نوري السعيد وحلف بغداد والاستعمار، وخرجت مظاهرة جماهيرية كبيرة تطالب الحكومة باعلان موقفها من العدوان على مصر، فانقض الشرطة على المتظاهرين وضربوهم بقسوة، وقامت الحكومة باعلان الاحكام العرفية، ومنع المظاهرات.[٢٠]

أخذت المظاهرات تتجدد يومياً، ولم تقتصر على الطلبة فحسب، وانما شملت مختلف القطاعات الشعبية، كما امتدت لتشمل مناطق العراق المختلفة. وقد حدثت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين وعطلت الدراسة في الكليات والمعاهد العالية والمدارس المتوسطة والاعدادية، واعتقل قادة الحركة الوطنية، لكن هذه الاجراءات لم تؤد الى إيقاف الانتفاضة فدعت الحركة الوطنية الى الاضراب حتى سقوط وزارة نوري السعيد وتأليف حكومة وطنية تقوم بما يلي:

١ ـ معاقبة الخونة وسفاكي دماء الشعب، واطلاق سراح ضحايا النضال الوطني والقومي.
٢ ـ الانسحاب من حلف بغداد، وقطع العلاقات مع بريطانيا والتضامن مع الشعب العربي، والحكومات العربية المناضلة.
٣ ـ إيقاف ضخ النفط الى المستعمرين مالم تنسحب الجيوش الاستعمارية المعتدية من مصر.
٤ ـ ضمان حقوق الشعب الدستورية واطلاق الحريات الديمقراطية
٥ ـ رفع الضرائب السعيدية وإجابة مطاليب الشعب[٢١].

وفي النهاية لابد من تقويم الانتفاضة، وتحليل أسبابها. فاسبابها كانت كامنة في نفوس الجماهير منذ بدأ نوري السعيد اجراءاته الارهابية ضد القوى الوطنية والقومية، وعزل العراق عزلاً تاماً عن حركة القومية العربية الصاعدة[٢٢]. وكان تأميم قناة السويس، والعدوان على مصر، وموقف حكومة العراق منه، الشرارة التي اشعلت فتيل الانتفاضة، وقد نجحت الانتفاضة في ربط النضال الوطني بالنضال القومي، وتعزيز شعور التضامن الكفاحي ووحدة المصير بين ابناء الشعب العربي مختلفة بذلك عن كل الانتفاضات السابقة ذات الافق القطري والمطالب الاصلاحية الداخلية، ولفتت انظار الرأي العالم العالمي الى مايجري داخل العراق من نضال في سبيل اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

د ـ الجمهورية العربية المتحدة :

اكد حزب البعث العربي الاشتراكي في دستوره على ان الدولة العربية تقوم على « الرابطة القومية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وإنصهارهم في بودقة امة واحدة ، وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والاقليمية » . كما انطلق من اعتبار الوحدة المبدأ الاساس الاول الذي يجسد فكرة القومية العربية ، واعطاها الارجحية على الديمقراطية والاشتراكية ، مما جعل الكثيرين يعتبرونه بحق حزب الوحدة التي اصبحت شعاراً شعبياً تتعلق به الجماهير عندما ربطها بالحرية والاشتراكية ، وجعل هذه الاهداف الثلاثة كلاً موحداً مترابطاً[٢٣] .

بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي ينظر نظرة ايجابية الى سياسة حكومة الثورة في مصر ، في النصف الثاني من الخمسينات ، ولا سيما فيما يتعلق بمقاومة الاحلاف وتبني سياسة الحياد وعدم الانحياز ، واصدار قانون الاصلاح الزراعي ، وكسر طوق الاحتكار السلاح الذي كان يفرضه الغرب على العرب ، والنص في الدستور المصري المؤقت لاول مرة على ان مصر دولة عربية وشعبها جزء من الامة العربية ، بالاضافة الى تأميم قناة السويس ومجابهة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .. وغيرها[٢٤] .

أصبحت علاقة حزب البعث العربي الاشتراكي بالثورة في مصر مبنية على التعاون القائم على الاعجاب والثقة ، وبادر الحزب في نيسان ١٩٥٦ الى تقديم شعار الاتحاد بين مصر وسوريا ، وازداد تبادل الوفود الرسمية والشعبية بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٧ ، واستجاب جمال عبد الناصر للمطالبة بالوحدة ، واعلن الاتفاق المبدئي على قيام الجمهورية العربية المتحدة بوحدة مصر وسوريا فقوبل بالوجوم الشديد على المستوى الرسمي في العراق ، وسعى نوري السعيد لتحريض دول ميثاق بغداد لعرقلة قيام الدولة الموحدة ، وبث الدعاية لهدم الوحدة ، وحتى القيام بعمل عسكري اذا اقتضى الامر[٢٥] .

وعلى الصعيد الشعبي ، قوبلت الوحدة بترحيب واسع ، ووصفتها الحركة الوطنية بأنها نواة للوحدة العربية الشاملة التي هي هدف الشعب العربي في كل مكان ، ووصفت جبهة الاتحاد الوطني الوحدة بأنها خطوة مباركة لتعزيز شأن الامة العربية ، واعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي إعلان الوحدة بمثابة ضربة قوية للاوساط الاستعمارية والرجعية الحاكمة . وقاد الحزب الجماهير للمطالبة بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ، واقيمت المهرجانات والاحتفالات التي تمجد نضال الشعب العربي والوحدة العربية .

الاتحاد العربي :

وسارع العراق الى اتخاذ خطوة مماثلة مع الاردن ، فاعلن رسمياً عن تكوين الاتحاد العربي بين الدولتين في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، وكانت الامور الاتية هي اهم ما تضمنه الاتفاق :

١ ـ تكوين اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية باسم « الاتحاد العربي » يكون مفتوحا للدول العربية الاخرى التي ترغب في الانضمام اليه .

٢ ـ وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي ، وتكوين جيش موحد باسم « الجيش العربي » وازالة الحواجز الكمركية ، وتوحيد مناهج التعليم ، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين .

٣ ـ تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي ينتخب من المجلسين العراقي والاردني ، كليهما بعدد متساو لكل من الدولتين ، وسلطة تنفيذية تتولى الامور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .

٤ ـ يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد ، وملك الاردن نائبه(٣٦) .

٣ ـ الاوضاع الدولية :

١ ـ سياسة الاحلاف والتكتلات الدولية :

على الرغم من حصول العراق على استقلاله الرسمي ، ودخوله عصبة الامم في عام ١٩٣٢ فان بريطانيا استمرت بالتدخل في شؤونه الداخلية ، وبلغ هذا التدخل ذروته عندما ارسلت بريطانيا قواتها لاسقاط حكومة الثورة في العراق عام ١٩٤١ ، واحتلالها العراق احتلالاً مباشراً ، واتخاذه قاعدة لجيوشها في الشرق مع وضع كل امكانات العراق البشرية والمادية لخدمة المجهود الحربي البريطاني .

لقد وقفت الحركة الوطنية في العراق بكل قوتها ضد استمرار الهيمنة البريطانية على العراق بعد الحرب العالمية الثانية ،وطالبت بالغاء معاهدة ١٩٣٠ وجلاء الجيوش الاجنبية . اما بريطانيا التي خرجت منتصرة في هذه الحرب فانها ارادت تنظيم علاقاتها مع العراق والاقطار العربية الاخرى على اساس الدفاع المشترك مما يمكن بريطانيا من المحافظة على سيطرتها الاستعمارية في المنطقة . كانت سياستها تقوم على ركنين اساسيين اشرنا اليها سابقاً واولها تشجيع دول المنطقة على عقد الاتفاقيات فيما بينها لضمان الامن والاستقرار ، ثم السعي الى جمعها في تنظيم

واحد يسمى « الكتلة الشرقية » . وثانيها السعي الى عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الاوسط ، تضمن لبريطانيا مصالحها الستراتيجية ، عن طريق ضمان الدفاع المشترك والاستفادة من القواعد العسكرية .

وكان التوقيع على معاهدة بورتسموث في كانون الثاني ١٩٤٨ خطوة اساسية في هذا الاتجاه ، الا ان وثبة الشعب العراقي ادت الى سقوط المعاهدة ، واستمرت العلاقات العراقية ـ البريطانية تسير بموجب معاهدة ١٩٣٠ .

وفي بداية الخمسينات طرحت الدول الغربية فكرة انشاء ماسمي « مشروع القيادة العليا للحلفاء في الشرق الاوسط » الذي تضمن الامور التالية :

١ ـ ان الدفاع عن الشرق الاوسط أمر حيوي بالنسبة للعالم الحر ، وان الدفاع ضد العدوان الخارجي يكفل فقط عن طريق التعاون مع الدول التي يهمها الامر .

٢ ـ ان وظيفة وهدف « قيادة الشرق الاوسط » هي مساندة الدول التي ترغب في الاشتراك في الدفاع عن الشرق الاوسط ، وتنمية قابلية كل دولة كي تصبح قادرة للوقوف ضد اي عدوان خارجي .

قوبلت الدعوة لقيام القيادة العليا للحلفاء بمعارضة شعبية واسعة تدعو الى الحياد ، والتعاون مع الشعوب المحبة للسلام ، وتحددت اهداف الحركة الوطنية في العراق بما يلي :

١ ـ إلغاء معاهدة ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية .
٢ ـ جلاء الجيوش الاجنبية عن العراق جلاءاً تاماً .
٣ ـ رفض مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط والمشاريع الاستعمارية .
٤ ـ تحريم الدعاية للحرب ، وافساد المجال امام المنظمات الوطنية لممارسة نشاطها في سبيل السلام والإستقلال .

وقد دفع الموقف الشعبي الرافض للمشاريع الاستعمارية والداعي الى الحياد ، الحكومة العراقية الى الاعلان عن رفضها رسمياً « القيادة العليا للحلفاء في الشرق الاوسط » وكذلك « منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط » و « الاتفاقية التركية ـ الباكستانية » خشية من معارضة الحركة الوطنية التي حذرت من زج العراق بأي حلف استعماري تحت اي اسم كان[٢٧] .

٣ ـ حلف بغداد ١٩٥٥ :

شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشر في ٣ آب ١٩٥٤ (استقالت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥) . وقد اشترط لتأليف الوزارة ان ترتكز سياسته الخارجية على الأسس التالية :

١ ـ إنهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠ ، عن طريق إحلال صيغة جديدة للتعاون مع بريطانيا .

٢ ـ الحرص على تعزيز علاقات الاخوة والصداقة مع الاقطار العربية .

٣ ـ العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة ، وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني .

سار نوري السعيد على سياسة تهدف الى التوفيق بين مايجري على الصعيد الداخلي من محاربة الحركة الوطنية ، وبين مايتخذ من خطوات في سبيل تحقيق أهداف سياسته الخارجية . وتوصل مع تركيا الى توقيع « ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا » في ٢٤ شباط ١٩٥٥ والذي تضمن الامور الآتية :

١ ـ التعاون بين الدولتين لفرض صيانة سلامتها والدفاع عن كيانها وفقاً لاحكام المادة (١٥) من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ التعهد بعدم التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية لاحداهما في الاخرى ، وفض النزاع بينهما بالطرق السلمية .

٣ ـ يكون هذا الميثاق مفتوحاً للانضمام اليه من قبل اية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والامن في هذه المنطقة بصورة فعالة ، والمعترف بها اعترافاً كاملاً من كلا الفريقين المتعاقدين .

٤ ـ يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق اهداف هذا الميثاق ، وذلك عندما يبلغ عدد الدول الاطراف في هذا الميثاق ما لايقل عن الاربعة ، ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي[٢٨]

رحبت بريطانيا بعقد الميثاق العراقي ـ التركي ، واعلنت عن تأييدها للميثاق تأييداً كاملاً ، واعربت عن أملها في توسيع الميثاق ليصبح حلفاً للشرق الاوسط باكمله . وسارعت بريطانيا الى الغاء معاهدة ١٩٣٠ ، وتوقيع الاتفاق الخاص مع العراق ، وانضمت الى الميثاق العراقي ـ التركي . وقد اعقب انضمام بريطانيا ، انضمام كل من ايران وباكستان ، فأصبح عدد الدول المشاركة فيه خمس دول ، وتألف المجلس الوزاري الدائم للميثاق الذي أصبح يعرف بأسم « ميثاق بغداد » وعقد اجتماعه الاول في بغداد يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ بحضور ممثلين عن الدول الاعضاء .

قوبل توقيع الميثاق والمصادقة عليه من مجلس الامة في العراق بالمعارضة وقام حزب البعث العربي الاشتراكي بدور فعال لتنظيم المقاومة الجماهيرية وتزعم المعارضة في الكليات والمعاهد العالية . كما أصدر بيانا تضمن اعلان معارضته الشديدة للميثاق واستمراره على مقاومته لأنها في اعتباره معركة الشعب ضد الاستعمار التي لن تنتهي حتى يتخلص الوطن من براثنه وقيوده . ودعا الحزب جماهير الشعب والهيئات الوطنية جميعاً الى النضال لاسقاط وزارة نوري السعيد ، والغاء حلف بغداد[٢٩] . واستطاع الحزب قيادة اضرابات طلابية ناجحة في عدد من الكليات والمعاهد ، وهتف المضربون بسقوط الحكومة ومشاريعها . كما قاد الحزب عدة مظاهرات معارضة للحلف اعتقل على اثرها عدد من البعثيين .

أصبح شعار سقوط حلف بغداد شعاراً وطنياً التفت حوله فصائل الحركة الوطنية التي أوضحت ان تمسك نوري السعيد به سيؤدي الى عزل العراق عن شقيقاته العربيات ، وتقويض دعائم وحدة الصف العربي . هذا فضلا عن ان الحلف يمثل تكتلا من التكتلات المرتبطة بالغرب ، وهذا يتناقض مع سياسة الحياد التي تؤمن بها الحركة الوطنية .

٣ ـ مشروع ايزنهاور ١٩٥٧ :

فقدت بريطانيا مكانتها السياسية في الشرق الاوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر . وحاولت الولايات المتحدة الامريكية استغلال النقمة على بريطانيا في المنطقة العربية للحلول محلها ، وملء ماسمي بالفراغ في الشرق الاوسط . وفي ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ تقدم الرئيس الامريكي ايزنهاور بمشروع الى الكونكرس تضمن النقاط التالية :

١ ـ ترى الولايات المتحدة ان استتباب الامن في الشرق الاوسط ، كما هو في اوربا الغربية وفورموزا أمر حيوي بالنسبة لها .

٢ ـ مطالبة الكونكرس باتخاذ قرار بشأن استخدام القوات المسلحة الامريكية في الشرق الاوسط عند الضرورة لأن مثل هذا القرار سيمنع الاتحاد السوفيتي من القيام بأي عمل «عدواني» في هذه المنطقة .

٣ ـ ستتوفر للشرق الاوسط درجة معقولة من الاستقرار ، بحيث يمكن حل المشكلات السياسية للمنطقة[٣٠] .

قررت الحكومة العراقية ، إرسال وفد على مستوى عال لاجراء مشاورات مع المسؤولين الامريكيين حول النقاط التي تضمنها المشروع الجديد ، واستطلاع الاتجاه الجديد للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط . وقد رأس الوفد الامير عبد الاله ولي العهد ، الذي عقد اجتماعاً مع الرئيس الاميركي ايزنهاور ، واجرى إتصالات متعددة مع كبار موظفي وزارتي الخارجية والدفاع .

كما أوفدت الحكومة الاميركية مبعوثاً خاصاً الى بغداد هو (ريتشاردز) الذي قدم إيضاحات للحكومة العراقية حول مشروع ايزنهاور زاعماً ان المشروع لاينص على تدخل القوات الامريكية في أمر اية دولة من دول الشرق الاوسط ، إلا اذا تعرض ذلك البلد الى « الخطر السوفيتي » وطلب مساعدة الجيش الامريكي .

وافق العراق على قبول مشروع ايزنهاور بحجة ضرورة التعاون ، للدفاع عن مصالحها المشتركة ، لاسيما وان هدف الولايات المتحدة ليس إقامة قواعد عسكرية أو إقامة أية منطقة نفوذ لها في العالم . وتعهدت الولايات المتحدة للعراق ، مقابل موافقته على الانضمام لمشروع ايزنهاور تقديم مساعدات عسكرية إضافية اليه ، وتجهيزه بمساعدات لتعضيد قوات الامن الداخلي العراقية[٣١] .

قوبل انضمام العراق لمشروع ايزنهاور ، بمعارضة شعبية عراقية وعربية واسعة ، وأصبح هدف الحركة الوطنية ليس التحرر من ميثاق بغداد فحسب ، وانما من القيود التي فرضت على العراق بموجب مشروع ايزنهاور .

ثانياً : تنظيم الضباط الاحرار :

١ ـ تأسيس التنظيم ومبادئه :

تعرض الجيش العراقي ، بعد ثورة ١٩٤١ الى محاولات تصفية للعناصر القومية عن طريق الاحالة على التقاعد ، ووضع بعثة عسكرية بريطانية في صفوفه ، الأمر الذي دفع بعض الضباط الشباب الى التكتل وتشكيل منظمة سرية في البصرة في عام ١٩٤٢ تهدف الى تخليص العراق من الحكم الملكي ، وازالة القواعد البريطانية ، غير ان السلطات تمكنت من القضاء عليها واحالة أعضائها الى الحاكم ونقلهم من وحداتهم . كما وقف الجيش الى جانب الحركة الوطنية وظهر ذلك واضحاً في المظاهرات التي شهدتها بغداد وكركوك عام ١٩٤٦ ، فدفع ذلك السلطة الى عدم الاستعانة بالجيش لمنع وثبة الشعب عام ١٩٤٨ .

منظمة ثورية جديدة

تجددت مساعي الضباط لتشكيل منظمة ثورية جديدة في اعقاب الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨، حينما تأكد للضباط ان مالحق الجيوش العربية من الفشل في معركة التحرير لم يكن بتقصير منها، وانما كان نتيجة لتقصير انظمتها السياسية، ولكن العمل الجدي المنظم لم يبدأ الا بعد قيام الثورة المصرية التي حدثت في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ويرجع ذلك الى الاسباب الاتية :

١ - كان الضباط من العناصر الوطنية الواعية التي تمتلك القوة والقدرة على توجيه سياسة العراق نحو سياسة وطنية وقومية، وكانوا يشعرون بحالة التخلف التي يعاني منها الشعب العراقي.

٢ - سياسة التصفية التي تعرض لها الجيش العراقي بعد فشل ثورة العراق عام ١٩٤١، ومحاولة البريطانيين تقليص عدد وحدات الجيش العراقي، واحالة الضباط القوميين على التقاعد بحجة الزيادة على الملاك.

٣ - نجاح حركة الضباط الاحرار في الثورة على النظام الملكي في مصر، في ٢٣ تموز ١٩٥٢، ألهب حماس الضباط الشباب واجج مشاعرهم الوطنية، ودفعهم الى تشكيل تنظيمات سرية للقيام بعمل عسكري ضد النظام الملكي.

٤ - ظهور الاحزاب السياسية ذات الايديولوجيات الثورية، كحزب البعث العربي الاشتراكي، وازدياد نشاطها في صفوف الشعب والقوات المسلحة، مما ادى الى ازدياد الوعي الثوري لدى الضباط والجنود الذين أخذوا يفكرون بقلب نظام الحكم للقيام بالاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير[٣٢].

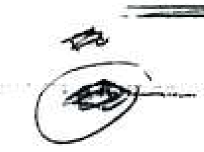
تجمع المصادر[٣٣] على ان بداية العمل المنظم لتنظيم الضباط الاحرار كانت في النصف الثاني في عام ١٩٥٢، حيث انبثقت اولى ركائز خلايا الضباط الاحرار في شهر أيلول من ذلك العام بزعامة المقدم رفعت الحاج سري، وضمت ضباطاً قوميين، ثم توسع التنظيم بانضمام عدد من الضباط الشباب لكن التنظيم اصيب بانتكاسة عام ١٩٥٦ باكتشاف خلية رفعت الحاج سري، بعد اجتماع عقدته في الكاظمية، ونتج عنه نقل رفعت الحاج سري الى دائرة تجنيد في قلعة صالح بحافظة ميسان (العمارة).

استمر عمل الضباط الاحرار وهيأت لنشاطها احداث عام ١٩٥٦ وبخاصة العدوان الثلاثي على مصر، وموقف الحكومة العراقية من العدوان، وانضمام مجموعة من الضباط الشباب اليهم ممن رتبة رئيس أول (رائد) ركن من المتأثرين بافكار ومبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي. وقد ادى ازدياد عدد الضباط

النصف الثاني من عام ١٩٥٢ رفعت الحاج سري

رئيس أول (رائد)

رئيس اول رائد



الاحرار الى وضع الاسس لادارة التنظيم وتشكيل اللجنة العليا للاشراف عليه ، في كانون الاول ١٩٥٦ . واخذت اللجنة العليا تعقد الاجتماعات لمناقشة اسلوب العمل ، وتزكية ضباط آخرين لضمهم الى التنظيم . ومن اسس العمل التي أقرتها اللجنة العليا هي :

١ ـ الكتابة ممنوعة بأي شكل من الاشكال ، واذا اقتضى الحال تكتب الرسائل بين الاعضاء باسلوب لا علاقة له بأي تنظيم او حركة .

٢ ـ استعمال الكلمات الرمزية بين الضباط الاحرار ، وخاصة المكالمات الهاتفية لغرض التضليل .

٣ ـ عدم قبول أي ضابط الى التنظيم الا بعد أخذ آراء اعضاء اللجنة العليا كافة .

٤ ـ تقسم اللجنة العليا الى عدة خلايا لتأمين الامن في الاجتماعات السرية وتوزيع الواجبات .

٥ ـ اقتصار الاتصال بالاحزاب السياسية على عدد قليل من ضباط اللجنة العليا . وعلى هذا الاساس كانت الاحزاب على علم بوجود حركة سرية في الجيش[٣٤] .

٦ ـ تعقد اجتماعات اللجنة العليا اسبوعياً ، او عند طلب أحد الاعضاء فيما اذا حصل مايستوجب ذلك .[٣٥]

قامت اللجنة العليا بتنظيم العمل وتوزيع الواجبات لانجاز المهام المطلوبة بصورة أمينة وسريعة ، وتقرر تأليف اللجان الفرعية التالية :

١ ـ لجنة اعداد الخطة (اللجنة العسكرية) وواجبها الرئيسي وضع خطة الثورة وفق الاسس التي يتم الاتفاق عليها من اللجنة العليا .

٢ ـ اللجنة السياسية والاقتصادية وواجبها جميع المعلومات عن الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد وتنسيقها ، بما في ذلك كيفية الاتصال بالاحزاب والهيئات السياسية الوطنية ، كذلك درس مايمكن أن يكون عليه الوضع بعد نجاح الثورة وردود الفعل المحتملة من الجهات الاجنبية ذات الارتباطات القوية بالنظام القائم .

٣ ـ اللجنة المالية (لجنة المعونة) تدرس كيفية تدارك الاموال اللازمة لمعاونة عوائل المنتسبين للحركة والذين قد يتعرضون للفصل او السجن او غير ذلك .

٤ ـ لجنة الأمن والمعلومات لغرض جمع المعلومات عن (الفريق المقابل) وعن الضباط المرشحين للانضمام للحركة ، وكذلك المعلومات المتعلقة بالامن والانتخابات(٣٦) .

وبحثت اللجنة العليا مبادىء الثورة واهدافها في أكثر من اجتماع . ويمكن اجمالها بما يلي :

اولا : في المجال الداخلي :

١ ـ الغاء النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري .
٢ ـ القضاء على الاقطاع وتوزيع الاراضي على الفلاحين .
٣ ـ استرداد حقوق العراق النفطية وتضييق المجال في عمل شركات النفط الاجنبية واقامة صناعة نفطية عراقية .
٤ ـ تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية البريطانية ، والخروج من منطقة الاسترليني .
٥ ـ تحقيق الوحدة الوطنية ، وايجاد حل عادل للمسألة الكردية .
٦ ـ تأمين العدالة الاجتماعية وتضييق الفوارق الطبقية وفتح المجال لجميع الكفاءات والمواهب .

ثانياً : في المجال العربي :

١ ـ الوحدة العربية هدف مصيري يجب السعي لتحقيقها على مراحل إلاإذا تعرض العراق الى غزو خارجي يستهدف اعادة النظام الملكي ، حينئذ يمكن المناداة بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة .
٢ ـ اسناد الشعب العربي الفلسطيني بكل الامكانيات المتيسرة لاستعادة ارضه وحريته .
٣ ـ التعاون مع الاقطار العربية المتحررة ، ومساندة جميع الاقطار العربية التي لازالت تسعى لنيل استقلالها .

ثالثاً : في المجال الدولي :

١ ـ الخروج من حلف بغداد
٢ ـ ازالة السيطرة البريطانية على القواعد العسكرية في العراق وجعلها تحت السيطرة الكاملة للجيش العراقي .

٣ ـ اتباع سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز .
٤ ـ اقامة علاقات كاملة دبلوماسياً واقتصادياً مع الدول الاشتراكية .
٥ ـ تبنى سياسة العراق الخارجية وعلاقاته الدولية على اساس الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة .

أما الشكل الذي تصورته اللجنة للنظام السياسي في العراق بعد نجاح الثورة فهي :

١ ـ تأليف مجلس قيادة الثورة يقوم بمهام السلطة التشريعية حتى اجراء انتخابات نيابية ، ومراقبة اعمال الحكومة للتأكد من سيرها في المسار لتنفيذ اهداف الثورة .
٢ ـ تشكيل حكومة مدنية من رجال السياسة المعروفين بكفاءتهم ومواقفهم الوطنية .
٣ ـ التأكيد على حماية أمن البلاد الداخلي والخارجي .
٤ ـ تحديد فترة انتقالية يشرع بعدها الدستور الدائم ، وتجرى انتخابات نيابية لانتخاب برلمان جديد يحدد على اثرها شكل الحكومة ، وتكوين « مجلس السيادة » ليقوم مقام رئاسة الجمهورية ، كحل وقتي الى أن تستقر الامور وتتضح الاتجاهات بعد ذلك(٣٧) .

استطاع تنظيم الضباط الاحرار من الاتصال بجبهة الاتحاد الوطني السرية ، والتنسيق مع الاحزاب السياسية ، وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي كانت له علاقات واسعة بعدد كبير من الضباط . كما أصدر الحزب تعميماً الى اعضائه وانصاره طلب منهم التطوع في الجيش . وأنشاء الحزب مكتباً عسكرياً في عام ١٩٥٧ . وكان الحزب على علم باخبار التنظيم وللحزب علم مسبق بموعد الثورة وكانت منظماته على اهبة الاستعداد لاسنادها .

انضم الزعيم (العميد) الركن عبد الكريم قاسم الى اللجنة العليا في ربيع عام ١٩٥٧ على الرغم من ادعاءاته المتضاربة حول بداية عمله التنظيمي . فقد زعم مرة أنه بدأ العمل بعد العودة من فلسطين مباشرة عام ١٩٤٩ ، ومرة ثانية ذكر أنه كان يعمل من اجل الثورة منذ عشرين عاماً ، ومرة ثالثة ان العمل الحقيقي بدأ منذ ثلاث سنوات عندما اصبح امر جحفل لواء وتحركت قطعاته الى الاردن .

وبعد انضمام قاسم باسبوعين فاجأ اللجنة العليا باحضار العقيد الركن عبد السلام محمد عارف معه الى الاجتماع ، فوضع اللجنة العليا امام الأمر الواقع ،

فقبلت عبدالسلام عضواً فيها. وقد جرى اختيار عبدالكريم قاسم رئيساً لتنظيم الضباط الاحرار، لأنه يحمل أعلى رتبة عسكرية بينهم (عميد ركن)، رغم اعتراض أحد اعضاء اللجنة العليا الذي ارتكزت معارضته على أن العمل الثوري يختلف عن العمل العسكري، ويتطلب اختيار اكثر الاعضاء كفاءة لرئاسة التنظيم[٣٨].

بانضمام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بدأت المشاكل داخل التنظيم، ومحاولة التكتل، وكان قاسم وعارف يريدان فرض ارائهما على اللجنة العليا، وانفجر الخلاف في اجتماع اللجنة العليا في ٢٠ مايس ١٩٥٨ عندما فاجأ اللجنة باخراج ورقة مطوية في جيبه، فتحها وقال: « هذه هي خطة الثورة »، ثم اعطاها لعبد السلام عارف لقراءتها. وكانت الخطة حسب اراء اعضاء اللجنة مستحيلة التنفيذ فعارضوها واستنكروا وجود خطة مكتوبة يحتفظ قاسم بها في جيبه، وعبثاً حاولوا اقناعه بتمزيقها خوفاً من النتائج التي سيتعرض لها الضباط الاحرار اذا ماوقعت هذه الورقة بايدي المسؤولين بطريقة أو بأخرى. وفجر عبد السلام عارف قنبلة جديدة في اجتماع آخر عقد في حزيران ١٩٥٨ بقوله: « انه هو وعبد الكريم قاسم قررا تنفيذ خطة الثورة يوم السبت المقبل » أي في اليوم التالي من الاجتماع، ولما رأى معارضة اللجنة قال في عصبية: « هذا حدنا ويا كم » أي هذه نهاية علاقتنا بكم[٣٩].

بدا واضحاً لاعضاء اللجنة العليا إنفراد عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف بالعمل، وأخذ عارف يشيع في اوساط الضباط الاحرار بأن اللجنة العليا قررت حل نفسها، وان اتفق مع قاسم لتأليف لجنة جديدة تأخذ على عاتقها القيام بالثورة[٤٠]. وكان هذا الانحراف الاساس الذي أدى الى مارافق الثورة من مشاكل.

ثالثاً: قيام الثورة:

١ ـ محاولات القيام بالثورة:

وضع أول مخطط جدي لتنفيذ الثورة في اوائل عام ١٩٥٨، حيث وضعت خطتان لتنفيذها في الاستعراض العسكري الذي كان من المقرر اقامته لمناسبة عيد الجيش في ٦ كانون الثاني ١٩٥٨. الاولى: تقضي بقيام (دبابتين بفتح نيرانها على منصة التحية حيث يجلس الملك فيصل الثاني وولي العهد الامير عبدالاله ورئيس

الخطة لقيام الثورة

الوزراء نوري السعيد ، وفي الوقت نفسه تقوم قوات اخرى بالزحف على بغداد . واحتلال الاماكن الحساسة فيها . غير ان اللجنة العليا لم توافق على ذلك لكثرة المخاطر ، واحتمال سقوط ضحايا بريئة ، ولأنها لم توافق أساساً على اغتيال الملك[41] . والثانية : اعتمدت على الافادة من كتيبة المدرعات التي كان يقودها العقيد عبدالرحمن محمد عارف ، وكانت تقوم بالتمرين يومياً على الاستعراض ولكن الخطة لم تنفذ لرفض عبدالرحمن عارف تنفيذها[42] .

أما المحاولة الثانية ، فكان القيام بها مقرراً في اوائل مايس ١٩٥٨ اثناء إجراء المناورات العسكرية في الرطبة . غير ان عدم حضور نوري السعيد ادى الى تأجيل التنفيذ ، ومع ذلك اسقطت ثلاث قنابل قرب الرابية التي يقف عليها الملك وصحبه . وتقرر تنفيذ الثورة ليلة ١١/ ١٢ مايس ١٩٥٨ بعد عودة القوات من المناورات . لكن عبدالكريم قاسم ثنى الضباط عن عزمهم في التنفيذ موضحاً لهم أن حركتهم على وشك ان تكشف[43] .

وكان تنفيذ المحاولة الثالثة مقرراً في ٢٩ حزيران ١٩٥٨ في حفل كلية الاركان لمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها . وكانت تقضي بقتل عبدالاله ونوري السعيد ، والمحافظة على الملك ، وتأليف حكومة يفرضها الجيش ، غير أن قاسم لم يوافق على التنفيذ[44] .

٢ ـ اعلان الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨

سنحت الظروف للضباط الاحرار لتنفيذ الثورة ، عندما صدرت الاوامر الى لواء المشاة العشرين ، ومقره في معسكر جلولاء بالتحرك نحو الاردن ، فقد تدارست اللجنة العليا الموقف وقررت القيام بالثورة في أثناء مروره ببغداد ، غير ان الزعيم الركن عبدالكريم قاسم والعقيد الركن عبدالسلام عارف ، لحرصهما على الانفراد بتنفيذ الثورة لم يخبرا اعضاء اللجنة العليا بموعد التنفيذ . كما حرصا على تعطيل اجتماعات اللجنة العليا ، في الاسبوعين اللذين . أجرى عبد السلام عارف اتصالاته مع من يثق بهم من الضباط الاحرار يوم الخميس ١٠ تموز ١٩٥٨ ، لشرح تفاصيل خطة الثورة ، وتوزيع واجبات التنفيذ . وكانت الخطة تقوم على اساس السيطرة على اللواء العشرين الذي كان عارف آمراً لأحد أفواجه الثلاثة ، كما اجريت اتصالات مع بعض قادة الاحزاب السياسية . وكان حزب البعث العربي الاشتراكي على علم بالثورة ، ووضع جهازه الحزبي بالانذار الدائم ، وارسل الحزب في صباح الثورة سيارة محملة بالعتاد والاسلحة الخفيفة لقوات الثورة وزعت عليها

لتعزيز موقفها ، لأنه لم يكن عند القوات الزاحفة عتاد يكفي للسيطرة على هذه المراكز الحساسة[45] .

بدأ تنفيذ خطة الاستيلاء على معسكر الرشيد في الساعة الرابعة صباحاً ، وتعتبر خطة الاستيلاء على معسكر الرشيد من أهم واخطر خطط الثورة ، فاستطاع الثوار الاستيلاء على المعسكر ، واعتقال رئيس اركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف ، الذي كان بيته في المعسكر . وبعد السيطرة على المعسكر تحركت الدبابات نحو مركز القوة السيارة ، فاستولت عليه دون مقاومة ، وطوقت السفارة الامريكية لمنع التجاء نوري السعيد اليها . وبدأ الهجوم على قصر الرحاب في الساعة السادسة ، وبعد معركة قصيرة سيطر الثوار على القصر ، وقتل الملك فيصل الثاني وولي العهد عبدالاله وعدد من افراد العائلة الملكية ، اما نوري السعيد فقد استطاع الهرب من منزله في الصالحية . لكن الجماهير سرعان ماتعرفت عليه فقتلته في اليوم التالي لهروبه .

احتل عبدالسلام عارف دار الاذاعة ، وفي الساعة السادسة صباح يوم الأثنين ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ٢٦ ذو الحجة ١٣٧٧ هـ اذيع البيان الاول للثورة . وتضمن النقاط الاساسية الآتية :

١ ـ ان الثورة قامت بمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات المسلحة » .
٢ ـ ان الجيش هو قوة الشعب الضاربة .
٣ ـ الغاء النظام الملكي ، واعلان العراق دولة جهورية .
٤ ـ التمسك بالوحدة العراقية الكاملة ، والتعاون مع الاقطار العربية والاسلامية .
٥ ـ الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية ، وبخاصة ميثاق الامم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونك .
٦ ـ تأليف مجلس للسيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس .
٧ ـ تأليف حكومة تنبثق من الشعب وبوحي منه .[46]

قوبل البيان الاول بتأييد جماهيري واسع ، وخرجت الجماهير في بغداد والمحافظات تهتف للثورة ، وساهمت مع القوات المسلحة في الهجوم على المراكز الحساسة . كما استطاع الضباط الاحرار من الاستيلاء على المراكز العسكرية والنقاط الاستراتيجية ، واحبطوا كل التحركات المضادة للثورة ، وعلى الصعيد العربي اعترفت الجمهورية العربية المتحدة ، بالجمهورية العراقية في الساعات الاولى من

اعلانها ، وقدمت لها كل المساعدات الممكنه . وكان قيام الثورة مفاجئاً لدول حلف بغداد التي لم تستطع ان تتحرك لاسناد النظام الملكي .

قامت الثورة في بداية قيامها بتحقيق بضعة امور ابرزها :

١ ـ في المجال السياسي :

أ ـ الغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية العراقية ، وتأليف وزارة شارك فيها ممثلون من جبهة الاتحاد الوطني واحزابها .

ب ـ اصدار دستور مؤقت للجمهورية العراقية للعمل بأحكامه في فترة الانتقال .

جـ ـ التأكيد على الوحدة الوطنية ، والعفو عن الذين ساهموا في مقاومة العهد الملكي .

٢ ـ في المجالين الاقتصادي والاجتماعي :

أ ـ صدور قانون الاصلاح الزراعي الرقم ٣٠ في ٣٠ أيلول ١٩٥٨ وبمقتضاه أصبح الحد الاعلى للملكية الزراعية ألف دونم في الاراضي المروية (سيحاً او بالواسطة) ، والفي دونم في الاراضي الديمية (المطرية) . وعلى الرغم من المآخذ الكثيرة التي تضمنها القانون ، يمكن القول بانه كان ضربة عنيفة وجهتها الثورة ضد سلطة الاقطاع وهيبته ، وان الجمهورية منحاها الارض والفلاح .

ب ـ انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية ، وفك ارتباط الدينار العراقي بالاسترليني .

جـ ـ محاولة تعريق الشركات النفطية الاجنبية ، بإنشاء إدارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية ، وزيادة الطاقة الانتاجية لمصفى الدورة .

٣ ـ في المجالين العربي والدولي :

١ ـ تعزيز العلاقات بالجمهورية العربية المتحدة .

٢ ـ الانسحاب من الاتحاد العربي

٣ ـ الاعلان عن مساندة قضايا النضال العربي .

٤ ـ اتباع سياسة الحياد الايجابي ، والانفتاح على دول المعسكر الاشتراكي .

لم تمض على الثورة ، سوى ايام قلائل ، حتى بدأت الثورة تبتعد عن أهدافها المرسومة ، ويرجع ذلك الى فقدان القيادة الجماعية ، وانفراد عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف بالثورة دون الضباط الاحرار الأخرين ، ثم بداية الصراع بينهما للانفراد بالسلطة . وقد ظهر ان عبد الكريم قاسم كان محباً للزعامة ، ومؤمناً

بمبادئه الشخصية ، القاسمية ، اكثر من أي مبدأ أخر ، ويجيد التآمر ، فاستغل عبدالسلام عارف الى أقصى حد . أما عبدالسلام عارف فكان ايضاً فردياً ومحباً للزعامة ، وتظاهر بالقومية وبعد نجاحه في تنفيذ الثورة تعجرف وتكبر على اصحابه ، فنفر منه القوميون ، وبذلك سهل على عبدالكريم قاسم ضربهُ ، والتخلص منه ، والانفراد بالسلطة .(٤٧)



الفصل التاسع

الدور التاريخي لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ثورة رمضان ١٣٨٢ هـ (٨ شباط ١٩٦٣)

مقدمة :

أشرنا فيما سبق الى ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، أسهم إسهاماً فعالاً في تهيئة الاوضاع لنجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتفجيرها وإسقاط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية . كما انه شارك في أول وزارة تشكلت بعد الثورة ممثلاً بفؤاد الركابي أمين السر القطري للحزب ، الذي عين وزيراً للاعمار . وقد ضمت الوزارة الاولى للثورة عدداً من الشخصيات التي كرست حياتها قبل الثورة لخدمة البلاد ، وقامت بدور مهم في معارضة سياسة العهد الملكي ، ومن أبرز هؤلاء الدكتور عبدالجبار الجومرد (وزير الخارجية) ومحمد صديق شنشل (وزير الارشاد أي الثقافة والاعلام حالياً) ، وهديب الحاج حمود (وزير الزراعة) ومصطفى علي (وزير العدل) ، ومحمد حديد (وزير المالية) وغيرهم . كما عين كل من محمد مهدي كبة ، وخالد النقشبندي عضوين في مجلس السيادة الذي ترأسه الفريق الركن محمد نجيب الربيعي ، وهو ضابط معروف باتجاهاته الوطنية والقومية العربية . أما رئاسة الوزارة ، فقد احتفظ بها الزعيم (العميد) الركن عبدالكريم قاسم لنفسه فضلاً عن انه نصب نفسه وزيراً للدفاع . كما أصبح العقيد الركن عبدالسلام محمد عارف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية .[1]

لقد وجه حزب البعث العربي الاشتراكي ، الجهاز الحزبي الى العمل بين صفوف الشعب ، وتدارس مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية الآنية والبعيدة والمشاركة في حلها . كما حرص على إستمرار التعاون الصادق بين القوى الوطنية والقومية التقدمية وذلك في إطار جبهة (الاتحاد الوطني) ، لدعم الثورة وتحقيق أهدافها .

وبعد نجاح الثورة ، قام الامين العام للحزب الرفيق القائد المؤسس الاستاذ ميشيل عفلق بزيارة بغداد ، وحث البعثين على الوحدة مبدياً اعتقاده بأن الرئيس عبدالناصر ، لايمكن أن يطالبهم بحل تنظيمات الحزب في العراق ، كما حدث في سوريا بعد قيام الوحدة مع مصر ، وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة[٢] .

التيارات السياسية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ :

برزت منذ الايام الاولى للثورة ، الاحزاب السياسية على شكل تيارين اساسيين متعارضين اولهما : التيار القومي ، وكان بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي أخذ يدعو الى إحداث تغييرات جذرية في واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، واقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . أما التيار الثاني ، فكان التيار الاقليمي وتزعمه الحزب الشيوعي العراقي الذي رفع شعار : الاتحاد الفدرالي . ولم يقتصر الصراع بين التيارين على المستوى الشعبي ، بل انعكس هذا الصراع بين القادة العسكريين انفسهم ، وبخاصة بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف . ولم تستطع أطراف جبهة الاتحاد الوطني المحافظة على الحد الأدنى من الثقة المتبادلة والعمل المشترك فيا بينها ، لأن الشيوعيين اندفعوا بتأييد عبدالكريم قاسم ، أملاً في السيطرة على الحكم بالتدريج ، من خلال دعمهم له في مواجهة خصومه من ذوي الاتجاه القومي والوحدوي ، وفي مقدمتهم حزب البعث العربي الاشتراكي ، وليس صحيحاً ان قاسم إضطر لمسايرة الشيوعيين والاعتماد عليهم بعد ان وجد التيار القومي مهتماً بعبدالسلام عارف ، الذي كان يفصح عن توجهاته القومية ، ذلك لأن قاسماً لم يتصل بالبعثيين قبل الثورة على الرغم من معرفته بنشاطهم ، بل كان اتصاله باناس آخرين امثال : محمد حديد وكامل الجادرجي وهما من قادة الحزب الوطني الديمقراطي ، وان عداءه للتيار الوحدوي والقومي منبعث في الدرجة الاولى من حرصه على ان يبقى (زعيماً) لما كان يطلق عليه (الجمهورية العراقية الخالدة) ، لا ان يتخلى عن هذا المركز من خلال الانضمام الى الجمورية العربية المتحدة وفق الشعار الذي كان يرفعه التيار القومي المتمثل انذاك بحزب البعث العربي الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، وحركة القوميين العرب ، الذي كان يتنامى بتأثير المد القومي العربي الوحدوي ، وما تركه قيام الوحدة بين مصر وسورياً من حماسة بين الجماهير الوحدوية في العراق[٣] .

لقد كان الخلاف الرئيس بين الجانبين قد تبلور حول تطبيق اهداف ثورة ١٤ تموز التي تتلخص في « التحرر التام من الاستعمار والاصلاح الداخلي الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية ... وهي التي وضع الدستور في ضوئها وعبر

عنها وصرح بها رجال الثورة ، وفهمها الراي العام ، وكافة الاحزاب الوطنية والهيئات الشعبية في العراق وكل الوطن العربي »[٤] .

موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من احداث مابعد الثورة :

لذلك نهض حزب البعث العربي الاشتراكي بانتقاد هادىء وايجابي للأخطاء والانحرافات التي بدأ بها الشيوعيون في معارضتهم لأية خطوة وحدوية مع الجمهورية العربية المتحدة ، والتشكيك بسياسة الحياد وعدم الانحياز ، والتخطيط للسيطرة على الجيش ، ومقاومة التيار الوحدوي . وقد أصدر الحزب نشرة داخلية سرية للغاية ، وهي لاتوزع إلا على اعضاء الحزب ، وكان عنوانها « تخطيط عام لمهام وعمل الحزب في هذه المرحلة » وكان ذلك في أواخر آب ١٩٥٨ جاء فيها : « ان الثورة آلان تحتاج الى سند شعبي متين يصهر عناصر الشعب ضمن الاهداف التي قامت من أجلها . وعلينا واجب يتلخص في حمل مهمة ايضاح الوسائل أمام جماهير الشعب التي تحقق الانسجام التام والابتعاد عن كل روح تحمل في طياتها عناصر الاثارة والاستفزاز ... ان عوامل الاثارة ، وشق الصف الشعبي لايخدم الثورة ، بل على العكس فانه يخدم أعداءها ، وعلينا ان ندرك كحزب ان عملنا من أجل تحقيق التفاف واعٍ من جماهير الشعب حول الثورة ، انما هو في حقيقته خدمة للاهداف التي يناضل حزبنا من إجل تحقيقها[٥] ؟ » .

وفي النشرة السرية الداخلية ذاتها ، وتحت عنوان :
« موقفنا من الحركات والاحزاب الاخرى » جاء فيها : « ان الحزب يهمه تعاون جميع الحركات الوطنية تعاوناً صادقاً في سبيل دعم الثورة وتحقيق اهدافها ... ومن جهتنا نحن مستعدون الى أبعد الحدود للتعاون مع الحركات الوطنية الاخرى من أجل تحقيق اهداف الثورة ، ونحن ندعو هذه الحركات بكل صدق واخلاص للتعاون والابتعاد عن المهاترات الحزبية والتي لاتخدم مصلحة الشعب في أية حال من الأحوال . كما وأننا نؤكد ونشدد بكل حزم على جميع منتسبي الحزب وانصاره ومؤيديه للابتعاد كلياً عن كل عمل يستفز الفئات الوطنية الاخرى »[٦] .

اقصاء عبد السلام عارف :

توجه العقيد الركن عبد السلام عارف في ١٩ تموز ١٩٥٨ الى دمشق على رأس وفد كبير للاتصال بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، ويبدو ان عارفاً تحدث هناك عن امكانية انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة . وحين علم قاسم بذلك قرر التخطيط للتخلص من عبد السلام عارف . ومما ساعده على ذلك ان

عارفاً بدأ يركز في خطبه التي كان يلقيها في المحافظات التي زارها على موضوع الوحدة. وكانت الجماهير تستقبل هذه الخطب بحماس شديد[٧].

حاول قاسم أولاً ان يضعف من مركز عارف داخل الحكومة، فاغتنم فرصة غيابه عن بغداد، آبان قيامه بجولات في المحافظات، ليبعد الضباط المساندين لعارف ويعين بدلهم الضباط الموالين. ولما عاد عارف الى بغداد أخذ اصدقاؤه يتذمرون من إبدال الضباط الوحدويين بضباط من الشيوعيين. فسأل عارف عن أمر هذه التنقلات، فأجابه قاسم بأنه كان عليه ان يجري هذه التعيينات على اساس الرتبة العسكرية. وخلال هذه الفترة شرع أنصار قاسم يهاجمون عارفاً على أساس ان خطبه وتصريحاته قد خلقت جواً من الفوضى والبلبلة في البلاد. كما أنب على اكثاره من ذكر جمال عبد الناصر، وإغفال ذكر قاسم، وكذلك على إرتجاله التصريحات غير المتزنة[٨].

حاول عبد السلام عارف، احباط خطة قاسم ضده، فدعا الى إنشاء (مجلس لقيادة الثورة) في ١٠ أيلول ١٩٥٨. وكان قبل ذلك بشهر قد رفض إنشاء المجلس. لذلك رأى عبدالكريم قاسم في دعوة عارف محاولة تخريب الهدف من ورائها التعريض بالحكم، والقضاء على نفوذه زعيماً للثورة. وفي اليوم التالي أصدر قاسم قراراً باعفاء عارف من منصبه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة، مع احتفاظه بمنصبه السياسي نائباً لرئيس الوزراء. وكان السبب الذي ارتكز عليه في تبرير إصداره هذا القرار، ان ضباطاً من ذوي الرتب العسكرية العالية، ولاسيما قادة الفرق، كانوا يتذمرون من ان ضابطاً من رتبة أدنى يحتل مركزاً عسكرياً عالياً[٩].

وفي يوم ٣٠ أيلول ١٩٥٨ اصدر قاسم قراراً آخر يقضي بتنحية عارف من منصبه نائباً لرئيس الوزراء، وتعيينه سفيراً للعراق في جمهورية المانيا الاتحادية. ويذكر الدكتور عماد الجواهري[١٠] الى أن قاسماً استغل اصدار قانون الاصلاح الزراعي في نفس يوم تنحية عارف. لذلك لم يلتفت كثير من الناس الى اخراج عارف. كما ان بعضهم ربط بين صدور القانون، واخراج عارف، فتوهم ان عارفاً كان معارضاً للقانون، مما ادى الى تقليل شعبية عارف كونه معارضاً للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

رفض عارف الالتحاق بعمله، وقدم استقالته وقال أنه يؤثر البقاء في بغداد، بلا وظيفة على أن يبعد الى الخارج. ولازم بيته، وبدا ان الخلاف بين الرجلين قد تفاقم الى درجة كبيرة، وراح قاسم يحرك الفئات المضادة للوحدة العربية

ويثيرها . كما شرع في حملة اعتقالات ضد الضباط القوميين ، متهماً اياهم بالتآمر على حكمه . وفي ٣ تشرين الاول ١٩٥٨ نظم الوحدويون تظاهرة عارمة نددت باجراءات قاسم . كما بذل بعض الضباط الاحرار جهداً لاقناع عارف بقبول المنصب الجديد مؤقتاً ، ومغادرة البلاد لحين إنجلاء الموقف . إلا أن عارفاً رفض ذلك . وقد استدعى قاسم عارفاً في ١١ تشرين الاول ، بحضور عدد من الضباط الاحرار ، وتم اقناعه بمغادرة البلاد ، ولو لفترة قصيرة حتى تعود الامور الى طبيعتها(١١) .

توجه عارف الى بون ، ولم يكد يصل حتى بدأ يخطط لعودته . وفي صباح الرابع من كانون الاول ، عاد الى بغداد ، فألقي القبض عليه ، وقدم الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة لمحاكمته بتهمة التآمر ، واستمرت المحاكمة حتى ٥ شباط ١٩٥٩ ، حين اصدرت قرارها باعدام عارف . إلا أن قاسماً احتفظ بالحكم ، ولم يصدقه . ولبث عارف في السجن ثلاث سنوات حتى أفرج عنه في خريف ١٩٦١ ، إثر انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة(١٢) .

استقالة الوزراء القوميين :

وعلى اثر صدور حكم الاعدام على عارف ، قدم ستة من الوزراء القوميين ، استقالاتهم احتجاجاً على سياسة قاسم تجاه القوى القومية ، وموقفه السلبي من الجمهورية العربية المتحدة ، ومن بين هؤلاء ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي فؤاد الركابي . أما الوزراء الآخرون فهم الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية ، ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد ومحمد صالح محمود وزير المعارف (التربية) ، وبابا علي الشيخ محمود وزير المواصلات والزعيم الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية ، كما استقال الشيخ محمد مهدي كبه من عضوية مجلس السيادة(١٣) .

انفراد عبد الكريم قاسم بالسلطة :

شكل قاسم وزارة جديدة ، ساهم فيها اثنان من قادة الحزب الوطني الديمقراطي ، هما : حسين جميل ومحمد حديد . الا ان حسين جميل سرعان ماقدم استقالته بعد ثلاثة أيام من تشكيل الوزارة في العاشر من شباط ١٩٥٩ احتجاجاً على قرار قاسم ، بالغاء اجراء اتخذه حسين جميل ضد الجريدة الشيوعية : اتحاد الشعب(١٤) .

وحين اتضحت خطوة قاسم في تثبيت سيطرته على الوزارة ، وتخطي صلاحيات وزرائه قدم عدد من الوزراء استقالاتهم متذرعين بأسباب صحية . إلا أن ذلك لم يثن قاسماً عن خططه في ترسيخ قدمه في الحكم ، ولم يكن أمامه غير الاعتماد على الشيوعيين لضرب التيار القومي من اجل ابقاء العراق بعيداً عن دولة الوحدة . وقد عد الشيوعيون ذلك فرصة كبيرة لهم تساعدهم في تصفية مناوئيهم ، والسيطرة على الحكم . وقد عمد قاسم الى تقريب الشيوعيين وفسح المجال أمامهم لتسلم مقاليد الامور ، خاصة بعد انشائهم : المقاومة الشعبية وهي تشكيل عسكري استخدمه الحزب الشيوعي في ارهاب المواطنين واثارة الرعب والفزع بينهم[١٥] وفي ضوء ذلك جرت عملية اتهام القوى القومية بالتآمر ، والتخلص من رشيد عالي الكيلاني ، الشخصية القومية المعروفة وقد عاد الى الوطن بعد ثورة ١٤ تموز ، بحجة محاولته قلب نظام الحكم واصدار الحكم باعدامه . وكان من نتائج سياسة قاسم نفوذ الشيوعيين الى مؤسسات الدولة ومنها اجهزة الإعلام التي سيطر عليها الحزب الشيوعي سيطرة تكاد تكون تامة . وقد استخدم الشيوعيون هذه الوسائل ضد دعاة الوحدة ، حتى أنهم منعوا نشر كل مايشم منه الدعوة الى التقارب القومي حتى ان وزير الارشاد نفسه صرح فيما بعد بأن « الاذاعة العراقية لم تعد بيده ، وإنما بيد الموظفين الشيوعيين » . كما تحولت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، التي كان يرأسها العقيد فاضل عباس المهداوي التي تأسست في ١٥ آب ١٩٥٨ لمحاكمة رجال العهد الملكي ، وعرفت بمحكمة الشعب الى جهاز دعائي للحزب الشيوعي ، وندوة يلقي فيها الشيوعيون قصائدهم ويلوحون بالحبال للمتهمين لأرهابهم ، ويهاجمون من خلالها الوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة .[١٦]

وتشكلت « لجان صيانة الجمهورية » لتتولى تقديم المقترحات عن الموظفين الذين يقفون ضد سياسة قاسم والحزب الشيوعي وارهابهم وتخويفهم بقطع ارزاقهم . وكان معظم اعضاء هذه اللجان اعضاء في « المقاومة الشعبية » . وهكذا تردت الاوضاع في أعمال دوائر الدولة ، ودب الرعب بين صفوف الموظفين ، وضعفت كفاءة المؤسسات في انجاز اعمالها . وعندما ادرك قاسم خطورة الامر ، قرر إيقاف نشاط هذه اللجان[١٧] .

بيان ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ :

بذل حزب البعث العربي الاشتراكي جهوداً كبيرة لضبط النفس ، والابتعاد عن الانجرار الى المعركة التي فرضها عبدالكريم قاسم على التيار القومي بسبب خلافه مع عبد السلام عارف . لذلك اصدر في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ بياناً الى جماهير الشعب أشار فيه الى ان « تحقيق مبادىء الثورة ، والمحافظة على

اتجاهها السليم الاصيل يحتاج لشروط موضوعية في مختلف النواحي ... ويتطلب ذلك من الاحزاب درجة من التضامن والإحترام المتبادل والتسامح وضبط التنافس الحزبي في حدود الصالح العام والارتفاع به فوق اساليب الدس والاتهامات الكاذبة ، والتلفيق والاشاعات المغرضة والاستفزاز والاعتداء والاصطدام المادي والارهاب[18] » .

ولقد أكد البيان أن النشاط السياسي الذي يقوم به الشيوعيون من الدلائل والاوضاع التي تشير لوجود تصميم تتوضح معالمه بالتدريج ، للسير بالثورة في غير اتجاهها الاول وتحويلها لخدمة اهداف تختلف عن اهدافها الاصيلة . « ففي الداخل تقوم الان محاولة واضحة المعالم للقضاء على التيار القومي ، والتركيز بصورة خاصة على حركة البعث العربي الاشتراكي بشتى الوسائل والطرق .. وبجانب ذلك تجري محاولة منظمة للاستيلاء على الحكم تنفذ على مراحل وخطوات متتابعة يتصل بعضها بالآخر بشكل يؤدي في النهاية لهذا الفرض » . واشار البيان الى أن من هذه المحاولات ، واخطرها التغلغل في الجيش ، والسيطرة عليه ، ونقل التطاحن الحزبي لصفوفه وتأليبه بشتى الطرق لحساب هذا الاتجاه ، وضد الاتجاه القومي المتحرر . وفي المجال الشعبي تتوجه هذه المحاولة للسيطرة على وسائل التوجيه كالتعليم الذي بواسطته يمكن (توجيه) ثقافة الجيل في إطار فلسفة ذلك الاتجاه[19] .

وختم البيان بقوله : إن حزب البعث العربي الاشتراكي ، قد عمل من أجل الثورة ، وساندها بكل إخلاص ، وان أية محاولة لاضعاف الثورة ، لايخدم مصلحة الشعب ، وكل خطوة لضربها تلتقي حتماً مع اهداف الاستعمار والرجعية . لذلك فالمحافظة على الثورة ، ومبادئها لايمكن أن تتحقق الا بتنازل الشيوعيين عن خطة الاستيلاء على الحكم ، من ضمنها المحاولة الجارية لضرب الاتجاه القومي وفكرة الوحدة العربية[20] .

وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ نشرت جريدة (وعي الطليعة) وهي جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي ، الداخلية ، مقالاً جاء فيه ان الحزب لم يقبل الدخول في معركـة جانبيـة ، هي غير المعركة التي يخوضها من أجل « التحرر والانعتاق والتفتح القومي ، ولكن الذي يظهر ان بعض الفئات السياسية اساءت فهم مواقف البعثيين الاشتراكيين ، وعدّت غيرتهم على وحدة الصف الوطني من قبيل التخاذل والضعف ... فالتقارير التي تأتينا من جميع انحاء القطر ، من الحلة ومن الكوت ومن الحي ومن الموصل .. الخ تبين ان الشيوعيين ... قد أخذوا بتنظيم عصابات فاشية

مجرمة ... وان هذه العصابات قد تمادت كثيراً في إعتداءاتها على اعضاء حزبنا وعلى جماهيره بل على كل فرد من الشعب يسمح لنفسه باتخاذ رأي لاينطبق على قرارات الحزب الشيوعي العراقي واوامره . وحتى الان لم يحاول حزبنا ان يرد هذه العصابات عن غيها ، بل ترك مهمة ذلك الى السلطات الحكومية لتتولى هي محاسبتها ... ولكن انتظاره هذا سوف لايطول ، فاذا لم تكف هذه العصابات عن إجرامها ، وعن التعرض لحريات اعضاء الحزب وجماهيره ، فسوف يعمل الحزب بضراوة وقسوة على تشتيتها وتأديبها ».[٢١]

ومهما يكن من أمر ، فقد اعتقد الشيوعيون ، ان جبهة الاتحاد الوطني انتهت مرحلتها ، وحققت اهدافها ، واستنفذت اغراضها ، وحان وقت الاستيلاء على الحكم . وقد ادت مواقفهم تلك الى حل الجبهة .

ثورة الموصل ١٩٥٩ :

كان الاتجاه السائد في الموصل ، اتجاهاً وطنياً قومياً مقروناً بالتمسك بالمثل والتقاليد والاخلاق العربية الاصيلة ، وكان للمدينة الباسلة تفاعل متميز مع الاحداث القومية في الوطن العربي وخاصة تلك التي نجمت عن وحدة مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة وما ترتب على ذلك من وجود طليعة جيدة من الشباب الموصلي ، وانتظامهم في الجيش ، وفي الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية ، وما لذلك من أثر في الجو العام للمدينة ، وكان المؤشر المباشر الى جانب العوامل الاخرى ، على تنامي الوعي القومي وتعميقه جزءاً من النهوض القومي في العراق . ولم يكن هذا ليرضي الشيوعيين وغيرهم من المعادين للحركة القومية العربية . فقد نشرت جريدة اتحاد الشعب في ٢٨ شباط ١٩٥٩ مقالاً هاجمت فيه القوى القومية في الموصل ، وطعنت في جميع المسؤولين الحكوميين وقادة الجيش في المدينة وعدتهم غرباء عن الثورة ومفاهيمها .[٢٢]

وفي ٥ آذار ، طلعت الجريدة بخبر مفاده ان قطار السلام سيتوجه الى الموصل في محاولة «لكسر شوكة القوى القومية » على حد تعبيرها . وخصصت السلطات عدة قطارات لنقل المدعوين الى الموصل لاقامة مهرجان (انصار السلام) يوم الجمعة ٦ آذار ١٩٥٩ .

التقى العقيد الركن عبد الوهاب الشواف ، آمر جحفل اللواء الخامس في الموصل ، بعبد الكريم قاسم ، وأشعره بخطورة الموقف طالباً الغاء المهرجان ضماناً لأمن المدينة وتجنباً للصدامات ، لكن قاسماً أصر على عقد المهرجان الذي كان مكرساً للدعاية لقاسم ولمواجهة القوى القومية . وعند وصول الوفود الى المدينة ،

بدأت تطوف الشوارع والاحياء الرئيسة على شكل مسيرات ومجموعات تغني وترقص وتهتف بشعارات استفزازية لمشاعر الناس.

أظهرت القوى القومية، انضباطية عالية، لكن السيل سرعان مابلغ الزبى يوم ٧ آذار ١٩٥٩ حين اندفع الشيوعيون والمعادون للحركة القومية العربية يهاجمون ويحرقون مقاهي ومكتبات واماكن سكنى العناصر القومية، فتصاعد الدخان في كل مكان من المدينة.

وفي هذه الاثناء، وبعد ان وصلت الامور حداً لايطاق، أعلن الجيش منع التجول، واجتمع العقيد الركن الشواف بضباط مقر اللواء مساء ٧ آذار، وتدارسوا الوضع من كافة نواحيه، وما كان لهم ان يرضوا باهانة الجيش والعبث بأمن المدينة بهذه الصورة، فجرى الاتفاق على اعلان الانتفاضة.

لقد كانت الثورة في الموصل جزءاً من خطة واسعة اعدتها القوى القومية في الجيش لتقويم انحراف ثورة ١٤ تموز وارجاع الأمور الى نصابها. وقد تألفت الخطة من صفحتين:
اولها يتم داخل وزارة الدفاع حيث يعقد مجلس الوزارة ومجلس السيادة اجتماعها المشترك: اذ تقوم في اثناء الاجتماع مجموعة من الضباط باحاطة مكان الاجتماع، ويتقدم عدد منهم وعلى رأسهم العقيد رفعت الحاج سري، وكان ضابطاً معروفاً باتجاهه القومي العربي، ويشغل مدير الاستخبارات انذاك الى غرفة الاجتماع، وارغام عبد الكريم قاسم على التنازل عن سلطاته والقاء القبض عليه. أما الصفحة الثانية من الخطة فتتضمن القوة التي ستتحرك سواء في بغداد أو في الالوية الاخرى. من المقرر ان تتحرك سريتان من الفوج الاول باللواء التاسع وفوج الاذاعة، والفرقة الثانية بكاملها واللواء الثامن في الحبانية وجزء من القوة الجوية وقسم من ضباط الكلية العسكرية، وضباط الاستخبارات.(٢٣)

أعلن العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، الثورة صباح يوم ٨ آذار ١٩٥٩، واذيع البيان الاول من محطة اذاعية اطلقت على نفسها «اذاعة الموصل». وقد جاء في مقدمته: ان الجيش العراقي الباسل، عندما اعلن ثورته الجبارة في صبيحة يوم ١٤ تموز، وقضى على النظام الملكي الفاسد، وأقام نظامه الجمهوري الخالد «لم يدر بخلده ولا بخلد كم ان يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد، وتزول طبقة استغلالية جشعة لتحل محلها فئة غوغائية تعبث بالبلاد والنظام والقانون فساداً، ويستبدل مسؤولون وطنيون بأخرين يمتنقون مذهباً سياسياً لايمت لهذه البلاد العربية الاسلامية العراقية بصلة».

وأشار البيان الى ان عبد الكريم قاسم « خان ثورة ١٤ تموز وعاث بمبادئها واهدافها ونكث بالعهد، وغدر باخوانه الضباط الاحرار، ونكل وأبعد اعضاء مجلس الثورة الاشاوس ليحل محلهم زمرة انتهازية رعناء ... واعتمد على فئة تدين بعقيدة سياسية معينة لاتملك من رصيد التأييد الشعبي غير التضليل ... وغير الزبد الذي يذهب جفاء، وركب رأسه واعلنها دكتاتورية غوغائية، فنحى وزراء الثورة عن المسؤولية، واطلق للاذاعة والصحف عنان الفوضى لتخاصم جميع الدول وتشنها حرباً اعتدائية على الجمهورية العربية المتحدة التي جازفت بكيانها من أجل نجاح ثورتنا ... واستهتر بدستور جمهوريتنا المؤقت، وسلب مجلس السيادة ... كل مسؤولياته واحتكرها لنفسه، واعلنها حرباً شعواء على الجهات الوطنية والعناصر القومية المخلصة ».

ومضى البيان يقول: « لهذه الاسباب ... عزمنا .. على تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد والاستبداد وتخليصه من الفوضى ... ونطالب بعزم واصرار بتنحي الطاغية المجنون وزمرته الانتهازية الرعناء عن الحكم فوراً، والقضاء على السياسة الغوغائية التي اخذت تمارسها فئة ضالة من شعبنا، لكي يسود النظام وحكم القانون ». وأكد البيان على ان مجلس السيادة ينبغي ان يقوم بمسؤولياته الدستورية، ويؤلف وزارة شرعية في العاصمة، بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة.[٢٤]

كانت اخبار التحرك القومي قد تسربت الى عبد الكريم قاسم اثناء وجود الشواف في بغداد، واجتماعه بعبد الكريم قاسم. كما أن أخباراً اخرى تسربت عن طريق بعض المنتمين الى الوحدات التي ستثور[٢٥]. لذلك كان قاسم قد استنفر القوى المساندة له لقمع الثورة. فحاصر العناصر القومية الموجودة في وزارة الدفاع التي فوجئت باعلان الشواف للثورة قبل موعدها المقرر[٢٦]. وارسل الطائرات لقصف مقر الشواف. وقد اصيب الشواف من جراء القصف، فذهب للتداوي في وحدة الميدان الطبية في قاعدة الموصل الجوية ليجد نفسه امام بعض العناصر المؤيدة لقاسم، فاطلق النار على نفسه، مفضلاً الموت بأباء وشمم على ان يقع بايدي اعدائه، لذلك انهارت الحركة وتشتت القائمون بها، وحصل التراجع المنظم لدى المسهمين في الثورة[٢٧].

لقد استفاد الشيوعيون من الانهيار العسكري ليفرضوا نفوذهم على الموصل، وليشكلوا سلطة محلية وليعملوا على تصفية حسابهم مع خصومهم السياسيين، وليؤسسوا محاكم أصدرت احكاماً سريعة بالاعدام. كما قادوا سلسلة من المذابح والمجازر الدموية في المدينة. وقد ذهب ضحية هذه الاعمال قرابة خمسين شهيداً. كما

امتلأت السجون والمعتقلات بالمئات من البعثيين والقوميين ، وشرد من شرد ، وسخرت الاذاعة والصحافة للتشهير بالمواطنين المخلصين لوطنهم وعروبتهم (٢٨) .

ولما خيل للشيوعيين ان الحركة القومية قد تم تصفيتها والقضاء عليها ، اعتبروا معركتهم الاولى في مخططهم المرسوم قد انتهت ، وماعليهم بعد ذلك إلا ان يسرعوا في تنفيذ الخطوات التالية لتصفية البقية الباقية من الحركة الوطنية والقومية . أما عبد الكريم قاسم ، فأحال جميع المشتركين في ثورة الموصل الى الحاكمة العسكرية العليا الخاصة في نهاية آذار ١٩٥٩ . وقد حكمت المحكمة على المتهمين الرئيسيين بالاعدام في ١٦ آيلول فاعدم من الشهداء الضباط : ناظم الطبقجلي ، ورفعت الحاج سري ، وداؤد سيد خليل ، وعزيز أحمد شهاب في ١٩ آيلول ونافع داوود ومحمد امين عبد القادر وسالم حسين ومظفر صالح ومحسن اسماعيل في ٢٥ آب ، وعلي توفيق وهاشم الدبوني وحازم خطاب في ٢٠ آيلول . أما اول الضباط الشهداء الطيارين الذين نفذ فيهم حكم الاعدام في ٢٨ آذار فهم عبدالله ناجي ، وقاسم العزاوي ، واحمد عاشور ، وفاضل ناصر (٢٩) .

وعلى اثر اعدام الطبقجلي وسري ورفاقهما انطلقت تظاهرات شعبية عارمة في بغداد والمدن العراقية الاخرى ، نظمها حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي لم يستسلم للوسائل الوحشية التي استخدمت ضده ، بل استمر في المقاومة . وكان يعيد ترتيب اوضاعه وتنظيم صفوفه بعد كل ضربة عنيفة توجه اليه . فبعد فشل ثورة الموصل ، أدرك البعثيون ان مصلحة البلاد تقتضي التخلص من عبد الكريم قاسم وبخاصة بعد ان تلطخت يداه بدم الشهداء الابطال ، قادة ثورة ١٤ تموز (٣٠) .

أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في اواسط نيسان ١٩٥٩ بياناً لاعضائه وانصاره ، أشار فيه الى ان ثورة الموصل تركت أثاراً بارزة في حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكشفت الكثير من المواقف التي كان يلفها ستار كثيف من الغموض .

وحذر الحزب الحكومة من مغبة الاستمرار في حملة المطاردات والاعتقالات الظالمة التي وجهت للبعثيين . وفي ٢٠ حزيران ١٩٥٩ أصدر الحزب توجيهاً وبخاصة لمناضليه حدد فيه الموقف في ضوء الظروف والتطورات التي اعقبت فشل ثورة الموصل . وأشار الى ان « قوى التجزئة في العراق بلغت أوج نشاطها وتماسكها وذروة عدوانها ونشاطها المسموم بعد ثورة الموصل ، واستطاعت متعاونة مع جهاز الحكم القائم فرض موجة إرهاب عاتية على الشعب قصد بها تصفية الحركة القومية العربية في العراق وبشكل خاص طليعة هذه الحركة : حزب البعث العربي الاشتراكي . ودعا البيان قيادات الحزب في كل منطقة في العراق الى مضاعفة

نشاطها ومحاولة إزاحة الشيوعيين عن النقابات او الجمعيات والاتحادات وتوضيح جرائمهم واخطائهم للشعب والامة العربية[٣١] .

محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم :

لقد تأكد لحزب البعث العربي الاشتراكي أن قاسماً مصمم على تصفية القوى القومية وانه هو الذي يدعم الشيوعيين في جرائمهم . ومن هنا بدأت فكرة اغتياله . فتشكلت لجنة لهذا الغرض من إياد سعيد ثابت وخالد الدليمي ، وعبدالله الركابي لوضع خطة الاغتيال . وتم تدريب جماعة من شباب الحزب على الرمي في منطقة الحصوة ، ثم استأجروا بيتاً في زقاق عقد الراهبات ببغداد ، وبعد فترة تركوا البيت حسب أوامر الحزب . ثم قرر الحزب العودة للعملية ، واجتمعوا في بيت سليم عيسى الزئبق في الكرادة وهم صدام حسين (السيد الرئيس القائد) ، أحمد طه العزوز ، إياد سعيد ثابت ، سليم عيسى الزئبق ، سمير عزيز النجم ، عبد الكريم الشيخلي ، حاتم حمدان ، وعبد الوهاب الغريري . وكانت الخطة تقوم على اعتراض موكب عبد الكريم قاسم اثناء مروره في شارع الرشيد . وقد انجزت مجموعة من الشباب مهمتها في ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ ، ونتج عن العملية مقتل سائق السيارة ، وجرح قاسم في كتفه . وقد استشهد ، احد اعضاء المجموعة وهو عبد الوهاب الغريري ، كما اصيب آخران هما صدام حسين وسمير عزيز النجم اللذان تمكنا من الفرار ، وتم القاء القبض فيما بعد على بعض اعضاء المجموعة . وفر بعضهم الآخر الى خارج العراق واحيل القائمون بالعملية الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٢١ كانون الاول ١٩٥٩ . وصدرت احكام الاعدام على جميع الذين اشتركوا مباشرة في تنفيذ العملية ، إلا ان الحكم لم ينفذ . فبقي المتهمون الذين لم يستطيعوا الفرار ، في السجن حتى قيام ثورة ١٤ رمضان ١٩٦٣[٣٢] .

وعلى الرغم من اشتداد موجة البطش والاضطهاد لاعضاء الحزب ، بعد فشل محاولة الاغتيال ، إلا انها بجرأتها وبما اعقبها من صمود البعثيين في التحقيق والمحاكمات أثارت اعجاب المواطنين واحترامهم . وقد اصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بياناً اشارت فيه الى تمادي قاسم في اغتيال قادة الشعب والجيل والشباب العقائدي في العراق ... هو الذي دفع قسماً من الشباب الوطني للدفاع عن النفس بهذا الاسلوب الذي فرضته الاوضاع الشاذة . وان حزب البعث العربي الاشتراكي في الوقت الذي يحيي فيه بطولة منفذي العملية ، يؤكد ان قاسماً وحده بجرائمه وتمثيله وتخريبه ، هو المسؤول عن محاولة الاغتيال ... وان النضال الشعبي سيضع حداً نهائياً لحكم قاسم[٣٣] .

المؤتمر القطري الثالث :

انعقد في العراق المؤتمر القطري الثالث للحزب في شهر آب ١٩٦٠ ، واستمر لمدة ثلاثة أيام . ومن أهم القضايا التي ناقشها : القضايا التنظيمية ، وقضية اغتيال عبدالكريم قاسم والعلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وخروج بعض الرفاق على النظام الداخلي للحزب وغيرها . وقد أيد المؤتمر ماجاء في بيان القيادة حول موضوع الاغتيال السياسي ، وعدم اعتماد الحزب عليه في نضاله وشجبه له من خلال تاريخه النضالي الصعب كله ؛ لأن ذلك ليس منطلقاً فقط من احترامه للشخص الانساني بل كذلك من ايمانه بالشعب وبامكاناته وقدرته على تحقيق اهدافه . ومما جاء في قرارات مؤتمر قطر العراق الثالث ، ان محاولة اغتيال قاسم ، من قبل القيادة القطرية السابقة انما هي خرق لعقيدة الحزب ، وافتراق عن أسلوبه الأنقلابي الشعبي[٣٤] .

كما أدان المؤتمر ، فؤاد الركابي لقيامه باعمال من شأنها إرباك العمل الحزبي ، واتصاله باشخاص في الداخل دون علم القيادة القطرية ، واوصى المؤتمر القومي بالتحقيق مع أعضاء القيادة القطرية التي عاصرت فؤاد الركابي بعد ثورة ١٤ تموز . ثم قام المؤتمر بانتخاب قيادة قطرية جديدة ، استمرت في قيادة النضال لحزب البعث العربي الاشتراكي ، في أحرج فترة من فتراته ، وفي أوج صراعه مع الشيوعيين ونظام عبدالكريم قاسم[٣٥] .

اضراب البنزين ١٩٦١ :

شهدت المرحلة التي تلت عقد المؤتمر القطري الثالث ، توسعاً في قاعدة الحزب التنظيمية . وتمكن الحزب من الانتشار على نحو واسع بين الجماهير الشعبية وقيادتها في التصدي بشجاعة لنظام قاسم وحلفائه من الشيوعيين . فقاد في آذار ١٩٦١ اضراباً كبيراً لمناسبة زيادة اسعار البنزين فتصدي الحكم القاسمي للمتظاهرين ، وفتح النار عليهم ، فقدم الحزب ثمانية شهداء من اعضاء الحزب . وقد اصدر الحزب في العراق بياناً الى الشعب بعنوان : « لتكن ذكرى شهدائنا حافزاً لتشديد النضال ، لتصفية الحكم العسكري الفردي الدكتاتوري » جاء فيه : « ان تصدي قاسم للجماهير بهذه الاساليب القمعية البوليسية الوحشية عدا كونه دليلاً صريحاً على الاتجاه الدكتاتوري للحكم ، فانه في الواقع نتيجة طبيعية لكل حكومة تبتعد عن الشعب ، وتمادي تنظيماته الشعبية ، ومنظماته الوطنية ، وتسير في طريق الحكم الفردي العسكري الفاشي . وان مسؤولية ما وصل اليه الحكم ، وما آلت اليه الثورة ليس فقط ، سببه الضغط الاستعماري ، ونشاط الرجعية المحلية والعربية ، وانما

يعود الى الحزب الشيوعي العراقي ، الذي كانت له اليد الطولى في دفع كريم قاسم الى الطريق التي يسير عليها اليوم وتشجيعه على سلوك سبل الفردية واللاديمقراطية في تسيير دفة الدولة وامور الجمهورية » . وأكد البيان ان الحزب « يعاهد الشعب وكل جموع الشهداء بأنه سوف لن يكف عن مواصلة النضال »(٣٦) .

موقف الحزب من المفاوضات مع شركات النفط :

وحدد الحزب موقفه من مفاوضات الحكومة مع شركات النفط الاجنبية التي ابتدأت منذ تشرين الاول ١٩٦٠ ، واصدر بياناً حدد فيه البرنامج الوطني في سياسة النفط . ودعا الحكومة الى إتخاذ سياسة قصيرة الامد تتمثل بوضع يدها على الاراضي التي لاتستثمرها الشركات كافة ، وتأسيس شركة نفط وطنية ، واسهام العراق في رأسمال الشركات النفطية الاجنبية ، ووضع خطة لتعريتها واعادة النظر في حساباتها ونقل مكاتب هذه الشركات في لندن الى العراق وزيادة حصة العراق من الارباح . وبعد تنفيذ هذه السياسة تعمل على تأميم النفط . وحذر الحزب الحكومة من أي تهاون في حقوق العراق المشروعة في نفطه . ومع ان الحكومة شرعت القانون ذا الرقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ ، لاستغلال النفط وطنياً ، فانها ظلت عاجزة عن تطبيقه(٣٧) .

الجبهة القومية :

ونشط الحزب باتجاه التعاون مع القوى القومية ، فأثمرت جهوده حين اقيمت « الجبهة القومية » في اوائل تشرين الاول ١٩٦١(٣٨) . وقد ضمت الجبهة ، فضلاً عن حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب الاستقلال ، والحزب العربي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب وبعض المستقلين وعناصر من تجمعات سياسية قومية صغيرة(٣٩) . وقد اتفقت الجبهة على تحقيق هدفين اولها إسقاط حكم قاسم ، وثانيها مقاومة الارهاب الشيوعي . وقد استمر نشاط الجبهة على الرغم من انسحاب الحزب العربي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب تأييداً لفؤاد الركابي امين سر الحزب الذي قررت القيادة القومية فصله ، بعد دراسة معمقة ، واستناداً الى قرار المؤتمر القطري في العراق لاتباعه « سلوكاً شخصياً يخالف مبدئية الحزب ، وخرق مبادىء التنظيم ... وانحرافه عن اسلوب العمل الحزبي واتباعه اسلوباً انتهازياً يقوم على تجميد النضال الشعبي بقيادة الحزب والاستعاضة عنه باسلوب المغامرات والمناورات الشخصية والعمل على التشكيك بمهمة الحزب التاريخية ... والعمل ضد وحدة الحزب القومية ... وتخليه عن الرفاق الذين حكموا بمحاولة الاغتيال »(٤٠) .

ازدياد النشاط السياسي والثقافي للحزب :

إشتد تماسك الحزب التنظيمي ، وازداد نشاطه السياسي والثقافي ، وتجلى ذلك في اصدار وعي الطليعة (النشرة الداخلية للحزب) ، ووعي العمال (لسان حال العمال الاشتراكيين) فضلاً عن استمرار مجلة (الاشتراكي) . أما على الصعيد النضالي والسياسي ، فقد كان في مقدمة القوى السياسية باعداد الاضرابات ، وتحريك التظاهرات الشعبية ، وقيادتها وبخاصة في اوساط الطلبة . ويمكن ان نشير الى دور الحزب الفعال في إضراب طلبة الكليات والمعاهد والثانويات ، اثر اعتداء قام به ابن رئيس المحكمة العسكرية العليا (المهداوي) على بعض الطلبة . كما اسس الحزب ، خلال تجمع اقامه الطلبة البعثيون في الكلية الطبية بجامعة بغداد (الاتحاد الوطني لطلبة العراق) في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ ليتبنى حقوق الطلبة الشرعية ومطالبهم[٤١] .

أما مواقفه على الصعيد القومي ، فقد ادان الحزب مؤامرة الانفصال التي اطاحت باول وحدة عربية شعبية في ٢٨ أيلول ١٩٦١ . ودعا الى النضال لاسقاط حكم الانفصاليين في سوريا .

وحيا الحزب نضال الجزائر للتحرر والاستقلال . وطالب في تشرين الثاني ١٩٦١ بتأميم حصة فرنسا من نفط العراق رداً على عدوانها ضد الشعب العربي في الجزائر[٤٢] .

كما حيا الحزب ، نضال الشعب العربي في موريتانيا وباقي أجزاء الوطن العربي ضد الاستعمار . وتصدى لمشروع الكيان الصهيوني لتحويل مجرى نهر الاردن ، وأدان الانظمة العربية لعجزها عن اتخاذ موقف حازم . ووقف مع مناضلي الحزب في ليبيا الذين اعتقلتهم السلطة الرجعية الحاكمة بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم الملكي . وقاد الحزب في ٣٠ أيلول ١٩٦٢ تظاهرة عارمة لدعم ثورة اليمن والمطالبة بالاعتراف بها . وقد وقفت السلطة لهذه المواقف بالمرصاد ، واستعملت كل اساليب الارهاب والتعسف[٤٣] .

قانون تنظيم الجمعيات :

حاول عبدالكريم قاسم ، بعد أن شعر بعزلته ، وبرزت مساوئه وتخبطاته في السياستين الداخلية والخارجية ، وانكشفت مناوراته المتكررة في اللعب على التوازن بين القوى السياسية المتخاصمة ، إن يكسب التيار القومي . فبدأ يحاول التخلي عن الشيوعيين وبخاصة بعد اعمالهم الاجرامية التي ارتكبوها في الموصل

كركوك وبغداد ، والتي استهدفت التنكيل بخصومهم . وكانت جريمتهم في قتل (٧٩) شخصاً في كركوك ودفن اربعين منهم احياء ، قد جعلت عبدالكريم قاسم نفسه يشجب هذه الاعمال ويصفها بالوحشية . كما اصدر في الاول من كانون الثاني ١٩٦٠ قانون تنظيم الجمعيات . وفي التاسع من الشهر ذاته تقدمت اربعة احزاب بطلب الترخيص وهي : الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزبان شيوعيان رئيس احدهما زكي خيري ورئيس الثاني داوود الصائغ وفي ٢ شباط تقدم حزبان آخران بطلب الترخيص وهما : الحزب الاسلامي ، وحزب التحرير . وفي ١٢ شباط تقدم الحزب الجمهوري بطلبه . وفي الثلاثين من حزيران تقدم محمد حديد وعدد من زملائه الذين انسحبوا من الحزب الوطني الديمقراطي بطلب الترخيص لحزب اسمه « الحزب الوطني التقدمي » . وفي ٩ شباط ١٩٦٠ تقدم الحزب الوطني الديمقراطي بطلب ترخيص له يستعيد به نشاطه . وقد رخصت الحكومة للحزب الشيوعي الذي كان يرأسه داوود الصائغ ، وللحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الجادرجي . وللحزب الوطني التقدمي الذي يرأسه محمد حديد وللحزب الديمقراطي الكردستاني وللحزب الاسلامي العراقي . ورفضت الحكومة الترخيص لكل من الحزب الشيوعي الذي كان يتزعمه زكي خيري ، والحزب الجمهوري الذي كان من قادته عبدالفتاح ابراهيم وعزيز شريف ، ولحزب التحرير . وظن بعد سنة من الترخيص للاحزاب ان عبدالكريم قاسم لم يكن جاداً ومقتنعاً باهمية النشاط الحزبي . لذلك لم يكن لتلك الاحزاب تأثير واضح على واقع البلاد السياسي آنذاك[٤٤] .

مواقف القوى السياسية في العراق :

اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الاول ١٩٦٢ نشرته الدورية الداخلية المعروفة بـ (وعي الطليعة) وهي تتضمن تلخيصاً لموقف القوى السياسية في العراق من نظام حكم عبدالكريم قاسم . ومما جاء في هذا التلخيص ان (الشيوعيين) ، بدأوا يخشون على النظام من السقوط ، فراحوا ينقدون بعض المظاهر الخاطئة والمنحرفة ، دون ان يعرضه ذلك للخطر . بينما جمد (الحزب الوطني التقدمي) نشاطه ملقياً بثقة عجزة عن الاستمرار في العمل على حكم عبدالكريم قاسم ، محاولاً بذلك فك مصيره عن مصير هذا الحكم الذي تأكد له بشكل قاطع عجزه عن البقاء » . وكان موقف بقية (الحزب الوطني الديمقراطي) الذي تمثله كتلة كامل الجادرجي ، يتلخص في معارضة الحكم ضمن اطار الحكم ... اما الرجعية فهي اخطر قوة تهدد مستقبل الحركة الوطنية في العراق « ومع انه ليس

لها منظمات سياسية ، ماعدا التي تمثله الرجعية الدينية (كالحزب الاسلامي) ، فإن قوة الرجعية تتألف من بقايا الاقطاع والبيروقراطيين في شركات النفط وغيرها » . اما (القوميون العرب) و (جماعة الرابطة القومية) و (الحزب العربي الاشتراكي) ، فقد عجزوا عن الصيرورة الى قوة مهمة يمكنها أن تؤثر تأثيراً فعالا في الاوضاع القائمة ... وإن كانوا هم أيضاً قد رفعوا مثلنا شعار اسقاط الحكم . وهذه المنظمات لاتمثل بوجه صحيح مصالح فئة اجتماعية ، معينة ، او مجموعة من الفئات الاجتماعية الموحدة الاهداف . كما ليس لاي منها وحدة فكرية او سياسية تجمع انصارها . والعلاقات القائمة بين هؤلاء الانصار مشوشة ... وهذا يجعلها تسلك سلوكاً تخريبياً طائشاً يتجلى في إنصرافها الذي يكاد يكون تاماً الى محاربة حزبنا كقوة شعبية ضاربة ، والى تهديم الجبهة القومية »[٤٥] .

واشارت النشرة الى ان الشيوعيين « ...يعانون في العراق أزمة خانقة ، ليس سببها مايتعرضون اليه من ضغط من جانب الحكومة واجهزتها بل سببها عجزهم التام عن اتخاذ موقف من الحكم ... » ، وخشيتهم من سقوطه ، لما يخبئه لهم هذا السقوط من احتمالات يعتبر أغلبها في عداد الكارثة بالنسبة اليهم تجعلهم يقننون نقدهم للحكم القائم على نحو يبين بعض مظاهره الخاطئة والمنحرفة دون ان يعرضه للخطر ، وهذا مايبعد الجماهير عنهم . أما (الحركة الكردية) ، التي تتمثل (بالحزب الديمقراطي الكردستاني) ، وأطراف اخرى كثيرة داخلة وخارجة ينجذب بعضها الى الشيوعيين ، وينجذب بعضها الاخر الى اليمين والى الاستعمار ، فانها على الرغم من اتساعها منذ نشوب التمرد في الشمال ، قد عجزت عن الصيرورة الى قوة وطنية ... فسلوكها الشوفيني الانعزالي ، ومواقفها المتناقضة المتذبذبة وشعاراتها التي لاتنسجم مع اعمالها وعلاقاتها باوساط مشبوهة لها بالاستعمار والرجعية صلات وثيقة قد عزلها عن جماهير الشعب ، وجعل منها قوة تعمل لوحدها »[٤٦]

ولقد وصلت الدراسة الى نتيجة مهمة وهي : ان أي استقراء موضوعي لمواقف الاحزاب ، والفئات السياسية القائمة في العراق من حكم قاسم ، يؤكد لنا ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، هو الحزب القادر على ان يقوم بعمل ثوري يقضي على النظام الدكتاتوري الاستبدادي .[٤٧]

وفي تشرين الثاني ١٩٦٢ ، نشرت جريدة (الاشتراكي) وهي جريدة الحزب الداخلية ، مقالاً بعنوان : « مخاطر الحركة المشبوهة في الشمال ، ومواقف قاسم » جاء فيها : ان الحركة المسلحة في الشمال ، على الرغم من انها معادية في الوقت الحاضر للحكم القاسمي ، بسبب ارتباطاتها واساليبها واتجاهاتها ، لايمكن ان تعتبر

جزءاً من الحركة الوطنية في العراق المعادية للاستعمار والمناضلة لتغيير الاوضاع واسقاط الحكم الفردي » . وأضافت ان قاسماً يعمل وفق مخططه الاجرامي الهادف الى تمزيق وحدة الشعب الوطنية . ودعت الجريدة الشعب والمخلصين الى العمل فوراً للاسراع باسقاط هذا الحكم .(٤٨)

المؤتمر القطري الرابع :

عقد حزب البعث العربي الاشتراكي ، مؤتمره القطري الرابع في اوائل آذار ١٩٦٢ . وقد كرس المؤتمر لمناقشة اسقاط حكم قاسم والوضع في الجيش بشكل عام ، وامكانية الحزب الحقيقية ، وقد أقر المؤتمر خطة القيادة في إسقاط النظام واقامة حكم يكون للحزب الدور الرئيس فيه ، بغض النظر عن التشكيلة الوزارية . وحدد لذلك مدة سنة . وقد تم انتخاب قيادة قطرية جديدة . وتمكنت قيادة الحزب هذه من النضال ، بعنف ودون هوادة ، ضد حكم قاسم ، كما بدأت التحرك لتمتين وتقوية التنظيم داخل الجيش ، فتوسعت في كسب العسكريين وعززت « المكتب العسكري » الذي عهدت اليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة .(٤٩)

كما واصل الحزب نضاله في كل المستويات ، فنشط في الاعمال الواجهية ، من خلال النقابات والمنظمات المهنية ، وخاض البعثيون الانتخابات بقوائم موحدة للوصول الى قيادتها ، ومن بينها (الانتخابات العمالية) ، و (انتخابات نقابة المعلمين) . كما قاد الحزب (الاضرابات الطلابية) في كانون الاول ١٩٦٢ ، التي شملت مدارس ومعاهد وكليات العراق كله ، وخلالها أظهر الطلبة صموداً عالياً ، على الرغم من الارهاب الذي اتبعته السلطة ضدهم . وقد استمرت هذه الاضرابات لتمهد لاسقاط الحكم الدكتاتوري في ٨ شباط ١٩٦٣ .(٥٠)

ثورة ١٤ رمضان ١٣٨٢ هجرية (٨ شباط ١٩٦٣) :

بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي يخطط للقضاء على حكم عبدالكريم قاسم منذ سنة ١٩٦١ . وقد اشرنا قبل قليل الى قرارات المؤتمر القطري الرابع بهذا الشأن . وقد ورد في جريدة الحزب الداخلية (الاشتراكي) ذكر لخمس محاولات جرت للاطاحة بالنظام وتم تأجيلها لاسباب فنية وصعوبات طارئة .(٥١) وقد مهد الحزب لمحاولته السادسة التي نجحت في الاطاحة بالنظام ، بتحريك الجو السياسي العام ، والنشاط المعادي ضد النظام ومتابعة التحريك ، للاضرابات الجماهيرية التي شغلت النظام واربكته . وقبل ثلاثة أيام من الثورة ، اعتقلت السلطة عدداً من قادة الحزب ، كما سرحت مايقرب من ثمانين ضابطاً ، معروفين باتجاهاتهم البعثية

والقومية ، وعلى اثر ذلك اجتمعت القيادة القطرية ، واتخذت قراراً بالتحرك الفوري صبيحة ٨ شباط ١٩٦٣ (١٤ رمضان ١٣٨٢) .(٥٢)

تألفت خطة الثورة من المحاور التالية :

١ ـ السيطرة على معسكر ابي غريب والوشاش ومرسلات الاذاعة بابي غريب .
٢ ـ السيطرة على معسكر الحبانية ، واستخدام القوة الضاربة الجاثمة فيه ، والسيطرة على لواء المشاة الثامن للاندفاع نحو بغداد ، ومعاونة القطاعات الثائرة فيها .
٣ ـ السيطرة على المعسكرات الخارجية ، وخاصة معسكر كركوك فور اعلان البيان الاول للثورة من راديو بغداد .
٤ ـ قيام فصائل مدنية بهيئة مسلحة بالسيطرة على مراكز الشرطة ، ومفترقات الطرق ، وبدالات الهاتف والبريد والبرق ، ومشاريع الماء والكهرباء ، وبعض الاهداف المحدودة ، وشل اية مقاومة معادية مع التركيز على اهمية تنفيذ الواجب المحدد في المنطقة الكائنة بين الصالحية وابي غريب(٥٣) .

نفذت فصائل الحزب العسكرية والمدنية عملية الثورة صباح يوم الجمعة ٨ شباط ١٩٦٣ . إذ وجهت طائرات القوة الجوية ضرباتها على معسكر الرشيد ووزارة الدفاع . واندفع رتل مدرع نحو ثكنة وازرة الدفاع من ابي غريب لأخضاع قاسم . وسيطر رتل آخر على الاذاعة في الصالحية . وعبر رتل ثالث مدينة بغداد الى معسكر الرشيد لمساندة القوة الثائرة فيه . وفي تمام الساعة التاسعة والدقيقة العشرين ، إنطلق صوت المذيع يعلن البيان الاول من (المجلس الوطني لقيادة الثورة) ، في حين قامت الجماهير بالتظاهرات المؤيدة للثورة بعد سماعها البيان الاول . وتولت مهمة المواجهة والاصطدام مع القوى الموالية لقاسم ، وخاصة الشيوعيين الذين هبوا للدفاع عن النظام ، وسارعوا لاحتلال بعض مراكز الشرطة ، وتوزيع الاسلحة على أنصارهم . واستمروا في المقاومة ثلاثة أيام سقط فيها عشرات من الشهداء الثوار اثناء القتال مع العناصر المدافعة عن حكم قاسم . وكان قاسم قد هرب الى مبنى قاعة الشعب الملاصقة لوزارة الدفاع ، وطلب ان يسلم نفسه . وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الاربعين من ظهر يوم السبت ١٥ رمضان سلم قاسم نفسه الى الضباط الثائرين ، وكذلك فعل الذين اختاروا البقاء معه الى آخر لحظة ، ومنهم فاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وقاسم الجنابي . وقد حوكم قاسم وزمرته وادينوا بالجرائم التي ارتكبوها فاعدموا وبذلك انتهى الحكم الفردي الدكتاتوري(٥٤) .



بيان الثورة الاول :

أكد البيان الأول ، ان ثورة ١٤ رمضان قامت لمواصلة مسيرة ثورة ١٤ تموز ، وبخاصة في انجاز هدفين رئيسين هما : تحقيق وحدة الشعب الوطنية ، وتحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وادارته . « وان المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على اقامة حكومة وطنية ... وستعمل هذه الحكومة على « اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون » . واكد البيان ان حكومة الثورة « تتمسك بمبدأ الامم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ومكافحة الإستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات مؤتمر باندونك ، وتشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار وتأييدها . كما ان قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة كفاح عربي ضد الاستعمار والاوضاع الاستعمارية في الوطن العربي ، والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة » .

كما أكد البيان على سعي الثورة للمحافظة على « المكتسبات التقدمية للجماهير وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي ، وتطويره لمصلحة الشعب ، واقامة اقتصاد وطني يهدف الى تصنيع البلد وزيادة امكانياته المادية والثقافية »(٥٥) .

وفي البيان الثاني ، اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكيل (قوات الحرس القومي) لتدافع عن الشعب والوطن وتساعد قوات الجيش والشرطة على رعاية المواطنين(٥٦) . ودعا البيان الى مساندة هذه القوات والانخراط فيها .

وصدر بيان بحل مجلس السيادة ، وتأليف (المجلس الوطني لقيادة الثورة) من اثني عشر عضواً ثم اصبحوا عشرين عضواً وتخويلـه ممـارسة السلطـة العليـا للجمهورية ، بما فيها السلطة التشريعية ، وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخـاب رئيس الجمهوريـة . وقـد تقرر اختيـار (عبـد السلام عـارف) رئيساً للجمهورية . كما تشكلت وزارة جديدة برئاسة (اللواء احمد حسن البكر) . وبشأن ترشيح عبد السلام عارف لرئاسة الجمهورية ، فقد كان هناك اتفاق في قيادة الحزب ، قبل الثورة ، ان يتم اختياره دون علمه ، وذلك لأعتبارات عديدة أبرزها انه كان معروفاً على الصعيد العربي والشعبي ، بأعتباره احد قادة ثورة ١٤ تموز . وقد تعرض للاعتقال من قبل عبد الكريم قاسم . هذا فضلا عن ان منصبه لايمنحه إمتيازاً عن بقية اعضاء المجلس الوطني ، وبحكم القيادة الجماعية للمجلس ، فهو جهة منفذة ، والمجلس هو الجهة التشريعية(٥٧) .

المنهاج المرحلي لثورة ١٤ رمضان:

انتقل حزب البعث العربي الاشتراكي من النضال السري الى النضال العملي فتسلم السلطة، وزار وفد من قيادة الحزب بغداد في ١٧ شباط، برئاسة الرفيق القائد المؤسس ميشيل عفلق الذي أعرب عن أمله في أن توحد اهداف الثورة بين قضايا الجماهير المعبر عنها بالاشتراكية والديمقراطية الشعبية، وبين المفاهيم القومية ممثلة في الوحدة العربية[٥٨].

أصدرت قيادة الثورة منهاجاً يوضح سياستها واهدافها بشيء من التفصيل. وقد أعلنه رئيس الوزراء اللواء أحمد حسن البكر مساء ١٥ آذار ١٩٦٣. وقد أطلق على المنهاج إسم (المنهاج المرحلي) وكان مولفاً من (٣٦) صفحة. وتضمن المنهاج الذي عد بمثابة دليل عمل نقاطاً عديدة، ففضلاً عن المقدمة التي أشارت الى دوافع قيام الثورة، وتبني الاهداف التقدمية في الوحدة والحرية والاشتراكية، كانت هناك فصول تتناول السياسة الدولية، والسياسة العربية والسياسة الداخلية والسياسة الثقافية والسياسة العسكرية. ففي السياسة الدولية، أكد المنهاج على انتهاج عدم الانحياز، ودعم كتلة العالم الثالث وحركات التحرر، ومحاربة التمييز العنصري. وفي السياسة العربية، أكد المنهاج «ان العراق جزء من الوطن العربي وشعبه جزء من الامة العربية، وسياسته العربية تنطلق من هذه الحقيقة التي حاول طمسها الاستعمار والاحزاب الشيوعية المحلية، ويرى المجلس الوطني ان مقياس الثورية لأي نظام او حركة بمقدار مايؤديه من دور فعال في تحرير فلسطين، لذلك تعمل الثورة لتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق الوحدة، ودعم النضال الشعبي التحرري الوحدوي العربي.

وفي السياسة الداخلية، اكد المنهاج، ضرورة الاعتماد على مشاركة الجماهير في الحكم، لان مهام الثورة الشعبية الديمقراطية في العراق جسيمة، لايمكن أن تحققها فئة او طبقة اجتماعية معينة. وأشار المنهاج الى أن الثورة تعتمد «المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة أمام جميع المواطنين مها اختلفت مذاهبهم وتعدد قومياتهم». كما ان الثورة تنظر بعين الاعتبار الى طموح القومية الكردية في زيادة مساهمتها في تطوير البلاد، وفي تنمية ورعاية ثقافتها، وفي تحقيق نظام اللامركزية. وأكد المنهاج على حرية الرأي والقول ووعد بوضع دستور دائم للبلاد.

وفيما يتعلق بالسياسة التعليمية والثقافية، جاء في المنهاج أن الثورة تعتبر نشر الثقافة وتعميم التعليم هدفاً رئيساً لها، وتتبنى إلزامية التعليم الابتدائي، والزراعي في الريف، وتطوير برامج التعليم الثانوي والمهني وتوسيع التعليم الجامعي، وتربية الجيل تربية وطنية قومية.

وأشار المنهاج الى دور الجيش النضالي الى جانب الشعب منذ تأسيسه ، وهدف الثورة في « زيادة قوته بتسليحه بأحدث المعدات والتجهيزات ورفع مستوى منتسبيه ... وتمتين النظام والضبط في صفوفه وتوسيع تشكيلاته » .

لقد عبر المنهاج ، بوضوح عن الهوية الثورية للعهد الجديد ، ومعاداته الصريحة للقوى المستغلة والاقطاعية والرجعية ، والاهتمام التام بالفلاحين والعمال ، ومحاربة الاستعمار والقوى الاجنبية والشعوبية ، وأكد على عدم الانحياز والتوجه الشعبي والديمقراطي والوحدوي والاشتراكي.[٥٩]

ومع أن بعضهم وجد أن المنهاج ، لم يتضمن موقفاً واضحاً من قضية تأميم النفط ، والوحدة والمسألة الكردية ، إلا أنه ، كما يقول الدكتور مجيد خدوري في كتابه (العراق الجمهوري) « انبثق في أساسه من تفهم كامل للصعوبات العملية التي كانت تواجه الثورة انذاك ، وليس نتيجة لرغبة في التخلي عن المبادىء الاساسية بغية البقاء في مركز السلطة »[٦٠] . أما الاستاذ شبلي العيسمي الامين العام المساعد للحزب ، فقد اشار في الجزء الثالث من كتابه الذي يؤرخ فيه لحزب البعث العربي الاشتراكي ، الى أن الحـزب ، وجـد أنـه ليـس مـن الحكمـة ولا مـن مصلحـة الثورة ، وهي في بدايتها أن تكشف كلّ خططها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المهمة والدقيقة . فالثورة معروفة بطبيعتها وحقيقتها لم تكن مجهولة من أحد ، من حيث أنها جاءت معبرة عن نضال الحزب وعن أهدافه[٦١]

منجزات ثورة ١٤ رمضان :

لقد حقق الحزب ، ابّان تسلمه السلطة خلال تسعة أشهر وعشرة أيام ، الكثير من الانجازات ، على الصعيدين الوطني والقومي . فعلى الصعيد الوطني قدمت الثورة مشروعاً متكاملا وتفصيلياً لحل المسألة الكردية على اساس عادل وسليم ، بما يؤمن حقوق الاكراد وواجباتهم تجاه وطنهم . واعادت الثورة النظر في الدستور ، بما يلائم المرحلة . وأصدرت قوانين جديدة للمطبوعات وحرية الصحافة والنشر ، وبموجبه اجيز العديد من الصحف التي عطلت في فترة حكم عبد الكريم قاسم وكذلك اعيدت الانتخابات للمنظمات المهنية والنقابية والطلابية . وعملت الثورة على انشاء المنظمة الوطنية للعمل الشعبي التي عملت على إصدار تشريع عملي للتنظيمات الشعبية ، واسست منظمة نساء الجمهورية . كما شرعت الثورة قانون العمل والضمان الاجتماعي . واهتمت بالتصنيع ، وشجعت القطاع الخاص على إستثمار أموإله ، وباشرت الثورة بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي الذي أهمل في فترة الحكم السابق . واهتمت بالجيش فعملت على تطويره وتسليحه بالاسلحة الحديثة[٦٢] .

أما على الصعيد القومي ، فقد كان لنجاح الثورة تأثير كبير على تشجيع الحزب في القطر العربي السوري على الاطاحة بحكم الانفصال بعد شهر واحد . اذ حدثت ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ والتي قادها الحزب في سوريا . وتشكلت وزارة جديدة برئاسة الاستاذ صلاح الدين البيطار . وكانت ثورة ٨ آذار ثأراً للوحدة المنتكسة ورد اعتبار للقوى الوحدوية بصورة عامة . وقد بدأت بعد نجاح ثورة آذار في سوريا مباحثات لاقامة وحدة بين مصر وسوريا والعراق . وقد تم التوقيع على ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ الذي حقق اللقاء التاريخي بين حزب البعث العربي الاشتراكي والقيادة الناصرية . وقد كان لحادثة فشل انقلاب ١٨ تموز ١٩٦٣ الذي قام به الضباط الناصريون في دمشق ضد سلطة الحزب ، اثر كبير في قيام الرئيس عبد الناصر بتوجيه خطابه في ٢٢ تموز ، الذي أعلن فيه الانسحاب من الميثاق فتعثرت خطوات الوحدة الثلاثية بانسحاب مصر منها . لذلك اعلنت الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق في ايلول ، كخطوة على طريق الوحدة السياسية بينهما . ولكن انتكاس تجربة حكم الحزب في العراق في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حال دون ذلك(٦٣) .

ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ :

عقد الحزب مؤتمراً قطرياً في بغداد يوم ١١ تشرين الثاني لاجراء انتخابات تكميلية . وقد دخلت مجموعة من الضباط ، وفرضت نفسها بقوة السلاح طالبة الاعتراف بعضويتها في المؤتمر ، محتجة بعدم تمثيلها تمثيلاً سليماً في المؤتمر ومعترضة على من يمثلها ، وطاعنة في انتخابات القطاع المدني . وصوت المؤتمر لقائمة فرضها الضباط سميت بالقيادة القطرية . ثم قام العسكريون باعتقال بعض اعضاء القيادة القطرية السابقة وابعادهم عن العراق . ولاشك أن هذا التصرف ، مهما كانت مبرراته ودوافعه يشكل بادرة خطرة في حياة الحزب وقيمة الديمقراطية(٦٤) .

وفي ١٤ تشرين الثاني ترأس الرفيق القائد المؤسس إجتماعات عديدة بعد وصوله بغداد ، لمعالجة الموقف . وأصدرت القيادة القومية بياناً تضمن دراسة سريعة للازمة ، وحلولاً عملية لها . ومما جاء في البيان أن الحزب قد « وقع ، منذ ان قامت الثورة ... باخطاء نتجت عن صعوبة الظروف التي ميزت المرحلة الماضية ، وعن نقص في التجربة لدى القيادات الحزبية ، وعن تصرفات فردية صدرت عن عدد من القياديين ، وإن حزبنا هو أجدر من يصارح نفسه ، ويصارح الجماهير باخطائه التي انتقدها في مؤتمراته القطرية ، ومؤتمره القومي السادس لانه بهذه المصارحة ، وبهذا النقد الذاتي يستطيع أن يصل الى تجاوز الاخطاء وتثبيت القيم السليمة في معركة البناء كما ثبتها على الدوام خلال تاريخه النضالي الطويل »(٦٥) .

ومما جاء في البيان كذلك ان « ما وقع في المؤتمر القطري العراقي المنعقد في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ من استغلال لطيبة رفاقنا الضباط الذين لم يفسح لهم المجال في السابق ، لابداء آرائهم باسلوب صحيح ، ومن ممارسة لطرق غير حزبية في المؤتمر تجعل القيادة القطرية التي انتخبت ، لاتعبّر عن ارادة الحزب »(٦٦) .

لقد اتخذت القيادة القومية عدة قرارات منها اعتبار المؤتمر القطري المنعقد ببغداد في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ غير شرعي وحل القيادة القطرية المنبثقة عنه ، وحل القيادة القطرية (السابقة) التي كانت تمارس مهامها عند انعقاد المؤتمر المذكور ، وتولي القيادة القومية مسؤولية القيادة القطرية في العراق ، والتحقيق في كافة المخالفات والاخطاء التي وقعت في الفترة الماضية ، واتخاذ التدابير بكافة مراحلها ، وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة جديدة في مدة لاتتعدى الاربعة أشهر(٦٧) .

وجد عبد السلام عارف ، في تلك الظروف الفرصة السانحة لأقامة دكتاتورية عسكرية ، كان يحلم بها منذ عهد عبد الكريم قاسم . فعمد الى حشد انصاره من المعارضين للحزب خاصة ، وأنه اختلف مع معظم قادة الحزب حول بعض الامور ، ومنها عدم تأييده للاشتراكية . وفي صباح يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ قاد ردة رجعية ضد سلطة الحزب ، فظهرت الدبابات والمدرعات في الشوارع ، واعلن عبد السلام عارف ان الجيش قد استلم السلطة ، وتم تشكيل ماسماه بـ (مجلس قيادة الثورة) من العسكريين الذين التحقوا به ، ومنهم طاهر يحيى رئيس اركان الجيش ، ورشيد مصلح الحاكم العسكري العام ، وصبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية ، وعبد الكريم فرحان قائد الفرقة الاولى ، وحردان عبد الغفار قائد القوة الجوية . كما تم اعتقال رئيس الوزراء احمد حسن البكر ، وابعاد عدد كبير من الضباط البعثيين عن الجيش . وقام عبد السلام عارف بحل (الحرس القومي) ، ومنح نفسه صلاحيات خاصة . ونصب نفسه رئيساً للمجلس الوطني ، وقائداً عاماً للقوات المسلحة . وفي ٢٠ تشرين الثاني ، كلف طاهر يحيى رئيس اركان الجيش بتشكيل وزارة جديدة(٦٨) .

اسباب وعوامل ردة تشرين :

لقد كلف المؤتمر القومي السابع الذي انعقد في شباط ١٩٦٤ لجنة لدراسة الاسباب والعوامل التي ادت الى ردة ١٨ تشرين الثاني ، وسقوط حكم الحزب في العراق . وبعد عام قدمت اللجنة دراستها الى المؤتمر القومي الثامن المنعقد في نيسان ١٩٦٥ . ولعل من ابرز الاسباب التي اوردتها الدراسة(٦٩) .

١ ـ ان قيادة الحزب والثورة في العراق لم تلتزم بالمنهاج الذي اعلنته « حيث أصبح بعد ايام قليلة حبراً على ورق » .
٢ ـ عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق .
٣ ـ ضعف الخبرة بمستلزمات الحكم ، وبالصعوبات التي تواجهه ، هذا فضلاً عن النقص في « التربية الحزبية واعداد القاعدة لمرحلة الحكم الجديدة » .
٤ ـ لقد ظهر ان القيادة القطرية في العراق ، قد فقدت مصداقيتها من خلال عدم تقيد معظم اعضائها بالمبادىء والشعارات والتقاليد الحزبية .
٥ ـ غياب القيادة القطرية عن ممارسة دورها الفاعل ، وتحمل بعض افرادها مسؤولية التوجيه والتنفيذ . كما توقفت اجتماعاتها . ولم يتم الاتصال بين مختلف القياديين ، وحل الاجتهاد الفردي محل التنظيم الحزبي فبرز التمزق في القيادة .
٦ ـ إهمال التنظيم العسكري .
٧ ـ انعدام المقاييس الحزبية في الاختيار والعمل .
٨ ـ تناسي القيادة اسلوب المراحل في تحقيق اهداف الثورة ، وسيرها في طريق الانفلاق حيناً والتسرع حيناً آخر .
٩ ـ استعداء الجيش ، وخلق التناقض مع الحرس القومي .
١٠ ـ انزلاق بعض قيادات الحزب ، للاستعلاء على الجماهير وعدم تفهمها لعقلية المجتمع ، وعدم احترامها لتراثه وتقاليده الاجتماعية .
١١ ـ الضعف الذي اتسمت به القيادة القومية ، وخاصة في مستوى التنظيم والمعالجات العفوية المفتقرة الى الدراسة والتخطيط ، ووضع البرامج والمناهج المرحلية المتصلة بمبادىء الحزب واهدافه .
١٢ ـ عدم استطاعة الحزب في العراق توضيح هويته الاشتراكية في غضون الأشهر التسعة التي حكم فيها .
١٣ ـ عدم قيام الحزب ، باجراء أية محاولة منظمة ومدروسة للتغلغل في صفوف الجماهير الشعبية .
١٤ ـ دور الاستعمار والصهيونية والرجعية في إضعاف حكم الحزب ، وتدعيم القوى المناوئة له .
١٥ ـ بروز الظواهر السلبية كالتكتل ، والنزوع القطري ، والتطلع غير المشروع الى السلطة والمبالغة في التكتيك والمناورة على حساب المبادىء والاهداف الستراتيجية .

ومهما يكن من أمر ، فان المعوقات والصعوبات التي واجهتها الثورة ، كانت من الاسباب التي ادت الى إخفاق مسيرة الثورة ، وانتكاساتها فيما بعد ، فهي لم تكن تمتلك القدرة على احتوائها ، وتجاوزها لعدم نضجها وحداثة تجربتها ، وغياب التوجيه القيادي المركزي . هذا فضلاً عن مؤامرات قوى الاعداء في الداخل والخارج ، الذين ادركوا ان الثورة تشكل خطراً حقيقياً على مصالحهم واطماعهم في المنطقة . وقد لخص التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن للحزب اسباب سقوط ثورة ٨ شباط ، بأن قيادة الثورة لم توازن بين الاهداف والمهات ، وبين مستلزمات تطبيقها ، واهملت دورها كقيادة . كما اهملت دور الجهاز الحزبي وخاضت معارك متعددة ، وعلى جبهات مختلفة الاغراض والنوايا ، وفي وقت واحد مما أتاح في النتيجة لقوى الردة تنفيذ مخططها بضرب الثورة ، والعمل على تصفية حكم الحزب[٧٠] .

ودعا المنهاج الى وجود تحسين كفاءة الجيش وقال : « ان الجيش يجب ان يظل بعيدا عن سياسة الاحزاب » . و « انه لايجوز اطاعة الاوامر ، الا اذا كانت صادرة عن السلطات العسكرية المختصة » .

وخصص المنهاج باباً خاصاً عنوانه « السياسة العربية » تم التشديد فيه بصورة خاصة على علاقات التعاون بين العراق والاقطار العربية الاخرى . واشار الى ميثاق ١٧ نيسان هو نقطة الانطلاق الى الوحدة . وفي ميدان السياسة الخارجية اكد المنهاج على علاقات الصداقة بين العراق والبلدان الاسلامية(٩) .

لقد تميزت الاتجاهات السياسية الداخلية في العراق في عهد عبدالسلام عارف بما يلي :(١٠)

١ ـ تأكيد الطبيعة الدكتاتورية للحكم ، وابراز عارف ، على انه (الرجل القوي) في النظام . ولم تكن لدى عارف ، شأنه في ذلك شأن قاسم من قبله ، الرغبة في الاعتماد على الاحزاب .

٢ ـ على الرغم من تأكيد النظام على قضية الوحدة مع (مصر) ، « ظلت الوحدة في عهد عارف ، من الناحية العملية بعيدة كل البعد عن التنفيذ ، كما كانت في أي وقت مضى » .

٣ ـ ان عارفاً لم يبد اي اهتمام جدي بالاشتراكية .

اعلان الدستور المؤقت :

وفي ٣ آيار ١٩٦٤ ، أعلن دستور مؤقت جديد ، دون ان يكون لقادة البلاد وزعماء الاحزاب والقوى السياسية رأي فيه . لذلك فقد تعرض الدستور الى انتقادات شديدة ، منها المذكرة التي رفعها كامل الجادرجي (رئيس الحزب الوطني الديمقراطي) الى رئيس الجمهورية في اول حزيران ١٩٦٤ . وقد رحب الجادرجي باعلان الدستور من حيث المبدأ ، لان الدستور اداة رسمية حيوية تحافظ على روح العصر ، والنظام السياسي الذي يرغب فيه شعب كل دولة حديثة ، وقد كافح العراق طويلاً في سبيل الحرية . لكنه قال بان الدستور « اعد واعلن دون الرجوع الى الشعب ، كما ان الفئات التي يهمها الامر ، والتي تمثل وجهات نظر مختلفة لم تكن ابداً موضع استشارة خلال اعداد المسودة . ومما لايقل اهمية عن ذلك ان الدستور المؤقت جاء على ذكر المبادىء الاساسية ، وتناول بالتفصيل نواحي معينة من النظام السياسي ، كان يجب ان تترك لدستور دائم يضعه مجلس امة او مجلس تأسيسي » .

ورأى الجادرجي ان اهم المواد هي تلك المتعلقة بالوحدة العربية ، ومبادىء الديمقراطية والاسلام التي لم يطلب الى الشعب ابداء رأيه فيها .(١١)

وتناولت مذكرة الجادرجي ، التي عكست رأي الحزب الوطني الديمقراطي ، بعض التفصيلات التي اثارت فيه أحاسيس قوية ، واهم هذه التفصيلات تلك التي تضع السلطات في يدي رئيس الجمهورية ، فضلاً عن غموض بعض المواد وطبيعة الدستور المؤقت ، ورأى ان العراق انتظر طويلاً للحصول على دستور دائم ، وقال الجادرجي ان الاحزاب السياسية لاغنى عنها ... وان الاتجاه الى نظام الحزب الواحد يتناقض مع الديمقراطية .(١٢)

قام عبدالسلام عارف ، بالتوقيع على اتفاق تمهيدي مع الرئيس جمال عبدالناصر في ٢٨ آيار ١٩٦٤ . وقد تضمن نص الاتفاق ، على تأليف مجلس رئاسة مشترك ، تكون مهمته دراسة وتنفيذ الخطوات الضرورية لاقامة الوحدة بين مصر والعراق . وقد أعد هذا الاتفاق ، وابرم ، شأنه في ذلك شأن الدستور المؤقت دون الرجوع الى الشعب . وقد قدم كامل الجادرجي مذكرة ارسلت نسخة منها الى عارف ، اشار فيها الى ضرورة استناد مثل هذا المشروع الى مبادىء الديمقراطية والحرية . وأصر على منح الاحزاب السياسية الحرية التامة ، وعلى اجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن . وقال ايضاً انه يجب ان تقوم الوحدة على اساس (اتحادي) . واعرب عن اسفه لعدم استشارة زعماء الاحزاب السياسية في العراق بمثل هذه الاجراءات المهمة التي اتخذت بالنيابة عن البلاد .(١٣)

الاتحاد الاشتراكي العربي :

وفي ١٤ تموز ١٩٦٤ أعلن عبدالسلام عارف عن قيام (الاتحاد الاشتراكي العربي) على غرار الاتحاد الاشتراكي الذي اقامه الرئيس عبدالناصر في مصر . وقد اصدر الاتحاد ميثاقاً وطنياً ، كان الى حد كبير نسخة مشابهة للميثاق الوطني (المصري)(١٤) . وقد تلقاه ، ببرود واضح ، الكثير من زعماء الاحزاب والتنظيمات السياسية في العراق باعتباره الحزب الوحيد في البلاد . بيد أن « الشبان الذين عرفوا بتأييدهم لنموذج الاشتراكية التي كانت تطبق في مصر » هم وحدهم الذين ايدوا الاتحاد ، وأقدموا على حل تنظيماتهم السياسية ودخولهم الى الاتحاد . وهذه التنظيمات هي : حركة القوميين العرب ، والحزب العربي الاشتراكي ، وحركة الوحدويين الاشتراكيين ، والوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون(١٥) . كما رحب الحزب الشيوعي العراقي بالاتحاد الاشتراكي في ١٤ آب ١٩٦٤ وقال انه « خطوة استهدفت توحيد جانب هام من القوى الوطنية » . واضاف أن الحزب « يرسم

١ ــ ان قيادة الحزب والثورة في العراق لم تلتزم بالمنهاج الذي اعلنته « حيث أصبح بعد ايام قليلة حبراً على ورق » .

٢ ــ عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق .

٣ ــ ضعف الخبرة بمستلزمات الحكم ، وبالصعوبات التي تواجهه ، هذا فضلاً عن النقص في « التربية الحزبية واعداد القاعدة لمرحلة الحكم الجديدة » .

٤ ــ لقد ظهر ان القيادة القطرية في العراق ، قد فقدت مصداقيتها من خلال عدم تقيد معظم اعضائها بالمبادىء والشعارات والتقاليد الحزبية .

٥ ــ غياب القيادة القطرية عن ممارسة دورها الفاعل ، وتحمل بعض افرادها مسؤولية التوجيه والتنفيذ . كما توقفت اجتماعاتها . ولم يتم الاتصال بين مختلف القياديين ، وحل الاجتهاد الفردي محل التنظيم الحزبي فبرز التمزق في القيادة .

٦ ــ إهمال التنظيم العسكري .

٧ ــ انعدام المقاييس الحزبية في الاختيار والعمل .

٨ ــ تناسي القيادة اسلوب المراحل في تحقيق اهداف الثورة ، وسيرها في طريق الانغلاق حيناً والتسرع حيناً آخر .

٩ ــ استعداء الجيش ، وخلق التناقض مع الحرس القومي .

١٠ ــ انزلاق بعض قيادات الحزب ، للاستعلاء على الجماهير وعدم تفهمها لعقلية المجتمع ، وعدم احترامها لتراثه وتقاليده الاجتماعية .

١١ ــ الضعف الذي اتسمت به القيادة القومية ، وخاصة في مستوى التنظيم والمعالجات العفوية المفتقرة الى الدراسة والتخطيط ، ووضع البرامج والمناهج المرحلية المتصلة بمبادىء الحزب واهدافه .

١٢ ــ عدم استطاعة الحزب في العراق توضيح هويته الاشتراكية في غضون الأشهر التسعة التي حكم فيها .

١٣ ــ عدم قيام الحزب ، باجراء أية محاولة منظمة ومدروسة للتغلغل في صفوف الجماهير الشعبية .

١٤ ــ دور الاستعمار والصهيونية والرجعية في إضعاف حكم الحزب ، وتدعيم القوى المناوئة له .

١٥ ــ بروز الظواهر السلبية كالتكتل ، والنزوع القطري ، والتطلع غير المشروع الى السلطة والمبالغة في التكتيك والمناورة على حساب المبادىء والاهداف الستراتيجية .

ومهما يكن من أمر ، فان المعوقات والصعوبات التي واجهتها الثورة ، كانت من الاسباب التي ادت الى إخفاق مسيرة الثورة ، وانتكاستها فيما بعد ، فهي لم تكن تمتلك القدرة على احتوائها ، وتجاوزها لعدم نضجها وحداثة تجربتها ، وغياب التوجيه القيادي المركزي . هذا فضلاً عن مؤامرات قوى الاعداء في الداخل والخارج ، الذين ادركوا ان الثورة تشكل خطراً حقيقياً على مصالحهم واطماعهم في المنطقة . وقد لخص التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن للحزب اسباب سقوط ثورة ٨ شباط ، بأن قيادة الثورة لم توازن بين الاهداف والمهات ، وبين مستلزمات تطبيقها ، واهملت دورها كقيادة . كما اهملت دور الجهاز الحزبي وخاضت معارك متعددة ، وعلى جبهات مختلفة الاغراض والنوايا ، وفي وقت واحد مما أتاح في النتيجة لقوى الردة تنفيذ مخططها بضرب الثورة ، والعمل على تصفية حكم الحزب[٧٠] .

الفصل العاشر

التطورات السياسية في العراق بين ردة تشرين ١٩٦٣ وثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨

مقدمـــة :

اشرنا فيا سبق الى ان عبدالسلام محمد عارف ، كلف في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ طاهر يحيى بتشكيل وزارة جديدة . وقد كان ثمانية من الوزراء ، ومن بينهم رئيس الوزراء ، ضباطاً في الجيش . ومن هؤلاء : رشيد مصلح وزير الداخلية ، وصبحي عبد الحميد وزير الخارجية ، ومحمود شيت خطاب وزير البلديات ، وعبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات ، وعارف عبد الرزاق وزير الزراعة ، وعبد الكريم فرحان وزير الارشاد ، وحردان عبد الغفار وزير الدفاع ، ومعنى هذا ان السلطة قد اصبحت بأيدي العسكريين .[١]

وعلى اثر ذلك اختفت الاحزاب السياسية ، وتعرض حزب البعث العربي الاشتراكي وجماهيره الى مختلف صنوف الارهاب . اذ لوحق عدد كبير من اعضائه واعتقل كثيرون « ونقل العديد منهم الى خارج بغداد . لذلك كان وضع الحزب ، على الصعيد التنظيمي صعباً الى حد كبير ، نظراً لالقاء القبض والمطاردة والاختفاء التي شملت معظم القيادات السابقة من قيادة الفرع فما دون »[٢] . وقد كانت القيادة القطرية المؤقتة معينة من القيادة القومية ، وليس لها صفة تمثيلية ودائمية تكسبها الدعم الحزبي والقوة المطلوبة[٣] .

وبعد هذه الاحداث ، اخذت بعض الكوادر الحزبية المبادرة في محاولة اعادة التنظيم ، فشكلوا لجنة تحت اسم « لجنة تنظيم القطر »[٤] . وقد انطلقت عند قيامها بنشاط ملحوظ شكل خطراً على مسار الحزب ، وتوحيد صفوفه . وفي اوائل آذار

١٩٦٤ وجهت الامانة العامة للحزب رسالة الى لجنة تنظيم القطر اعلنت فيها عن تعيين قيادة قطرية مؤقتة جديدة ، وان اية تنظيمات تمت او تتم بدون علم القيادة الجديدة تعتبر غير شرعية ومتنافية مع البديهيات الحزبية[٥] .

ولم تمض سوى مدة قصيرة ، حتى استعاد الحزب قوته التنظيمية والنضالية ، فاعد خطة لاسقاط حكم عبد السلام عارف ، واستعادة السلطة ، واخذ في تهيئة مستلزمات نجاحها . إلا ان السلطات الحكومية تنبهت لهذا النشاط ، فشنت حملة اعتقالات ليلة ٤ / ٥ ايلول ١٩٦٤ ضد الحزب وجماهيره في محاولة يائسة لأنهاء دوره النضالي[٦] .

اتجاهات حكم الردة :

لقد تميز حكم ردة تشرين الثاني بصفات اساسية عديدة منها ان القوى التي تآمرت على النظام الثوري ، كانت متناحرة ومتناقضة ، لكنها تحالفت في ظروف معقدة بهدف اجهاض الثورة . كما ان القوى التي تآمرت ارعبها الحكم الثوري الذي رفع عالياً راية الاشتراكية والديمقراطية الشعبية ، لذلك اقدمت على اسقاطه ، ومن هنا فقد التفت القوى الرجعية حول نظام الردة منذ ساعاته الاولى ، ووجدت فيه منفذاً . كما استفاد الشيوعيون من الردة باعتبار ان ذلك كان منسجماً مع موقفهم المناوىء لحكم الحزب ، وهكذا اعتمد نظام الردة على عناصر رجعية وانتهازية وملأ اجهزته ومؤسساته بها[٧] .

اعلن طاهر يحيى رئيس الوزراء الجديد عن تعهد حكومته بتنفيذ ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ ، والسعي لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي ، وراح يتجول في المدن ، ويلقي الخطب محاولا الحصول على تأييد الشعب لنظام الحكم الجديد . وفي ٢٤ كانون الاول ١٩٦٣ أعلن منهاج وزارته . وقد تضمن المنهاج تفصيلات كثيرة حول السياستين الداخلية والخارجية . ففي السياسة الداخلية ، جاء في المنهاج ان حكومته ليست مستعدة للسماح للاحزاب السياسية بالعمل ، وان الحكومة ستعمل على انشاء حزب ، يخضع لسيطرتها واشرافها . وذكر المنهاج ان الحكومة تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص من خلال توفير الظروف المناسبة . ووعد بأنشاء صناعة نفطية وطنية . وتطرق المنهاج على سبيل المجاملة فقط ، كما يقول الدكتور مجيد خدوري ، الى الاشتراكية وقال : انها ستنفذ عبر زيادة الدخل ، وتنظيم الثروة القومية ، ومنع الاستغلال ورفع مستوى معيشة الفرد . الا ان المنهاج لم يشر الى كيفية تطبيق الاشتراكية وقال « ان في تراثنا العربي الاسلامي ... كل ما يحتاج اليه نظامنا معنى ومحتوى ، دون اللجوء الى مبادىء مستوردة !! »[٨] .

ودعا المنهاج الى وجود تحسين كفاءة الجيش وقال : « ان الجيش يجب ان يظل بعيدا عن سياسة الاحزاب » . و « انه لايجوز اطاعة الاوامر ، الا اذا كانت صادرة عن السلطات العسكرية المختصة » .

وخصص المنهاج باباً خاصاً عنوانه « السياسة العربية » تم التشديد فيه بصورة خاصة على علاقات التعاون بين العراق والاقطار العربية الاخرى . واشار الى ميثاق ١٧ نيسان هو نقطة الانطلاق الى الوحدة . وفي ميدان السياسة الخارجية اكد المنهاج على علاقات الصداقة بين العراق والبلدان الاسلامية[٩] .

لقد تميزت الاتجاهات السياسية الداخلية في العراق في عهد عبدالسلام عارف بما يلي :[١٠]

١ ــ تأكيد الطبيعة الدكتاتورية للحكم ، وابراز عارف ، على انه (الرجل القوي) في النظام . ولم تكن لدى عارف ، شأنه في ذلك شأن قاسم من قبله ، الرغبة في الاعتماد على الاحزاب .

٢ ــ على الرغم من تأكيد النظام على قضية الوحدة مع (مصر) ، « ظلت الوحدة في عهد عارف ، من الناحية العملية بعيدة كل البعد عن التنفيذ ، كما كانت في أي وقت مضى » .

٣ ــ ان عارفاً لم يبد اي اهتمام جدي بالاشتراكية .

اعلان الدستور المؤقت :

وفي ٣ آيار ١٩٦٤ ، أعلن دستور مؤقت جديد ، دون ان يكون لقادة البلاد وزعماء الاحزاب والقوى السياسية رأي فيه . لذلك فقد تعرض الدستور الى انتقادات شديدة ، منها المذكرة التي رفعها كامل الجادرجي (رئيس الحزب الوطني الديمقراطي) الى رئيس الجمهورية في اول حزيران ١٩٦٤ . وقد رحب الجادرجي باعلان الدستور من حيث المبدأ ، لان الدستور اداة رسمية حيوية تحافظ على روح العصر ، والنظام السياسي الذي يرغب فيه شعب كل دولة حديثة ، وقد كافح العراق طويلاً في سبيل الحرية . لكنه قال بان الدستور « اعد واعلن دون الرجوع الى الشعب ، كما ان الفئات التي يهمها الامر ، والتي تمثل وجهات نظر مختلفة لم تكن ابداً موضع استشارة خلال اعداد المسودة . ومما لايقل اهمية عن ذلك ان الدستور المؤقت جاء على ذكر المبادىء الاساسية ، وتناول بالتفصيل نواحي معينة من النظام السياسي ، كان يجب ان تترك لدستور دائم يضعه مجلس امة او مجلس تأسيسي » .

ورأى الجادرجي ان اهم المواد هي تلك المتعلقة بالوحدة العربية ، ومبادىء الديمقراطية والاسلام التي لم يطلب الى الشعب ابداء رأيه فيها .(١١)

وتناولت مذكرة الجادرجي ، التي عكست رأي الحزب الوطني الديمقراطي ، بعض التفصيلات التي اثارت فيه أحاسيس قوية ، واهم هذه التفصيلات تلك التي تضع السلطات في يدي رئيس الجمهورية ، فضلاً عن غموض بعض المواد وطبيعة الدستور المؤقت ، ورأى ان العراق انتظر طويلاً للحصول على دستور دائم ، وقال الجادرجي ان الاحزاب السياسية لاغنى عنها ... وان الاتجاه الى نظام الحزب الواحد يتناقض مع الديمقراطية .(١٢)

قام عبدالسلام عارف ، بالتوقيع على اتفاق تمهيدي مع الرئيس جمال عبدالناصر في ٢٨ آيار ١٩٦٤ . وقد تضمن نص الاتفاق ، على تأليف مجلس رئاسة مشترك ، تكون مهمته دراسة وتنفيذ الخطوات الضرورية لاقامة الوحدة بين مصر والعراق . وقد أعد هذا الاتفاق ، وابرم ، شأنه في ذلك شأن الدستور المؤقت دون الرجوع الى الشعب . وقد قدم كامل الجادرجي مذكرة ارسلت نسخة منها الى عارف ، اشار فيها الى ضرورة استناد مثل هذا المشروع الى مبادىء الديمقراطية والحرية . وأصر على منح الاحزاب السياسية الحرية التامة ، وعلى اجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن . وقال ايضاً انه يجب ان تقوم الوحدة على اساس (اتحادي) . واعرب عن اسفه لعدم استشارة زعماء الاحزاب السياسية في العراق بمثل هذه الاجراءات المهمة التي اتخذت بالنيابة عن البلاد .(١٣)

الاتحاد الاشتراكي العربي :

وفي ١٤ تموز ١٩٦٤ أعلن عبدالسلام عارف عن قيام (الاتحاد الاشتراكي العربي) على غرار الاتحاد الاشتراكي الذي اقامه الرئيس عبدالناصر في مصر . وقد اصدر الاتحاد ميثاقاً وطنياً ، كان الى حد كبير نسخة مشابهة للميثاق الوطني (المصري)(١٤) . وقد تلقاه ، ببرود واضح ، الكثير من زعماء الاحزاب والتنظيمات السياسية في العراق باعتباره الحزب الوحيد في البلاد . بيد أن « الشبان الذين عرفوا بتأييدهم لنموذج الاشتراكية التي كانت تطبق في مصر » هم وحدهم الذين ايدوا الاتحاد ، وأقدموا على حل تنظيماتهم السياسية ودخولهم الى الاتحاد . وهذه التنظيمات هي : حركة القوميين العرب ، والحزب العربي الاشتراكي ، وحركة الوحدويين الاشتراكيين ، والوحديون الاشتراكيون الديمقراطيون(١٥) . كما رحب الحزب الشيوعي العراقي بالاتحاد الاشتراكي في ١٤ آب ١٩٦٤ وقال انه « خطوة استهدفت توحيد جانب هام من القوى الوطنية » . واضاف أن الحزب « يرسم

التدابير الضرورية للتعاون معه بهدف السعي لتعزيز الجانب التقدمي في سياسته وتطوير ايديولوجيته[١٦] » .

قرارات التأميم :

وفي الوقت نفسه ، أصدرت الحكومة بشكل مفاجىء خمسة قرارات تقضي بتأميم المصارف والشركات وتنظيم مجالس الصناعات ، وانشاء مؤسسة اقتصادية . وقد تعهدت الحكومة بدفع تعويض الى اصحاب الاسهم ، وحولت رؤوس اموال المصارف والشركات الى أسهم تدفع قيمتها خلال (١٥) سنة بفائدة نسبتها ٣ ٪ . ونصت القرارات على تخصيص مانسبته ٢٥ ٪ من الارباح لتعويض حملة الاسهم ، و ٢٥ ٪ من ارباح المشاريع للعمال والموظفين[١٧] .

غير ان رد الفعل كان مناوئاً لهذه الاجراءات ، بحيث اضطرت الحكومة الى الاعلان عن انها لاتفكر في اصدار قوانين تأميم اخرى . وقد ادت اجراءات الحكومة الى انخفاض ملحوظ في انتاج تلك المشاريع ، والى فقدان الخبراء والفنيين والموظفين المتمرسين . لذلك ظل القطاع المؤمم ، غير فعال فترة طويلة لأن الأسس التي انطلقت منها تلك الاجراءات ، سياسية اكثر منها اقتصادية .

لقد حاول عبدالسلام عارف التنصل من مسؤولية الاخفاق والقاءها على عاتق مرؤوسيه ، ووجهت كذلك انتقادات الى اشخاص ممن يتبوأون المناصب المهمة في هذه المشاريع ، لارتكابهم المخالفات المالية ولاثرائهم المفاجىء . ومما هو جدير بالذكر أن الحزب الشيوعي العراقي هلل لما أسماه « بالاجراءات التاريخية الهامة ، والتي أقدمت على اتخاذها الحكومة العراقية » . وزعم البيان الذي صدر في اواسط تموز ١٩٦٤ ، « إن هذه الاجراءات التقدمية من شأنها أن تعزز القطاع العام ، وتوطد الاقتصاد الوطني ، وتضعف مواقع الاستعمار والرجعية » . ويدل هذا على سوء تقدير الحزب الشيوعي في اعتبار حكم عارف حكماً تقدميا (وحتى اشتراكياً) ، لانه جاء اثر انقلاب على حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الثاني ١٩٦٣[١٨] .

اتفاقات نفطية :

توصلت حكومة طاهر يحيى الى ثلاثة اتفاقات مع شركات النفط ، بعد سلسلة من الاجتماعات بين وفد عراقي ، ووفد يمثل شركة نفط العراق والشركات المرتبطة بها ، ابتدأت في ٢ آيار ١٩٦٤ وانتهت في ٣ حزيران ١٩٦٥ . وقد أتاحت هذه الاتفاقات لشركات النفط ، الاحتفاظ بحقوق الانتاج في المناطق التي كانت تستغلها

لدى صدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي جردها مما نسبته ٩٩,٥٦٪ من مناطق امتيازها ، وعُد آنذاك انتصاراً كبيراً للعراق على شركات النفط . كما اتاحت الاتفاقات الجديدة للشركات ، حقوق التنقيب بالاشتراك مع شركة النفط الوطنية العراقية في المناطق التي تبشر بوجود النفط فيها[١٩] .

استقالة طاهر يحيى :

قدم طاهر يحيى استقالته من رئاسة الوزراء في تشرين الثاني ١٩٦٤ بعد أن واجه انتقادات شديدة لفشله في معالجة الاوضاع المتدهورة ، وعدم قدرته على الاحتفاظ بهيبة الحكم أمام أعين الجماهير . وقد أدت التدابير القاسية التي واجه بها النظام ، القوى الوطنية والقومية ، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي ، الى مزيد من خيبة الامل والاضطراب السياسي والاجتماعي[٢٠] .

وزارة طاهر يحيى الجديدة :

قام عارف ، بتكليف طاهر يحيى في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ بتشكيل وزارة جديدة . وقد قطع طاهر يحيى على نفسه ، وعداً بتحسين الاوضاع ومعالجة المشاكل الداخلية ، ووضع منهاجه على أساس السعي لاعادة الحياة الدستورية والبرلمانية خلال فترة لاتتجاوز السنة الواحدة ، والعمل على اعمار شمالي البلاد وانشاء مجلس للشورى ، وتوجيه عناية خاصة بالجيش ، وتحقيق اتفاق الوحدة مع مصر . كما اعلن في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥ تفصيلات لخطة تنمية خمسية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) تهدف الى تحسين الاوضاع الاقتصادية المتدهورة ، ومضاعفة الدخل القومي . وقام بمحاولة لكسب الرأي العام ، فأعلن في نهاية كانون الثاني الغاء الاحكام العرفية ، واخرج في اوائل شباط عن بضع مئات من المعتقلين السياسيين ، الا ان تلك الاجراءات لم تساعد في تهدئة الاوضاع ، واسهمت ظروف التمرد في شمال القطر ، والفشل في حل المسألة الكردية في زيادة القلق على مستقبل البلاد[٢١] .

ومما ساعد على ذلك ، أن الضباط المعروفين آنذاك بالناصريين ، ومنهم صبحي عبدالحميد وعبدالكريم فرحان ، بدأوا في مقاومة توجه عبدالسلام عارف في السيطرة على الجيش ، واخذوا يقولون بأنه « يكثر الحديث عن الوحدة العربية ، دون ان يعمل لها بايمان الواثق بها » . وسرعان ما تغيرت نظرتهم الى عارف ، فأصبح في نظرهم « ضابطاً مغامراً » يسعى الى تثبيت حكمه الشخصي . وقد اتضح ذلك حينما أخذ يتدخل في شؤون الوزراء ، ويعمل على تعيين الموالين له من الضباط في مناصب رئيسة ، وينقل الضباط الناصريين الى مناصب ثانوية ، وهو في

ذلك ، كان يحاكي قاسم الذي نفر منه الجميع ، بسبب سياسته هذه كما سبق ان قدمنا[٢٢] .

وفوق هذا وذاك ، اعترض اولئك الضباط على مفاوضات النفط ، ووجدوا انها لم تكن لصالح البلاد . فازدادت الخلافات بينهم وبين عارف حتى بلغت ذروتها في ١٠ تموز ١٩٦٥ حين اقدموا على الاستقالة من الوزارة . وقد حل محلهم ستة وزراء ، ممن عرفوا بتأييدهم لعارف . وقد شعر عارف بعد هذه الاستقالة ، بضرورة التخلص من طاهر يحيى نفسه ، فقدم هذا استقالته في ٣ أيلول ١٩٦٥ ، وشكل عارف عبدالرزاق ، وكان يعمل قائداً للقوة الجوية ، وزارة جديدة في ٦ أيلول ١٩٦٥ . وفي ١٢ ايلول غادر عبدالسلام بغداد الى الدار البيضاء لحضور مؤتمر القمة . وفي اثناء وجوده هناك قام رئيس الوزراء الجديد بمحاولة للانقلاب ، الا ان انصار رئيس الجمهورية احبطوه . وقد اتهم عبدالسلام مصر ، بأنها كانت وراء الانقلاب ، فتوترت العلاقات معها آنذاك .[٢٣]

وزارة عبدالرحمن البزاز :

وفي ٢١ أيلول ١٩٦٥ كلف عبدالسلام عارف ، عبدالرحمن البزاز ، وهو استاذ جامعي متخصص في القانون ، بتشكيل وزارة جديدة استمرت في الحكم حتى ١٨ نيسان ١٩٦٦ . وقد تعهد البزاز باقامة نظام حكم دستوري ، وتحقيق الازدهار للشعب في ظل ماالطلق عليه « اشتراكية عربية رشيدة » تزيد الانتاج ، وتحقق عدالة التوزيع عن طريق بذل العناية بالقطاعين العام والخاص . وهاجم البزاز ظاهرة (الانقلابات العسكرية) ، ووعد بانشاء (جهاز حكومي منتظم) وأيد استمرار (الاتحاد الاشتراكي العربي) على ان يعاد النظر في تركيبته .[٢٤]

مقتل عبدالسلام عارف :

وفي ١٣ نيسان ١٩٦٦ ، قتل عبدالسلام عارف في حادث تحطم طائرته في البصرة ، حيث كان يقوم بجولة في المحافظات الجنوبية . وقد أصدر البزاز بياناً ، اعلن فيه منع التجول واغلاق الحدود ، واتخاذ ترتيبات لاختيار رئيس جديد للجمهورية خلال اسبوع من وفاة الرئيس السابق .[٢٥]

اختيار عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية :

وفي مساء ١٦ نيسان ١٩٦٦ عقد اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني الذي كان يتألف من (٢٠) عضواً هم ، اثنا عشر ضابطاً وثمانية

وزراء جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية , وقد أيد الضباط ترشيح عبدالرحمن عارف ، شقيق عبدالسلام عارف ، وكان يشغل منصب رئيس اركان الجيش آنذاك ، فحصل على الاكثرية . وعملاً بما ينص عليه الدستور ، فقد قدم البزاز استقالته الى الرئيس الجديد ، فكلفه هذا بتأليف الوزارة ثانية في ١٨ نيسان ١٩٦٦ . وادلى البزاز ببيان اكد فيه اهمية « سيادة القانون » و « تحقيق الرخاء الاجتماعي » . وهاجم من أسماهم الذين يعتقدون انه لايستطيع حكم البلاد غير العسكريين وقال عنهم انهم مخطئون .(٢٦)

بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ :

وأصدر البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بياناً يتضمن تسوية للمسألة الكردية . وقد اعترف البيان بالقومية الكردية بشكل قاطع في الدستور ، وباللغة الكردية ، لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي تسكنها اغلبية كردية . وأعرب البيان عن استعداد الحكومة لتأكيد ذلك في قانون المحافظات المقترح انذاك . إلا ان البيان ظل في غالبية مواده ، حبراً على ورق ، مما ادى الى عودة التمرد الى شمال القطر ، واستمر ذلك حتى قيام ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ التي عملت على حل المسألة الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً من خلال اصدار قانون الحكم الذاتي ، كما سنرى .(٢٧)

محاولة عارف عبدالرزاق الانقلابية :

واجه الحكم ، محاولة انقلابية قام بها عارف عبدالرزاق في ٣٠ حزيران ١٩٦٦ بالتعاون مع عدد من الضباط المعروفين باتجاهاتهم الناصرية . وقد استولى الانقلابيون على دار الاذاعة ونددوا بنظام الحكم . إلا ان عبدالرحمن عارف سرعان مااستطاع ان يقمع الحركة . وقد اعتقل عارف عبدالرزاق ، وفي اليوم الاول من تموز عادت الحياة الى طبيعتها ، ويبدو ان من اسباب فشل الحركة ، وصول معلومات عنها الى عبدالرحمن عارف ووضعه خطة مضادة لها .(٢٨)

استفاد عبدالرحمن عارف من ظروف قمعة لحركة عارف عبدالرزاق الانقلابية ، في تثبيت مركزه . وبدأ الضباط المؤيدون له يثبتون أقدامهم في السلطة ، بعد ان شعروا برغبة البزاز في اجراء الانتخابات تمهيداً لاجتماع ممثلي الشعب ، ولم يكد يمضي شهران على تأليفه الوزارة الجديدة حتى ظهر انعدام التعاون بينه وبين رئيس الجمهورية . فاضطر الى الاستقالة في ٦ آب ١٩٦٦ .

وزارة ناجي طالب :

كلف رئيس الجمهورية ، ناجي طالب ، وهو من قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بتأليف الوزارة في اليوم ذاته. واستمر ناجي طالب في الحكم حتى ١٠ ايار ١٩٦٧ . ولقد واجهت الوزارة مشكلة دستورية ، وهي ان الدستور المؤقت نص على مهلة ثلاث سنوات يضع خلالها المجلس الوطني دستوراً دائماً . ولما لم يصدر الدستور ، فقد بات تعديل الدستور أمراً ضرورياً أو تخويل الوزارة صلاحية إصدار القوانين لحين اجراء الانتخابات . وقد تقرر الحل الثاني في ٣ أيار ١٩٦٧ . كما كان للضغوط التي تعرض لها ناجي طالب من بعض الضباط المتنافسين ، اثر كبير في استقالته ، فألف عبدالرحمن عارف الوزارة في ١٠ أيار ١٩٦٧ وعين له اربعة نواب منهم طاهر يحيى . وقد واجهت هذه الوزارة ظروف هزيمة حزيران ١٩٦٧ . وبعد الحرب ادرك عبدالرحمن عارف ، صعوبة الجمع بين منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، فتخلى في ١٩ تموز ١٩٦٧ عن سلطاته كرئيس للوزراء الى طاهر يحيى .

ازدياد المعارضة لحكم عارف :

لم يستطع طاهر يحيى ، معالجة المشكلات الداخلية المتفاقمة . ورفع بعض قادة المعارضة ، الذين انتابهم القلق على مستقبل البلاد ، بسبب تدهور الاوضاع الداخلية ، مذكرة يطالبون فيها بتعيين مجلس وطني يخول اصدار القوانين الى حين انتخاب البرلمان ، وضرورة اختيار وزراء وطنيين معروفين بكفاءتهم ونزاهتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية واتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة لمواجهة المشكلات الداخلية كتحسين الاوضاع المالية وتحقيق الحرية ، وضمان الأمن وحماية القانون وتحقيق تساوي الفرص امام جميع المواطنين . وقد قدمت احدى هذه المذكرات في ١٦ نيسان ١٩٦٧ ووقعها عدد من الضباط البعثيين والقوميين والناصريين ، منهم احمد حسن البكر وعبدالعزيز العقيلي وعارف عبدالرزاق وغيرهم . كما سبق لفائق السامرائي وعبدالرحمن البزاز أن قدما مذكرات مماثلة .[٢٩]

ومما زاد في تفاقم الموقف ، قيام الشيوعيين بقيادة تمرد في جنوبي العراق ، تحت شعار ماسمي (بالكفاح المسلح) . وقد تزعم هذا التمرد عزيز الحاج ، من القيادة المركزية[٣٠] . وقد اضطر هذا التمرد الحكومة انذاك الى ارسال قوة من الشرطة لتهدئة الوضع واعادة الأمن الى نصابه ، كما ان قرار الحكومة بزيادة الضرائب لمواجهة نفقات الحكومة المتزايدة ، ادى الى زيادة نقمة المواطنين ، وخاصة من ذوي الدخل المحدود .

كما اسفرت الخلافات بين اعضاء وزارة طاهر يحيى الى استقالة ثلاثة منهم ، الامر الذي اضعف الوزارة وقلل من هيبتها[٣١] .

بدأت اوضاع البلاد ، تنحدر انحداراً سريعاً يهدد بالكارثة كل اطراف الحركة الوطنية ومكتسبات الشعب التي تحققت عبر نضاله الطويل . كما كانت تهدد بالخطر الكبير حركة الثورة العربية وتطلعاتها الى النهوض بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ أمام الكيان الصهيوني .وقد بدأت القوى الرجعية تزحف كل يوم في البلد ، لاحتلال مواقع متقدمة من السلطة ، وفي شتى مؤسسات الدولة والمجتمع . واخذت شبكات التجسس الاجنبية تسرح وتمرح في البلاد و (تشبك) ، وتكون لها صلات باغلب القوى السياسية ،وبدأ الجيش يعاني من انتشار مراكز القوى ، وتتلاعب به جهات متعددة بعضها كان مرتبطاً بشكل مباشر بالدوائر الاستعمارية . وعم الفساد والفوضى الاقتصاد والادارة وكل مرافق الدولة مع ظهور احتمالات انفجار الوضع والمجيء بسلطة رجعية عميلة ، أو دكتاتورية عسكرية غاشمة . فضلاً عن الاحتمالات التي كانت تعني في حالة وقوعها ، اعادة العراق الى أوضاع تشبه ماكان عليه قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وتحويل موازين القوى في الوضع العربي لصالح الامبريالية والقوى الرجعية . لذلك كله ، كان على حزب البعث العربي الاشتراكي ، السعي لتأمين مستلزمات الانتفاضة والاطاحة بسلطة عبد الرحمن عارف . وقد تم ذلك صبيحة ١٧ تموز ١٩٦٨[٣٢] .

الفصل الحادي عشر

ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨
وبناء العراق الجديد

مقدمة :

اشرنا فيا سبق الى ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، قرر بعد سقوط تجربته الاولى في العراق اثر ردّة تشرين الثاني ١٩٦٣ تبني فكرة « قلب نظام الردّة واستعادة السلطة الثورية » . ففي السابع من تشرين الاول ١٩٦٨ صدر بيان عن المؤتمر القطري السابع للحزب جاء فيه : : « إن نظام عبد الرحمن عارف ، قد اصبح حكماً عسكرياً فردياً ، يتسم بالرجعية والعشائرية مع انه ينتحل اسماء التقدمية والثورية والاشتراكية » . لذلك استمر الحزب في نضاله بغية كشف هذا النظام تمهيداً لاسقاطه ، وساعده على ذلك انحدار النظام في طريق الضعف والتخبط والفساد[1] . كما خاض الحزب ، المعارك العديدة التي كشفت النظام واحرجته على الصعيدين القطري والقومي . وتمكن الحزب خلال هذه الفترة من استعادة الثقة بين صفوف العمال والفلاحين ، واصبح له دور فاعل ومؤثر في معظم النقابات والتنظيمات المهنية وسعى الحزب الى طرح مشروع تشكيل « جبهة قومية وتقدمية » وذلك في اطار العمل المشترك مع القوى الوطنية والقومية التقدمية ، ولتحسين العلائق معها ، وتحييد مايمكن تحييده من القوى السياسية والعسكرية . وقد جاءت هذه الدعوة تنفيذاً لقرارات المؤتمر القومي التاسع للحزب المنعقد في الفترة بين ١٨ ـ ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٨الخاصة بالعمل الجبهوي ، وقد فاتح الحزب الشيوعيين بذلك ، الآ انهم اتخذوا موقفاً سلبياً من دعوة التعاون هذه ، لامور متعددة ، منها عدم جديّة الشيوعيين في اسقاط النظام ، وضعف الكيان التنظيمي للحزب الشيوعي العراقي بعد الانقسام الذي تعرض له في أيلول ١٩٦٧ ، هـذا فضـلاً عن مواقفـه السلبيـة المعروفـة من حزب البعـث العربي الاشتراكي[2] .

وعلى الرغم من تحريض اجهزة الامن على اتخاذ العقوبات الصارمة والمواقف الحازمة تجاه نشاط البعثيين ، كانت النتائج على العكس منذ ذلك ويشير أحد التقارير الامنية التي تعود الى سنة ١٩٦٧ الى أن رئيس الوزراء عبد الرحمن البزار ، اغلق التحقيق واطلق سراح الموقوفين من اعضاء القيادة القطرية ومعهم عدد من الاعضاء الناشطين الذين اعتقلوا منذ اوائل كانون الثاني ١٩٦٦ ، ويذكر الرفيق شبلي العيسمي أن هذا الاجراء يدل على ضعف النظام وعدم رغبة المسؤولين فيه بتحمل المسؤولية في اتخاذ العقوبات الصارمة ، وربما كان وراء ذلك الخوف من انهيار النظام وعودة حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم من جديد . هذا فضلا عن أن علاقة النظام ، وقبل عام من انهياره ، بالقوى المعارضة ومنها حزب البعث ، لم تكن علاقة سلبية متشنجة ، بل كان يسعى لاشراك المعارضة في الحكم . وكانت فكرة المشاركة من خلال تكوين جبهة قومية تقدمية وتشكيل حكومة ائتلافية ، تلقى معارضة من بعض قواعد الحزب ، التي كانت ترغب بتحقيق الثورة وتسلم السلطة كاملة ، وليس المشاركة الجزئية التي تقوي النظام ولا تضعفه ، غير أن القيادة استطاعت ان تقنع القواعد بوجهة نظرها الرامية الى تخفيف المضايقة والملاحقة لاعضاء الحزب وحمل النظام على الاطمئنان لنوايا الحزب ، خاصة أن بعض التقارير الامنية كانت تحذر من البعثيين الذين يشيعون انهم عاجزون عن تسلم السلطة ، ويتهمون الشيوعيين والناصريين بانهم يخططون الى ذلك[٣] .

لقد كان عمل حزب البعث العربي الاشتراكي ، سرّياً جداً لان أي شكل من اشكال العلانية كان يعني انزال ضربة قمعية ساحقة به . والحياة الداخلية في ذلك الوقت كانت محدودة جداً ، وكان الزمن متسارعاً وقصيراً جداً . فبعد المؤامرة التي حدثت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وما رافقها وأعقبها من انشقاق في منظمة الحزب في العراق ، قد مهدت الظروف للنظام الحاكم من أن يوجّه ضربة واسعة النطاق الى الحزب في ٤ أيلول ١٩٦٤ . وأعتقل الرفيق صدام حسين ، وكان معروفاً بدوره الاساس في الاعداد لخطة الثورة والانقضاض على نظام عارف . وبعد تمكنه من الهرب من السجن في ٢٣ تموز ١٩٦٦ شعر المناضلون البعثيون ان تواجده مرة ثانية بينهم في العمل الحزبي ، يعطيهم قوة اكبر واقتداراً أعلى لمواجهة الانشقاق الذي تعرض له الحزب ، أثر مؤمراة شباط ١٩٦٦ على حكم الحزب في سوريا ، وفي عملية بناء الحزب ، وتوسيع قاعدته . وكان هؤلاء المناضلون وثيقي الصلة بالحياة الداخلية للحزب ، يعرفون دور الرفيق صدام حسين في تلك المرحلة ، ويتذكرون صورته ، وهو فتى ، حينما نفذّ اوامر الحزب وحمل البندقية ليضرب الدكتاتور عبد الكريم قاسم . كذلك كانوا يتذكرون جرأته وصراحته ووضوحه وشجاعته في

مؤتمرات الحزب القطرية والقومية أبان تجربة الحكم في العراق عام ١٩٦٣ ، على الرغم من حراجة الظروف وسيادة جو الارهاب في الحياة الداخلية للحزب آنذاك ، وهم قد رأوه بعد النكسة مباشرة ، وهو يتصدى بشجاعة ومثابرة لمسؤولية اعادة تنظيم الحزب واعداد خطة القضاء على حكم عبد السلام عارف في أيلول ١٩٦٤ [٤] .

شعر الحزب ، بأن ثقلة المادي والمعنوي في حياة العراق السياسية يتطلب السعي لتأمين مستلزمات الثورة والاطاحة بالسلطة العارفية . وقد اشرنا الى انه بدأ يدعو الى العمل مع القوى الوطنية والقومية التقدمية في اطار جبهوي . وحينما لم تلق دعوته تلك النجاح ، حرص على تحقيق قدر من الصلات الطيبة مع هذه القوى . كما استطاع « تحييد ما امكن من الاوساط السياسية والعسكرية في الصراع بينه وبين السلطة العارفية » وركز خلال هذه المرحلة على « تحالفات خاصة وفقاً للظروف الواقعية و « الفنية » الخاصة بالانتفاضة وتسلم السلطة . ولما كانت عملية الانتفاضة المسلحة على النظام العارفي ، والاطاحة به غير ممكنة من الناحية « الفنية » دون أن يكون لقوات الحرس الجمهوري المحيطة بالقصر الجمهوري ثقل خاص فيها ، فقد برزت الحاجة الى التحالف مع ابراهيم الداؤد الذي كان آمراً لتلك القوات على الرغم من تشخيص الحزب الدقيق لاتجاهاته السياسية واطماعه الشخصية .[٥]

أما عبد الرزاق النايف ، مدير الاستخبارات العسكرية ، فبالرغم من محاولته التقرب الى الحزب ، والتعرف على نواياه وتلميحه بالمشاركة في عملية التغيير ، والحاح ابراهيم الداوود على التحالف مع النايف ، فقد كان قرار الحزب حازماً وقاطعا بعدم التعاون معه ، باعتباره عنصراً مشبوهاً . وعند وضع خطة الثورة ، كانت القيادة قد قررت تكليف فرقة مسلحة من الرفاق المدنيين بمحاصرة النايف في داره فور المباشرة بعملية الثورة واعدامه ، اذا حاول المقاومة والخروج من الدار [٦] .

رسمت القيادة القطرية خطة الثورة العملية على اساس الانقضاض على قوات الحرس الجمهوري والسيطرة عليها وارغام عبد الرحمن عارف ، بقوة السلاح على التسليم على أن يساند هذه العملية تحرك اللواء المدرع العاشر الذي كان مقره في الورار ، باتجاه بغداد . وإن تؤدي الفصائل الخاصة من الجهاز الحزبي المدني دوراً خاصاً في عرقلة عمل القوى المضادة ، وكانت خطة القيادة تتضمن مشاركة اعضائها المباشرة في عملية الثورة . هذا فضلا عن مشاركة عدد من الرفاق العسكريين المتقاعدين وعدد آخر من الرفاق المدنيين في العملية . وكان ذلك نابعاً من التقدير

بضرورة تأكيد مسألة بالغة الاهمية في حياة الحزب، وفي عملية الثورة ومسيرتها المستقبلية، وهي أن القيادة يجب أن تكون في طليعة التنفيذ، وتتحمل كل مخاطرها وهذا يجعلها على تماس مباشر بالواقع ومتطلباته ومضاعفاته، فتكون قراراتها واقعية من ناحية كما يعطيها الهيبة الكاملة التي يجب أن تحتلها في قيادة مسيرة الثورة ويقضي على احتمال تشكيل طرفين متباعدين في النظام الثوري... طرف القيادة الفكرية السياسية في جانب، وطرف المنفذين الذين يتحملون شرف الصفحة الاقتحامية فيها، وحدهم في جانب آخر(٧).

خطة الثورة: وفي صباح ١٦ تموز ١٩٦٨ كانت القيادة القطرية مجتمعة في دار امين سرها الرفيق احمد حسن البكر لوضع خطة الثورة بصيغتها النهائية، وتم اقرار الخطة وتوزيع الادوار والمهمات على الرفاق. غير ان القيادة فوجئت وهي مجتمعة بوصول رسول من عبد الرزاق النايف يحمل رسالة تتضمن عرضاً بالمشاركة في الثورة. وعلمت القيادة القطرية ان ابراهيم الداوود هو الذي اخبر النايف بعملية الثورة، وعرض عليه المشاركة فيها وتولي منصب رئيس الوزراء. وكان على القيادة ان تبت بسرعة في امر هذا التطور الخطير. لقد كان القبول بمشاركة النايف في الثورة يعني تغييراً كبيراً في اوضاعها وحساباتها. كما يعني تعرضها الى خطر جسيم.. خطر تشويه هويتها والالتفاف عليها وحرفها عن الطريق الثوري القومي والاشتراكي والديمقراطي الذي رسمه لها الحزب. كما كان رفض عرض النايف بعد ان عرف بالثورة في يوم تنفيذها وهو الذي يحتل موقعاً اساسيا في السلطة يعني تعرض الحزب الى ضربة خطيرة جداً وتبدد الآمال في الثورة وبعد دراسة لهذين الاحتمالين قررت القيادة قبول التظاهر بقبول مشاركة النايف في الثورة والموافقة على ما تم الاتفاق عليه بينه وبين الداوود. كما اتخذ في الوقت نفسه قراراً حازماً بتصفية النايف والداوود من سلطة الثورة في اقرب وقت ممكن، واوكلت مهمة تنفيذ ذلك الى رفاق في القيادة(٨).

إنقض الرفاق المكلفون بتنفيذ الثورة في الساعة الثالثة من صباح ١٧ تموز ١٩٦٨ على كتيبة الدبابات في قوات الحرس الجمهوري، وسيطرو عليها واحاطوا بالقصر الجمهوري احاطة تامة.. وحينما وجد عارف نفسه محاصراً بصورة تامة وعاجزاً عن المقاومة، رضخ لمشيئة الثورة وعرض التسليم، فتم اقتياده من القصر الجمهوري وتسفيره الى خارج العراق. وفي ساعة تنفيذ الثورة كان اللواء المدرع العاشر يتحرك باتجاه بغداد. ولكن بعد ان اعلن عارف التسليم اوفد النايف بسرعة ضابطاً الى قائد اللواء يبلغه بالتوقف والعودة باعتبار ان الثورة قد نجحت وتمت... غير ان الرفاق في اللواء نفذوا تعليمات الحزب بدقة ورفضوا الطلب

وواصلوا الزحف بأتجاه بغداد واتخذ اللواء المدرع العاشر موقعاً له في منطقة (ابو غريب) وقد كانت قيادة الحزب تتوقع ان يقدم النايف على منع تحرك اللواء المدرع العاشر باتجاه بغداد لكي تكون له ولانصاره الغلبة في القوات الموجودة فيها[٩].

بيان الثورة: أذاعت قيادة الثورة صبيحة يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ البيان الاول الذي اشار الى قيام الحزب بتفجير الثورة ((واستلام مقاليد الامور، وانهاء الحكم الفاسد المتهرئ المتمثل في زمرة الجهلة والاميين والمنتفعين واللصوص والجواسيس والصهاينة والمشبوهين والعملاء، الذين لارابطة تربطهم بتربة هذا البلد، والذين باعوا الوطن واستحلوا اموال الشعب وأكلوا السحت الحرام، والذين ادعوا الخبرة الكاذبة في شتى المجالات وصيروا الوطن اقطاعيات، وبقرة حلوباً لمآربهم الخاصة، دون ان يلتفتوا الى مصالح الشعب والجماهير المناضلة، فقد تحكموا في خيرات الوطن، ونهبها ... وقد اهملوا الجيش وجمدوا طاقاته العسكرية ... وكانوا عوناً للعدو، بتعمدهم اهمال اعداد الجيش والشعب لمعركة الشرف (حرب ١٩٦٧ في فلسطين). واتباعهم سياسة ذيلية خنوعة ... واهملوا متعمدين الاستقرار والامن الداخلي في ربوع الوطن، كما عملوا على زيادة التمزق الذي اصاب فئات الشعب وعبثوا في الدستور، وعطلوا سيادة القانون وتركوا مقدرات الشعب والبلاد في فوضى لانظير لها وتستروا على شبكات التجسس الصهيونية والاستعمارية ولم يتخذوا الاجراءات الكفيلة لحماية أمن الوطن ومرافقه الحيوية ...»

وتضمن البيان قرارات ثلاثة، نصت على اعفاء الفريق عبدالرحمن عارف من مناصبه واحالته على التقاعد، واعفاء حكومة طاهر يحيى، وتشكيل مجلس قيادة ثورة يتولى ادارة شؤون الجمهورية.

كما وضعت قيادة الثورة، في بيانها الاول الخطوط الرئيسة لتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن سياستها العربية والخارجية. ففي السياسة الداخلية اعلنت قيادة الثورة انها عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية، وتأمين سيادة القانون وتكافؤ الفرص بين المواطنين، واعادة النظر بالقوانين والانظمة واللوائح التي شرعت في ظروف استثنائية وهي تتنافى ورغبات الشعب، والقضاء على اسباب التمزق الداخلي واجتثاث جذور الفساد، وضرب ومحاسبة المفسدين ودعم متطلبات الأمن الوطني والقومي، وانهاء مشكلة الشمال واقامة المجلس الوطني. كما أكد البيان شجب الثورة للنعرات الطائفية والعنصرية والقبلية وانهاء بعض مخلفات الاستعمار. وفي السياسة الاقتصادية، أكد البيان، التزام الثورة بمصالح الشعب انطلاقاً من ايمانها بان الثورة هي طريق الجماهير الى

التحرر السياسي والاجتماعي ووسيلتها للقضاء على مظاهر التخلف : واعلنت الثورة ، تصميمها على تطوير قانون الاصلاح الزراعي وانتهاج سياسة نفطية مستقلة عن الاحتكارات العالمية ودعم شركة النفط الوطنية وتمكينها من اقامة القطاع النفطي المستقل ، والمباشرة بالانتاج بعيداً عن المساومات وباسرع وقت ودعم مؤسسات القطاع العام (الاشتراكي) وتطويرها لصالح الاقتصاد الوطني مع العناية الخاصة بالقطاع الخاص وتنشيطه وزيادة الانتاج وانماء الاقتصاد الوطني والقضاء على مظاهر الاستغلال والاحتكار والتقليل من اعتماد العراق على واردات النفط .

وفي ميدان السياسة العربية ، اعلنت الثورة عن التزامها بميثاق الجامعة العربية وعزمها على العمل الجاد من اجل تحقيق وحدة الوطن العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، واعلنت صراحة تمسكها المطلق بالحق العربي المغتصب في فلسطين وسائر الاجزاء المغتصبة الآخرى ، والعمل بعزم راسخ على تعزيز وحدة النضال العربي ضد الاستعمار والصهيونية ، ودعمها المطلق والايجابي للعمل الفدائي في ارضنا المحتلة . اما في السياسة الخارجية فقد جاء في البيان ان الثورة تنطلق في سياستها من مقررات مؤتمرات عدم الانحياز ، ومن مصالح العرب القومية . كما اعلنت عن سعيها لايجاد تعاون دولي قائم على اساس المساواة بين الدول ، لابعاد شبح الحرب والعدوان ، واقامة سلم دائم وعادل ، يحقق للشعوب فرص التقدم والرفاه . واكد البيان شجب التفرقة العنصرية واقامة اوثق العلاقات العربية والاسلامية .

ودعت الثورة في بيانها الاول جميع القوى الوطنية والقومية التقدمية المؤمنة بأهداف الامة العربية وبرساله الثورة ان تكون امام مسؤولياتها في العمل الايجابي البناء ، والتفاعل العميق ، وتناسي الخلافات وفتح صفحة جديدة جديرة بلم شمل المواطنين ، واقامة صرح وحدتهم الوطنية وترسيخ دعائم الحكم الثوري .(١٠)

تأليف مجلس قيادة الثورة : وفي البيان رقم (٢) الذي صدر في اليوم ذاته تقرر تأليف مجلس لقيادة الثورة من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية ورئيس اركان الجيش وقائد موقع بغداد وقائد الحرس الجمهوري . ويمارس هذا المجلس السلطة العليا في الجمهورية العراقية ، بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة حيثما ورد في الدستور المؤقت والقوانين الاخرى كافة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة . وقد صدر بيان آخر بانتخاب السيد احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية . واحال مجلس قيادة الثورة ، عدداً من الضباط على التقاعد ، وطمأن المجلس الشعب بان الثورة «كانت بيضاء ناصعة لم تسفك فيها قطرة دم» وفي البيان رقم (١٩) قرر المجلس تشكيل وزارة برئاسة عبد الرزاق النايف وفي

البيان رقم (٢٤) قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل مجلس وطني موسع من اعضاء مجلس قيادة الثورة ، واعضاء مجلس الوزراء ، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه وقادة الفرق ، وقائد القوة الجوية ومدير الاستخبارات ومدراء الأمن والشرطة والحركات العسكرية وممثلي النقابات والاتحادات وعدد من المواطنين ممن لهم ماضٍ مجيد في خدمة الوطن والامة ولهم تضحيات مشهودة[11] .

لقد خلقت قرارات مجلس قيادة الثورة الاولى واعلان التشكيلة الوزارية الجديدة التي احتل فيها النايف منصب رئيس الوزراء ، وضعاً بالغ الحرج في صفوف الحزب ... ذلك ان مناضلي الحزب ما كانوا يعرفون بالتطور الذي حدث في الساعات الاخيرة قبل الثورة ، ولا بالملابسات التي احاطت به ، وما كانوا يعرفون الاعتبارات التي بنت عليها القيادة قرارات الموافقة على اشتراك النايف في الثورة ، ولم يكونوا يعرفون بقرارها الآخر بالعمل فوراً على طرده ، ولم يكن بالامكان شرح كل ذلك لهم ، لذلك واجهت القيادة هذه الحالة[12] التي اتسمت « بالآلم والقلق » وهي مضطرة الى كتمان خطتها .

تطهير الثورة من العناصر المتسللة : وخلال الايام الثلاثة عشر ، التي أعقبت نجاح الثورة في (١٧ تموز) ١٩٦٨ أعتمدت القيادة في مواجهة الأحداث اليومية والمتلاحقة والمليئة باحتمالات الأنفجار من كل جانب ، على روح الأنضباط العالية بين صفوف الحزب ، وعلى ثقة مناضليه بقيادتهم وبحكمة قراراتها وأجراءاتها . وكان لابد من حسم هذا الموقف لصالح الحزب وفقاً لقرار القيادة في (١٦ تموز) والتخلص من النايف والداود . ولم تكن العملية سهلة على الأطلاق فلقد كان للنايف بعض الأنصار من قوات الحرس في داخل مبنى القصر الجمهوري ، حيث مقر الرفيق أمين سر القطر . وكان أي تصرف يثير شبهات النايف والداوود وأنصارهما المعروفين وغير المعروفين يمكن أن يؤدي الى ضرب الحزب وتحويل ثورة ١٧ تموز الى (ثورة مضادة)[13] . وفي يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ تقرر تنفيذ عملية تطهير الثورة من العناصر التي تسللت اليها وفرضت عليها . وكان الرفيق المناضل صدام حسين وهو المناضل المدني الذي قاد الدبابة الأولى التي أقتحمت القصر الجمهوري وأعلنت شرارة ثورة ١٧ تموز ، قد وضع خطة تصفية قوى الثورة المضادة وآختار ساعة التنفيذ ووزع الأدوار ، وقام بنفسه في الساعة الثالثة من بعد الظهر بتوجيه الضربة الحاسمة وأعتقال النايف في داخل القصر الجمهوري بطريقة حاسمة وشجاعة ودقيقة وقد أعطيت التعليمات قبل تنفيذ عملية الأعتقال للرفيق الشهيد حماد شهاب لتحريك اللواء المدرع العاشر وتطويق القصر الجمهوري من كل الجهات . كما اتخذت الأجراءات السريعة والدقيقة لتأمين السيطرة على قوات الحرس الجمهوري

ومجابهة اية مضاعفات محتملة ، وفي الوقت نفسه تم ترتيب مايلزم لتسفير النايف الى خارج العراق[١٤] .

ان تغير ١٧ تموز ١٩٦٨ لو لم يكمله ماحدث في ٣٠ تموز ١٩٦٨ لكان انقلاباً عسكرياً أقرب الى الطابع اليميني الاصلاحي منه الى الثورة الجذرية الشاملة . وكان الرفيق المناضل صدام حسين ، في يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ قائد الثورة حقا ، هذه الثورة التي نعيشها اليوم ، ونواصل مسيرتها[١٥] .

أعلن الرفيق امين سر القطر الساعة السادسة من مساء يوم ٣٠ تموز ، بياناً الى الشعب العراقي أصدره مجلس قيادة الثورة برقم (٢٧) جاء ثيه ان ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ امتـداد طبيعي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتعميقـاً لاتجـاهـاتهـا القوميـة والوحدوية . وان ثورة ١٧ تموز « شهدت ايام الاعداد لها ولحظات تفجيرها محاولات التفاف بشعة للاجهاز عليها وتحويلها الى مجرد انقلاب عسكري يستبدل حكاماً بآخرين ويرضى غرور وطموح بعض العناصر المغامرة من طلاب الوجاهة والسلطة ». ولقد تجاوزت تصرفات هذه العناصر ذلك الى « محاولة قيادة الاتجاه المضاد للثورة من خلال ابعاد العناصر التقدمية ، والخروج على قرارات مجلس قيادة الثورة وجعل الوزارة بديلاً عن مجلس قيادة الثورة وتمكين العناصر الرجعية والمشبوهة من التسلل الى اجهزة الدولة المهمة والعمل على استقطاب العناصر المعادية للثورة وعرقلة الاجراءات الجدية لضرب شركات التجسس الاجنبية واعتقال عناصر لم يكن متفقاً على اعتقالها وتوجيه اجهزة الاعلام باتجاه مغاير لمنطق الثورة وجعلها منبراً لترسيخ الاتجاه الرجعي والتمهيد لالغاء بعض القوانين التقدمية وتجميد اية فكرة تهدف الى دفع الثورة في المسالك التي رسمت لها ، والتي ترمي الى أقامة مجتمع حر وحدوي تقدمي . وأضاف البيان أن مجلس قيادة الثورة مصمم على أقامة نظام ديمقراطي ثوري وحدوي يحقق أصلاحاً زراعياً جذرياً ، وانتهاج سياسة نفطية مستقلة ودعم شركة النفط الوطنية ، وحل المسألة الكردية حلاً سلمياً عادلاً ، والسير بخطوات جديدة نحو الوحدة ، وأعداد الجيش العراقي لخوض معركة الشرف لتحرير فلسطين .

وأكد البيان ، على أهمية فتح صفحة جديدة لبناء علاقات وثيقة تهيأ الفرص لتحقيق وحدة وطنية ثورية تمكن العراق من أداء دوره الطليعي . وأن الثورة حينما تنتهج هذا الطريق فأنها لن تنطلق من مواقع الضعف ، أنما أرادت أن تؤكد أيمانها بضرورة تحقيق أوسع مشاركة جماهيرية في دفع عجلة الثورة الى الأمام . وختم مجلس قيادة الثورة بيانه باتخاذه ثلاثة قرارات هي إقصاء عبد الرزاق النايف وأبراهيم عبد الرحمن الداوود من عضوية مجلس قيادة الثورة وأحالتها على

التقاعد ، وأقالة الوزارة وتعيين السيد أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية ، قائداً عاماً للقوات المسلحة .

تشكيل وزارة جديدة : — وفي ٣١ تموز ١٩٦٨ أصدر مجلس قيادة الثورة بيانا اعلن فيه تشكيل الوزارة الجديدة ، برئاسة السيد أحمد حسن البكر وعضوية (٢٤) وزيراً . كما أصدر المجلس بضعة قرارات أخرى منها « الألتزام ببيان ٢٩ حزيران لسنة ١٩٦٦ كأساس لحل المشكلة الكردية والمباشرة بوضع كافة الجهود والامكانيات لتنفيذ البيان المذكور . وكذلك اطلاق سراح المحتجزين كافة لأسباب سياسية ، وغلق المئات من الدعاوي الخاصة بالمتهمين للغرض نفسه « انسجاماً مع اهداف الثورة واستناداً الى ماجاء في بيانها الاول في رفع الحيف عن المواطنين وإزالة الظروف الأستثنائية التي فرضها العهد السابق عليهم ، ورغبة من مجلس قيادة الثورة في فتح صفحة جديدة ، وخلق المناخ الملائم لتعزيز الوحدة الوطنية[١٧] .

لقد واجه حزب البعث العربي الأشتراكي مهمة قيادة الثورة من جديد في القطر العراقي بعد ثورة ١٧ — ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، وكان عليه أن يبذل جهداً أيديولوجياً مضاعفاً ليوازن بين التحليلات والأستنتاجات والشعارات والبرامج التي وضعت في إطار مرحلة حافلة بالسلبيات ، وبين الوضع الجديد الذي يتطلب مواقف نظرية وعملية أيجابية تتعامل مع الظروف الموضوعية والواقع الملموس تعاملاً جدلياً خلاقاً ، وتحافظ على الأفق الثوري الاستراتيجي ، وفق اهداف الوحدة والحرية والأشتراكية[١٨] .

لقد أحتلت القيادة القطرية للحزب ، بكامل أعضائها موقعها القيادي في الثورة ، من خلال مجلس قيادة الثورة الذي كان يتكون منذ ذلك الحين في الواقع ، من اعضائها ، ومن ثلاثة أعضاء آخرين من خارجها ، وأن لم تتضمن ذلك الصيغة الرسمية المعلنة للمجلس . وقد أعتمدت القيادة على التربية النضالية الأنضباطية العريقة للحزب ، وعلى الثقة بين القيادة والقاعدة لمواجهة المزاج النفسي العام في البلاد ، وآثار تجربة ٨ شباط ، وقد تطلب ذلك أتباع خطة تدريجية متوازنة وصيغ مرنة ، مع الحرص على أجراء دراسة وثيقة لتوازن القوى في البلاد وأحتالات الموقف وكان لحرص مناضلي الحزب على تجربتهم الثورية الوليد ، وخشيتهم من تكرار مأساة ١٨ تشرين أبلغ الأثر في قدرة الحزب على ضبط الموازنة والتمسك بالانضباط والتحلي بالصبر[١٩] .

دور الرفيق المناضل صدام حسين في قيادة مسيرة الحزب والثورة : ــ واذا كان الرفيق المناضل صدام حسين هو صاحب الدور القيادي والأستراتيجي في عملية تسلم الحزب للسلطة في ١٧ ــ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، فانه ومنذ ٣٠ تموز ١٩٦٨ كان في الواقع ، القائد الأول في عملية الحفاظ على السلطة وتأكيد هويتها البعثية ، والسير بها الى أمام على طريق الأستمرار ، والنضج[٢٠] . إن الانجاز الثوري والتاريخي الذي تحقق بفضل قيادة السيد الرئيس صدام حسين ، وبفضل وعي الحزب وكوادره الأساسية يكمن في أنه استطاع ليس في أن يمنع هيمنة صيغة (الأنقلاب العسكري) على الثورة ، حتى بعد ٣٠ تموز ، فحسب وأنما حافظ على هوية الثورة باعتبارها ثورة الحزب . وكان لدور قيادة الحزب في تفجير الثورة بشكل مباشر ، أثر كبير لتأكيد هذه المسألة وخاصة لبعض العسكريين الحزبيين أو الذين حسبوا على الحزب ، والذين كانت الثورة بالنسبة اليهم بالدرجة الأولى عملية ثأرية الذين سرقوا السلطة من الحزب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣[٢١] .

أما الانجاز الثاني ، الذي تحقق بفضل قيادة السيد الرئيس ، وبفضل شجاعة مناضلي الحزب ويقظتهم ، فهو القضاء على كل المؤامرات التي أستهدفت الحزب ، ومنها المؤامرة الرجعية في عام ١٩٧٠ ومؤامرة حزيران ١٩٧٣ التي قام بها عدد من اعضاء القيادة للتسلط على الحزب والثورة والمؤامرة الخبيثه التي انكشفت في عام ١٩٧٩ وضمت عدداً من أعضاء القيادة الذين « عاشوا أجواء العقد الشخصية » . و« شكلّوا عصابة تخفت في داخل الحزب واستخدمت التضليل والخداع وأساليب المناورات والحرق والدسائس من أجل تهشيم سمعة المناضلين وأثارة الفتن في داخل القيادة والكادر المتقدم تمهيداً للأستيلاء على الحزب والسلطة بالتنسيق التام مع النظام العميل في سوريا ومع جهات أجنبية متعددة كانت مجتمعة كلها على ضرب الاتجاه البعثي الوطني والقومي المستقل »[٢٢] .

كان السيد الرئيس القائد يعمل آنذاك بتواضع ليل نهار بدون كلل وبصبر لاحدود له في إطار مؤسسة لايعرف سوى عدد قليل بأسمها أو مستواها في الدولة وهي (مكتب العلاقات العامة) . في الوقت الذي كان يقود في الواقع المسيرة الثورية بكل تعقيداتها وفي الوقت الذي كان فيه من الناحية الرسمية نائباً لأمين سر القيادة القطرية للحزب ، ومن الناحية الواقعية نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة[٢٣] .

وبين قيام ثورة ١٧ — ٣٠ تموز ١٩٦٨ القومية الأشتراكية وتولى الرفيق القائد صدام حسين المسؤولية الأمامية الرسمية في الحزب والدولة في ١٦ تموز ١٩٧٩ ، قطع حزب البعث العربي الأشتراكي وثورته في القطر العراقي مرحلة طويلة ، وحافلة بالأحداث الجسام والمنجزات الكبيرة . وكان الرئيس القائد صدام حسين هو الذي يقود مسيرة الحزب والثورة ، ويحدد أتجاهاتها الرئيسة ، ويحل معضلاتها المعقدة ، ويواجه المخاطر الصعبة والدقيقة المحدقة بها . وكان الدور القيادي الأول للسيد الرئيس يتم في إطار حزبي ودستوري ، وذلك باعتبار أنه الرجل الثاني في الحزب والثورة . وفي أغلب الأحيان كان الرفيق صدام حسين ينسب هذه الادوار والانجازات الى الرفيق الذي يمثل رسمياً الموقع الامامي الأول ، أو الى صيغة القيادة الجماعية ناكراً ذاته من أجل المحافظة على القيم الأخلاقية وحماية مسيرة الثورة من المزالق والأزمات والحساسيات . وكان لهذه العملية القيادية ، أثرها في الحفاظ على وحدة الحزب وتوسيع قاعدته الجماهيرية ، وتعميق مسيرة الثورة بأتجاه تحقيق أهدافها النبيلة[٢٤] .

لقد نهضت الثورة بأعبائها ، فاتجهت منذ نجاحها الى الساحة الداخلية ، وكانت المهمة الاولى التي واجهتها على صعيد الاستقلال السياسي وتحقيق مضامينه الوطنية والقومية « تصفية شبكات التجسس والعمالة تصفية جذرية وحاسمة » . وكانت هذه الشبكات ، الاجنبية قد تغلغلت في القوات المسلحة واجهزة الامن ، والمؤسسات الاقتصادية وفي بعض الحركات السياسية والدينية وفي مراكز حساسة اخرى . في الدولة والمجتمع حتى كاد العراق أن يصبح ساحة مكشوفة أما الاعداء الاستعماريين والصهاينة والرجعيين[٢٥] .

والمهمة الثانية التي واجهتها الثورة كانت في مجال تعزيز الاستقلال السياسي وتحرير الارادة الوطنية من كل قيد هي « بناء سلطة وطنية مركزية قوية » . وقد أعطت هذه المهمة للاستقلال السياسي مضموناً حقيقيا وفرضت على اجهزة الدولة وعناصرها المختلفة التصرف من منطلق الارادة الوطنية الحرة والمصالح الوطنية والقومية[٢٦] .

وقد اولى حزب البعث العربي الاشتراكي ، الجانب الفكري والثقافي اهمية كبيرة لما لهذا الجانب من اثر في تعزيز الاستقلال السياسي ، فعندما يكون بلداً ما نهبا للتأثيرات الفكرية والثقافية الاجنبية لابد أن يجد نفسه بصورة مباشرة او غير مباشرة ، واقعاً تحت تأثيرات اجنبية مما يشكل نوعاً من القيد على ارادته الوطنية وخطط سيره[٢٧] .

وكان الاستقلال الاقتصادي ، هدفاً مركزياً من اهداف الثورة ، ويعد موازياً في اهميته للاستقلال السياسي ومكملاً له . لذلك ركزت الثورة على هذا الميدان ، وبذلت جهوداً كثيفة وواسعة النطاق لتطوير الزراعة والصناعة والتقليل ما أمكن من الاعتماد على موارد النفط . وقد اعتبر النجاح في الاستثمار الوطني خطوة حاسمة في مجابهة الاحتكارات وتحرير الثروة النفطية وفي تموز ١٩٦٩ توصلت الى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي لاستثمار النفط استثماراً وطنياً . وبدأت منذ صيف ١٩٧٠ تفكر بالتأميم وفي الاول من حزيران عام ١٩٧٢ اعلنت تأميم النفط ، وكان هذا القرار الخطوة الحاسمة على طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز(٢٨) .

كما انطلق الحزب في معالجة المسألة الكردية ، وحلها سلمياً وديمقراطياً . وكان الرئيس القائد صدام حسين ، وراء اصدار بيان ١١ آذار ١٩٧٠ ، الذي شكل الاساس المبدئي والسياسي للحل الوطني للمسألة الكردية . وعندما وجدت الثورة أن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وكان آنذاك يخضع لقيادة مصطفى البرزاني ، غير الصادق في تعامله مع الحزب . أخذت الثورة ، على عاتقها ، مهمة تنفيذ بيان ١١ آذار ووفت بكل التزاماتها التي حددها البيان ، بغض النظر عن تصرفات ومواقف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الرغم من الظروف الاستثنائية التي كانت تسود المنطقة(٢٩) .

وقاد الرئيس القائد صدام حسين ، عملية صيرورة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي كانت من ابرز المهات التي واجهت الحزب ، أذ أنه يعد نفسه مسؤولاً مسؤولية تأريخية عند انجازها . وكان حزب البعث العربي الاشتراكي يحرص على أن تكون الجبهة حقيقة وليست شكلية غير قادرة على التأثير . وقد ترأس الرفيق القائد صدام حسين اللجنة العليا للجبهة(٣٠) ، وقاد انشطتها الرئيسة وشخص بدقة ماتواجهه من مشكلات . الاّ ان الحزب الشيوعي العراقي وكان طرفاً من اطراف الجبهة ، تصرف تصرفات مناقضة لمنهجها . اذ ايستمرت صحافته في ممارسة أساليب التشهير والتشكيك وتخريب المسيرة الثورية . وقد برزت اتجاهات قيادة الحزب الشيوعي التخريبية على نحو واضح في تصرفها أزاء المسألة الكردية ومن ذلك اذكاؤها الروح الانعزالية والتركيز على زرع الفرقة ، وكان من النقاط الجوهرية التي تم الاتفاق عليها عند اقامة الجبهة مع الحزب الشيوعي منع أي شكل من اشكال التنظيم والنشاط السياسي في داخل الجيش والقوات المسلحة لأي حزب او حركة سياسية عدا حزب البعث العربي الاشتراكي ، غير أن الحزب الشيوعي العراقي حاول بكل الوسائل الالتفاف على هذا الاتفاق بعد قيام الجبهة في تموز ١٩٧٣ واستمر في النشاط التنظيمي داخل القوات المسلحة . وحرصا من قيادة

الحزب على النهج الجبهوي ، دعت القيادة،قيادة الحزب الشيوعي الى اجراء حوار حول المسائل الاساسية في العلاقة بين الحزبين وذلك في سنة ١٩٧٨ . غير أن قيادة الحزب الشيوعي طلبت أن يتم الحوار خارج العراق . كما تأكد موقف الحزب الشيوعي المعادي للوطن والشعب أبان دفاع العراق ضد العدوان الايراني الذي بدأ في ٤ أيلول ١٩٨٠ ، فتحالفت قيادة الحزب الشيوعي مع العدو الايراني وعملائه فاستحقت الادانة الوطنية الشاملة[٣١] . ووضعت الثورة خطة لعملية تنمية شاملة في العراق ، هذه العملية التي عدت من أنجح تجارب التنمية في الوطن العربي وفي كثير من بلدان العالم الثالث . وكان الرفيق القائد صدام حسين هو المخطط الاول لهذه العملية . اذ حوّل مجلس التخطيط الذي كان يرأسه مباشرة من مجرد (حالة فنية) الى منبر سياسي واقتصادي وفكري تناقش فيه النظريات والتجارب وتطرح فيه الآراء وتتفاعل لتخلق محصلة ناضجة[٣٢] . ولم تقتصر التنمية في العراق على الجانب الاقتصادي وأنما اتسعت لتشمل كل ميادين الحياة . وقد اتسمت مسيرة التنمية في العراق بأنها كانت سريعة وشاملة حتى سميت بالتنمية الانفجارية . ولقد وظفت خطط التنمية في توسيع القطاع الاشتراكي في الصناعة والزراعة والثقافة والخدمات العامة لزيادة رفاهية الشعب[٣٣] . ولقد اصبح معروفاً أن العراق يتقدم في كل الميادين تقدماً سريعاً وشاملاً وصحيحاً وقد عالج السيد الرئيس صدام حسين في ١٦ شباط ١٩٧٨ مسألة الملكية الخاصة والنشاط الخاص في اطار المبادىء الاشتراكية للحزب ، والتطبيق الاشتراكي الذي تتولاه الدولة . فقال « إن أهم مستلزمات البناء الاشتراكي السيطرة على وسائل الانتاج ، وتحويل ملكيتها الى ملكية عامة الى الحد وبالقدر الذي يغطي كافة مستلزمات تهيئة القاعدة المادية للبناء الاشتراكي ، والمحافظة على الموازنة المطلوبة بين ذلك وبين ماهو مطلوب من دور ونشاط للملكية الخاصة ، والنشاط الخاص لخدمة الاشتراكية في نظرتها الشمولية للحياة وفق ظروفها ومراحلها المتطورة والمتعاقبة لذلك فأن هذه النظرة لاتفترض أن تكون وسائل انتاج وكل النشاطات الاقتصادية ملكاً عاماً ، ولكنها تشترط ان تكون الملكية الخاصة موضوعة في خدمة الاتجاهات والقوانين العامة للمجتمع من خلال البناء الاشتراكي والعلاقات الاشتراكية . وان حجم النشاط الخاص واتجاهاته تحددها ظروف التغيير الا إن مانعتبره جزءاً أساسياً من المبادىء المركزية لحزبنا وملازماً لكل مراحل البناء الاشتراكي وحركة تطوره ، هو منع الاستغلال أو محاربته ، ورفض ومحاربة الاتجاهات التي تجعل من التملك والنشاط الخاص قيمة منفصلة عن قيم الاشتراكية ، وحقاً ثابتاً لايجوز مسه او التصرف به لأي سبب كان »[٣٤] .

على الرغم من أن الرئيس القائد صدام حسين ابتعد لظروف وأسباب خاصة عن الاشراف المباشر على القوات المسلحة والتنظيم العسكري الحزبي، عدا فترة قصيرة في المراحل الاولى من الثورة ، فأنه كان ومن خلال موقعه في القيادة وفي الدولة ، وبأساليب حزبية صبورة وفي كثير من الاحيان صعبة جداً ومعقدة يلح ويشجع ويرعى عملية تطوير القوات المسلحة ورفع كفائتها القتالية . كما إنه هو الذي قاد استراتيجية التصنيع العسكري وتابع تنفيذها[٣٥] . ولقد حظيت مسيرة التحولات الاجتماعية والثقافية والتعليمية ، بأهتمام بالغ من قيادة الحزب والثورة . وخلال العشرين سنة الماضية ، تحققت انجازات كبيرة تدعو الى الفخر والاعتزاز لما حققته من نتائج ايجابية على طريق بناء الانسان الجديد والمجتمع الجديد والعلاقات الاجتماعية الجديدة .. فلقد ظهر نمو واضح في الجوانب الفكرية والتربوية والانسانية عند الفرد ، وتعززت لديه القيم والتقاليد الوطنية والقومية والثورية الاصيلة . كما تطورت المؤسسات البنيوية التي يستند اليها البناء الاجتماعي كمؤسسات التعليم والثقافة والاعلام والصحة ومنظمات الطلبة والشباب والمرأة . وازيلت الى حد كبير اسباب ومظاهر الخلل في التركيب الاجتماعي للقطر كالاستغلال والتمايز الاجتماعي والتخلف والامية ، وتحررت قوى اجتماعية كبيرة كانت معطلة عن المساهمة في مسيرة البناء والتقدم[٣٦] .

ولقد حرص السيد الرئيس القائد منذ ١٩٧٤ على طرح افكاره وآراءه الجدية في ضرورة رفع معدل نمو السكان في العراق استناداً الى الدور الانساني والحضاري والقومي الذي يلعبه الانسان العراقي . ولقد كان للسيد الرئيس الدور الرئيس والريادي في اغناء فكر الحزب حول « المسألة السكانية » ودحض الآراء المستأثرة بالفكر الغربي والقائلة بأن معدل النمو السكاني في العراق ، هو من أعلى المعدلات في العالم ، وان الزيادة السكانية تشكل عبأ على برامج التنمية[٣٧] .

لقد كان من ابرز خصائص المنهاج التثقفي الذي دعا اليه السيد الرئيس ، بصدد « المسألة السكانية » ، إنسجام مضامينه ومبرراته مع الموقف الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي أكد منذ ١٩٤٧ على أن « النسل أمانة في عنق الاسرة أولا والدولة ثانياً ، وعليها العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته » . وان « الزواج واجب قومي وعلى الدولة تشجيعه وتسهيله ومراقبته »[٣٨] . كما إن المنهاج ربط بين الاهداف القطرية لزيادة السكان والبعد القومي لها من ناحية ، وبينها وبين التوازن الاقليمي لسكان العالم وتأثير ذلك على العلاقات الدولية والصراعات الاقليمية ، ورفض المنهاج التنظير الغربي وتأثر بالظروف الذاتية للقطر والأمة العربية . لذلك فالمنهاج بدون شك شكل قاعدة صلدة وواضحة للسياسات التنموية والاجراءات التطبيقية الخاصة بالرعاية الاسرية

والتنمية الاجتماعية . ولقد ركز المنهاج كذلك على تطوير الكم والنوع السكاني في آن واحد[٣٩] . يقول السيد الرئيس القائد إن : النسبة في زيادة السكان والبالغة (٣,٢ بالمائة سنوياً) ربما يعتقد البعض بأنها تمثل معدلا عالياً وينبغي تخفيضه ، فيما نرى نحن وجوب المحافظة عليها واذا كانت هناك امكانية لزيادته فيجب ان يزيد . هذا تصورنا كسياسيين قوميين في هذا القطر . ويضيف الى ذلك قوله : « فالقطر العراقي ذو امكانيات اقتصادية كبيرة ، وهو يقع في الطرف الشرقي من الوطن العربي ويحده دولتان اجنبيتان اكثر منه سكاناً ، بما يقتضي أن يكون الثقل السكاني فيه كافياً للدفاع الذاتي عن النفس ، وعن مصالح الامة ، من وفي هذا المكان »[٤٠] .

وشهدت مسيرة التشريع ، تغييراً أساسياً في عنصريها المدني والقضائي ، بما ينسجم مع مبادىء الحزب والثورة ، ولقد تحقق مستوى جيد من التغيير الثوري في بنية التشريع وكان قانون اصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ واحداً من المنجزات البارزة في هذا الميدان وحققت الثورة اشواطاً متطورة في مجال تحرير المرأة العراقية وتمكينها من المشاركة النشيطة في حياة المجتمع وفعالياته . وعلى صعيد التحولات الديمقراطية ، فقد أرست الثورة أسس الديمقراطية الشعبية واستخدام صيغها المتناسبة مع ظروف الحزب والثورة الموضوعية . ولقد استكملت الثورة مقومات هذه التجربة ، واجرت انتخابات عامة للمجلس الوطني . وقد كانت مشاركة الشعب في العملية الانتخابية واسعة ورائعة على الرغم من ظروف الحرب مع ايران ، فقد اوفت في ١٩ أيلول ١٩٨٠ بالتزامها وذلك بأن انشأت المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي عن طريق الانتخابات ، وكانت نتائج الانتخابات استفتاء لصلة الجماهير في هذه المنطقة بالحزب والثورة والقائد صدام حسين[٤١] .

وفي حقل التربية والتعليم ، احدث الحزب ثورة واضحة المعالم . وذلك لما يحتله هذا الحقل من اهمية في تحقيق النهضة الشاملة في المجتمع ومواجهة خطط التنمية واعداد النشىء والشبيبة اعداداً وطنياً وقومياً واشتراكياً وعلمياً[٤٢] .

كما اولت الثورة ، البحث العلمي اهمية كبيرة . وقاد السيد الرئيس حركة الاهتمام بالعلماء والمبدعين وخصصت باسمه جوائز قيمة . ووضع السيد الرئيس ستراتيجية البحوث النووية في العراق ، ورأس لسنوات عديدة هيئة الطاقة ووقع عقوداً مع فرنسا ، لتطوير خطتها الستراتيجية[٤٣] .

وكان السيد الرئيس ، منذ الثورة حتى اليوم هو الذي يرسم سياسة الحزب والثورة في الميدان القومي وفي الحقل الدولي . فلقد ادار بكل دقة ، العلاقات مع الاقطار العربية . كما نبه منذ وقت مبكر على ضرورة تنويع علاقات العراق الدولية ، والأهتمام بمراكز القوى الناشئة في العالم[٤٤] . وفي ٨ شباط ١٩٨٠ أعلن الرئيس القائد « الأعلان القومي » على الشعب والأمة العربية وقد تضمن الأعلان مبادىء جوهرية تتعلق بطبيعة العلاقات بين الاقطار العربية . فقد دعا الاعلان الى منع استخدام القوة المسلحة في النزاعات التي تنشأ بين الاقطار العربية لأي سبب كان ، ودعا الى حل هذه النزاعات في اطار العمل العربي المشترك . كما تضمن الاعلان مبادىء أساسية في العلاقات بين الأقطار العربية والبلدان المجاورة تقوم على أساس احترام السيادة وعدم استخدام القوة العسكرية فيما بينها والتعاون المستمر فيما بينها في كافة الميادين . وقد حظي الأعلان بتأييد واسع من كثير من الأنظمة العربية ، والقوى القومية المؤمنة بالاستقلال ، والبعيدة عن تأثيرات الأطراف الدولية[٤٥] .

ويحتفظ العراق بعلاقات نشيطة ومتطورة مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية وبلدان أوربا الغربية ويعمل على تطويرها على أسس الأستقلال الكامل والالتقاء مع المصلحة الوطنية للعراق ، ومع المصالح القومية العليا . وقد فشلت كل المحاولات الرامية الى منع قيام العراق بدور بارز على الصعيد الدولي . اذ سار هذا الموقع على الرغم من ظروف الحرب التي فرضها النظام الايراني على العراق في ٤ أيلول ١٩٨٠ ، في طريقه الطبيعي والنمو والتطور[٤٦] .

ويقوم العراق ، كذلك بدور قيادي نشيط في العالم الثالث ، وفي حركة عدم الأنحياز وذلك من خلال تقوية هذه الحركة ، وتقديم المساعدات المادية والسياسية لبلدانها .

وقد أدى هذا النهج ، ليس الى تعزيز مكانة العراق بين هذه الدول ، وأنما الى فهم أفضل من جانب هذه الشعوب لمحتوى حركة الثورة العربية وترصين مواقف تلك البلدان لصالح القضايا العربية ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[٤٧] .

الفصل الثاني عشر

العلاقات العراقية ـ الايرانية[1]
١٩٥٨ ـ ١٩٨٠

مرحلة مابين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨

قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، واوضحت في البيان الاول بأنها تتمسك بشدة بوحدة التراب العراقي، وبعلاقات الاخوة مع الاقطار العربية والاسلامية وتلتزم بمبادىء ميثاق الامم المتحدة وتحترم الاتفاقات والمعاهدات. وقرارات مؤتمر باندونك[2]. لكن ايران، كعادتها حاولت انتهاز فرصة التغيير الثوري في العراق، وحاجة السلطة الجديدة الى الاستقرار، للحصول على بعض المكاسب منطلقة في التعامل مع العراق من عقدة الخوف الناجم عن قيام الثورة باسقاط النظام الملكي فيها والرغبة في الانسحاب من حلف بغداد، والتقارب مع دول المنظومة الاشتراكية، وانبثاق نظام عربي قومي مؤثر على حدودها الغربية يتصدى لسياستها التوسعية العنصرية في الخليج العربي.

لذلك تقدمت في ٢٥ أيلول ١٩٥٨ بطلب الى الحكومة العراقية حول تشكيل لجنة لعقد اتفاقية صيانة الملاحة في شط العرب وتحسينها. ولكن العراق تأخر في الرد بسبب ظروفه السياسية الداخلية، لذلك عادت ايران فتقدمت بمذكرة اخرى الى وزير العراق المفوض في طهران تطالب فيها الاسراع بتشكيل اللجنة قبل تشرين الثاني ١٩٥٨، والا فانها ستتخذ جميع الخطوات التي تراها ضرورية لتأمين مصالحها. لذلك ساد العلاقات العراقية ـ الايرانية توتر شديد في شط العرب، وحشدت القوات المسلحة الايرانية على طول شط العرب[3].

ولم يكد شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ يحل حتى بدأت ايران تثير المشاكل امام حكومة الثورة في العراق . وقد فتح محمد رضا بهلوي شاه ايران صفحة الصراع مع العراق في مؤتمر صحفي عقده بطهران يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ واصفا بنود معاهدة ١٩٣٧ بأنها بنود غير محتملة ولا سابقة لها في التاريخ ، واعلن عن رغبته في الغائها .

وفي اعقاب تصريح الشاه بدأت حملة دبلوماسية واعلامية ايرانية ضد العراق . كما باشرت القوات الايرانية استعداداتها العسكرية التي باتت تهدد أمن العراق وسلامته . ومن ذلك ارسال قواتها الجوية وتعزيز مواقعها العسكرية في منطقة عبادان ، ووضع جميع قواتها المسلحة تحت الانذار وارسالها اسراباً جوية من طائراتها المقاتلة الى قاعدة دزفول الجوية . كما وضعت السلطات الايرانية مدفعيتها ودباباتها وبطارياتها ضد الجو في مواقع حصينة على ضفة النهر شمال عبادان وجنوبها . وقدرت القوات العسكرية الايرانية في ميناء المحمرة بثلاث فرق .

انسحب العراق من حلف بغداد في شهر آذار ١٩٥٩ واعلن الالتزام بمبدأ الحياد الايجابي .. وفي ٢ كانون الاول ١٩٥٩ عقد رئيس الوزراء العراقي الاسبق مؤتمرا صحفيا لشرح العلاقات العراقية ـ الايرانية قال فيه : «لقد فرضت معاهدة سنة ١٩٣٧ على العراق فرضا» وقد اعطت الحكومة العراقية حوالي سبعة كيلومترات من شط العرب (هدية) من العراق وليس (حقا) لايران .

اعطيت تلك الكيلومترات امام شط العرب كهدية من أجل ان تستعمل لاغراض شركات النفط واعفائها من دفع الرسوم الى العراق . لقد اعطى العراق تلك (الهدية) في ظروف حرجة . وكان مجبرا على ذلك بعناصر خارجية ضاغطة ، بالرغم من ان ايران ليس لها مثل هذا الحق الا ان العراق قد قام بهذا العمل من اجل حل مشكلة الحدود . ان مشكلة الحدود كغيرها من المشاكل لاتزال قائمة ، واذا ما ظلت الامور على حالها ، كما هي عليه الآن ، فان العراق لن يظل مرتبطا بالتزامات هذه الهدية وسيسترجعها ويضمها الى الوطن الام[٤] .

وفي ٢٩ كانون الاول ١٩٥٩ ادلى وزير الخارجية العراقية بتصريح حدد فيه السياسة الخارجية العراقية قائلا (١ ـ ان الحكومة العراقية تبذل جهدها لحل المنازعات مع ايران بالوسائل السلمية المباشرة وغير المباشرة ، واذا ما اضطره الامر فانه سيعرض الامر على منظمة الامم المتحدة ، أو اية هيئة دولية من اجل الوصول الى حل ايجابي للمشكلة ٢ ـ ان العراق يحترم ويلتزم بالمعاهدات والاتفاقات التي تنسجم مع القانون الدولي في تعزيز علاقاته الخارجية ٣ ـ ان العراق يأخذ بنظر الاعتبار حسن علاقته مع جيرانه وللعمل من اجل ذلك على

اساس من الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة ٤ ـ ان العراق يلتزم بشدة بحقوقه ويدافع عنها باقصى ما يستطيع كما يقاوم بكل طريقة مشروعة اي عدوان يوجه ضده[٥] .

لم تستجب الحكومة الايرانية لرغبة العراق المعلنة لتحسين علاقاته مع ايران وحل منازعاته معها بالطرق السلمية واستمرت في خرق نصوص المعاهدات المعقودة بين الطرفين ، والاعتداء على حقوق السيادة العراقية في الارض والمياه ولعل قضية ميناء خسرو آباد أبرز مثال على الاعتداءات الايرانية تلك[٦] .

قالت ايران ان شركة النفط الانكلو ـ فارسية اقامت في ١٩٣٧ ميناء في خسرو آباد يقع على الضفة الشرقية من شط العرب . وقد استعمل حتى ١٩٥١ لتصدير النفط . وفي مطلع ١٩٥٩ صممت شركة « ايران بان اميركان » بعد الحصول على موافقة الجهات الرسمية الايرانية على استخدام هذا الميناء محطة لاعمالها التنقيبية عن النفط في البحر ، هذا فضلا عن قيام دوائر الجمارك الايرانية بانشاء مكتب لها في هذا الميناء . وبعد وصول اول باخرة تابعة للشركة المذكورة الى مدخل شط العرب متوجهة الى ميناء خسرو آباد امتنعت الحكومة العراقية عن اصدار اجازة الدخول قائلة انها لم تعترف بخسرو آباد ميناء ايرانيا رسمياً . ولقد احالت شركة بان اميركان الموضوع الى مديرية الموانىء العامة الايرانية التي ارسلت تقريرا بالحادثة الى وزارة الخارجية الايرانية .

تقول المصادر العراقية الرسمية ان الحكومة الايرانية اتبعت اسلوبا غير اعتيادي لمواجهة هذه المشكلة حين انتهزت فرصة اقتراب بعض البواخر الاجنبية الى مدخل شط العرب في الخليج العربي للادعاء بان ميناء خسرو آباد ميناء ايراني مرتبط ادارياً بالمحمرة وطلبت من الحكومة العراقية الاعتراف به ميناء ايرانيا باربع مذكرات متلاحقة ، تلح حول هذا الطلب متذرعة بان اربع بواخر اجنبية تقف في مدخل شط العرب بانتظار موافقة الحكومة العراقية ، وان التأخير في السماح بدخولها يكلفها نفقات باهضة .

اجرى القنصل الايراني في البصرة ، اتصالات مع موظفي الموانيء العراقية لتحقيق ذلك الغرض ، على الرغم من ان اتخاذ القرار في مثل هذه الامور المهمة لمنح ميناء خسرو اباد صفة رسمية كميناء ايراني يتطلب اجراءات قانونية وفنية لا يمكن البت بها الا بعد اجراء مفاوضات على مستوى عال بين الحكومتين العراقية والايرانية ، وليس باسلوب مفاجيء او بوساطة الضغط على موظفين فنيين غير مخولين باتخاذ قرار ، وهؤلاء يقضي عليهم الواجب باتباع التعليمات النافذة .

ارسلت السفارة الايرانية ببغداد مذكرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٧ آيار ١٩٥٩ تعلمها فيها بان ميناء خسرو آباد قد اعلن ميناء بحرياً مرتبطاً ادارياً بميناء المحمرة . ورجت من الحكومة العراقية الاعتراف بذلك . وقالت السفارة الايرانية في بغداد في مذكرة اخرى مؤرخة في ٢٦ ايار ١٩٥٩ ,انه على الرغم من خطورة توقف السفن الاجنبية عند مدخل شط العرب وما سينجم عن ذلك من تلف وخسارة لتلك السفن ، فان الحكومة العراقية لم تصدر تعليماتها بعد الى سلطة ميناء البصرة حول الموضوع . وان السلطة المذكورة لاتزال تمنع السفن المذكورة من الوصول الى محطتها في ميناء خسرو اباد . وادعت ايران بان هذا التصرف يعد مخالفة صريحة لنصوص معاهدة ١٩٣٧ ، والالتزامات الدولية يقصد من ورائه العمل على ازدهار ميناء البصرة من جهة ، والحد من حقوق ايران في موانيء اخرى في شط العرب ، اضافة الى ميناني المحمرة وعبادان من جهة اخرى .

اجابت وزارة الخارجية العراقية بمذكرة مؤرخة في ٩ حزيران ١٩٥٩ السفارة الايرانية بأن ميناء خسرو اباد لايصلح ، من الناحية الفنية أن يكون ميناء بحرياً . كما ان الجهات العراقية سبق لها اعلام السلطة الايرانية ، بموجب معاهدة ١٩٣٧ بأن المياه الاقليمية العراقية في شط العرب تمتد بصورة عامة حتى المياه المنخفضة للساحل الايراني باستثناء منطقتين امام المحمرة وعبادان ولذلك فان خط الحدود العراقي في منطقة خسرو اباد يشمل جميع خط المياه المنخفضة على الضفة الايرانية ، لان مياه النهر ارض عراقية وتحت السيادة العراقية وقيام ايران ببناء ميناء هناك يعد مخالفا للقانون وللمعاهدة المعقودة بين الطرفين ، مادامت مياه ذلك الميناء تقع تحت السيادة العراقية .

عدت الحكومة الايرانية تصرف السلطات العراقية ، على الرغم من وضوحه وانسجامه مع قواعد الحق والمنطق ، بمثابة عدم الاعتراف بحقوق الاخرين وقد استمر تبادل المذكرات بين الحكومتين ، ففي حين اكدت الحكومة العراقية ملكيتها لشط العرب مستندة في ذلك الى مواد معاهدة ١٩٣٧ . فإن الحكومة الايرانية اخذت تذكر الحكومة العراقية ببعض الامور ومنها مايلي :

١ ـ وفقا لمعاهدة ١٩٣٧ فإن لكلا القطرين حقوقاً متساوية بالملاحة في شط العرب وطالبت بعقد اتفاق لتكوين ادارة مشتركة بالاشراف على شؤون شط العرب . واذا لم يتم الاتفاق ، فليس لدى العراق أي سبب لمنع ايران من التمتع بحقوقها .

٢ ـ بسبب حقوق الطرفين المتساويين فإن تمتع أي طرف بحقوقه لايعتمد على موافقة الطرف الاخر .

٣ - إن قول العراق بان حواجز وارصفة ميناء خسرو اباد تقع في المياه العراقية هو تفسير من جانب واحد لمعاهدة ١٩٣٧ لانه ذكر في تلك المعاهدة أن تغير خط الحدود من خط الثالوك الى مستوى المياه المنخفضة عند الجزر لايمنع ايران من الاستفادة من شط العرب اي ان اقامة هذه المنشات شيء طبيعي من اجل التمتع بحقوق الملاحة المتساوية وفقاً لمبادىء القانون الدولي.

٤ - ليس في معاهدة ١٩٣٧ مايعطي العراق احتكارا في اقامة المراسي على شط العرب ، ولا منع ايران من اقامة الارصفة والحواجز.

انصرفت السفن الايرانية الى مخالفة تعليمات سلطة الموانىء العراقية لتنظيم حركة الملاحة في شط العرب وادامة صيانته ، ولقد بدأت تلك السفن تدخل شط العرب متجهة الى ميناء خسرو اباد بحراسة الزوارق الحربية الايرانية دون السماح للربابنة العراقيين بقيادتها كما تقضي بذلك الانظمة والتعليمات المتفق عليها هذا فضلا عن قيامها بحشد القوات العسكرية على طول شط العرب ، وتهديدها لامن العراق وسيادته . وعادت حوادث الحدود مرة اخرى .

في ٢٣ اب ١٩٦٠ صرحت الحكومة الايرانية انها قد استحدثت مديرية للموانيء في عبادان ، وان تلك المديرية ستتولى مسؤولية (الدلالة) في الميناء المذكور كما بدأت منذ ذلك الوقت باستخدام ربابنة ايرانيين في ميناء عيادان بدلا من اولئك الذين تعينهم مديرية الموانى العراقية مخالفة في ذلك ما جرى عليه التعامل منذ استقلال العراق .

اجاب مدير الموانىء العراقية على ذلك التصريح بأن مديريته تعد طرفا في تطبيق احكام معاهدة ١٩٣٧ . وحيث ان واجب ربابنة عبادان لايقتصر على المياه الايرانية ، فان الحكومة العراقية ، لاشك حرة في اتخاذ ماتراه مناسباً لمياهها الاقليمية وانها حرة في منع الربابنة العراقيين من قيادة ناقلات النفط في ميناء عبادان عندما يدخلون ويغادرون شط العرب خاصة ، وان تلك القضية ترتبط بالسياسة العليا لكلتا الدولتين نظراً لاهميتها وعلاقتها المباشرة بسلامة الملاحة في شط العرب .

ازاء العناد الايراني ، قررت الحكومة العراقية اتخاذ موقف مماثل يقوم على اساس الامتناع عن تزويد البواخر والناقلات التي تستعين بربابنة ايرانيين بالربابنة العراقيين النهريين ، واعلنت قرارها هذا لجميع وكلاء شركات الشحن . ولقد استمرت الامور هادئة حتى قام السفير الايراني ببغداد باخطار وزارة الخارجية العراقية بأن السلطات الايرانية ستتولى ممارسة فعاليات ربابنة لميناء التي

اعلنت عنها في عبادان اعتباراً من ١٦ شباط ١٩٦١ ، مما حدا بمديرية الموانىء العراقية الى تأكيد موقفها وتعميمه على جميع شركات البواخر ووكلائها . وقد كان لهذا الموقف العراقي اثره الفعال في غلق مصفى عبادان وتعطيل شحن النفط الايراني نتيجة لرفض ربابنة البواخر ووكلاء الشركات استخدام ربابنة الموانيء الايرانيين على الرغم من اعلان الحكومة الايرانية بأن اسطولها الحربي سيرافق البواخر والناقلات من مراسيها في الموانىء الى خارج المياه العراقية .

في ٢٧ شباط ١٩٦١ اصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً وضحت فيه ان ماقامت به الحكومة العراقية انما هو جواب على رفض ايران الدخول في مفاوضات مع الجانب العراقي لحل هذه المشكلة .

ومع هذا ، فقد إعلن العراق استعداده للدخول في مفاوضات مع الجانب الايراني . وفي حالة فشل تلك المفاوضات وتعذر الوصول الى حل للمشكلة القائمة فإن على الطرفين ان يتقدما بطلب مشترك الى محكمة العدل الدولية لاتخاذ ماتراه بشأن التسوية المنشودة ، وعلى ذلك اصدرت وزارة الخارجية العراقية في ٢٥ نيسان ١٩٦١ بيانا اوضحت فيه ان رئيس الوزراء الايراني قد اصدر تعلياته الى سلطة ميناء عبادان للسماح للربابنة العراقيين بالاستمرار في عملهم في الميناء المذكور . كما اعلنت الوزارة أن هناك اتصالات بين الجانبين بغية التوصل الى وضع جدول اعمال للمفاوضات المقبلة .

هذا وقد وقع اتفاق مبدئي في بغداد بالاحرف الاولى بين العراق وايران حول القضايا المعلقة بين البلدين في سنة ١٩٦١ . الا ان وزارة الخارجية الايرانية اعلمت السفارة العراقية في طهران في شهر ايار من السنة ذاتها بضرورة تأجيل بحث القضايا المعلقة نظراً للاوضاع الايرانية الراهنة .

ان الظروف التي اشارت اليها المذكرة الايرانية تتعلق بمشاكل ايران الداخلية آنذاك ، وعلى هذا لم يكن بالامكان أستئناف المفاوضات بين الحكومتين حتى شباط ١٩٦٤ حين سافر وفد عراقي الى طهران لمناقشة المشاكل المعلقة وتقرر أن يقوم وزير الخارجية الايراني بزيارة للعراق في اول فرصة ممكنة لاستئناف المناقشة .

وفي كانون الاول ١٩٦٦ وصل وفد ايراني الى بغداد برئاسة وزير الخارجية حيث عقد اجتماعات متعددة مع الجانب العراقي . الا ان تلك الاجتماعات لم تسفر عن نتائج ايجابية حيث صدر بيان مشترك في ختام الزيارة يؤيد ضرورة استمرار المفاوضات بشأن الحدود المشتركة في ضوء مبادىء القانون الدولي العام .

ومع كل مظاهر تردي علاقات ايران بالعراق ، فان الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٦٨ قد شهدت توجها للعراق نحو ايران استهدف حل المشاكل التي تعيق اقامة علاقات طبيعية بين النظامين . ففي شهر آذار ١٩٦٧ قام رئيس الجمهورية العراقية بزيارة رسمية لايران حيث استؤنفت المفاوضات بين الطرفين . وصدر بيان مشترك في ختام الزيارة يؤكد ضرورة استمرار المفاوضات للوصول الى حل بشأن الانهار الحدودية المشتركة .

وفي حزيران ١٩٦٨ م قام رئيس الوزراء العراقي بزيارة لطهران على رأس وفد رسمي وصدر بيان مشترك في ختام الزيارة ، تقرر فيه تشكيل لجنة مشتركة في اقرب وقت ممكن ، لبحث المشاكل القائمة .

مرحلة ما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٥

وبعد قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في القطر العراقي ، اعربت حكومة الثورة عن رغبتها في التوصل الى تسوية عادلة مع ايران حول القضايا الحدودية . وارسلت وزير الدفاع على رأس وفد مفاوض لزيارة طهران في كانون الاول ١٩٦٨ خطوة تمهيدية لتحسين العلاقات بين البلدين .

وفي شباط ١٩٦٩ حضر وفد ايراني الى بغداد وقدم له الوفد العراقي عدة مشاريع لتسوية المشاكل رفضها الوفد الايراني . فعاد هذا الوفد الى طهران ، واعلن ان حكومته تعد معاهدة ١٩٣٧ باطلة . وصارت السفن التي تقصد الموانئ الايراني ترفع العلم الايراني ، حتى الاجنبية منها . ولما احتج العراق على ذلك واعتبره ماسا بسيادته على شط العرب ، القى وكيل وزارة الخارجية الايرانية في ١٩ نيسان ١٩٦٩ خطابا في مجلس الامة الايراني تناول العلاقات العراقية - الايرانية قائلا بأن الحكومة الايرانية حاولت باستمرار اقرار مشكلة (النهر الكبير Rud Arvand) وهو الاسم الجديد الذي اطلقته ايران على شط العرب . وأن الحكومة العراقية لم تظهر اية نية صادقة لتنفيذ التزاماتها بموجب احكام معاهدة ١٩٣٧ وبخاصة فيا يتعلق بالمادتين الرابعة والخامسة الفقرة الثانية من البروتوكول الملحق بها ، الخاصة بالادارة المشتركة لشط العرب وتقسيم العائدات واضاف يقول : ان الحكومة العراقية احتفظت بصورة انفرادية وغير شرعية بحق ادارة شط العرب والاستئثار بعائداته ، لذلك فأن الحكومة الايرانية ، تعتبر المعاهدة ملغاة وفي الوقت نفسه وحبا في اظهار الرغبة في التسوية السلمية ، وبناء على تعليمات الشاه ، فان الحكومة الايرانية تعرب عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع

الحكومة العراقية من اجل تثبيت خط حدود شط العرب على اساس منتصف النهر . كما اكدت رغبتها في انهاء حالة الطوارىء على طول خط الحدود بشرط المقابلة بالمثل ، وان تأمر بعودة الوحدات المسكرية الى قواعدها . ولكنها تعلن ان الحكومة الايرانية ستقابل اية محاولة لعرقلة المرور الحر للبواخر برد فعل شديد وستقوم باستعمال القوة في ازاحة اية عقبة او مانع يقف في طريقها .

لقد انكرت الحكومة العراقية باصرار شديد المزاعم الايرانية المتعلقة بعدم تنفيذ التزاماتها الواردة في نصوص معاهدة ١٩٣٧ ، واوضحت وجهة نظرها قائلة : « وحتى لو افترضنا جدلاً ان العراق قد خرق نصوص المعاهدة ، كما تزعم السلطات الايرانية ، فهل سيكون من حق ايران القيام بالغاء المعاهدة الغاءً انفرادياً ؟! أليس من واجبها اتباع قواعد القانون الدولي في هذا المجال بدلاً من قيامها بهذا الإلغاء الانفرادي المفاجيء للمعاهدة » . « ان العراق كان ولايزال راغباً في تسوية مشاكل الحدود مع ايران عن طريق المباحثات السلمية ... وان الحكومة العراقية تعلن استعدادها لقبول قضاء محكمة العدل الدولية » .

وفي ٩ آيار ١٩٦٩ قدم مندوب ايران في الامم المتحدة مذكرة الى مجلس الامن جاء فيها أنه بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٦٩ حدث اجتماع بين وكيل وزارة الخارجية العراقية في بغداد مع السفير الايراني . واكد له ان العراق وحده يتمتع بالحقوق في شط العرب ، وطالب بأن تنزل السفن الايرانية في شط العرب اعلامها حين تكون في مياه الشط وطالب بأن تسحب ايران موظفيها البحريين الموجودين على مثل تلك السفن . واذا لم تستجب ايران لذلك ، فانه هدد بأن الحكومة العراقية ستقوم باستعمال القوة لطرد مثل اولئك الافراد ، وفي المستقبل لن يسمح لأية باخرة متجهة الى الموانيء الايرانية بدخول شط العرب .

أعربت الحكومة العراقية ، مرة اخرى ، عن رغبتها في اجراء المفاوضات مع الجانب الايراني وحل المشاكل بالطرق السلمية . وجاء ذلك ضمن خطاب القاه وزير الخارجية العراقي في الاجتماع الرابع والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة في ٣ تشرين الاول ١٩٦٩ . وفي الوقت ذاته قبلت مساعي الحكومة الاردنية الحميدة بغية حل النزاع العراقي الايراني ، لكن ايران لم تجب على هذا الامر وظل الصمت الايراني يدعو الى الاسف .

لذلك ، ومنذ أن الغت ايران معاهدة ١٩٣٧ من جانبها ، أصبح الوضع على الحدود العراقية ـ الايرانية متردياً الى درجة عرضت الامن والسلام في المنطقة الى خطر الصدام المسلح . وقد نجم ذلك عن خوف النظام الملكي الرجعي في ايران

من الخط القومي التقدمي لثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز ١٩٦٨ الذي يصطدم بالنزعة التوسعية العنصرية الايرانية في العراق واقطار الخليج العربي كلها . ان السلوك العدواني الايراني تمثّل ، إضافة الى الغاء معاهدة ١٩٣٧ ، بتغذية الجيب العميل في شمال الوطن ، والقتال الى جانبه والتستر على شبكات التجسس واحياء النعرة الطائفية والتوسع في الخليج العربي بضم واحتلال الجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى في سنة ١٩٧١ والتواجد العسكري في عمان لاحكام السيطرة على مضيق هرمز .

لقد اتسمت العلاقات العراقية ــ الايرانية منذ قيام ثورة ١٩٦٨ في العراق بظاهرتين متعاكستين . فمن جهة كان نظام الشاه في ايران قد اعد له بمساعدات كبيرة من الغرب ، وبخاصة من الولايات المتحدة الاميركية ليارس دور (الشرطي) في المنطقة ، ومن جهة اخرى كان النظام الجديد في العراق يجاهد لبناء مجتمع جديد وتثبيت الاستقلال الوطني . وهكذا وجد النظام الايراني أن سياسته في بسط النفوذ تلقى المعارضة في العراق ، لذلك لابد من زعزعة الوضع هناك . وكانت البداية حملة اعلامية متنوعة الصور ، صعدت الى ازمة سياسية ومحاولات للتدخل في شؤون العراق سواء عن طريق تصدير المؤامرات او دعم قادة التمرد والعصيان المسلح في شمال الوطن دون حدود لتمزيق الوحدة الوطنية ، حيث قامت ايران بتزويد قادة التمرد بكمية كبيرة من الاسلحة الحديثة والمتطورة متخذة الوسائل نفسها التي كان يتخذها الكيان الصهيوني في دعمه للجيب العميل . وقد كشف رئيس وزراء العدو الصهيوني مناحيم بيغن فيا بعد عن ذلك[٧] معلنا أن الكيان الصهيوني كان يزود العميل الملا مصطفى البارزاني بالاسلحة والمعدات والخبراء منذ ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٥ .

لقد بدأ شاه ايران اولا بتركيز تجاوز بلده اقليمياً على حدود العراق البرية . فدفع بمخافره الحدودية الى داخل الاراضي العراقية وشق الطرق المهدة بينها بصورة تدخل اراضي عراقية شاسعة في داخل ايران معززاً كل ذلك بقوات عسكرية لفرض تجاوزاته بالقوة .

وسرعان ما أخذت ايران تشتد في عدائها وعدوانها بطريقة تهدف الى تقييد حركة العراق ومنعه من الارتفاع بامكاناته الكبيرة نحو الساحة القومية وتحقيق هدفه المركزي في تحرير فلسطين . واستمر هذا العداء سافراً وعنيفاً ، إعلاميا وسياسيا وعسكريا يقوده شاه ايران واسياده من الاميركان الى حد تصوره بانه قادر على تغيير الاوضاع السياسية في العراق واضعاف نظامه الثوري .

لقد كان مؤشر العلاقات العراقية ـ الايرانية خلال تلك المرحلة يتصاعد ، والحملة على العراق تتنوع . كانت البداية حملة اعلامية ، ثم ازمة سياسية تطورت الى عمل استهدف اسقاط النظام الثوري في العراق وسار هذا العمل باطارين :

اولاً ـ تصدير مؤامرة سنة ١٩٧٠ لانهاء حكم حزب البعث العربي الاشتراكي للاطمئنان الى توجيه حركة المستقبل بما يخدم المخططات الفارسية ، في ظل غياب دور الحزب وابتعاد العراق عن واجباته القومية .

ثانياً ـ ان فشل مؤامرة سنة ١٩٧٠ لانهاء حكم الحزب ، اكد ان اعتماد الاساليب التقليدية في التآمر غير كاف في التصدي للثورة . وهو الامر الذي جعل الطغمة الفارسية واسيادها من الامبرياليين تعمد الى فتح الصفحة الثانية في سجل التآمر المعد للعراق . ولهذا عمدت الى اسلوب الصدام العسكري المباشر تحت غطاء الجيب العميل في شمال الوطن . .ولقد بلغ الوضع العسكري في العراق حداً خطيراً حين قام الشاه باشراك قواته العسكرية مرات عديدة في قتال مباشر ضد القوات العراقية في جبهات متعددة (اسناد الموقف العسكري للجيب العميل . « ولقد امتدت المعركة مع الجيب العميل اثنى عشر شهراً بين آذار ١٩٧٤ وآذار ١٩٧٥ والتي دفع بها العراق اكثر من ستين الف اصابة بين شهيد وجريح فيها ١٦ ـ ١٧ ألف اصابة من القوات المسلحة فقط . ورغم استبسال جيشنا في قتاله ضد العملاء ، وضد من يساندهم من الصهاينة والاميركان والسلطات الايرانية ، وبرغم ماكان يتمتع به من معنويات عالية ، لم يكن بالمستطاع تجاهل المستلزمات المادية والموضوعية في المعركة . فهذه المستلزمات تبقى مهمة وحاسمة في بعض الاحيان في تحديد الكثير من النتائج السياسية والعسكرية ، وكانت المشكلة الاساسية في معركة العراق مع الجيب العميل ، هي استمرار تدفق الاسلحة والاعتدة والتجهيزات غير المحدودة التي كان يضعها النظام الايراني تحت تصرف الزمرة المتمردة نيابة عن الامبريالية والصهيونية . وكان الهدف من الدعم الايراني الحاق الهزيمة بالجيش العراقي ، او جعله عاجزاً عن مواجهة التمرد عندما تنفذ ذخيرته وتقل تجهيزاته ، وبذلك يمكن تنفيذ المؤامرة الامبريالية ـ الصهيونية في تجزئة العراق واضعافه وانهاء دوره القومي . وقد بلغ الامر درجة خطيرة فعلا ، عندما بدأت ، (كما يقول السيد الرئيس القائد صدام حسين) ، تجهيزاتنا وذخائرنا الاساسية تتناقص على وجه خطير ، وبخاصة من الاسلحة الحاسمة والاكثر تأثيراً . فلقد اوشك عتاد المدفعية الثقيلة على الانتهاء . ولم يبق من القنابل الثقيلة في سلاح الطيران سوى ثلاث قنابل ... وقد اخفينا حقيقة النقص الفادح في عتادنا الحربي في حينها ، وابقيت هذه المعلومات في اطار محدود جداً على صعيد القيادة ، لكي لايتعرف الاعداء على هذا السر ويتمادوا في مؤامراتهم وعدوانهم ، ولكي لاتضعف معنويات قواتنا

التي كانت تقاتل ببسالة وشرف ، بما تيسر لها من الاسلحة الاخرى . ولكن هذه الحقيقة ، كان لها انعكاس مهم على صناعة قرارنا السياسي في الصراع مع ايران(٨)

هذا ، ومن جهة اخرى بلغ الامر درجة اكبر من الخطورة فعلا بالنسبة لطاقة العراق بعد أن فوجيء بحرب تشرين الاول ١٩٧٣ التي كان لابد للعراق من المشاركة فيها انسجاماً مع موقعه ومسؤولياته القومية . لذلك اصدر مجلس قيادة الثورة في السابع من تشرين الاول ١٩٧٣ بيانا يؤكد فيه استعداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلمية . ثم ارسل قواته الضاربة الى سورية .

وخلال الفترة ذاتها حدث لقاء بين الوفدين العراقي والايراني في جنيف . وكان هذا اللقاء بحد ذاته مثالا على حسن نية المفاوض العراقي الذي قدم مشروعين يهدفان الى تسوية النزاع . الا انه لم يسفر عن نتيجة بعد تستر المفاوض الايراني بالمماطلة والتسويف والتهرب . هذا فضلا عن ان ايران لم تتوقف عن ممارسة الضغط على العراق . ففي سنة ١٩٧٤ قامت بعدوان مسلح على بعض المناطق الحدودية العراقية في وسط العراق وجنوبه . لذلك قدم العراق مذكرة خطية في ١٢ شباط ١٩٧٤ الى الامم المتحدة للنظر في الاعتداءات الايرانية على العراق وسيادته في اراضيه ومياهه . وقد اتخذ مجلس الامن في ٢٨ شباط ١٩٧٤ توصية طلب فيها من السكرتير العام للامم المتحدة متابعة النزاع وتعيين ممثل شخصي له ليقوم بزيارة المنطقة وتقديم تقريره عن المشكلة .

قام السيد (ويكمان مونيوز) السفير المكسيكي بهذه المهمة ، فزار بغداد وطهران خلال شهري آذار ونيسان ١٩٧٤ . وفي ٦ أيار ١٩٧٤ قدم تقريره الى السكرتير العام للامم المتحدة مرفقاً بالخرائط وبعض الحقائق عن حوادث الحدود . وبعد عرض التقرير المذكور على مجلس الامن ، اصدر قراره المرقم ٣٤٨ في ٢٨ ايار ١٩٧٤ ومتضمناً ما يأتي :

١ ـ ان يلتزم كل من الطرفين بقرار ايقاف اطلاق النار الذي اتخذه مجلس الامن في السابع من آذار سنة ١٩٧٤ .
٢ ـ ان يلتزم كل من الطرفين بسحب قواته العسكرية المتمركزة على طول الحدود ، بموجب تنظيم يتفق عليه الطرفان .
٣ ـ ان يلتزم كل من الطرفين بتهيئة جو مناسب للبدء في المفاوضات وذلك بالامتناع كلية عن القيام باية اعمال عدوانية .
٤ ـ ان يلتزم كل من الطرفين بالاستئناف المبكر ، وبدون اية شروط مسبقة ، لملاقاتها من اجل تحديد مكان ومستوى المفاوضات المباشرة من اجل تسوية جميع القضايا المتنازع عليها .

لذلك استؤنفت المفاوضات بين الجانبين العراقي والايراني وتم عقد اجتماع في اسطنبول للفترة من ١٢ — ١٨ آب ١٩٧٤ لتبادل الآراء والتحضير لعقد اجتماعات بين ممثلي الحكومتين . وفي ١٦ تشرين الاول ١٩٧٤ اجتمع وزيرا خارجية العراق وايران في نيويورك واتفقا على استئناف مباحثاتهما في المستقبل القريب .

اتفاقية ١٩٧٥ وظروفها

وفي سنة ١٩٧٥ بادر الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين ، بالاتصال مع العراق وايران ، مقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها . ووافق العراق على تلك المبادرة تلبية منه لانقاذ أمن العراق ووحدته الوطنية . وعلى هذا الاساس اتخذت قيادة الحزب والثورة قراراً بقبول التفاوض مع ايران واعتبار خط الثالوك ، خط حدود في شط العرب ، مقابل تراجع ايران عن الاراضي العراقية التي اغتصبتها في عهود سابقة ومنها منطقتا زين القوس وسيف سعد ، والامتناع عن تقديم المعونات العسكرية وغيرها من المعونات للزمرة المرتدة في شمال الوطن .

وعلى هذا الاساس تم التفاوض مع ايران . وقد تكللت المفاوضات بعقد اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ في الجزائر التي مثلت تسوية ، يتوازن فيها الجانب السياسي مع الجانب القانوني بصورة تجعل المساس بأي عنصر من عناصرها اخلالا بذلك التوازن وسبباً لسقوطها .

تضمنت اتفاقية الجزائر مايلي :

أولا — إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين العراق وايران بناء على بروتوكول استانبول لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ المنشأة على اساس البروتوكول ذاته .

ثانياً — تحديد الحدود النهرية حسب خط الثالوك .

ثالثاً — بناء على هذا سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على اجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت .

رابعاً — كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعناصر لاتتجزأ لحل شامل ، وبالتالي فإن أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح إتفاق الجزائر .

وقرر الطرفان اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة ، بازالة العوامل السلبية لعلاقاتها وتبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل . ويعلن الطرفان رسميا أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي .

لقد ابرمت اتفاقية الجزائر في ظروف سياسية وعسكرية وقومية معينة ، كانت تستدعي التوقيع عليها . لذا شكلت ، من حيث النتائج ممارسة مشروعة للمرونة السياسية في التعامل الدولي ، وعبرت ، في المحصلة النهائية عن نصر واضح لصالح النتائج . وهي تؤشر الاقتدار القيادي للثورة في التعامل مع الظروف المحيطة ، دون أن تقوده الى إعطاء خسائر كانت توحي بأن تحليل المعطيات التي كانت وراء المبررات في التوقيع على الاتفاقية لاتشكل معطيات ثابتة عند « تغير الظروف » او عند « اخلال الطرف الاخر » بأي بند من شأنه المساس بسيادة العراق . ويلقي الرئيس القائد صدام حسين ضوءاً على اتفاقية الجزائر موضحاً روحها قائلاً : « لقد كانت اتفاقية آذار ، بنت ظروفها ، وقد فهمها شعبنا ، واعتبرها في اطار تلك الظروف ، انتصاراً عظيماً ، واستقبلها بفرح عظيم ، لانه ادرك مغزاها بالنسبة لوحدة الوطن ومستقبله وقدر ظروفها الموضوعية »[٩] .

جرت بعد اتفاقية ١٩٧٥ مفاوضات واتصالات عديدة من أجل وضع بنودها موضع التطبيق وبخاصة تلك التي يتعلق بتخطيط الحدود ، وتثبيت الدعائم الحدودية الاخرى والشؤون الاخرى ذات الطابع الفني . وقد تم توقيع البروتوكولات الاساسية الثلاثة المستندة على الاتفاقية وهي :

١ ــ بروتوكول تحديد الحدود النهرية .
٢ ــ بروتوكول اعادة تخطيط الحدود .
٣ ــ بروتوكول الامن على الحدود .

لقد حققت ايران مكسباً مباشراً بمجرد دخول الاتفاقية حيز التطبيق . اذ صار وضعها في شط العرب بمثابة الشريك في السيادة على الجزء الاكبر منه ، إستناداً الى اعادة تحديد الحدود فيه على اساس قاعدة الثالوك . وفي مقابل ذلك وافقت ايران على التخلي عن الاراضي المتجاوز عليها ، وايقاف الدعم للتمرد الانفصالي الذي كان يقوده العميل البارزاني . لكن إجراءات تسليم الاراضي تعطلت فيما بعد بسبب الظروف الصعبة التي بات يعيشها نظام الشاه بين سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .

مرحلة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٠

رحب العراق بالنظام الجديد في إيران الذي سيطر على السلطة واعلن الجمهورية ، واسقط نظام الشاه في ١١ شباط ١٩٧٩ . وقد تم ارسال البرقيات والمذكرات والرسائل الى المسؤولين الايرانيين وفي مقدمتهم (الخميني) ، وجميعها تعكس الرغبة والنية الصادقة في اقامة صلات ودية وعلاقات تعاون بين البلدين ، وان القيادة في العراق ، لم تتصرف ، بعد توقيع اتفاقية ١٩٧٥ ، بما يسيء الى المعارضة الايرانية للشاه ، بل عاملتها بالاحترام ، وقدمت لها ما يمكن ان تقدم من مستلزمات الضيافة التي لا تتسبب في الحاق الضرر بالعلاقة مع الحكومة الايرانية[١٠] .

لقد كان واقع الحال يشير الى ان الجهود المخلصة التي بذلها العراق كانت تقابل بنوايا معاكسة لا تريد الحفاظ على الاسس التي من شأنها ان تسمح للبلدين باقامة علاقات طيبة ومثمرة ، بل اكثر من ذلك ، فقد شهدت العلاقات تصرفا مقصودا من جانب السلطة الجديدة في ايران استهدف تصديع الروابط القائمة بين البلدين ، وتأزم الموقف بشكل خطير[١١] .

ومع هذا على الرغم من الموقف المؤسف للقيادة الايرانية الجديدة ، واصل العراق تذكير ايران بالتزاماتها المنصوص عليها في معاهدة ١٩٧٥ حتى ١٧ أيلول ١٩٨٠ ، وطلب رسميا الى ايران في ٢٧ حزيران ١٩٧٩ ، ان تبلغ العراق بموقفها بشأن اتفاقية ١٩٧٥ ، ولم يحصل العراق على أي رد . وسرعان ما تابعت القوى العنصرية الجديدة الفارسية وعلى رأسها (الخميني) مسلسل الحقد على العروبة وقاعدتها العراق . ولقد اتخذ هذا المسلسل اغماطا جديدة ، واخذ يعبر عن مواقفه بمجالات اخرى بهدف الوصول الى « الاحلام الفارسية » في الوطن العربي تحت غطاء جديد وهو « تصدير الثورة الاسلامية » . ومن ذلك الاستمرار في اغتصاب الاراضي العراقية التي استولى عليها الجانب الايراني خلافا للاتفاقات الدولية والمتمثلة في مناطق سيف سعد وزين القوس وغيرها من المناطق الحدودية ، هذا فضلا عن تمسك النظام الايراني الجديد بالجزر العربية الثلاث . وفوق هذا وذاك ممارسة السياسية العنصرية الشوفينية ازاء العرب في الاحواز (عربستان) التي سيطرت عليها ايران منذ ٢٠ نيسان ١٩٢٥ .

« لقد تطورت الاوضاع في ايران بصورة سريعة منذ سنة ١٩٧٨ ، في نفس الوقت الذي كانت فيه الامة العربية ، وفي طليعتها العراق ، تخوض معركة دقيقة وحساسة ضد اتفاقات كامب ديفيد ، وسياسة السادات الاستسلامية . وكان جل اهتمامنا (كما يقول السيد الرئيس القائد صدام حسين) ينصب على هذه المعركة

القومية المصيرية ، لذلك لم يكن مطلوبا منا ، في ذلك الوقت ان نعرض معركتنا القومية الى اية تهديدات اضافية »[١٢].

ويضيف السيد الرئيس الى ذلك قوله : « لقد وقفنا ، منذ البداية ، موقفا ايجابيا ومتوازنا من الاحداث في ايران ، وباركنا للشعوب الايرانية مطامحها نحو الحرية ، واكدنا بمواقف معلنة ، ومن خلال الاتصالات المباشرة مع المسؤولين الايرانيين الجدد ، بان العراق يحرص على اقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع ايران ، انطلاقا من أواصر التاريخ المشترك بين الشعوب الاسلامية ، وعلى اساس الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وقد فعلنا ذلك في وقت مبكر . وقبل ان تتكشف حقيقة الاوضاع في ايران للآخرين . غير ان هذا الموقف المخلص لم يجابه من قبل المسؤولين في ايران الا بمواقف العداء والعنصرية المقيتة ومواقف الغرور الاجوف . لقد اسفر النظام الايراني عن نوايا العداء للامة العربية وحركتها الثورية المناضلة . كما اكد اطماعه في الارض العربية والنوايا التوسعية في منطقة الخليج العربي . ان هذه المواقف النابعة من العنصرية والحقد والتخلف قد جلبت الكوارث على ايران ، ففرق النظام الجديد في بحر من المشاكل وفي حمامات الدم ، وفي التناقضات والصراعات الداخلية وصار يشن حروب الابادة على الشعوب الايرانية الطامحة الى الحرية والمساواة[١٣] . وختم السيد الرئيس حديثه بالقول : « إن الحاكمين في ايران يتحملون المسؤولية الكاملة عن تردي علاقاتهم مع الامة العربية »[١٤] .

تردت العلاقات بين العراق وايران ، بعد أن أصر النظام الجديد في ايران على توجيه الامور صوب مواقف غاية في التعقيد . وقد تمثل ذلك في سلسلة طويلة من المواقف ، ومنها التصريحات العديدة المتلاحقة عن عدم الالتزام باتفاقية ١٩٧٥ . وكذلك دعم ونشر فئات وشراذم متفرقة ومحاولة اظهارها بانها قوى سياسية وليست مجموعات مرتبطة بدولة اجنبية مثل « جماعة الدعوة » و « منظمة العمل » و « جماعة مناضلي العراق الدينيين » و « المستضعفين العراقيين » .

كما واصلت اجهزة الاعلام الايرانية ترويج اخبار كاذبة ، والدعوة الى جمع التبرعات لجماعات خرافية تسمى « الثوار المسلمون والثورة الاسلامية في العراق » . وكان واضحا ، انها تمارس عملية تأليب للشعوب الايرانية ضد العراق ، وانها تطرح مسألة تخريب البناء القومي للمجتمع العراقي ، وتخريب تراثه الديني والقومي باثارة النعرات الطائفية وتغليبها على الولاء للوطن والامة .

ثم جاءت مرحلة التصريحات[١٥] التي اظهرت حقد الزمرة الحاكمة في ايران على العراق والامة العربية . فالخميني يقول ان الجيش الايراني سوف يزحف الى بغداد ويطيح بالحكومة هناك ، وابو الحسن بني صدر رئيس الجمهورية الاسبق يردد اللهجة ذاتها داعيا الى « الاطاحة بالحكومة البعثية في العراق » اما صادق قطب زادة وزير الخارجية الاسبق فقد صرح قائلا : « بان ايران ستقدم جميع المساعدات اللازمة الى الحركات الثورية التقدمية العراقية !! » . وكل هذه التصريحات وغيرها من امثال ان العراق بلد فارسي وان على ايران « مساندة الشعب العراقي » الذي يعاني من القمع والاضطهاد « تحت نظام الحكم الاجرامي في العراق » توضح ، بدون شك ، الطبيعة العدوانية للنظام الايراني . ولم يكتف هذا النظام بذلك بل استدعى قادة التمرد في شمال العراق من الولايات المتحدة الى ايران لكي يتخذوها منطلقا لتهديد أمن العراق ووحدته الوطنية .

لقد شهدت المرحلة منذ مجيء خميني حتى ايلول ١٩٨٠ سلسلة من التحرشات والاعتداءات لنظام طهران وقم . ولكنها لم تتخذ صفة الحرب وكان العراق يحاول ان يحل المشاكل التي حدثت بالطرق الدبلوماسية وحسب القوانين الدولية وبالسكوت عن بعضها في الكثير من الاحيان في حين كان الجانب الايراني مستمرا في تحرشاته واعتداءاته معبراً بذلك عن هدف اساسي من اهداف تسلم خميني للسلطة قبل الحرب بعام ونصف . وهو ما اصطلح على تسميته بعبارة (تصدير الثورة) كغطاء للتوسع على حساب العراق والاقطار العربية في الخليج العربي .

ومن الاعتداءات والتحرشات الايرانية قام سلاح الطيران الايراني بخرق الاجواء العراقية (٢٤٩) مرة . وبلغ عدد حوادث اطلاق النار على المخافر الحدودية العراقية والهجوم عليها والقصف المدفعي وعرقلة الملاحة في شط العرب وقصف الاهداف المدنية ما مجموعة (٢٤٤) حادثاً . كما اطلقت النار على الطائرات المدنية ثلاث مرات ، واجبرت احداها من قبل الطائرات الايرانية على الهبوط داخل ايران خلال شهر آب ١٩٨٠ . وقامت القوات الايرانية بقصف المنشآت الاقتصادية (٧) مرات للفترة من كانون الثاني ١٩٨٠ لغاية أيلول ١٩٨٠ . ومن ضمن هذه المنشآت الاقتصادية منشآت نفطية .

وفي كل هذه الحوادث والتحرشات كان العراق يحاول بمذكرات رسمية بلغ عددها (٢٩٣) مذكرة رسمية تنبيه السلطات الايرانية على التراجع عن ذلك والانصياع الى الحكمة والقانون[١٦]

ومن بين الاعتداءات الايرانية على الحدود العراقية في هذه الفترة كان هناك :

(١٦٣) اعتداء برياً تعرضت خلاله :

المخافر الحدودية الى	(٨٥) اعتداء
زرباطية	(١١) اعتداء
مندلي	(٧) اعتداءات
خانقين	(٩) اعتداءات
قوراتو	(١١) اعتداء
جوار كلاو	(١٨) اعتداء
المناطق النفطية	(٩) اعتداءات

اما الاعتداءات والاختراقات الجوية على الاراضي العراقية في هذه الفترة فقد بلغت (٨٧) اعتداء ، فقد تعرضت :

المخافر الحدودية الى	(١٩) اعتداء
البصرة	(١٤) اعتداء
خانقين -	(٨) اعتداءات
جوراته	(٩) اعتداءات
مندلي	(٤) اعتداءات
ميسان	(٩) اعتداءات
واسط	(٤) اعتداءات
زرباطية	(٣) اعتداءات
علي الغربي	(٣) اعتداءات

كما تعرضت المناطق النفطية العراقية الى (١١) اعتداءاً كالآتي:

النفط خانه	(٤) اعتداءات
مصفى الوند	(٤) اعتداءات
حقول النفط الحدودية	اعتداء واحد
منشآت نفطية	اعتداءان

هذا وقد قام النظام الايراني بتصميد تلك الاعتداءات في ٤ أيلول ١٩٨٠ وهو اليوم الذي بدأت فيه الحرب . عندما استخدمت القوات الايرانية المدفعية الثقيلة الامريكية عيار (١٧٥) ملم لقصف مدن العراق الآمنة .

فقد قصفت مدن خانقين ومندلي وزرباطية ومنطقة مصفى الوند ونفط خانة .

وسبب هذا القصف اضراراً بالغة بالارواح والممتلكات .

ومنذ يوم ٤/ ٩/ ١٩٨٠ كانت التحشدات الايرانية تقف على طول الحدود . ولم يعد من شك في أن الحرب قد بدأت فعلاً وأنه لاسبيل امام العراق الا الدفاع عن أرضه وشعبه .

طلب العراق مراراً من ايران اخلاء الاراضي العراقية المتجاوز عليها منذ سنوات عديدة قبل اتفاقية ١٩٧٥ . وبدلاً من ان تستجيب ايران لهذه الدعوة عززت قواتها فيها واستخدمتها ، كما سبق ان قدمنا ، مواقع للعدوان . لذلك ، قامت القوات المسلحة العراقية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم السابع من أيلول ١٩٨٠ بعملية عسكرية سريعة وشجاعة لتحرير تلك الاراضي وتمكنت من استعادة سربنت وبير علي وزين القوس والشكرة . اما في قاطع سيف سعد ، فقد شرعت القوات المسلحة في الساعة السادسة من صباح يوم العاشر من ايلول ١٩٨٠ بتحريره واستعادة مخفري هيلة وماي خضر ، واستمرت بالتقدم حتى وصلت خط الحدود الدولي وفي ١٦ أيلول حررت مخافر الطاووس والرشيدة والسفرية القديم والجديد في قاطع سيف سعد . وفي الساعة العاشرة من يوم السابع عشر من ايلول باشرت القوات العراقية بالتقدم نحو مخفري شور شيرين وهنجيرة في قاطع مندلي ، وتمكنت من رفع العلم العراقي عليها .

ازاء التمادي الايراني في انتهاك اتفاقية ١٩٧٥ ، بل والاصرار عليه من خلال ما أعلنت الاوساط الرسمية الايرانية من ان الاتفاقية المذكورة مشبوهة لاتحقق مصلحة ايران ، ثبت لدى الحكومة العراقية ان الحكومة الايرانية قد انتهكت عناصر التسوية الشاملة التي تضمنتها اتفاقية ١٩٧٥ بالغائها من جانبها ، ولذلك قرر مجلس قيادة الثورة يوم السابع عشر من أيلول ١٩٨٠ « اعتبار تلك الاتفاقية ملغاة ، واعادة السيادة الكاملة من الناحية القانونية والفعلية على شط العرب والتصرف وفقاً لذلك وعلى هذا الاساس » وذلك « لاخلال الحكومة الايرانية بالاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها نصاً وروحاً ، ... من خلال عدم احترامها لعلاقات حسن الجوار وتدخلها السافر والمتعمد في شؤون العراق الداخلية وامتناعها عن إعادة الاراضي العراقية المغتصبة والتي جرى الاتفاق على اعادتها الى السيادة العراقية الكاملة بموجب الاتفاقية المذكورة الامر الذي يدل على ان الجانب الايراني يعتبر اتفاقية آذار ١٩٧٥ في حكم المنتهية[١٧] .

لقد دعا السيد الرئيس حكام ايران الى الإستفادة من دروس الايام القليلة الواقعية بين ٨ ــ ١٦ أيلول ١٩٨٠ حين انتزع الجيش العراقي المخافر الحدودية

انتزاع الرجال الشجعان المؤمنين . كما دعاهم الى الاستجابة لصوت الحق والعقل الداعي الى الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع العراق والامة العربية ، والتخلي عن كل شبر اغتصبوه من العراق والامة العربية وبذلك يتجنب البلدان احتمالات المواجهة الاوسع . غير ان الايام التالية شهدت نشاطاً عسكرياً ايرانياً اضطرت معه الحكومة العراقية الى استدعاء القائم بالاعمال الايراني وتسليمه في ١٨ أيلول ١٩٨٠ مذكرة تفصيلية وضحت النقاط التالية :

اولاً ـ ان مراقبتنا للتصرف الايراني وردود فعله قد كونت استنتاجات متعددة وفي المقدمة منها ان القيادة الايرانية بسبب الارتباك الحاصل في ايران ، وعدم انتظام الدولة ومعلوماتها ، قد لاتكون على علم واطلاع بأن ايران متجاوزة على الاراضي العراقيه فعلاً . خلافاً للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة بين البلدين ومنها اتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ . فاذا كان الامر كذلك فاننا ننصح القيادة الايرانية بأن تسأل اجهزتها المسؤولة عن الحدود والاتفاقات لكي يتأكد كلامنا هذا ولكي يكون بعد ذلك تصرفاً قائماً على اساس المعرفة وليس الوهم .

ثانياً ـ ان تدرك القيادة الايرانية ان ضرب المدن الاهلة بالسكان المدنيين ، كما فعلت بقصف قضاءي خانقين ومندلي ليس من الامور الهينة ، ولاهو من لعب العنف التي يتسلى بها المسؤولون الايرانيون احياناً داخل ايران . ان ضرب المدن العراقيه يعد امراً خطيراً ينبغي ان تتجنبه ايران اذا كانت لاتريد للعلاقات بين البلدين ان تتدهور على نحو خطير ، وان حكام ايران وحدهم يتحملون أمام الله والشعوب الايرانية والرأي العام العالمي مسؤولية عملهم العدواني هذا .

ثالثاً ـ ليس للعراق اية اطماع في الاراضي الايرانية .

لم يتلق العراق اي رد ، ولم تتعظ الطغمة الفارسية بما حدث لها من هزيمة امام قوات العراق المسلحة وهي تدمر مراكز العدوان وتستعيد الاراضي العراقية التي استولى عليها الجانب الايراني خلافاً للاتفاقات الدولية ، فاستمرت في غيها وعنتها لتصعد عملياتها العسكرية وتصل بها الى مستوى الحرب الشاملة . حيث بدأت ايران اعتباراً من ١٩ أيلول ١٩٨٠ بقصف المناطق الآهلة بالسكان ، والمنشآت الاقتصادية الحيوية في العراق ، والسفن العراقية والاجنبية في شط العرب والموانيء الملاحية في ذلك النهر ومقترباته في الخليج العربي . كما اعلنت عن غلق مجالها الجوي بوجه الطيران المدني وغلق مضيق هرمز بوجه الملاحة العراقية . واعلنت الحكومة الايرانية النفير العام ، وحشدت بصورة مكثفة قواتها العسكرية على طول خط الحدود .

وبدأت بعمليات عسكرية واسعة النطاق وأصدرت القيادة العسكرية في ايران أربعة بيانات عسكرية بخصوص عملياتها للفترة الواقعة بين ١٨ و ١٩ أيلول ١٩٨٠ وذكرت في بيانها الرابع الصادر في ١٩ أيلول ان قواتها اشعلت النار في حقل نفط خانة النفطي في العراق .

وحين بلغ السيل الزبى . اصدرت قيادة الحزب والثورة في العراق اوامرها الى القوات المسلحة لتوجيه ضربات رادعة الى الاهداف العسكرية الايرانية لاحباط مخططات النظام الايراني للنيل من سيادة العراق على ارضه ومياهه الوطنية وبدأت القوات المسلحة العراقية في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم ٢٢ ايلول ١٩٨٠ بتوجيه ضربة جوية مركزة على الاهداف العسكرية للعدو في عمق الاراضي الايرانية وشملت مطارات الرضائية وسنندج وشاه اباد والاحواز وقواعد تبريز والاميدية وبوشهر ومهروباد في طهران وقاعدة اصفهان وقاعدة شيراز . ولم تقتصر مهام القوات الجوية على تنفيذ الضربة الجوية المركزة فحسب ، وانما تجاوزتها حيث شملت عمليات الاسناد الاراضي للقطعات العسكرية ومعالجة مدفعية ودروع العدو بالتعاون مع طيران الجيش بكل كفاءة واقتدار . وكان لزاماً على القوات المسلحة العراقية ان تصل الى مراكز حيوية داخل ايران لارغام الحكام فيها على الاقرار بالحقوق القومية .

مع تقدم جحافل القادسية الثانية قادسية صدام بدأت الطغمة الفارسية تتذوق طعم الهزيمة ساعة اثر ساعة فاخذت فلولهم تولي الادبار ومدنهم تتساقط الواحدة تلو الاخرى . وبين ٤ أيلول ١٩٨٠ و ٥ تشرين الاول ١٩٨٠ استطاع الجيش العراقي الوقوف على الاهداف المركزية التي حددتها القيادة السياسية . وقد بين السيد نائب القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع الفريق الاول الركن عدنان خير الله الموقف العسكري العراقي في مؤتمر صحفي عقده يوم ٥ تشرين الاول ١٩٨٠ بقوله :

« أن موقف قطعاتنا على وجه التحديد هو كالآتي : في قاطع قصر شيرين ، نحن دخلنا قصر شيرين والآن تقف قطعاتنا في مضيق (باي طاق) وأيضاً مدينة (كيلان) تحت سيطرة القوات المسلحة العراقية وكذلك قضاء (سومار) المقابل لقضاء مندلي العراقي . وفي القاطع الذي يليه فان القوات المسلحة العراقية موجودة في قضاء (مهران) . وفي القاطع الجنوبي بقسميه الشمالي والجنوبي ، فان قطعاتنا الآن تقف على ارض (دزه فول) حيث تطوق الجانب القريب من المدينة . وفي عرفنا العسكري فان المدينة تعتبر ساقطة لأنها تحت مرمى قواتنا المسلحة كذلك تقف قطعاتنا على ارض (الاحواز) التي هي عاصمة المحافظة . ولنا وجود الآن في المحمرة . ومن هذا يتضح ان للعراق وجودا عسكرياً في منطقة قصر شيرين شمالاً

وعلى امتداد خط الحدود وصولاً الى المحمرة. وبذلك نكون قد وصلنا الى الاهداف المركزية التي كلف بها الجيش ضمن توجيه القيادة السياسية. ومن المؤكد أننا لاننوي الوصول الى طهران ...[١٨]».

لقد استجاب العراق بشكل بناء لجميع الجهود التي بذلت لايقاف القتال والتوصل الى تسوية عادلة ومشرفة للنزاع العراقي الايراني. فمنذ اليوم الاول للنزاع عرض العراق السلام على ايران، واستعداده الكامل للانسحاب من الاراضي الايرانية واقامة علاقات طبيعية مع ايران على اساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لكن ايران رفضت الجهود العراقية من اجل السلام. كما وافق العراق على قرار مجلس الامن رقم ٤٧٩ في ايلول ١٩٨٠ لوقف القتال. واعلن من جانبه وقفا لاطلاق النار من ٥ لغاية ٨ تشرين الاول ١٩٨٠ استجابة لطلب الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق الذي يقوم بمساع حميدة بصفته رئيسا للمؤتمر الاسلامي في ذلك الوقت. ورحب العراق بجهود الرئيس الكوبي الدكتور فيدل كاسترو بصفته رئيسا لحركة البلدان غير المنحازة وسعيه للتوصل الى تسوية للنزاع. وقبل العراق قرار مؤتمر القمة الثالث للمؤتمر الاسلامي المنعقد بالسعودية في كانون الثاني ١٩٨١. ولمناسبة العدوان الصهيوني على لبنان دعت لجنة السلام الاسلامية العراق وايران في ٩ حزيران ١٩٨١ الى وقف القتال فوراً ووافق العراق ورفضت ايران وفي ٢٠ حزيران اعلن العراق انه لايؤمن بالحرب، ولايؤيد استخدام القوة في العلاقات الدولية، لذلك فانه قد اكمل سحب قواته العسكرية الى الحدود الدولية «من اجل ازالة اي عائق حتى ولو كان مجرد تصور امام طريق السلام.. وتلبية لنداء الواجب القومي.. عندما غزت القوات الصهيونية اراضي لبنان، وتعرضت الثورة الفلسطينية الى اخطار كبيرة جدا..» وقد تحدث السيد الرئيس صدام حسين عن ذلك في تموز ١٩٨٢ قائلا «باننا ونحن ننسحب من داخل ايران خدمة لقضية السلام وتجسيداً للمبادىء التي نؤمن بها، واسهاماً منا في المسؤولية القومية لايمكن ان نتوهم في ادراك نوايا حكام طهران.. واننا سنبقى مستعدين، كامل الاستعداد، للتصدي لهذه النوايا العدوانية التوسعية». ويضيف السيد الرئيس الى ذلك قوله: «كان هناك بين الاشقاء والاصدقاء من ينصح بانسحاب قواتنا من الاراضي الايرانية من اجل توفير فرص السلام بين البلدين... ولقد كان بعض الانظمة العربية التي وقفت الى جانب ايران ضد العراق يقول للوسطاء... انه لن يقف مكتوف الايدي اذا ما حاولت ايران اجتياز حدود العراق.. وانه انما يقف الى جانب ايران لان العراق قد دخل اراضيها، وخلال عام كامل بعد حزيران ١٩٨٢، جدد نظام طهران الاعلان مرات عديدة وعلى لسان مسؤوليه بان ينوي اجتياز حدود العراق..

واحتلال مدن العراق .. واسقاط نظام العراق .. وقد حاول ان يفعل ذلك مرات ومرات .. في معارك شرق البصرة الباسلة وشرق مندلي .. وشرق ميسان !. وقد فشل .. ولكن كل هذا لم يغير من مواقف اولئك الذين وقفوا الى جانب ايران ضد العراق ، بل انهم لم يغيروا موقفهم حتى عندما غزا الكيان الصهيوني ارض لبنان وهدد اراضيهم بالذات . وهكذا تكشفت حقيقة مواقفهم وادعاءاتهم وعلى أوسع نطاق » .

ان صمود العراق ونجاحه في صد العدوان الايراني على ارضه ومياهه وتحقيقه النصر المبين لم يكن ، كما يقول السيد الرئيس القائد ، « وليد المصادفة او الحظ .. وانما كان حصيلة البناء الشامل على كل الاصعدة السوقية .. سواء في بناء الجيش وتهيئته للصمود والقتال .. ام في تعبئة الشعب وتوفير كل عوامل الصمود .. والنجاح » .

خاتمــة

احتل تاريخ العراق المعاصر ، مكانة بارزة من اهتمام السيد الرئيس القائد صدام حسين ، الذي كان له الفضل في فتح ملف الاهتمام بالمسائل التاريخية من خلال كتابه : الثورة والتربية الوطنية » الصادر في تموز سنة ١٩٧٧ . فلقد اكد السيد الرئيس على ضرورة دراسة التاريخ المعاصر وفهمه واعادة كتابته وفق منهج بحثي يحقق اول مايحقق ، تقوية اعتزاز الانسان العراقي بتاريخ شعبه ووطنه وامته ، ويكون مصدر الهام رئيسياً في عمله وتضحيته .

كما دعا السيد الرئيس الى اهمية فهم تاريخ العراق ، في تنمية قيم الانسان العراقي ضمن المجتمع ، باتجاه مبادىء الحزب ، ومنها النضال من اجل تقوية وحدة العراق ووحدة الامة العربية .

ولقد ناقش السيد الرئيس مسألة طالما اكدها فلاسفة التاريخ ؛ وهي أن على المؤرخ أن يعيش العصر الذي يكتب عنه ، ويتمثل كل احداثه وملابساته حتى يستطيع فهمه . فالفرد أو التاريخ (الوقائع) ابن ظرفه ومرحلته المعينة ، ولا يجوز ، بأي حال من الاحوال ، ان نحاكم الاحداث السابقة بمقاييس الحاضر ، لان محاكمة الاحداث يجب أن تجري بظروفها ، وباطار حركة المجتمع آنذاك ، لان الحدث والانسان هما ابناء المجتمع .

لكن هذا لايعني أن ندرس الاحداث . بصيغ معزولة عن الزمن ومراحله ، وانما يجب أن نربط ذلك بمجموعة من العوامل المتصلة بالزمن والامكانيات الذاتية ، والعوامل المتصلة بالظروف المحيطة به لكي تبرز عظمته في إطارها الصحيح .

وعلى هذا الاساس ، فإننا لكي نفهم عظمة ثورة ١٧ — ٣٠ تموز ، لابد أن نتحدث عن الصورة السوداء التي سبقت الثورة ، وانعكاس ذلك على السيادة الوطنية والنضال القومي وحياة الجماهير .. يقول السيد الرئيس القائد : « فثورة تموز عظيمة ، بسبب المسيرة التي قطعتها منذ ١٧ — ٣٠ تموز ١٩٦٨ حتى الآن ولكن عظمتها تبدو أكبر واعمق ، عندما نفهم الصفحة التي سبقت الثورة . وبالنسبة للاجيال التي تأتي بعد جيل الثورة في صفحتها الاولى » .

لقد كشفت لنا دراسة تاريخ العراق المعاصر ، منذ الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الاولى ، واندلاع ثورة ١٩٢٠ الكبرى ضد المحتلين الغزاة ، على الرغم من بعض المعطيات السلبية ، سياقاً قومياً تقدمياً ، سارت فيه الاحداث ..

ومن ذلك ان الانسان العراقي ، قد اثبت من خلال نضاله المستمر والمرير ، انه قادر على فهم حقوقه والمطالبة بصيانتها . وفوق هذا وذاك ، فانه أي الانسان العراقي كان على ادراك واع بطبيعة التناقضات التي تحكم حركته ، او التي تعوق تقدمه . لذلك ، فقد كان سرعان ما يبادر ، من خلال قواه الوطنية والقومية التقدمية الى رص الصفوف وتقويض النظام الذي كان يعتقد بانه لايستجيب لحاجاته ومطامحه المشروعة ، ويعمل من اجل بناء العراق على اسس جديدة .

ومن هنا ، فإنّ القوى المعادية له ، كانت تعمل باستمرار لعرقلة نهوضه وتقدمه ، فتبدأ بالتآمر ، الذي يصل الى حد الاعتداء على منجزاته الوطنية والقومية. كما حدث عندما شن النظام الايراني حربه العدوانية ضد العراق في ٤ أيلول ١٩٨٠ . ولكن العراق ، استطاع الصمود وتحقيق الانتصار الساحق ، بعد حرب ضروس استمرت ثمانية اعوام . وكان صمود العراق ونجاحه في صد العدوان الايراني على ارضه ومياهه وتحقيق النصر المبين حصيلة البناء الشامل ، على كل المستويات ، سواء في مجال بناء الجيش والمجتمع الجديد أو في تعبئة الشعب وتوفير كل عناصر التقدم والصمود والنجاح .

(٢٦) يذكر امين سعيد في كتابه آنف الذكر ، وعلى الصفحة (٢٤) ان تأسيس الجمعية كان في شهر تشرين الثاني ١٩١٩ .

(٢٧) سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٢٨) كوتلوف المصدر السابق ، ص ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٢٩) سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

هوامش الفصل الثاني

الحركة الوطنية والثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠

(١) محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، جـ ٣، (بغداد، ١٩٢٥)، ص ٩٩.

(٢) عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ص ٢١٢ — ٢١٣.

(٣) الانتداب Mandate استعمار في صيغة جديدة. وصاحب هذه الفكرة الجنرال سمطس Samnts الذي اقترح الفكرة لتسوية الخلافات والمصالح المتضاربة للحلفاء. وقد ضمن معنى الانتداب في المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم، وهو الاخذ بيد «الشعوب التي لاتستطيع الوقوف منفردة في معترك الحياة الجديدة، واعتبار سعادة هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن». انظر: مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، (بغداد، ١٩٤٦)، ص ص ٢ — ٣.

(٤) عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، جـ ١، (صيدا، ١٩٤٨) ص ص ٨٤ — ٨٥

(٥) The letters of Gertrude Bell, Vol. 2. (London 1927), p. 593.

(٦) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، جـ ١، (القاهرة، لا. ت) ص ٤٢.

(٧) عبدالرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، (بغداد، ١٩٧٨) ص ١٠٢.

(٨) فيليب ويلارد ايرلند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، (بيروت، ١٩٤٩)، ص ص ٢٠١ — ٢٠٥.

(٩) سعيد، المصدر السابق، ص ص ٥٧ — ٥٨.

(١٠) ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة جعفر خياط، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٩٠.

(١١) سعيد، المصدر السابق، ص ص ٥٨ — ٧٠ وكذلك ولسن، المصدر السابق، ص ص ١٠١ — ١٤٤، بيل، المصدر السابق، ص ص ٤٤٧ — ٤٥٦، كوتولوف، المصدر السابق، ص ص ١٨١ — ٢٠٦.

(١٢) كوتولوف، المصدر السابق، ص ص ٢١٠ — ٢١١.

(١٣) الحسني، المصدر السابق، جـ ١، ص

(١٤) الفياض، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(١٥) جريدة الفرات ٢٨ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ وكذلك الدراجي، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(١٦) جريدة الاستقلال ١٨ محرم ١٣٢٩ هـ.

(١٧) الفياض، المصدر السابق، ص ص ١٠ — ١١.

(١٨) انطونيوس، المصدر السابق، ص ٤٨١.

(١٩) A.L. Haldan, The (Insurrection) in Mesopotamia,1920,(Edinburah,1922) p.131.

(٢٠) ايرلند، المصدر السابق، ص ص ٢١٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٢٢) بيل، المصدر السابق، ص ص ٤٨٠ — ٤٨١.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) ايرلند، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

(٢٥) ضمت الوزارة كلاً من : طالب النقيب للداخلية ، ساسون حسقيل للمالية ، حسن الباجة جي للعدل ، عزت باشا الكركوكي للمعارف (التربية) ، جعفر العسكري للدفاع ، محمد فاضل للاشغال العامة ، عبداللطيف المنديل للتجارة ، مصطفى الالوسي للاوقاف مع اثنى عشر وزيراً بلا وزارة . واصبح بونهام كارتر مستشاراً للعدل و أ . هـ . سليتر للمالية وسنت جون اتكنسن للاشغال العامة ولايونل سمث للمعارف وجون سنت فيلي للداخلية .

(٢٦) سعيد ، المصدر السابق ، ص ص ٩٥ — ٩٦ .

(٢٧) ايرلند ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢٨) الدراجي ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

هوامش الفصل الثالث

قيام الحكم الملكي وتأسيس الدولة العراقية الحديثة

(١) عبدالعزيز نوار ، تاريخ العرب المعاصر ، جـ ١ ، (بيروت ، ١٩٧١) ، ص ص ٤٦٠ – ٤٦١ وكذلك عبدالامير العكام ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٢ ، (النجف ، ١٩٧٥) ص ٥١ .

(٢) هـ . سنت جون فيلبي ، أيام فيلبي في العراق ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت ، ١٩٥٠) ص ٤٥ .

(٣) خيري العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ص ص ٧٦ – ٧٧ .

(٤) فيليب ويلارد ايرلند ، العراق : دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت ١٩٤٩) ، ص ٢٣٩ .

(٥) كينهان‌كورنواليس ، كان يعمل في اثناء الحرب العالمية الاولى في المكتب العربي في القاهرة تحت إمرة المستعرب الشهير هوغارث ، ومن ثم عمل ضابط اتصال بين الملك فيصل بن الحسين والقائم البريطاني العام في سوريا . وعند ترشيح فيصل لعرش العراق طلب منه المجيىء معه الى العراق وعمل بعد ذلك مستشاراً لوزارة الداخلية وخلال احداث ثورة ١٩٤١ عين سفيراً لبريطانيا في العراق .

(٦) امين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، جـ ١ ، (القاهرة ، لا . ت) ، ص ٩٩ .

(٧) ايرلند ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ وقد حضر المؤتمر من العراق كلا من السيد برسي كوكس وجعفر العسكري وزير الدفاع ، وساسون حسقيل وزير المالية ، والمس بيل ، والسيد ايلمر هالدين ، القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، واتكنسن مستشار وزارة الاشغال و أ . هـ . سليتر مستشار المالية .

(٨) ايرلند ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٥ – ٢٤٦ وكذلك لوكوتولوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة عبدالواحد كرم ، (بغداد ، ١٩٧٨) ص ٢٦٣ .

(٩) ايرلند ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٦ وكذلك سعيد ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٢ – ١٠٣ .

(١٠) فيلبي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(١١) جرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة سليم طه التكريتي ، (بغداد ، ١٩٨٣) ص ٢٤ .

(١٢) سعيد ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٥ – ١٠٧ .

(١٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط ١ ، جـ ١ ، (صيدا ، ١٩٦٥) ، ص ٧٠ .

(١٤) محمد فاضل الجمالي ، العراق بين أمس واليوم ، (بغداد ١٩٥٤) ، ص ٢ وكذلك ، نوار ، المصدر السابق ، ص ٤٦٩ .

(١٥) ايرلند ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦٥ – ٢٦٧ وكذلك جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، جـ ٢ ، (بغداد ، ١٩٦٥) ، ص ١١ .

(١٦) للاطلاع على نصوص المعاهدة انظر : عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ٢ ، ( ) ، ص ص ٣٠ – ٣٨ ؛ احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ – ١٩٣٢ ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ص ٢٠١ – ٢٠٦ .

(١٧) S.H. Longrigg, Iraq 1900-1950, (London, 1953), p.

(١٨) ايرلند ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ وانظر كذلك عبدالرزاق عبد الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ص ١٨١ ـ ١٨٤ .

(١٩) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ٢ ، ص ١٩ .

(٢٠) الدراجي ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ وكذلك الحكام ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٢١) الدراجي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ وكذلك ، رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ، (بغداد ، ١٩٧٦) ص ص ٨٠ ـ ٨١ وسنشير اليه بـ (الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧) .

(٢٢) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ٢ ، ص ص ٢٨ ـ ٢٩ وكذلك الدراجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

(٢٣) الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ، ص ٩٥ .

(٢٤) لطفي جعفر فرج ، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، (بغداد ، ١٩٧٨) ص ص ٦٩ ـ ٧٠ وستشير اليه بـ (فرج ، عبدالمحسن السعدون) .

(٢٥) الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ، ص ص ٩٧ ـ ٩٨ وكذلك فرج ، عبدالمحسن السعدون ، ص ٧١ .

(٢٦) فرج ، عبدالمحسن السعدون ، ص ١٤٤ .

(٢٧) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، (بغداد ، ١٩٢٤) ص ٧ وسنشير اليها بـ (المذاكرات) .

(٢٨) سامي عبدالحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ، جـ ١ ، (البصرة ، ١٩٧٥) ص ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ص ١٥٩ ـ ١٩٩ وكذلك محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي : دراسة تاريخية سياسية ، (بغداد ، ١٩٧٦) ص ص ٥١٢ ـ ٥٢٠ .

(٣٠) تقرير لجنة تدقيق المعاهدة المرفوع الى المجلس التأسيسي في ٢٠ مايس ١٩٢٤ ، ص ص ٥٣ ـ ٥٤ .

(٣١) المذاكرات ، جـ ١ ، ص ٣١ .

(٣٢) القيسي ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٣٣) فرج ، عبد المحسن السعدون ، ص ١٥٣ .

(٣٤) ايرلند ، المصدر السابق ، ص ٣١١

(٣٥) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٥ .

(٣٦) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ٢ ، ص ٩٧ .

(٣٧) حضر أحد الاعضاء متأخراً .

(٣٨) المذاكرات، ص ص ٤٤٢ ـ ٤٤٦ .

(٣٩) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ١ ، ص ٢٠٣ .

(٤٠) مجيد قدوري ، نظام الحكم في العراق ، (بغداد ، ١٩٤٦) ص ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٤١) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ٢ ، ص ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧ .

(٤٢) المصدر نفسه ، جـ ١ ، ص ص ٢٢٠ ـ ٢٢٨ وكذلك خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦ ـ ٥٠ .

(٤٣) حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦ ، (بغداد ، ١٩٨٣) ص ص ٥٢ ـ ٥٥ .

(٤٤) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٤٥) فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية ـ البريطانية ص ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٤٦) فاضل حسين ، مشكلة الموصل : دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية التركية وفي الرأي العام ، (بغداد ، ١٩٥٥) ص ص ٣٨ ـ ٤١ .

(٤٧) العمر ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٤٨) العكام ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٩ — ١٧٤ .
(٤٩) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ٣ ، ص ص ٢٨٧ — ٢٨٨ .
(٥٠) حسين ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٣ — ١٧٤ .
(٥١) للاطلاع على نصوص المعاهدة انظر : الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ٣ ، ص ص ٢٩٠ — ٢٩٧ وكذلك حسين ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .
(٥٢) خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٩٦ — ١٠٠ .
(٥٣) ضمت الهيئة المؤسسة للحزب الوطني العراقي كلاً من جعفر ابو التمن ومولود مخلص ، وبهجت زينل ومحمد مهدي البصير عبد الغفور البدري .
(٥٤) فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ — ١٩٣٢ ، (بغداد ، ١٩٧٨) ص ٣٠٥ .
(٥٥) جريدة العراق ٢٩ ايلول ١٩٢٨ .
(٥٦) جريدة العراق ٢٥ تموز ١٩٢٨ .
(٥٧) جريدة العراق ١٥ ، ١٨ ايلول ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٩ وكذلك الدراجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٢ — ٢٧٣ .
(٥٨) جريدة صدى الوطن ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ وكذلك الدراجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٧ — ٢٩٨ .
(٥٩) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ص ص ٤٥ — ٥١ .
(٦٠) العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ، ص .
(٦١) ضمت الهيئة المؤسسة توفيق الخالدي وعبد المجيد الشاوي وفخري الجميل ، وصلاح بابان وحسن غصيبة ويوسف رزق الله غنيمة وجميل الزهاوي وطه ياسين وصدر الدين الشواف .
(٦٢) العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ، ص ٣٠٩ .
(٦٣) اصبح الشيخ احمد الداؤد رئيساً للحزب وداؤد السعدي معتمداً واسماعيل الصفار وعبد الرزاق الرويشدي نائبين للرئيس . اما الاعضاء فهم ناجي السويدي وانطوان شماس ويوسف الياس .
(٦٤) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ٣ ، ص ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .
(٦٥) الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية ، ص ص ٧١ — ٨٠ .
(٦٦) العمر ، الاحزاب السياسية في اسواق ص ص ١٤١ — ١٥٥ وكذلك العكام ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦٥ — ٤٧٢ .
(٦٧) خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص ١٠٤ .
(٦٨) اصبح السعدون رئيساً للحزب وارشد العمري معتمداً . أما الهيئة الادارية فقد ضمت كلاً من كاظم الموادي وحسن ابو طبيخ ، وابراهيم يوسف ، وامين زكي ، ومحمد سعيد عبد الواحد . انظر : فرج ، عبد المحسن السعدون ، ص ١٧٩ .
(٦٩) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ٣ ، ص ص ٢٢٦ — ٢٢٧ .
(٧٠) فرج ، عبد المحسن السعدون ، ص ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .
(٧١) المصدر نفسه ، ص ص ٢٩٠ — ٢٩١ .
(٧٢) وهم احمد الداؤد وفخري الجميل ومحمود صبحي الدفتري ورشيد الخوجة ومحمود رامز وعبد اللطيف الفلاحي ومزاحم الباجة جي ونصرت الفارسي وسعيد ثابت وابراهيم كمال وثابت عبد النور وعبد المهدي المنتفكي .
(٧٣) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ — ٢٩٥ .
(٧٤) المصدر نفسه ، ص ص ٣١٣ — ٣١٨ .

هوامش الفصل الرابع

العلاقات العراقية ـ البريطانية

(١) ضمت وزارة العسكري الثانية كلا من جعفر العسكري رئيساً ووزيراً للخارجية ، رشيد عالي الكيلاني للداخلية ، ياسين الهاشمي للمالية ، رؤوف الجادرجي للعدل ، نوري السعيد للدفاع ، محمد امين زكي للاشغال والمواصلات ، عبدالمهدي المنتفكي للمعارف ، وامين عالي باش اعيان للاوقاف .

(٢) عدل حزب التقدم نظامه الداخلي باضافة بند جاء فيه : « يمكن للوزراء واعضاء مجلس الاعيان ايضاً الانتماء الى الحزب والانخراط في عداد اعضائه .

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٢ ، ط ٥ (بيروت ، ١٩٧٨)ص ٨٦ـ ٨٧

(٤) فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية ـ البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ ، (بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ١٧٧ وكذلك عبدالامير العكام ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢ ، (النجف ، ١٩٧٥) ص ٢٤٧ .

(٥) العمر ، المعاهدات ، ص ١٨٧ .

(٦) العكام ، المصدر السابق ، ص‌ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠ .

(٧) ضم الوفد العراقي كلا من جعفر العسكري ، رئيس الوزراء ، ورؤوف الجادرجي وزير العدل ومزاحم الباجه‌جي وزير العراق المفوض في لندن .

(٨) British special Report, P. 18.

(٩) عبدالرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، (بغداد ، ١٩٦٧) ص ١٨٣ .

(١٠) الحسني ، تاريخ الوزارت العراقية ، حـ ٢ ، ص ١٣٨ .

(١١) المصدر نفسه ، حـ ٢ص ص ١٤٦ ـ ١٤٩ .

(١٢) المصدر نفسه ، حـ ٢ ، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(١٣) ضمت وزارة السعدون الثالثة كلا من عبدالمحسن السعدون رئيساً ووزيراً للخارجية والدفاع وكالة ، عبدالعزيز القصاب للداخلية ، يوسف غنيمة للمالية ، حكمت سليمان للعدل ، توفيق السويدي للمعارف ، عبدالمحسن شلاش للاشغال والمواصلات ، سليمان البراك للزراعة والري ، واحمد الداؤد للاوقاف .

(١٤) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، ص ١٦ .

(١٥) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، حـ ٢ ، ص ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧ وكذلك العكام ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(١٦) العكام ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(١٧) فريتز غروبا ، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، حـ ١ ، ترجمة فاروق الحريري ، (بغداد ، ١٩٧٩) ، ص ٢١٩ .

(١٨) توفي كلبرت كلايتون في بغداد في ١١ أيلول ١٩٢٩ فأصبح السير روبرت بروك بوبهام قائد القوة الجوية في العراق وكيلا للمندوب السامي حتى وصول (المقدم) هـ . يونغ في ٣٠ أيلول ١٩٢٩ .

(١٩) جريدة العراق ١٩ أيلول ١٩٢٩ وكذلك فيليب ويلارد ايرلند ، العراق : دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت ، ١٩٤٩) ، ص ص ٣٢٥ .

(٢٠) ضمت وزارة السعدون الرابعة كلا من : عبدالمحسن السعدون رئيساً ووزيراً للخارجية ، ناجي السويدي للداخلية ، ياسين الهاشمي للمالية ، ناجي شوكت للعدل ، نوري السعيد للدفاع ، عبد الحسين الجلبي للمعارف ، عبدالعزيز القصاب للري والزراعة ، ومحمد امين زكي للاشغال والمواصلات .

(٢١) العمر ، المعاهدات ، ص ٢٤٤ وكذلك عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، حـ ٢ ، (صيدا ، ١٩٥٧) ص ص ١٧٤ — ١٧٥).
(٢٢) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، حـ ٢ ، ص ٢٨٦ .
(٢٣) لطفي جعفر فرج ، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، (بغداد ، ١٩٧٨) ص ص ٣٤٨ — ٣٥٠ .
(٢٤) للاطلاع على اقوال النواب ورد السعدون عليهم انظر : محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ ، ص ص ١٣ — ٢٦ .
(٢٥) لتفاصيل عملية الانتحار والآراء التي ذكرت في تعليل ذلك انظر : فرج ، المصدر السابق ، ص ص ٣٤٥ — ٣٦٢ ويقول غرويا على الصفحة ٢٢٠ من كتابه انف الذكر : « كانت وفاة هذا الرجل النبيل مدعاة لحزن الجميع . وقد عد شهيداً لنضال العراق في سبيل استقلاله التام .وفي مايس ١٩٣٢ اقيم له ببغداد تمثال يخلد ذكراه » . ولايزال التمثال شاخصاً في ساحة السعدون ببغداد .
(٢٦) غرويا ، المصدر السابق ، حـ ٩ ، ص ٢٢١ .
(٢٧) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، حـ ٢ ، ص ص ٣٢٨ — ٣٣١ .
(٢٨) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ ، ص ص ٤٠٦ — ٤٠٧ .
(٢٩) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، حـ ٢ ، ص ص ٣٤٠ — ٣٤٢ .
(٣٠) المصدر نفسه ، حـ ٣ ، ص ص ٦ — ٧ .
(٣١) المصدر نفسه ، حـ ٣ ، ص ص ٩ — ١١ .
(٣٢) فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ — ١٩٣٢ ، (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ص ١٩٣ — ٢٠٧ .
(٣٣) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٣ ، ص ١٤ .
(٣٤) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، جـ ٢ ، (بغداد ، ١٩٦٥) ص ص ١٣ — ١٤ .
(٣٥) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٣ ، ص ص ٥٢ — ٥٤ وكذلك العكام ، المصدر السابق ، ص ص ٣٤٤ — ٣٥١ .
(٣٦) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٣ ، ص ص ١٠٠ — ١٠١ .
(٣٧) العمر ، الاحزاب السياسية ، ص ٢١٨ .
(٣٨) سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودورة في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، جـ ٢ ، (البصرة ، ١٩٧٥) ، ص ١٢٨ .
(٣٩) الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، جـ ٣ ، ص ص ٩٢ — ٩٥ .
(٤٠) اصبح ياسين الهاشمي وزيراً للمالية ، وحكمت سليمان للداخلية ، ونوري السعيد للخارجية ، ومحمد زكي للعدل وجلال بابان للدفاع ، ورستم حيدر للاقتصاد والمواصلات ، وعبد المهدي المنتفكي للمعارف .
(٤١) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٣ ، ص ص ٢٤٣ — ٢٤٤ .
(٤٢) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ، ثمانين عاماً ١٨٩٤ — ١٩٧٤ ، (بغداد ، ١٩٧٤) ص ٢٥٧ .
(٤٣) لنشوفسكي ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٠ .
(٤٤) غرويا ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

هوامش الفصل الخامس

التطورات السياسية الداخلية
١٩٣٣ – ١٩٣٩

(١) جرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة سليم طه التكريتي ، (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ١٤٦

(٢) للتفاصيل الوافية عن حياة الملك غازي وتربيته ومناهج دراسته انظر : لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في الحياة السياسية العراقية ، (بغداد ، ١٩٨٠) .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ٨٨ – ٨٩

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٣ ، ط ٥ ، (بيروت ، ١٩٧٨) ص ص ٣٣١ – ٣٣٢

(٥) فرج ، المصدر السابق ، ص ص ٨٦ – ٨٧

(٦) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٣ ، ص ٣٣١

(٧) s.h. Longrigg, Iraq 1900 - 1950, (London, 1953).

(٨) سندرسن باشا ، مذكرات سندرس باشا ، ترجمة سليم طه التكريتي ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ١٨٨ .

(٩) فرج ، المصدر السابق ، ص ٨٨

(١٠) جريدة العالم العربي ١٠ أيلول ١٩٣٣ ؛ الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٣ ص ٣٣٦

(١١) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ – ١٩٧٤ ، (بغداد ، ١٩٧٤) ص ص ٢٥٧ – ٢٥٨

(١٢) سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، جـ ٢ (البصرة ، ١٩٧٥ ، ص ٤٤١

(١٣) شوكت ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ وكذلك دي غوري ، المصدر السابق ، ص ١٥٠

(١٤) فريتز غروبا ، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، جـ ١ ، ترجمة فاروق الحريري ، (بغداد ، ١٩٧٩) ص ٢٣١

(١٥) فرج ، المصدر السابق ، ص ٩٦

(١٦) غروبا ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٥

(١٧) ضمت وزارة المدفعي الاولى كلاً من : ناجي شوكت للداخلية ، نصرت الفارسي للمالية ، جمال بابان للعدل ، رستم حيدر للاقتصاد والمواصلات ، صالح جبر للمعارف ، نوري السعيد للخارجية والدفاع وكالة .

(١٨) شوكت ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥٩ – ٢٦٠

(١٩) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ٦

(٢٠) كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية ، التكون وبدايات التحرك ، (بغداد ، ١٩٨١) ، ص ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(٢١) رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق ، (بغداد ، ١٩٧٦) ص ص ٣١ – ٣٢ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ص ٣٣ – ٣٤ .

(٢٣) شوكت ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٢٤) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ٩ .
(٢٥) فرج ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .
(٢٦) شوكت ، المصدر السابق ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .
(٢٧) فرج ، المصدر السابق ص ص ١١٨ ـ ١١٩ .
(٢٨) ضمت وزارة المدفعي الثانية ، كلاً من : جميل المدفعي للرئاسة والداخلية وكالة ، ناجي السويدي للمالية ، جمال بابان للعدل ، رشيد الخوجة للدفاع ، جلال بابان للمعارف ، عباس مهدي للاقتصاد والمواصلات ، عبدالله الدملوجي للخارجية ، وقد استقال بعد حوالي ستة أشهر لأنه لم يكن عضواً في البرلمان فعين بدله توفيق السويدي .
(٢٩) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ص ص ٢٣ ـ ٢٤ .
(٣٠) شوكت ، المصدر السابق ص ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢ .
(٣١) تولي علي جودت الايوبي كذلك وزارة الداخلية وكالة ، ويوسف غنيمة المالية ، وجمال بابان العدل ، وارشد العمري ، الاقتصاد والمواصلات ، وعبد الحسن الجلبي للمعارف .
(٣٢) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ٣٣ .
(٣٣) عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، (بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٤٣ .
(٣٤) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ ، ص ٦ ـ ١٤ .
(٣٥) المصدر نفسه .
(٣٦) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .
(٣٧) المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ص ٥٥ .
(٣٨) فرج ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .
(٣٩) ضمت الوزارة كلاً من : عبدالعزيز القصاب للداخلية ، يوسف غنيمة للمالية ، توفيق السويدي للعدل ، نوري السعيد للخارجية ، محمد امين زكي للاقتصاد والمواصلات ، عبد الحسين الجلبي للمعارف .
(٤٠) توفيق السويدي ، مذكراتي ، (بيروت ، ١٩٦٩) .
(٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ .
(٤٢) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٤٥٦ .
(٤٣) محسن ابو طبيخ ، المبادىء والرجال ، (دمشق ، ١٩٣٨) ، ص ٥١ .
(٤٤) أما الوزراء الآخرون فهم كلاً من : رؤوف البحراني للمالية ، محمد أمين زكي للمعارف ، محمد زكي البصري ، للعدل ، ومحمد رضا الشبيبي للمعارف . انظر : القيسي المصدر السابق ، ص ٤٦٠ .
(٤٥) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ٨٣ .
(٤٦) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٤٦١ ـ ٤٦٥ .
(٤٧) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ١٠٢ .
(٤٨) جريدة البلاد ، ١ مايس ١٩٣٥ .
(٤٩) فرج ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
(٥٠) القيسي ، المصدر السابق ص ص ٥١٨ ـ ٥٢٤ .
(٥١) المصدر نفسه ، ص ٥٥١ ـ ٥٥٧ .
(٥٢) البزاز ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .
(٥٣) جعفر عباس حميدي « التيار القومي في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٥٨ » مجلة آفاق عربية ، العدد (١٠) حزيران ١٩٨٤ ، ص ٤٧ .
(٥٤) سامي شوكت ، هذه اهدافنا ، (بغداد ، ١٩٣٩) . ص ٨ .
(٥٥) فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق المعاصر ، ١٩١٤ ـ ١٩٥٨ ، (الكويت ، ١٩٨٤) ، ص ٦٠ .
(٥٦) فاضل حسين « جمعية الجوال » فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر » مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٣٠ » كانون الاول ١٩٨٢ ، ص ٢٦٢ ـ ٢٧٢ .

(٥٧) كتاب التحقيقات الجنائية الى الشرطة العامة المرقم ١٢٢٧ في ٥ نيسان ١٩٤٢ ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة (نادي المثنى) المرقمة ٤١/ ٤٥ .

(٥٨) عباد احمد الجواهري « نادي المثنى بن حارثة الشيباني » مجلة آفاق » مجلة آفاق عربية ، العددان ١ و ٢ ، أيلول – تشرين الاول ١٩٨٣ ، ص ٥٣ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٥٤ – ٥٥ .

(٦٠) سامي شوكت ، المصدر السابق ، ص ٤٠ – ٤١ .

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٤ – ٦ .

(٦٢) كتاب مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ١٢٢٧ في ٥ نيسان ١٩٤٢ ، ملفات الداخلية ، ملفة (نادي المثنى) المرقمة ٤١/ ٤٥ .

(٦٣) موقفنا تجاه النازية ، (بغداد ، ١٩٣٩) ، ص ٣١ – ٣٢ .

(٦٤) الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٦٥) كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٩٩٣ في ٧ آذار ١٩٤٢ الموجه الى وزارة الداخلية . ملفات وزارة الداخلية ، ملفه (نادي المثنى) المرقمة ٤١/ ٤٥ .

(٦٦) كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية س ١٢٥ في ٢٢ آذار ١٩٤٢ الموجه الى وزارة الداخلية ، الملفة السابقة .

(٦٧) كتاب وزارة الداخلية ، المرقم ٣٢٩ في ٧ نيسان ١٩٤٢ ، الملفة السابقة .

(٦٨) للتفاصيل انظر : فؤاد حسن الوكيل ، جماعة الاهالي في العراق ، (بغداد ، ١٩٧٩) .

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ٦٣ – ٦٤ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ص ص ٩١ – ١٠٠ .

(٧١) المصدر نفسه ، ص ص ١٠١ – ١٠٢ .

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٤ – ١١١ .

(٧٣) عبدالغني الملاح « شيء عن جريدة الاهالي مابين امي ١٩٣٢ – ١٩٤٦ » مجلة الثقافة ، العدد (١٠) ، السنة (٢) ، تشرين الاول ١٩٧٢ .

(٧٤) الحزب الوطني الديمقراطي ، نظرية الحزب الاصلية ومنهاجه ، مذكرة مقدمة الى كافة اعضاء الحزب وكوادره وقيادته وانصاره ، نسخة مصورة ، ملفة الحزب الوطني الديمقراطي (مكتبة مديرية الامن العامة) بغداد انظر : جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ ، (النجف ، ١٩٧٦) ، ص ٧٥٢ .

(٧٥) المصدر نفسه .

(٧٦) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، بغداد ، ١٩٦٣) ص ٩ .

(٧٧) كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، (بيروت ، ١٩٧٠) ص ٢٩ .

(٧٨) المصدر نفسه ، ص ص ٤٢ – ٤٣ .

(٧٩) منهج جمعية الاصلاح الشعبي ونظامها الاساسي الداخلي ، (بغداد ، ١٩٣٦) ، ص ١ .

(٨٠) الجادرجي ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٨١) George kirk, The Middle East in the War 1939-1946, (London, 1964), p. 48.

(٨٢) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ – ١٩٤١ (بغداد ، ١٩٧٩) ص ٣٢ .

(٨٣) British Report 1920-1922 , pp. 53-56

(٨٤) فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ ، (بغداد ، ١٩٧٩) ص ص ١٥٧ – ١٥٨ .

(٨٥) الخطاب ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .
(٨٦) صلاح الدين الصباغ ، فرسان العروبة في العراق ، (دمشق ، ١٩٥٦) ، ص ١١٩ .
(٨٧) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٤٩٩ .
(٨٨) الخطاب ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
(٨٩) كامل الجادرجي ، من اوراق كامل الجادرجي ، (بيروت ، ١٩٧١) ص ٧٩ – ٨٢ .

(٩٠) القيسي ، المصدر السابق ، ص ٤٥٥ .
(٩١) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .
(٩٢) الجادرجي ، من اوراق ، ص ص ٨٣ – ٨٤ .
(٩٣) الخطاب ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .
(٩٤) للتفاصيل انظر : صفاء عبدالوهاب المبارك ، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الآداب بجامعة بغداد ١٩٧٣ ، ص ص ٩٥ – ٩٦ .
(٩٥) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ص ٢١٨ – ٢١٩ .
(٩٦) فرج ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .
(٩٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .
(٩٨) المصدر نفسه ، ص ص ١٨٩ – ١٩٠ .
(٩٩) ستدرسن ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .
(١٠٠) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .
(١٠١) الوكيل ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧٩ – ٣٨١ وكذلك عبدالرزاق عبد الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ص ٤٢٨ – ٤٢٩ .

(١٠٢) الخطاب ، المصدر السابق ، ص ص ١٧١ – ١٧٢ .
(١٠٣) جريدة البلاد ، ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ .
(١٠٤) منهاج الوزارة السليمانية ، (بغداد ، ١٩٣٦) .
(١٠٥) الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٤ ، ص ٢٤١ .
(١٠٦) المصدر نفسه ، ص ص ٢٤١ – ٢٤٢ .
(١٠٧) جريدة الاستقلال ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ وكذلك الدراجي ، المصدر السابق ، ص ٤٣٧ .
(١٠٨) مجلة المثنى ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦ وكذلك الدراجي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٣٧ – ٤٣٨ .
(١٠٩) M. Khdduri, Independent Iraq .1932–1958, (oxford, 1960), P.102

(١١٠) الدراجي ، المصدر السابق ، ص ٤٦٧ .
(١١١) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ص ٤٧١ .
(١١٢) الوكيل ، المصدر السابق ، ص ص ٤٣٥ – ٤٣٦ وكذلك الدراجي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٤ .
(١١٣) الصباغ ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
(١١٤) فرج ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .
(١١٥) الصباغ ، المصدر السابق ، ص ص ٦٨ – ٧٠ .
(١١٦) Longrigg, op. cit., P. 275
(١١٧) ناجي شوكت ، المصدر السابق ،
(١١٨) نجدة فتحي صفوة ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب ، (صيدا ، ١٩٦٩) ، ص ١٩٩ .
(١١٩) محمود الدرة ، الحرب العراقية – البريطانية ١٩٤١ ، (بيروت ، ١٩٦٩) ص ٩٨ .
(١٢٠) صفوة ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .
(١٢١) لنشوفسكي ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٤٢ .
(١٢٢) Longrigg, op. cit., P. 277

هوامش الفصل السادس

العراق خلال الحرب العالمية الثانية
١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

(١) M. Khadduri, Independent Iraq 1932- 1958, (oxford, 1960), pp. 143-144
S.H. Longrigg, Iraq 1900-1940, (oxford, 1953), p. 277

(٢)

(٣) صلاح الدين الصباغ ، فرسان العروبة في العراق ، (دمشق ، ١٩٥٦) ، ص ٤٥ .
(٤) Longrigg, op. cit., P. 279
(٥) عثمان كمال حداد ، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، (صيدا ، لا . ت) ، ص ٢٠ .
(٦) محمود الدرة ، الحرب العراقية ـ البريطانية ١٩٤١ (بيروت ، ١٩٦٩) ص ص ١٠٨ ـ ١٢٠ .
(٧) الصباغ ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .
(٨) Congrigg, op. cit., p. 283
(٩) Ibid, P. 284
(١٠) عبد الرزاق الحسني ، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، (صيدا ، ١٩٧١) ص ٥٨ .
(١١) الكتاب الابيض ، نص الوثيقة التاريخية التي اصدرتها حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١ نشرها نجم الدين السهروردي ، (بغداد ، ١٩٦٦) ص ٣٤ .
(١٢) Longrigg, op. cit. P. 285
(١٣) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣ ، (النجف ، ١٩٧٦) ص ص ٣٢ ـ ٣٣ .
(١٤) علي محمود الشيخ علي ، مذكرات وتعليقات ، جـ ١ ، (بغداد ، ١٩٦٦) ص ٥٨ .
(١٥) توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن في تاريخ العراق والقضية العربية ، (بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٣٣٤ .
(١٦) حميدي ، التطورات السياسية ، ص ص ٢٨ ـ ٣٩ .
(١٧) الدرة ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٠ ـ ٢١٤ وكذلك الحسني ، الاسرار الخفية ، ص ١١٥ .
(١٨) جريدة الرأي العام ١٣ نيسان ١٩٤١ .

(١٩) W.churchill, The second wovid war, vol, 2,(london. 1950), p.225

(٢٠) الكتاب الابيض ، ص ص ٢٣ ـ ٢٧
(٢١) المصدر نفسه ، ص ص ٢٨ ـ ٢٩
(٢٢) حميدي ، التطورات السياسية ، ص ص ٥٠ ـ ٥٧
(٢٣) ابراهيم خليل احمد « البعثيون الاوائل وثورة مايس ١٩٤١ » مجلة الجامعة ، الموصل ، السنة (٨) ، العدد (٧) نيسان ١٩٧٦
(٢٤) Congvigg, op. cih., pp. 292-295
(٢٥) الحسني ، الاسرار الخفية ، ص ٢٤٥ .
(٢٦) حميدي ، التطورات السياسية ، ص ص ٨٠ ـ ٩٠ .

(٢٧) Lomgrigy, op.Cit, pp. 298-00.

(٢٨) جريدة صوت الاهالي ٢٩ أيلول ١٩٤٣ .

(٢٩) Khadduri, op. citi, p.251

(٣٠) Longvigg, op. cit ,p. 310

(٣١) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، ص ٣

(٣٢) Longregg, op. cit .,p.311 Khaddrj, op.cit ,p. 252;

(٣٣) Khaddri ,op. cit! .,p.253

(٣٤) Ibid., p.250

(٣٥) انظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، حـ ٦ ، ص ص ٢٢٠ ـ ٢٢٥ .

(٣٦) السويدي ، المصدر السابق ، ص ٤٠١

(٣٧) انظر نص الخطاب في : الحسني ، تاريخ الوزارات ، حـ ٦ ، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٤

هوامش الفصل السابع

تطور الحركة الوطنية في العراق

ودور حزب البعث العربي الاشتراكي فيها

(١) توفيق السويدي ، مذكرات : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، (بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٤١٧

(٢) كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ٨٥

(٣) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، ص ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦

(٤) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣ ، (النجف ، ١٩٧٦) ص ١٨٥

(٥) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ ، (بيروت ، ١٩٦٥) ص ١٠٤

(٦) المصدر نفسه ، ص ١١٢

(٧) للتفاصيل انظر : حميدي ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٦ ـ ١٨٧

(٨) للاطلاع على تفاصيل منهاج الحزب انظر : حزب الاستقلال ، النظامان الاساسي والداخلي ، (بغداد ، ١٩٤٦)

(٩) حزب الاستقلال ، المشاكل الخارجية والداخلية والحياة الحزبية في العراق ، (بغداد ، ١٩٤٦) ، ص ص ١٣ ـ ١٤

(١٠) حميدي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧

(١١) منهاج حزب الاحرار ، (بغداد ، ١٩٤٦)

(١٢) جريدة صوت الاحرار ، ٣ كانون الاول ١٩٤٨ .

(١٣) Inaq, (Ernest Benn, 1950) ,p.241 S.H. longr:gg and F. Stoakes, 1958)

(١٤) ,p.22. G.L.Harris , Ivaq, (New Haven,

(١٥) منهج الحزب الوطن الديمقراطي ونظامه الداخلي ، (بغداد ، لا . ت)

(١٦) جريدة صوت الاهالي ٣ كانون الاول ١٩٤٨

(١٧) جريدة صدى الاهالي ٢٣ أذار ١٩٥١

(١٨) المصدر نفسه ، ٢ تموز ١٩٥١

(١٩) جريدة الرأي العام ٣٠ نيسان ١٩٤٦

(٢٠) المصدر نفسه

(٢١) جريدة صوت السياسة ١ نيسان ١٩٤٧

(٢٢) جريدة الوطن ، ٩ شباط ١٩٤٦

(٢٣) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، حـ ١ ، ط ٣ (بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ١٤ وسنشير اليه بـ (نضال البعث)

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ص ١٧ ـ ١٨

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ص ١٩ ـ ٢٠

(٢٦) جريدة الاخبار ٢٤ أيلول ١٩٥٢

(٢٧) جريدة الجبهة الشعبية ١٧ شباط ١٩٥٢

(٢٨) المصدر نفسه ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٢٩) جريدة الاهالي ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٣٠) جريدة الجبهة الشعبية ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٣١) جريدة الاشتراكي كانون الاول ١٩٥٣ كما وردت في نضال البعث ، جـ ٥ ، ص ص ٤٢ – ٤٣
(٣٢) جريدة الاخبار ٢ كانون الاول ١٩٥٢
(٣٣) جريدة العربي الجديد ، تشرين الاول ١٩٥٣ كما وردت في نضال البعث ، جـ ٥ ، ص ٢٤
(٣٤) جريدة الاشتراكي ، كانون الاول ١٩٥٣ كما وردت في نضال البعث ، جـ ٥ ، ص ص ٤٥ – ٤٦

(٣٥) نضال البعث ، جـ ٥ ، ص ٩
(٣٦) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ (بغداد ، ١٩٨٠)
(٣٧) بيان حزب البعث العربي الاشتراكي/ القطر العراقي في ١٩ آب ١٩٥٤
(٣٨) بيان حزب البعث العربي الاشتراكي/ القطر العراقي في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥
(٣٩) بيان حزب البعث العربي الاشتراكي/ القطر العراقي في ٢٧ شباط ١٩٥٥
(٤٠) نداء حزب البعث العربي الاشتراكي/ القطر العراقي في ١٤ آب ١٩٥٦
(٤١) جريدة الاشتراكي اواخر نيسان ١٩٥٧
(٤٢) جريدة الاشتراكي اواخر تشرين الثاني ١٩٥٧ وكذلك علي حسن مجيد ، التراث النضالي في الحزب البعث العربي الاشتراكي ، (بغداد ، ١٩٨٠) ص ٩٠
(٤٣) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، ص ٢٠٥ .

(٤٤) حزب الاستقلال ، النظامان الاساسي والداخلي ، (بغداد ، ١٩٤٦) ؛ منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي ، (بغداد ، لا . ت) ؛ جريدة الوطن ١٦ آذار ١٩٤٧ ؛ جريدة صوت السياسة ٢٩ آذار ١٩٤٧
(٤٥) C.M. woodhouse, British Foreign policy Since the second war (n.d. n.p) p. 93.
(٤٦) علي محافظه ، العلاقات الاردنية – البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١ – ١٩٥٧ ، (بيروت ، ١٩٧٣) ص ١٣٤
(٤٧) عبد العزيز نوار ، تاريخ العرب المعاصر ، جـ ١ ، (بيروت ، ١٩٧١) ، ص ص ١٩٢ – ١٩٣
(٤٨) جريدة لواء الاستقلال ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ وكذلك جريدة صوت السياسة ١٢ و ١٨ نيسان ١٩٤٧ .
(٤٩) حميدي ، التطورات السياسية/ ص ٥١٨
(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٥١٩
(٥١) محمود القاضي ، كانون الثاني شهر الجهاد الوطني (بغداد ، ١٩٤٨) ، ص ٤٠
(٥٢) سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر – بيفن ودور الحزب الوطن الديمقراطي فيها ، (بغداد ، ١٩٦٠) ص ٢٣ وستشير اليه بـ (سجل الحركة الوطنية)
(٥٣) القاضي ، المصدر السابق ، ص ٩٠
(٥٤) سجل الحركة الوطنية ، ص ص ٣٣ – ٣٤
(٥٥) حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق ، دراسة سياسية واقتصادية ، (القدس ، ١٩٥٨) ص ٨٧
(٥٦) شارلس عيساوي ومحمد يغانه ، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط ، ترجمة حسن احمد السلمان ، (بغداد ، ١٩٦٦) ص ٥٦
(٥٧) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، ص ٣٧١
(٥٨) المصدر نفسه ، ص ص ٤٢٧ – ٤٢٨
(٥٩) جريدة الزمان ، ١٤ آب ١٩٥١
(٦٠) جريدة لواء الاستقلال ١٥ شباط ١٩٥٢ وكذلك جريدة الجبهة الشعبية ١٧ شباط ١٩٥٢ .
(٦١) فيليب ويلارد ايرلند ، العراق : دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت ، ١٩٤٩) ، ص ٥٤ .

(٦٢) Lord salter, The development of Iraq, (london, 155), p.54

(٦٣) حيدي ، التطورات السياسية ، ص ص ٦٩٠ ـ ٦٩٣

(٦٤) صادق قدير الخباز ، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق ، (بغداد ، ١٩٧١) ص ص ٧٠ ـ ٧٣

(٦٥) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، ص ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠

(٦٦) جريدة الاهالي ٢٢ حزيران ١٩٥٢ وكذلك جريدة الجبهة الشعبية ٢٣ حزيران و ٢٩ حزيران ١٩٥٢

(٦٧) جريدة الاهالي ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ وجريدة لواء الاستقلال ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ وجريدة الجبهة الشعبية ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢

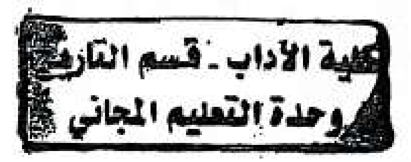
(٦٨) حيدي ، التطورات السياسية ، ص ص ٧١١ ـ ٧٢٦ .

هوامش الفصل الثامن

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واعلان الجمهورية العراقية

(١) جريدة الدفاع ٤ حزيران ١٩٥٣ .
(٢) جريدة الوقائع ، ١ أيلول ١٩٥٤ .
(٣) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، القطر العراقي ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ ، ط ٢ ، جـ ٥ ، ص ٧٢ ــ ٧٣ .
(٤) جريدة الوقائع ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ .
(٥) جريدة الوقائع ١٨ تشرين الاول ١٩٥٤ .
(٦) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ ، (بغداد ، ١٩٨٠) .
(٧) بيان حزب البعث العربي الاشتراكي/ القطر العراقي في ٨ أيلول ١٩٥٦ .
(٨) حميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .
(٩) جريدة لواء الاستقلال ٢٤ شباط ، ٤ آذار ١٩٥٤ وكذلك جريدة الشعب ٢٢ شباط ١٩٥٤ .
(١٠) جريدة صوت الاهالي ١٤ شباط ١٩٥٤ ، وكذلك جريدة لواء الاستقلال ١٠ شباط ١٩٥٤ .
(١١) للتفاصيل انظر : حميدي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٢ ــ ٢٧٧ .
(١٢) بيان اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني الى الشعب العراقي الكريم ٩/ ٣/ ١٩٥٧ (كراس صغير يقع في اثنتي عشرة صفحة) انظر : حميدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨ .
(١٣) جريدة الاشتراكي أواخر نيسان ١٩٥٧ .
(١٤) للاطلاع على دور الجيش العراقي في حرب فلسطين ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ انظر : صالح صائب الجبوري ، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية ، (بيروت ، ١٩٧٠) . وكذلك خليل سعيد ، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ، جـ ١ ، (بغداد ، ١٩٦٦) .
(١٥) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ــ ١٩٥٣ ، (النجف ، ١٩٧٦) ص ص٦٩٩ ــ ٧٠٠ .
(١٦) فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، (بغداد ، ١٩٨٦) ص ص٣٠ ــ ٣١ .
(١٧) Lord Bird wood, Nuri As said, A study in Arab Leadership, (London, 1959) p. 290
(١٨) De Gaury Three Kings in Baghdad 1921-1958, (London, 1961), p. 177 Gerald
(١٩) A. Eden, The memoirs of the Rt. Hon sir Anthony Eden, (Cassell, 1960), p.443.
(٢٠) حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص ص ١٦١ ــ ١٧٤ .
(٢١) نداء لجنة نصرة مصر والعروبة مؤرخ في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٦ .
(٢٢) جيمس موريس ، الملوك الهاشميون ، (بيروت ، لا . ت) ص ٢١٥ .
(٢٣) شبلي العيسمي « الوحدة العربية كعقيدة واستراتيجية في فكر البعث ونضاله » مجلة آفاق عربية ، العدد (٢) السنة (١٣) ، ص ٨ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ص ٩ ــ ١٠ .
(٢٥) حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٩ ــ ٢٦٠ .
(٢٧) جعفر عباس حميدي « العراق وسياسة الدفاع المشترك والاحلاف الغربية ١٩٤٥ ــ ١٩٥٨ » مجلة المؤرخ العربي ، العدد (٣٣) ، السنة (١٣) ١٩٨٧ ، ص ص ٧٦ ــ ٧٨ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ص ٨٢ ـ ٨٤ .
(٢٩) بيان حزب البعث العربي الاشتراكي مؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٥٥ .
(٣٠) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ١٠ ، ص ٥١ .
(٣١) جريدة الحرية ٩ نيسان ١٩٥٧ .
(٣٢) ليث عبدالحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، (بغداد ١٩٧٩) ص ص ١١٥ ـ ١٢٠ .
(٣٣) محسن حسين الحبيب ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق ، (بغداد ، ١٩٨١) وكذلك صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار (بيروت ، ١٩٦٨) وكذلك : صبحي عبد الحميد ، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق (بغداد ١٩٨٣) .
(٣٤) غالب ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦ ـ ٢٩ .
(٣٥) الحبيب ، المصدر السابق ص ص ٥١ ـ ٥٢ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .
(٣٧) المصدر نفسه ص ص ٥٨ ـ ٦٠ .
(٣٨) حيدي ، التطورات والاتجاهات ص ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .
(٣٩) محمود الدرة ، ثورة الموصل القومية ، ١٩٥٩ ، (بغداد ، ١٩٨٧) ص ص ٥١ ـ ٥٢ .
(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .
(٤١) غالب ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .
(٤٢) حسين ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .
(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .
(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
(٤٥) الزبيدي ، المصدر السابق ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤ .
(٤٦) حسين ، المصدر السابق ص ص ٨١ ـ ٨٢ .
(٤٧) المصدر نفسه ص ص ٩٣ ـ ٩٤ .



هوامش الفصل التاسع

الدور التاريخي لحزب البعث العربي الاشتراكي

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨
حتى ثورة رمضان ١٣٨٢ هـ (٨ شباط ١٩٦٣)

(١) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (بيروت، ١٩٧٤) ص ٩٩ ومابعدها.
(٢) شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي المرحلة الصعبة ١٩٥٨ – ١٩٦٨، جـ ٣، (بغداد، ١٩٨٧) ص ٢٣٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٩ – ٢٤٠.
(٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث، جـ ٧، ط ٣، (بيروت، ١٩٧٦) ص ص ١٤ – ١٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٧.
(٧) خدوري، المصدر السابق، ص ١٢٥.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٥ – ١٢٦.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٣١.
(١٠) انظر رسالة الدكتور عماد احمد الجواهري الموسومة «تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣ – ١٩٧٠» المقدمة الى كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٩٨٢ وهي غير منشورة ص ٣٢١ – ٣٢٣.

(١١) خدوري، المصدر السابق، ص ١٣٣ – ١٣٤.
(١٢) خدوري، المصدر السابق، ص ١٣٧ وكذلك العيسمي المصدر السابق، ص ٢٤٠.
(١٣) للتفاصيل انظر: فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ط ٢، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ١٠٠.
(١٤) خدوري، المصدر السابق، ص ١٣٩.
(١٥) انظر: خليل ابراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، جـ ١، (بغداد، ١٩٨٧) ص ٢٧١ – ٢٧٩.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٦ – ٢٩٧.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ – ٢٨٩.
(١٨) انظر نص البيان في: نضال البعث، جـ ٧ ص ص ١٨ – ٢٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ص ٢٢ – ٢٣.
(٢١) نضال البعث، جـ ٧، ص ص ٢٤ – ٢٨.
(٢٢) ابراهيم خليل أحمد، الموصل في العصور الحديثة، في عامر سليمان وآخرون، محافظة نينوى بين الماضي والحاضر (الموصل، ١٩٨٦)، ص ١٢٥.
(٢٣) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ١٠١.
(٢٤) انظر نص البيان في: أحمد فوزي، قصة عبد الكريم قاسم كاملة، (القاهرة، ١٩٦٣) ص ص ١٤٧ – ١٥٠.
(٢٥) انظر فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ١٠١.

(٢٦) للتفاصيل انظر : ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، (بغداد ، ١٩٧٩) ص ص ٤٣٩ ــ ٤٤٢ .

(٢٧) انظر : خليل ابراهيم حسين ، الصراع بين عبدالكريم قاسم والشيوعيين وعبدالوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين ، حـ ٤ ، (بغداد ، ١٩٨٩) ، ص ٢٠٢ وكذلك حازم حسن العلي « انتفاضة الشواف في الموصل » مجلة آفاق عربية السنة (١١) العدد (٢٦) حزيران ١٩٨٦ ص ٥٥ .

(٢٨) ابراهيم خليل أحمد ، المصدر السابق . ص ١٢٦ .

(٢٩) علي حسن مجيد ، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ص ١٠٠ ــ ١٠١ .

(٣٠) انظر : شفيق عبدالرزاق السامرائي ، حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره في السياسة العربية منذ نشأته حتى الانفصال ، (بغداد ١٩٨٠) ، ص ٢٣٩ .

(٣١) للتفاصيل انظر : نضال البعث ، حـ ٧ ، ص ص ٣٣ ، ٣٩ ــ ٤٣ .

(٣٢) السامرائي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠ .

(٣٣) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥ ــ ١٩٦٢ ، ط ٢ ، (بيروت ، ١٩٧١) ، ص ص ٦٢ ــ ٦٣ .

(٣٤) نضال البعث ، حـ ٧ ، ص ٨٠ .

(٣٥) المصدر نفسه ، حـ ٧ ، ص ٨٠ .

(٣٧) المصدر نفسه ، حـ ٧ ، ص ص ١٢١ ــ ١٢٣ .

(٣٧) المصدر نفسه ، حـ ٧ ، ص ص ٨٦ ــ ٩٠ .

(٣٨) المصدر نفسه ، حـ ، ص ٢٣٧ .

(٣٩) حول التنظيمات السياسية في العراق خلال الستينات انظر : خليل ابراهيم حسين ، ثورة الشواف ، حـ ١ ، هامش ص ١٧٢ وكذلك الزبيدي ، ص ٥١٦ .

(٤٠) نضال البعث ، حـ ٧ ، ص ص ١٢٧ ــ ١٢٨ .

(٤١) العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، جـ ٣ ، ص ٢٤٨ .

(٤٢) نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٥٥ .

(٤٣) المصدر نفسه ، جـ ٧ ، ص ٢٧٠ .

(٤٤) خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ص ١٨٩ ــ ١٩٦ .

(٤٥) نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ص ٢٧٧ ــ ٢٧٩ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٧ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ص ٢٧٧ ــ ٢٧٩ .

(٤٨) المصدر نفسه ، جـ ٧ ، ٢٨٠ ــ ٢٨١ .

(٤٩) المصدر نفسه ، جـ ٧ ، ص ١٩٧ وكذلك العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، جـ ٣ ، ص ٤٢٦ .

(٥٠) العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، جـ ٣ ، ص ٢٤٣ .

(٥١) حول تلك المحاولات انظر : صالح حسين الجبوري ، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية بالجامعة المستنصرية ١٩٨٧ .

(٥٢) العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، جـ ٣ ، ص ص ٢٤٨ ــ ٢٤٩ .

(٥٣) المصدر نفسه ، جـ ٣ ، ص ٢٤٩ .

(٥٤) انظر : احمد فوزي ، عبدالكريم قاسم وساعاته الاخيرة ، (بغداد ، ١٩٨٨) ص ص ١٣٧ ــ ١٤٦ .

(٥٥) انظر : فوزي ، قصة عبدالكريم كاملة ، ص ص ٣١٩ ــ ٣٢٠ .

(٥٦) انظر : المصدر نفسه ، ص ص ٣٢٢ ــ ٣٢٣ .

(٥٧) فوزي ، عبدالكريم قاسم وساعاته الاخيرة ، ص ص ١٤٧ ــ ١٤٨ .

(٥٨) العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، ص ٢٥٢ .
(٥٩) المصدر نفسه ، جـ ٣ ، ص ص ٢٥٣ ـ ٢٥٧ .
(٦٠) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .
(٦١) العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، جـ ٣ ، ص ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .
(٦٢) جاسم محمد حسن العدول وآخرون ، تاريخ الوطن العربي المعاصر ، (الموصل ١٩٨٦) ص ص ١٢١ ـ ١٢٢ وكذلك احمد فوزي ، ثورة رمضان ، (القاهرة ، ١٩٦٣) ص ١٦ ومابعدها .
(٦٣) مجيد ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٩ ـ ١٤٢ .
(٦٤) نضال البعث ، جـ ٤ ، ص ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠ .
(٦٥) المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ص ٢٥٨ انظر : وميض جمال عمر نظمي وآخرون ، التطور السياسي المعاصر في العراق ، (بغداد ، لا . ت) ، ص ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .
(٦٦) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .
(٦٧) العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، جـ ٣ ، ص ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وكذلك نظمي وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٦٢ .
(٦٨) خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٦ ، ٢٩٤ ـ ٢٩٥ وكذلك نظمي وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .
(٦٩) لتفاصيل الدراسة أنظر : نضال البعث ، ط ٢ ، جـ ٩ ، ص ص ٣٣ ـ ٧٩ .
(٧٠) حزب البعث العربي الاشتراكي ، ثورة ١٧ تموز التجربة والآفاق ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، (بغداد ، ١٩٧٤) ص ص ٣٤ ـ ٣٧ .

هوامش الفصل العاشر

التطورات السياسية في العراق بين ردة تشرين ١٩٦٣ وثورة ١٧ تموز ١٩٦٨

(١) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، (بيروت ، ١٩٧٤ ص ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

(٢) من نشرة صادرة عن القيادة القطرية في اواسط تموز ١٩٦٤ بعنوان : (تطور الوضع الحزبي بعد مؤامرة ١٨ تشرين الثاني) كما وردت في شبلي العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، المرحلة الصعبة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ ، جـ ٣ ، (بغداد ، ١٩٨٧) ، ص ٢٨٩ .

(٣) العيسمي تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، جـ ٣ ، ص ٢٨٩ .

(٤) المصدر نفسه ، جـ ٣ ، ص ٢٨٩ .

(٥) حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، جـ ١٠ ، ط ٢ ، (بيروت ، ١٩٧٦) ، ص ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٦) وكان من المعتقلين قياديون بارزون كان على رأسهم الرفيقان احمد حسن البكر (المرحوم الاب القائد) وصدام حسين (الرفيق القائد رئيس الجمهورية العراقية حالياً) انظر : العيسمي ، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي جـ ٣ ، ص ٢٩٠ .

(٧) سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، جـ ٤ ، (بيروت ، لا . ت) ، ص ١٣ .

(٨) خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٦ ـ ٢٩٨ .

(٩) أنظر : جريدة الجماهير ، بغداد ٢٥ كانون الاول ١٩٦٣ .

(١٠) خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(١١) للاطلاع على نص الدستور المؤقت انظر : الجامعة الاميركية في بيروت ، الوثائق السياسية العربية ١٩٦٣ ص ص ٢١٢ ـ ٢١٥ انظر : قدوري ، المصدر السابق ، خليل كنة ، العراق امسه وغده ، (بيروت ، ١٩٦٦) ص ص ٣٩٥ ـ ٣٩٨ .

(١٢) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ص ٣٠٧ ـ ٣١١ .

(١٤) على سبيل المقارنة انظر : الجمهورية العربية المتحدة ، مشروع الميثاق ، ٢١ مايو (مايس) ١٩٦٢ ، مصلحة الاستعلامات ، (القاهرة ، ١٩٦٢) وكذلك دار الثورة العربية ، ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي ، العراق ، (بغداد ، لا . ت) .

(١٥) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ وكذلك باسل الكبيسي ، حركة القوميين العرب ، (بيروت ، ١٩٧٤) ص ٨٣ .

(١٦) سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، جـ ٤ ، ص ٣١ .

(١٧) خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٥ وكذلك كنه ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

(١٨) سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية ، جـ ٤ ، ص ٢١ .

(١٩) خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٣١٥ ـ ٣١٩ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٣١٩ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢٢ .

(٢٣) إنظر : كنه ، المصدر السابق ، ص ص ٤١٣ ـ ٤١٤ وكذلك خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

(٢٤) كنه ، المصدر السابق ، ص ٤١٦ وكذلك خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٤١

(٢٥) إنظر : الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والارشاد ، عبدالسلام محمد عارف ، (بغداد ، ١٩٦٧) ، ص ١٥ .

(٢٦) خدوري ، المصدر السابق ، ص ص ٣٥١ — ٣٥٢ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ص ٣٥٥ — ٣٦٧ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ص ٣٦٧ — ٣٧١ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٣٧٦ وما بعدها .

(٣٠) **Abbas Kelidar (ed) The Integration of Modern Iraq, (London, 1979), pp. 183-192.**

(٣١) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٨٧ .

(٣٢) حزب البعث العربي الاشتراكي ، ثورة ١٧ تموز التجربة والآفاق ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، (بغداد ، ١٩٧٤) ، ص ص ١٩ — ٢٠ .

(أقسام)

١- البراهمة طبقة رجال الدين

٢- كشاتريا طبقة الحكام والامراء

٣- فايشيا وهم طبقة العمال والتجار

٤- شودرا

تأسيس حزب المؤتمر الوطني الهندي ١٨٨٥

تيار المحافظ الليبرالي مثله الطبقة الوسطى المثقفين وملاك الاراضي

سياستها ١- اتبعوا السياسة البريطانية دون مقاومتها

٢-

- تيار المتطرف الثوري مثله الشباب المثقف

الغاندية : هي مجموعة من المبادئ الغاندية الدينية والعلمية والاجتماعية وكانت الغاية منها معالجة المشاكل البلاد والوصول ...

٣٠٤

هوامش الفصل الحادي عشر

• ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ وبناء العراق الجديد

(١) انظر نص البيان الصادر عن المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الاول ١٩٦٨، ص ٦.

(٢) انظر: سمير عبدالكريم، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، جـ ٥، (بيروت، لا. ت)، ص ١٤.

(٣) شبلي العيسمي، تأريخ حزب البعث العربي الاشتراكي، المرحلة الصعبة ١٩٥٨ – ١٩٦٨، جـ ٣، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ص ٢٩١ – ٢٩٢.

(٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر العراقي، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، حزيران ١٩٨٢، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ص ٢٨ – ٢٩ وسنشير اليه بـ (التقرير المركزي).

(٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، ثورة ١٧ تموز التجربة والافاق، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، كانون الثاني ١٩٧٤، (بغداد، ١٩٧٤)، ص ص ٢٠ – ٢١ وسنشير اليه بـ (التقرير السياسي).

(٦) التقرير السياسي، ص ص ٢١ – ٢٢.

(٧) المصدر والصفحة نفسها.

(٨) المصدر نفسه، ص ص ٢٤ – ٢٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ص ٢٤ – ٢٥.

(١٠) انظر نص البيان في: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧، المجلد الاول، (بغداد، لا. ت)، ص ص ١١ – ١٤ وسنشير اليه بـ (القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة).

(١١) القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة، ص ص ١٥ – ١٩.

(١٢) التقرير السياسي، ص ص ٢٥ – ٢٦.

(١٣) المصدر والصفحة نفسها.

(١٤) للتفاصيل انظر: التقرير السياسي، ص ص ٢٦ – ٢٧ وكذلك التقرير المركزي، ص ٣٠.

(١٥) التقرير المركزي، ص ٣٠.

(١٦) انظر نص البيان في: القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة، ص ص ٢٨ – ٣١.

(١٧) انظر نصوص ذلك في: القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ص ص ٣٤ – ٣٦.

(١٨) التقرير السياسي.

(١٩) التقرير السياسي، ص ص ٣٨ – ٤٠.

(٢٠) التقرير المركزي، ص ٣١.

(٢١) التقرير المركزي، ص ٣١.

(٢٢) للتفاصيل انظر: التقرير المركزي، ص ص ٣٣ – ٣٥.

(٢٣) التقرير المركزي، ص ٣٢.

(٢٤) التقرير المركزي، ص ص ٤٠ – ٤١.

(٢٥) التقرير السياسي، ص ص ٤٧ – ٤٨.

(٢٦) التقرير السياسي، ص ٤٩.

(٢٧) [التقرير] السياسي، ص ص ٤٩ – ٥٠.

(٢٨) [التقرير] السياسي، ص ص ٥١ – ٦٧.

(٢٩) [التقرير] السياسي، ص ص ٦٨ – ٧٤ والتقرير المركزي، ص ٣٦.

(٣٠) التقرير المركزي، ص ٣٦ وحول الجبهة انظر كذلك التقرير السياسي، ص ص ٧٥ – ٨٢.

(٣١) التقرير المركزي ، ص ٣٧ .
(٣٣) التقرير المركزي ، ص ص ١٢٥ — ١٢٦ .
(٣٤) نشر حديث السيد الرئيس القائد في الاجتماع الذي نظمه مكتب الثقافة والاعلام في الحزب في كراس بعنوان : الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة . انظر التقرير المركزي ، ص ص ١١٨ — ١٢٠ .
(٣٥) التقرير المركزي ، ص ٣٧ .
(٣٦) التقرير المركزي ، ص ص ١٥٦ ، ١٦٣ .
(٣٧) رسول الجابري « المنظور البعثي للمسألة السكانية » بحث مطبوع على الرونيو ، قدم الى الندوة العلمية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق للفترة من ١٠ — ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٧ ، ص ١٦ .
(٣٨) انظر نص دستور حزب البعث العربي الاشتراكي في : علي حسن مجيد ، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي . (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ص ٢١٤ — ٢١٥ .
(٣٩) الجابري ، المصدر السابق ، ص ١٦ .
(٤٠) صدام حسين ، طريقنا خاص في بناء الاشتراكية ، (بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ص ٩٥ — ٩٦ .
(٤١) التقرير المركزي ، ص ص ١٦٢ ، ١٦٥ ، ٧٤ — ٨٦ .
(٤٢) انظر : ابراهيم خليل احمد « اتجاهات وابعاد الثورة التربوية في العراق » مجلة الجامعة ، الموصل ، السنة (١٢) ، العدد (٧) ، نيسان ١٩٨٢ ، ص ص ٩ — ١٦ .
(٤٣) التقرير المركزي ، ص ٣٧ .
(٤٤) التقرير المركزي ، ص ص ٣٩ — ٤٠ .
(٤٥) انظر : شفيق عبد الرزاق السامرائي ، صدام حسين : نضاله وفكره السياسي ، (بغداد ، ١٩٨٢) ، ص ص ١٨١ — ١٨٤ .
(٤٦) التقرير المركزي ، ٣٥٤ — ٣٥٥ .
(٤٧) التقرير المركزي ، ص ص ٣٥٧ — ٣٥٩ .

هوامش الفصل الثاني عشر

العلاقات العراقية ـ الايرانية

١٩٥٨ ـ ١٩٨٠

(١) انظر : ابراهيم خليل احمد « التجاوزات الايرانية على العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٨٠ » ضمن كتاب : نخبة من المؤرخين ، الصراع العراقي ـ الفارسي ، (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ص ٣٧١ ـ ٤٠٢ ،

(٢) انظر نص البيان في ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، (بغداد ، ١٩٧٩) ص ص ٢١٧ ـ ٢١٩ .

(٣) راجع تفاصيل ذلك في : مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، (البصرة ، ١٩٧٤)

(٤) خالد العزي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، (بغداد ، ١٩٨١) ، ص ٩٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ص ٩١ ـ ٩٢ .

(٦) للتفاصيل عن هذه القضية يراجع : فاضل حسين ، مشكلة شط العرب ، (القاهرة ، ١٩٧٦) وكذلك العزي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ ـ ١٠٢ .

(٧) وقد نشرت ذلك جريدة نيويورك تايمس بعددها الصادر في ٢٩ ايلول ١٩٨٠ .

(٨) انظر النص الكامل لخطاب السيد الرئيس القائد صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني في جريدة الثورة ، ١٨ ايلول ١٩٨٠ .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) في ٥ نيسان ١٩٧٩ وجه رئيس جمهورية العراق الى الخميني برقية تهنئة بمناسبة اعلان الجمهورية وقد اعرب فيها عن الامل في ان يوفر النظام الجمهوري الجديد فرصاً افضل لخدمة الشعوب الايرانية الصديقة من شأنها ان تعزز دور ايران في خدمة السلم والعدل في العالم ، وان تؤدي الى اقامة اقوى علاقات الصداقة مع الاقطار العربية عموماً والعراق بصفة خاصة . وجاء الرد من الخميني عن طريقين : الاول وزارة الخارجية ، والاخر نشرته وكالة انباء « بارس » وبعض الصحف بين ١٩ و ٢١ نيسان ١٩٧٩ ويعرب الرد عن موقف مختلف تماماً وبلهجة عدائية وبلغة غير لائقة . أنظر : خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية (آنذاك) في مجلس الامن الدولي ١٥ تشرين الاول ١٩٨٠ في (النزاع العراقي ـ الايراني) وزارة الخارجية العراقية ، ص ص ٥٤ ـ ٥٥ .

(١١) راجع خطاب الدكتور سعدون حمادي في الدورة (٣٥) للجمعية العامة في ٣ تشرين الاول ١٩٨٠ في : (النزاع العراقي ـ الايراني) ص ٦٤ .

(١٢) انظر : صدام حسين ، نخدم المبادىء ونصون الامانة ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ٣٣ .

(١٣) صدام حسين ، عقيدتنا ولدت في ضمير الامة وتراثها العريق ، (بغداد ، ١٩٨٠)ص ص٣٤ ـ ٣٦ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

(١٥) راجع بعض تلك التصريحات في الكتاب الذي اصدرته وزارة الخارجية واشرنا اليه آنفاً وهو بعنوان : النزاع العراقي ـ الايراني ، ملف وثائقي ، ١٩٨١ .

(١٦) راجع نصوصها في كتاب وزارة الخارجية العراقية بعنوان النزاع العراقي ـ الايراني .

(١٧) خالد العزي ، الاطماع الفارسية في المنطقة العربية ، الملحق رقم (٢)ص ص ٩٠ ـ ٩١ .

(١٨) انظر وقائع هذا المؤتمر في كتاب جريدة الجمهورية ، فصول من قادسية صدام ، جـ ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٦ ـ ١١٠ .

المصادر والمراجع

اولاً : الوثائق المنشورة : ـ

١ ـ وثائق الاحزاب السياسية المنشورة

١ ـ حزب الاحرار ، منهاج حزب الاحرار ، (بغداد ، ١٩٤٦)

٢ ـ حزب الاستقلال ، النظامان الاساسي والداخلي (بغداد ، ١٩٤٦)

٣ ـ حزب الاستقلال ، المشاكل الخارجية والداخلية والحياة الحزبية في العراق ، (بغداد ، ١٩٤٦) .

٤ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، جـ ١ ، ط ٣ (بيروت ، ١٩٧٢) .

٥ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، جـ ٥ ، ط ٢

٦ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال البعث ، جـ ٧ ، ط ٣ (بيروت ، ١٩٧٦) .

٧ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ ، ط ٢ ، (بيروت ، ١٩٧١) .

٨ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ، ثورة ١٧ تموز التجربة والافاق ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن ، (بغداد ، ١٩٧٤) .

٩ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ، القطر العراقي ، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ، حزيران ١٩٨٢ ، (بغداد ، ١٩٨٣)

١٠ ـ الحزب الوطني الديمقراطي ، منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي ، (بغداد ، لا . ت) .

١١ ـ نادي المثنى ، موقفنا تجاه النازية ، (بغداد ، ١٩٣٩) .

٢ ـ محاضر مجلس النواب : ـ

١ ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ .

٢ ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ .

٣ ـ الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤١ .

٤ ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ .

٣ ـ المطبوعات الحكومية : ـ

١ ـ تقرير لجنة تدقيق المعاهدة المرفوع الى المجلس التأسيسي في ٢٠ مايس ١٩٢٤ .
٢ ـ الجمهورية العراقية ـ وزارة الثقافة والارشاد ، عبد السلام عارف ، (بغداد ، ١٩٦٧) .
٣ ـ الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧ ، المجلة الاول ، (بغداد ، لا . ت) .
٤ ـ الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، النزاع العراقي الايراني في القانون الدولي ، (بغداد ، ١٩٨١) .
٥ ـ الكتاب الابيض ، نص الوثيقة التاريخية التي اصدرتها حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١ ـ نشرها نجم الدين السهروردي (بغداد ، ١٩٦٦) .
٦ ـ مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي (بغداد ، ١٩٢٤) .

ثانياً : الرسائل الجامعية : ـ

١ ـ الجبوري ، صالح حسين ، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قدمت الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية بالجامعة المستنصرية ، ١٩٨٧ .
٢ ـ الجواهري ، عماد احمد ، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣ ـ ١٩٧٠ . أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت لكلية الآداب بجامعة بغداد ، حزيران ، ١٩٨٢ .
٣ ـ المبارك ، صفاء عبد الوهاب ، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب بجامعة بغداد ١٩٧٣ .

ثالثاً/ الكتب العربية والمترجمة

١ ـ أبو طبيخ ، محسن ، المبادىء والرجال . (دمشق ، ١٩٣٨) .
٢ ـ احمد ، ابراهيم خليل ، الموصل في العصور الحديثة ، في عامر سليمان وآخرون ، محافظة نينوى بين الماضي والحاضر ، (الموصل ، ١٩٨٦) .
٣ ـ الادهمي ، محمد مظفر ، المجلس التأسيسي العراقي ، (بغداد ، ١٩٧٦) .

٤ ـ انطونيوس ، يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس ، ط ٥ ، (بيروت ، ١٩٧٨) .
٥ ـ ايرلند ، فيليب ويلارد ، العراق : دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة ، جعفر خياط ، (بيروت ، ١٩٤٩) .
٦ ـ البراك ، فاضل ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ ، (بغداد ، ١٩٧٩) .
٧ ـ البرقاوي ، احمد رفيق ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ ـ ١٩٣٢ . (بغداد ، ١٩٨٠) .
٨ ـ البزار ، عبد الرحمن . العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (بغداد ، ١٩٦٧) .
٩ ـ بيل ـ المس ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة ، جعفر خياط ، ط ٢ (بيروت ، ١٩٧١) .
١٠ ـ التميمي ، حميد حمدان ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، (بغداد ، ١٩٧٩) .
١١ ـ الجابري ، رسول « المنظور البعثي للمسألة السكانية » . بحث مطبوع على الرونيو ، قدم الى الندوة العلمية حول السبل والوسائل الى زيادة السكان في العراق للفترة من ١٠ ـ ٢٠ تشرين الثاني ، ١٩٨٧ .
١٢ ـ الجادرجي ، كامل ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، (بيروت ، ١٩٧٠) .
١٣ ـ الجادرجي ، كامل ، من اوراق كامل الجادرجي ، (بيروت ـ ١٩٧١) .
١٤ ـ الجبوري ، صالح صائب ، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية (بيروت ، ١٩٧٠) .
١٥ ـ الجمالي ، فاضل ، العراق بين أمس واليوم ، (بغداد ، ١٩٥٤) .
١٦ ـ جميل ، حسين ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦ . (بغداد ـ ١٩٨٣) .
١٧ ـ الحبيب ، محسن حسين ، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق ، (بغداد ، ١٩٨١) .
١٨ ـ حداد ، عثمان كمال ، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ . (صيدا ـ لا . ت) .
١٩ ـ الحسني ، عبد الرزاق . تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط ٢ ، ٣ أجزاء (صيدا ، ١٩٤٨) .
٢٠ ـ الحسني عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ١٠ أجزاء ، ط ٥ . (بيروت ، ١٩٧٨) .

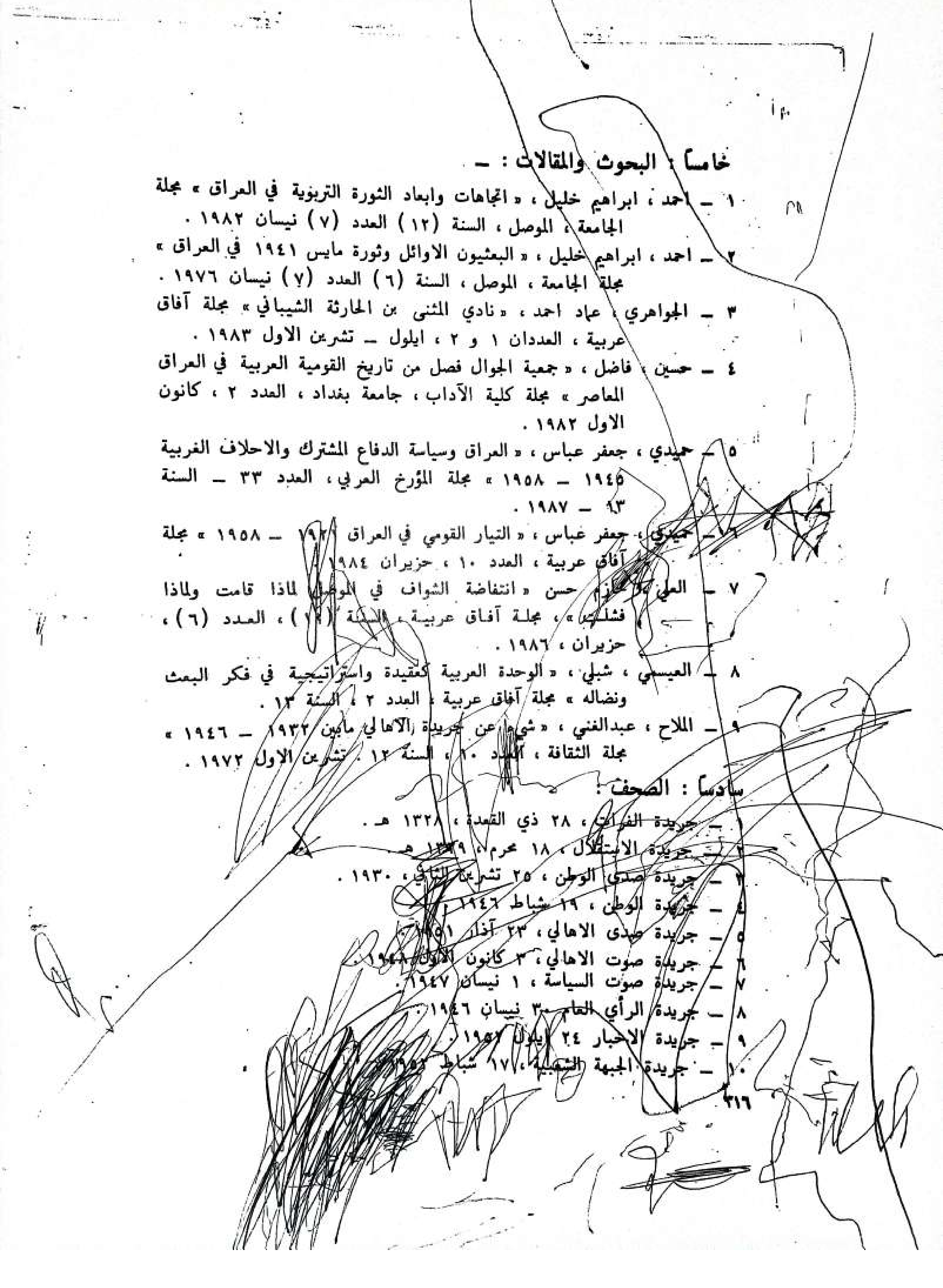
٢١ ـ الحسني ، عبدالرزاق ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، (بيروت ، ١٩٨٠) .
٢٢ ـ الحسني ، عبدالرزاق ، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، (صيدا ، ١٩٧١) .
٢٣ ـ حسين ، خليل ابراهيم ، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩ ، جـ ١ ، (بغداد ، ١٩٨٧) .
٢٤ ـ حسين ، خليل ابراهيم ، الصراعات بين عبدالكريم قاسم والشيوعيين ورفعت الحاج سري والقوميين ، جـ ٢ (بغداد ، ١٩٨٨) .
٢٥ ـ حسين ، خليل ابراهيم ، الصراع بين عبدالكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم وناظم الطبقجلي والقوميين ، جـ ٣ (بغداد ، ١٩٨٨) .
٢٦ ـ حسين ، خليل ابراهيم ، الصراع بين عبدالكريم قاسم والشيوعيين وعبدالوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين جـ ٤ ، (بغداد ، ١٩٨٨) .
٢٧ ـ حسين ، صدام ، طريقنا خاص في بناء الاشتراكية ، (بغداد ، ١٩٧٧) .
٢٨ ـ حسين ، صدام ، نخدم المبادىء ونصون الامانة ، (بغداد ، ١٩٨٠) .
٢٩ ـ حسين ، صدام ، عقيدتنا ولدت في ضمير الامة وتراثها العريق ، (بغداد ، ١٩٨٠) .
٣٠ ـ حسين فاضل ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية الانكليزية العراقية ، التركية وفي الرأي العام ، (بغداد ، ١٩٦٧) .
٣١ ـ حسين ، فاضل ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، (بغداد ، ١٩٦٣) .
٣٢ ـ حسين فاضل ، مشكلة شط العرب ، (القاهرة ـ ١٩٧٦) .
٣٣ ـ حسين فاضل ، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤ ـ ١٩٥٨ (الكويت ـ ١٩٨٤) .
٣٤ ـ حسين ، فاضل ، سقوط النظام الملكي في العراق (بغداد ، ١٩٨٦) .
٣٥ ـ الخباز ـ صادق قدير ، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق ، (بغداد ـ ١٩٧١) .
٣٦ ـ خدوري ، مجيد ، اسباب الاحتلال البريطاني للعراق ـ (الموصل ـ ١٩٣٣) .
٣٧ ـ خدوري ، مجيد ، نظام الحكم في العراق ، (بغداد ، ١٩٤٦) .
٣٨ ـ خدوري ، مجيد ، العراق الجمهوري ، (بيروت ، ١٩٧٤) .

٣٩ ـ الخطاب ، رجاء حسين ، العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ، (بغداد ، ١٩٧٦)
٤٠ ـ الخطاب ، رجاء حسين ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، (بغداد ، ١٩٧٩) .
٤١ ـ الدراجي ، عبدالرزاق عبد ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ـ (بغداد ، ١٩٧٨) .
٤٢ ـ الدرة ، محمود ، الحرب العراقية ـ البريطانية ١٩٤١ ، (بيروت ، ١٩٦٩) .
٤٣ ـ الدرة ، محمود ، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ ، (بغداد ، ١٩٨٧) .
٤٤ ـ الزبيدي ، ليث عبدالحسن ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق (بغداد ، ١٩٧٩) .
٤٥ ـ السامرائي ، شفيق عبدالرزاق ، حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره في السياسة العربية منذ نشأته حتى الانفصال (بغداد ، ١٩٨٠) .
٤٦ ـ السامرائي ، صدام حسين : نضاله وفكره السياسي ، (بغداد ، ١٩٨٢) .

٤٧ ـ سعيد ، امين ، الثورة العربية الكبرى ، حـ ٢ ، (القاهرة ، لا . ت) .
٤٨ ـ سعيد ، خليل ، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ حـ ١ ، (بغداد ، ١٩٦٦) .
٤٩ ـ سليمان ، حكمت سامي ، النفط في العراق ، دراسة سياسية واقتصادية ، (القدس ، ١٩٥٨) .
٥٠ ـ السويدي ، توفيق ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، (بيروت ، ١٩٦٩) .
٥١ ـ شوكت ، سامي ، هذه اهدافنا من آمن بها فهو منا ، مجموعة محاضرات ومقالات واحاديث قومية (بغداد ، ١٩٣٩) .
٥٢ ـ شوكت ، ناجي ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤ ، (بغداد ، ١٩٧٤) .
٥٣ ـ الصباغ ، صلاح الدين ، فرسان العروبة في العراق ، (دمشق ، ١٩٥٦) .
٥٤ ـ صفوة ، نجدة فتحي ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين العرب ، (صيدا ، ١٩٦٩) .
٥٥ ـ عبدالحميد ، صبحي ، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، (بغداد ، ١٩٨٣) .
٥٦ ـ عبد ، سمير ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، حـ ٤ ، (بيروت ، لا . ت) .

٥٧ ـ العزي ، خالد ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، (بغداد ، ١٩٨١) .
٥٨ ـ العزي ، خالد ، الاطماع الفارسية في المنطقة العربية ، (بغداد ، ١٩٨١) .
٥٩ ـ العكام ، عبدالامير ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢ ، (النجف ، ١٩٧٥) .
٦٠ ـ علي ، علي محمود الشيخ ، مذكرات وتعليقات ، جـ ١ ، (بغداد ، ١٩٦٦) .
٦١ ـ العمر ، فاروق ، المعاهدات العراقية ـ البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ ، (بغداد ، ١٩٧٧) .
٦٢ ـ العمر ، فاروق ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢ (بغداد ، ١٩٧٨) .
٦٣ ـ العمري ، خيري ، حكايات سياسية في تاريخ العراق الحديث ، (القاهرة ، ١٩٦٩) .
٦٤ ـ العمري ، محمد طاهر ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، جـ ٣ ، (بغداد ، ١٩٢٥) .
٦٥ ـ عيساوي ، شارلس ومحمد يغانه ، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط ـ ترجمة حسن احمد السلمان ـ (بغداد ، ١٩٦٦) .
٦٦ ـ العيسمي ، شبلي . تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، المرحلة الصعبة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ ، جـ ٣ ، (بغداد ، ١٩٨٧) .
٦٧ ـ غالب ، صبيح علي ، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار ، (بيروت ، ١٩٦٨) .
٦٨ ـ غروبا . فريتز ، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، جـ ١ ، ترجمة فاروق الحريري ، (بغداد ، ١٩٧٩) .
٦٩ ـ غوري ، جرالد دي ، ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة سليم طه التكريتي ، (بغداد ، ١٩٨٣) .
٧٠ ـ فرج ، لطفي جعفر ، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، (بغداد ، ١٩٧٨) .
٧١ ـ فرج ، لطفي جعفر ، الملك غازي ودوره في الحياة السياسية العراقية ، (بغداد ، ١٩٨٨) .
٧٢ ـ فوزي ، احمد ، قصة عبدالكريم قاسم كاملة ، (القاهرة ، ١٩٦٣) .
٧٣ ـ فوزي ، احمد ، عبدالكريم قاسم وساعاته الاخيرة (بغداد ، ١٩٨٨) .
٧٤ ـ الفياض ، عبدالله ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ (بغداد ، ١٩٦٣) .

٧٥ ـ فيلبي ، هـ . سنت جون ، أيام فيلبي في العراق ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت . ١٩٥٠) .
٧٦ ـ القاضي ، محمود ، كانون الثاني شهر الجهاد الوطني ، (بغداد ، ١٩٤٨) .
٧٧ ـ القيسي ، سامي عبدالحافظ ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ، جـ ١ ، (البصرة ، ١٩٧٥) .
٧٨ ـ كبة ، محمد مهدي ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ ، (بيروت ، ١٩٦٥) .
٧٩ ـ كنة ، خليل ، العراق امسه وغده ، (بيروت ، ١٩٦٦) .
٨٠ ـ كوتلوف ، ل . ن ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة عبدالواحد كرم ، (بغداد ، ١٩٧١) .
٨١ ـ لنشوفسكي ، جورج ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، جـ٢ ، (بغداد ، ١٩٦٥) .
٨٢ ـ مجيد ، علي حسن ، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي (بغداد ، ١٩٨٠)) .
٨٣ ـ محافظة ، علي ، العلاقات الاردنية ، البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١ ـ ١٩٥٧ ، (بيروت ، ١٩٧٣) .
٨٤ ـ موريس ، جيمس ، الملوك الهاشميون ، (بيروت ، لا . ت) .
٨٥ ـ النجار ، مصطفى عبدالقادر ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، (البصرة ، ١٩٧٤) .
٨٦ ـ نخبة من المؤرخين العراقيين ، الصراع العراقي ، الفارسي (بغداد ، ١٩٨٣) .
٨٧ ـ نوار ، عبدالعزيز ، تاريخ العرب المعاصر ، جـ ١ ، (بيروت ، ١٩٧١) .
٨٨ ـ الوكيل ، فؤاد حسين ، جماعة الاهالي في العراق ، (بغداد ، ١٩٧٩) .
٨٩ ـ ولسن ، ارنولد ، الثورة العراقية ، ترجمة جعفر خياط (بيروت ، ١٩٧١) .



خامساً : البحوث والمقالات : —

١ — احمد ، ابراهيم خليل ، « اتجاهات وابعاد الثورة التربوية في العراق » مجلة الجامعة ، الموصل ، السنة (١٢) العدد (٧) نيسان ١٩٨٢ .

٢ — احمد ، ابراهيم خليل ، « البعثيون الاوائل وثورة مايس ١٩٤١ في العراق » مجلة الجامعة ، الموصل ، السنة (٦) العدد (٧) نيسان ١٩٧٦ .

٣ — الجواهري ، عماد احمد ، « نادي المثنى بن الحارثة الشيباني » مجلة آفاق عربية ، العددان ١ و ٢ ، ايلول — تشرين الاول ١٩٨٣ .

٤ — حسين ، فاضل ، « جمعية الجوال فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر » مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٢ ، كانون الاول ١٩٨٢ .

٥ — حميدي ، جعفر عباس ، « العراق وسياسة الدفاع المشترك والاحلاف الغربية ١٩٤٥ — ١٩٥٨ » مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣٣ — السنة ٩٣ — ١٩٨٧ .

٦ — حميدي ، جعفر عباس ، « التيار القومي في العراق ١٩٢١ — ١٩٥٨ » مجلة آفاق عربية ، العدد ١٠ ، حزيران ١٩٨٤ .

٧ — العلي ، حازم حسن « انتفاضة الشواف في الموصل لماذا قامت ولماذا فشلت » ، مجلة آفاق عربية ، السنة ([illegible]) ، العدد (٦) ، حزيران ، ١٩٨٦ .

٨ — العيسمي ، شبلي ، « الوحدة العربية كعقيدة واستراتيجية في فكر البعث ونضاله » مجلة آفاق عربية ، العدد ٢ ، السنة ١٣ .

٩ — الملاح ، عبدالغني ، « شيء عن جريدة الاهالي مابين ١٩٣٢ — ١٩٤٦ » مجلة الثقافة ، العدد ١٠ ، السنة ١٢ ، تشرين الاول ١٩٧٢ .

سادساً : الصحف :

١ — جريدة الفرات ، ٢٨ ذي القعدة ، ١٣٢٨ هـ .

٢ — جريدة الاستقلال ، ١٨ محرم ، ١٣٢٩ هـ .

٣ — جريدة صدى الوطن ، ٢٥ تشرين الثاني ، ١٩٣٠ .

٤ — جريدة الوطن ، ١٩ شباط ١٩٤٦ .

٥ — جريدة صدى الاهالي ، ٢٣ آذار ١٩٥١ .

٦ — جريدة صوت الاهالي ، ٣ كانون الاول [illegible] .

٧ — جريدة صوت السياسة ، ١ نيسان ١٩٤٧ .

٨ — جريدة الرأي العام ٣٠ نيسان ١٩٤٦ .

٩ — جريدة الاخبار ٢٤ ايلول [illegible] .

١٠ — جريدة الجبهة الشعبية ، ١٧ شباط [illegible] .

سابعا : المصادر الاجنبية

1- Bird Wood, Lord, Nuri Assaid, Astudy in Arab Leader ship, (London, 1959).

2- Churchill, W, The second World War Vol, 2, (London, 1950).

3- Eden, Sir Anthony, The memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden, (cassell, 1960).

4- Guary, D, Three Kings in Baghdad, 1921-1958, (London, 1961).

5- Haldane, A.L. The(Insurrection)in Mesopotamin 1920, (Edinburah, 1922).

6- Harris, G.L, Iraq, (New Haven, 1958).

7- Khadduri. M. Indepent Iraq, 1932-1958, (London, 1950).

8- Kirk, George, The Middle East in the war, 1939-1946, Oxford 1953).

9- Lady, Bell, The letters of Gertrade Bell, (London, 1927).

10- Longrigg, S.H. Iraq, 1900-1950, (London, 1953).

11- Longrigg, S.H. and F. stoakes, Iraq (Ernest Benn, 1950).

12- Moberley, F.J. official History of the Great war: The Campaign in Mesopotamia 1914-1918, Vol, 1, (London, 1923).

13- Salter, Lord, The Development of Iraq (London, 1955).

14- Wood house, C.M, British Foreign policy since the Second War, Taylar Garneet Evans, n-d).



المحتويات


مكتبة زيد للكتب الالكترونية
والمصورة